



قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

و

اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعي

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

فهرس قانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ م

المادة	الموضوع
	قانون الإصدار
من مادة (٤:١)	الباب الأول: في التغطية التأمينية والتعريفات
	الباب الثاني: في إدارة وتمويل نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات
من مادة (١٣:٥)	الفصل الأول: إنشاء الصندوق وتمويله وإدارته
من مادة (١٨:١٤)	الفصل الثاني: في استثمار أموال نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات
	الباب الثالث: في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة
من مادة (٢٠:١٩)	الفصل الأول: التمويل
من مادة (٢٧:٢١)	الفصل الثاني: المعاشات والتعويضات
من مادة (٣٠:٢٨)	الفصل الثالث: قواعد معاملة المؤمن عليهم الذين كانوا من أفراد القوات المسلحة
من مادة (٣٥:٣١)	الفصل الرابع: الحقوق الإضافية
من مادة (٣٧:٣٦)	الفصل الخامس: نظام المكافأة
من مادة (٤٠:٣٨)	الفصل السادس: المعاش الإضافي
من مادة (٤٤:٤١)	الفصل السابع: الأحكام العامة
من مادة (٦٩:٤٥)	الباب الرابع: تأمين إصابات العمل
من مادة (٨٤:٧٠)	الباب الخامس: تأمين المرض
من مادة (٩٣:٨٥)	الباب السادس: تأمين البطالة

المادة	الموضوع
من مادة (٩٤:٩٧)	الباب السابع: الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات
من مادة (٩٨:١٠٨)	الباب الثامن: المستحقون في المعاش
من مادة (١٠٩:١١٤)	الباب التاسع: الخزانة العامة
	الباب العاشر: الأحكام العامة والمتنوعة
من مادة (١١٥:١٢١)	الفصل الأول: قواعد حساب الاشتراكات
من مادة (١٢٢:١٢٣)	الفصل الثاني: أحكام خاصة بأداء الاشتراك لبعض فئات المؤمن عليهم
من مادة (١٢٤:١٢٧)	الفصل الثالث: في الإعفاء من الضرائب ومقابل أداء الخدمات
من مادة (١٢٨ : ١٣١)	الفصل الرابع: مستندات الصرف ومواعيد تقديم طلب الصرف ومواعيد المنازعة
من مادة (١٣٢:١٣٩)	الفصل الخامس: ضمانات التحصيل
من مادة (١٤٠:١٥٣)	الفصل السادس: أحكام متنوعة
من مادة (١٥٤:١٦٣)	الباب الحادي عشر: الأحكام الإنتقالية والوقائية
من مادة (١٦٤:١٧٠)	الباب الثاني عشر: العقوبات
	الجدول المرفقة بالقانون
	قانون ٢٥ لسنة ٢٠٢٠ زيادة معاش الاجر المتغير بالعلوات الخاصة
	قانون ٨ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شان هيئة الشرطه

المادة	الموضوع
مادة (١) 	تعريفات ومنها المؤمن عليه / صاحب العمل / معدل التضخم/ سعر الخصم الإكتوارى / أجر الاشتراك البدلات، فيما عدا البدلات الآتية فلا تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك سن الشيخوخة / صاحب المعاش/ العجز الكلى المستديم / العجز الجزئى المستديم إصابة العمل / المصاب / المريض/ العاجز عن الكسب
مادة (٢) 	الفئات التى تسري أحكام هذا القانون أولاً: العاملون لدى الغير: ثانياً: أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ثالثاً: العاملون المصريون في الخارج: رابعاً: العمالة غير المنتظمة
مادة (٣) 	يشمل نظام التأمينات الاجتماعية التأمينات الآتية ١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. ٢- تأمين إصابات العمل. ٣- تأمين المرض. ٤- تأمين البطالة
من مادة (٥:١٣)	إدارة وتمويل نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات
من مادة (١٤:١٨)	استثمار أموال نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات
مادة (١٩)	تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة
مادة (٢٠)	شراء المدة المعاشات والتعويضات بلوغ سن الشيخوخة للوفاة أو العجز الكامل أو العجز الجزئى المستديم
مادة (٢١)	العجز الكامل أو الوفاة خلال سنة العجز الكامل أو الوفاة بعد انقضاء سنة انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه لغير بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة المعاش المبكر
مادة (٢٢)	يحدد أجر أو دخل التسوية عن مدة الاشتراك
مادة (٢٣) 	مدة اشتراك المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة هي: وكسر الشهر

المادة	الموضوع
من مادة (٢٤:٢٥)	يسوى المعاش عن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة
مادة (٢٦)	الدفعة الواحدة
مادة (٢٧)	معاش كل من يشغل فعلياً منصب نائب رئيس الجمهورية و رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم والمحافظين ونوابهم
من مادة (٢٨:٣٠)	قواعد معاملة المؤمن عليهم الذين كانوا من أفراد القوات المسلحة
من مادة (٣١:٣٥)	الحقوق الإضافية
من مادة (٣٦:٣٧)	نظام المكافأة
من مادة (٣٨:٤٠)	معاش إضافي
مادة (٤١)	سن الشيخوخة تدريجياً
مادة (٤٢)	الانتقال بين الفئات أو البنود المنصوص عليها بالمادة (٢)
مادة (٤٣)	عودة صاحب المعاش المستحق ويراعى في حالة استحقاق معاش عن المدة الأخيرة عدم تكرار الانتفاع بالحد الأدنى للمعاش في تاريخ الاستحقاق. ولا تسرى أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة في شأن المؤمن عليه إذا تجاوزت سنه سن الشيخوخة
من مادة (٤٥:٦٩)	تأمين إصابات العمل
من مادة (٧٠:٨٤)	تأمين المرض اجازته الوضع مادة (٧٧)
من مادة (٨٥:٩٣)	تأمين البطالة
من مادة (٩٤:٩٧)	الرعاية الإجتماعية لأصحاب المعاشات
من مادة (٩٨:١٠٢)	المستحقون في المعاش
مادة (١٠٣)	وقف صرف المعاش المستحق من المستحقون في المعاش

المادة	الموضوع
مادة (١٠٤)	جمع المستحق بين المعاشات أو بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش في الحدود الآتية:
من مادة(١٠٥:١٠٦)	قطع معاش (زواج الأرملة أو الأرملة أو البنت أو الأخت)
من مادة(١٠٧:١٠٨)	اعادة توزيع المعاش بين المستحقين
من مادة(١٠٩:١١٤)	الخزانة العامة (بسداد قسط سنوى للهيئة بواقع ١٦٠.٥ مليار جنيه) الأحكام العامة والمتنوعة قواعد حساب الإشتراكات
من مادة(١١٥:١١٦)	ولا تستحق الإشتراكات عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة إلا إذا كان شهراً كاملاً وتستحق الإشتراكات كاملة عن الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة
من مادة(١١٧:١١٨)	ثانياً: أصحاب الأعمال ومن في حكمهم ثالثاً: العاملون المصريون في الخارج: الإشتراكات مدد الإعارة الخارجية بدون أجر مدد الأجازات الخاصة بدون أجر
مادة (١١٩)	مدد الأجازات الدراسية بدون أجر — مدد الأجازات الخاصة بدون أجر: مدد الإعارة الداخلية — مدد الإستدعاء والإستبقاء
مادة (١٢٠)	بيانات العاملين وأجورهم وإشتراكاتهم والاعتراض ودفع رسم الاعتراض ١٠٠ جنيه
مادة (١٢١)	يلتزم المؤمن عليه وفقاً لأحكام البنود ثانياً وثالثاً ورابعاً من ذات المادة بحسب الأحوال بأداء الإشتراكات والاقساط وفى حالة التأخير مبلغ اضافى متوسط اصدارات الخزانه + ٢%
مادة (١٢٢)	وتعتبر المبالغ التي يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم في حكم القرض
مادة (١٢٣)	التحصيل الإلكتروني
من مادة(١٢٤:١٢٧)	الإعفاء من الضرائب ومقابل أداء الخدمات
من مادة(١٢٨:١٢٩)	مستندات الصرف ومواعيد تقديم طلب الصرف ومواعيد المنازعة

المادة	الموضوع
مادة (١٣٠)	غرامه تاخير في حاله عدم صرف الحقوق التام نييه خلال اربع اسابيع من تقديم طلب الصرف
مادة (١٣١)	لا يجوز للهيئة تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الإخطار بربط الحقوق التأمينية بصفة نهائية . سقوط المطالبة بالحقوق خمسة عشر سنه
من مادة(١٣٢:١٣٩)	ضمانات التحصيل
مادة (١٤٠)	إعادة النظر في قرار جهة العلاج بعدم ثبوت عجزه عن الكسب
مادة (١٤١)	تلتزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك والقيمة الرأسمالية للمعاش
مادة (١٤٢)	بأسماء العاملين لديه الذين تنتهي خدمتهم بسبب بلوغ سن استحقاق المعاش، وذلك قبل موعد انتهاء الخدمة بثلاثة أشهر على الأقل.
مادة (١٤٣)	دخول محال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات
مادة (١٤٤)	يلتزم كل من يعهد بتنفيذ أي أعمال إلى مقاول أن يخطر الهيئة باسم المقاول وعنوانه وبياناته عن العملية قبل بدء العمل بسبعة أيام على الأقل
مادة (١٤٥)	على الجهات والمصالح الحكومية بما في ذلك مصلحة الضرائب المصرية والإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية، وعلى البنوك والنقابات والجمعيات، موافاة الهيئة بجميع البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق أحكام هذا القانون، ولا يعتبر ذلك إفشاء لسر المهنة أو إخلالاً بمقتضيات الوظيفة.
مادة (١٤٧)	تتقدم حقوق الهيئة قبل أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستفيدين بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق ،
من مادة(١٥٤:١٦٣)	الأحكام الإنتقالية والوقفية المدد السابقة والمعاش والمكافاه لتطبيق هذا القانون
من مادة(١٦٤:١٧٠)	العقوبات

الجدول المرفقة القانون

جدول رقم (١)

مراض المهنة

جدول رقم (٢)

تقدير درجة العجز

جدول رقم (٣)

تكلفة طلب حساب مدة إضافية ضمن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

جدول رقم (٤) تحديد الأقساط الشهرية التي تقتطع من الأجر في حالة

اختيار المؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط

جدول رقم (٥)

معامل حساب المعاش

جدول رقم (٦)

نسبة مبلغ التعويض الإضافي

جدول رقم (٧)

جدول توزيع المعاش على المستحقين

الباب الأول التعاريف والتغطية التأمينية

المادة (١)	(الفصل الأول) التعاريف
من المادة (٢) : (٨)	(الفصل الثانى) التغطية التأمينية
من المادة (٩) : (١٥)	(الفصل الثالث) ملف التأمين الاجتماعى
من المادة (١٦) : (٢٦)	(الفصل الرابع) إجراءات الاشتراك

الباب الثانى إدارة وتمويل نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات

من المادة (٢٧) : (٣١)	(الفصل الأول) قواعد إنشاء وإدارة حسابات نظام التأمين الاجتماعى
من المادة (٣٢) : (٣٤)	(الفصل الثانى) قواعد وإجراءات ونظام عمل لجنة الخبراء
من المادة (٣٥) : (٣٧)	(الفصل الثالث) التقييم الاكثوارى لحسابات التأمين الاجتماعى
من المادة (٣٨) : (٤٠)	(الفصل الرابع) القوائم المالية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى
من المادة (٤١) : (٥٢)	(الفصل الخامس) إدارة صندوق استثمار أموال التأمينات الاجتماعية

الباب الثالث قواعد تحديد وتحصيل الاشتراكات وإجراءات الحساب أو الاشتراك عن بعض المدد

من المادة (٥٣) : (٦٩)	(الفصل الأول) أجر ودخل الاشتراك ونسب الاشتراكات
من المادة (٧٠) : (٧٨)	(الفصل الثانى) إجراءات أداء الاشتراكات وتوريدها
من المادة (٧٩) : (٨١)	(الفصل الثالث) تقسيط المبالغ المستحقة
من المادة (٨٢) : (٨٦)	(الفصل الرابع) إجراءات متابعة سداد الأقساط المستحقة على أصحاب الشأن
من المادة (٨٧) : (١٠١)	(الفصل الخامس) إجراءات حساب أو الاشتراك عن بعض المدد

الباب الرابع قواعد حساب الحقوق التأمينية فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

من المادة (١٠٢) : (١١٣)	(الفصل الأول) المعاشات والتعويضات
من المادة (١١٤) : (١٢٦)	(الفصل الثانى) الحقوق الإضافية
من المادة (١٢٧) : (١٣١)	(الفصل الثالث) المكافأة
من المادة (١٣٢) : (١٣٨)	(الفصل الرابع) المعاش الإضافى
من المادة (١٣٩) : (١٤٣)	(الفصل الخامس) زيادات المعاشات

الباب الخامس الأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل

من المادة (١٤٤) : (١٤٥)	(الفصل الأول) الفئات المنتفعة بأحكام تأمين إصابات العمل
من المادة (١٤٦) : (١٥٣)	(الفصل الثانى) إجراءات الإبلاغ عن الإصابة ومستندات ملف الإصابة
من المادة (١٥٤) : (١٥٥)	(الفصل الثالث) إجراءات إثبات إصابة العمل
من المادة (١٥٦) : (١٥٨)	(الفصل الرابع) شروط وإجراءات الفحص الطبى الدورى للعاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية
من المادة (١٥٩) : (١٦٢)	(الفصل الخامس) إجراءات العلاج والرعاية الطبية
من المادة (١٦٣) : (١٧٤)	(الفصل السادس) قواعد وإجراءات صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال
من المادة (١٧٥) : (١٧٩)	(الفصل السابع) المعاش وتعويض الدفعة الواحدة فى تأمين إصابات العمل
المادة (١٨٠)	(الفصل الثامن) تكرار الإصابة
من المادة (١٨١) : (١٨٢)	(الفصل التاسع) إعادة الفحص الطبى
من المادة (١٨٣) : (١٨٩)	(الفصل العاشر) التحكيم الطبى

الباب السادس أحكام تأمين البطالة

من المادة (١٩٠) : (١٩٢)	(الفصل الأول) الفئات المنتفعة بأحكام تأمين البطالة وشروط استحقاق التعويض
من المادة (١٩٣) : (١٩٥)	(الفصل الثانى) إجراءات طلب صرف تعويض البطالة

الباب السابع التأمين على أصحاب الأجور الحكمية

من المادة (١٩٦) : (٢٢٤)	(الفصل الأول) التأمين على عمال المقاولات والبناء والتشييد وعمال الشحن والتفريغ وعمال المحاجر وعمال الملاحات
من المادة ٢٢٥ : (٢٣٥)	(الفصل الثانى) التأمين على عمال صيد الأسماك
من المادة (٢٣٦) : (٢٤٨)	(الفصل الثالث) التأمين على عمال النقل البري
من المادة (٢٤٩) : (٢٥٤)	(الفصل الرابع) التأمين على عمال المخازن البلدية

الباب الثامن المستحقون فى المعاش

من المادة (٢٥٥) : (٢٧٧)	(الفصل الأول) شروط استحقاق المعاش وقواعد توزيعه
من المادة (٢٧٨) : (٢٨٠)	(الفصل الثانى) قطع المعاش وصرف منحة الزواج أو منحة القطع
من المادة (٢٨١) : (٢٨٢)	(الفصل الثالث) استحقاق المعاش فى تاريخ لاحق لتاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش
من المادة (٢٨٣) : (٢٩٩)	(الباب التاسع) مستندات وأحكام صرف الحقوق التأمينية

(الباب العاشر) الخزانة العامة

من المادة (٣٠٣) : (٣١٢)	الباب الحادى عشر الأحكام العامة والمتنوعة
من المادة (٣١٣) : (٣١٩)	الباب الثانى عشر الأحكام الانتقالية

فهرس ب مواد ب مواد اللانحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١ اعداد محمد الليثى

المادة	الموضوع
مادة (١)	تعريفات ومنها المؤمن عليه / صاحب العمل / معدل التضخم / سعر الخصم الإكتواري / أجر الاشتراك البدلات، فيما عدا البدلات الآتية فلا تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك سن الشيخوخة / صاحب المعاش / العجز الكلى المستديم / العجز الجزئى المستديم إصابة العمل / المصاب / المريض / العاجز عن الكسب
مادة (٢)	الفئات التى تسري أحكام هذا القانون أولاً: العاملون لدى الغير: ثانياً: أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم ثالثاً: العاملون المصريون فى الخارج: رابعاً: العمالة غير المنتظمة
مادة (٣)	١- العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة ٢- العاملين بوحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام ٣- العاملين المؤقتين والعرضيين والموسميين بالجهات المنصوص عليها ٤- العاملين بالقطاع الخاص الخاضعين لأحكام قانون ٥- الأجانب الخاضعين لأحكام قوانين التوظيف أوقانون العمل ٦- المشتغلين بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل
مادة (٤)	فى حالة التحاق المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالمادة السابقة بالعمل لدى أكثر من صاحب عمل فى ذات الوقت ، فيعتد بمدة عمله لدى صاحب عمل واحد ،مع مراعاة ما يأتى
مادة (٥)	تسرى أحكام القانون على فئة أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم التالى بيانهم :
مادة (٦)	تسرى أحكام القانون على فئة العاملين المصريين بالخارج التالى بيانهم :
مادة (٧)	تسرى أحكام القانون على فئة العمالة غير المنتظمة الآتى بيانهم :

المادة	الموضوع
مادة (٨)	يشمل نظام التأمينات الاجتماعية التأمينات الآتية ١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. ٢- تأمين إصابات العمل. ٣- تأمين المرض. ٤- تأمين البطالة.
من مادة (٩:١٥)	* تنشئ الهيئة ملف تأمين اجتماعي لكل مؤمن عليه من الخاضعين لأحكام القانون * اعداد الكشوف/ الاستثمارات/ سجل شراء المده <u>ونموذج ٧</u> * يلتزم صاحب العمل الذي لديه جهاز تأمين اجتماعي أو الهيئة بإنشاء ملف خاص بالتأمين الاجتماعي لكل مؤمن عليه يتضمن كافة المستندات الخاصة به <u>ونموذج ٣ و ٤ و ٥</u> سواء عامل / او صاحب عمل / العاملين المصريين بالخارج / العماله الغير منتظمة <u>ونموذج ٨</u>
مادة (١٦)	في حالة تعدد فروع صاحب العمل تعتبر الفروع التي تقع في نطاق اختصاص قسم أو مركز ويشترط لموافقة الهيئة على طلب المنشأة بتوحيد التعامل <u>ونموذج ١٠</u>
مادة (١٧)	مستندات بدء النشاط ومستندات بدء اشتراك مؤمن عليه وفقاً <u>للمنموذج رقم (١)</u> نموذج توقيع صاحب العمل <u>ونموذج ١١</u>
مادة (١٨:١٩)	التعديلات التي طرأت على بيانات العاملين لديه وأجورهم في يناير من كل عام وفقاً <u>للمنموذج رقم (٢)</u> المرافق .
مادة (٢٠)	يلتزم صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يوافق الهيئة <u>بموجب الاستمارة رقم (٦)</u> وذلك خلال يلتزم بأداء مبلغ إضافي يقدر بنسبة (٢٠٪) من قيمة الاشتراك ، في حساب مدة التأخير يحذف كسر الشهر ولا يستحق المبلغ الإضافي المشار إلي اعتباراً من تاريخ تحقق إحدى - صدور حكم قضائي في مواجهة الهيئة بإنهاء خدمة المؤمن عليه . تقديم استمارة الذي ينقطع عن العمل بغير إذن وذلك خلال شهرين من تاريخ الانقطاع عن العمل

فهرس ب مواد ب مواد اللانحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١ اعداد محمد الليثى

المادة	الموضوع
مادة (٢١)	يلتزم صاحب العمل بإخطار الهيئة على النموذج رقم (١٢) المرافق خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ وقوع أى تغيير فى البيانات والمستندات المقدمة منه ، وعلى الأخص فى الحالات الآتية ١- إنشاء فرع جديد تابع له . ٢- تغيير الشكل القانونى لصاحب العمل إذا كان شخصًا اعتباريًا . ٣- تغيير نوع النشاط الذى يزاوله صاحب العمل . ٤- تغيير عناوين أماكن العمل . ٥- التغيير فى نماذج التوقعات . ٦- فقد الأختام أو استبدالها .
مادة (٢٢ : ٢٣)	دمج المنشأ ونموذج ١٣
مادة (٢٤ : ٢٦)	تقديم س ١ وس ٦ من فئات أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم والعاملين المصريين بالخارج والعمالة غير المنتظمة والجدول رقم (٢)
مادة (٢٧ : ٥٢)	الباب الثانى إدارة وتمويل نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات (الفصل الأول) قواعد إنشاء وإدارة حسابات نظام التأمين الاجتماعى (الفصل الثانى) قواعد وإجراءات ونظام عمل لجنة الخبراء (الفصل الثالث) التقييم الاكتوارى لحسابات التأمين الاجتماعى (الفصل الرابع) القوائم المالية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى (الفصل الخامس) إدارة صندوق استثمار أموال التأمينات الاجتماعى
مادة (٥٣)	الحد الأدنى لأجرا الاشتراك/زيادة الحدين الأدنى والأقصى بواقع ١٥ ٪ فى أول يناير مجموع البدلات المستبعدة من أجر الاشتراك (٣٠ ٪) من أجر اشتراك المؤمن عليه
مادة (٥٤ : ٥٦)	شروط وتعديل دخل الاشتراك فئة أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم التالى بيانهم و فئة العاملين المصريين بالخارج
مادة (٥٧)	نسب اشتراك تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

فهرس ب مواد ب مواد اللانحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١ اعداد محمد الليثى

المادة	الموضوع
مادة (٥٨)	نسب اشتراك نظام المكافأة
مادة (٥٩)	نسب اشتراك معاش إضافى
مادة (٦٠)	نسب اشتراك تأمين إصابات العمل
مادة (٦١)	نسب اشتراك تأمين المرض
مادة (٦٢)	نسب اشتراك تأمين البطالة
مادة (٦٣)	يُراعى فى تحديد الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام ما يأتى : تحسب الاشتراكات المستحقة على أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص من واقع البيانات المقدمة منهم وفقاً للنماذج أرقام (١) ، (٢) ، (٦) المرافقة لهذه اللائحة .
مادة (٦٤:٦٧)	ولصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة لدى الهيئة بالشروط الآتية : ١- أن يقدم طلب الاعتراض فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار . ٢- أداء رسم اعتراض قيمته مائة جنيه إلى الهيئة .
مادة (٦٨)	يعتبر فى حكم القرض المبالغ التى يؤديها أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص عن المؤمن عليهم طبقاً لأحكام المادة (١٢٢) من القانون . ولا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر المؤمن عليه وفاءً للمبالغ المشار إليها ولغيرها من المبالغ التى يكون قد اقتترضها منه أكثر من (١٠٪) من هذا الأجر وفقاً للقواعد الواردة بقانون العمل فى هذا الخصوص . كما لا يجوز لصاحب العمل اقتضاء أية فائدة عن تلك المبالغ

فهرس ب مواد ب مواد اللانحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١ اعداد محمد الليثى

المادة	الموضوع
مادة (٦٩)	فتلتزم الهيئة بإيقاف خصم نسبة الاشتراك التي تخصم من المعاش اعتبارًا من أول الشهر التالى لتاريخ استلام العمل وينتفع بتأمين المرض بصفته مؤمن عليه . يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عن العاملين لديه وفقًا لأحكام القانون وتشمل الحصة التي يلتزم بها والحصة التي يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه
مادة (٧٠)	وتحسب الاشتراكات خلال سنة ميلادية على أساس الأجر أو الدخل فى شهر يناير من كل عام ، وإذا كان التحاق العامل بالخدمة بعد شهر يناير فتحسب الاشتراكات على أساس أجر شهر الالتحاق بالخدمة وذلك حتى يناير التالى ثم يعامل بعد ذلك على الأساس المتقدم .
مادة (٧٢:٧١)	ويحسب المبلغ الإضافى بنسبة تساوى متوسط العائد على إصدارات الخزنة من الأذون والسندات فى الشهر السابق للشهر الذى يتعين فيه سداد المبالغ مضافا إليه (٢٪) . ويتم الإعفاء من المبلغ الإضافى إذا تم السداد خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ وجوب الأداء
مادة (٧٥:٧٣)	المدة الاعتبارية والمناطق النائبة عن المدة السابقة على ١/١/٢٠٢٠ والسجلات المطلوبة للقطاع العام والقطاع الخاص <u>ونموذج من ١٤ : ١٧</u>
مادة (٧٨:٧٦)	طرق الوفاء بالاشتراكات والمبالغ المستحقة للهيئة
مادة (٨٦:٧٩)	يجوز للهيئة تقسيط المبالغ المستحقة على أصحاب الأعمال و إجراءات متابعة سداد الأقساط <u>ونموذج ١٨</u>
مادة (٨٧)	شراء المدة <u>والجدول رقم (٣)</u> والتقسيم <u>والجدول رقم (٤)</u>

فهرس بمواد بمواد اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١ اعداد محمد الليثى

المادة	الموضوع
مادة (٩٣:١٠٠)	الاشتراك عن مدة الإجازة الخاصة لغير العمل إجازة لرعاية طفلها من غير الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية <u>ونموذج ١٩</u>
مادة (١٠١)	تلتزم الجهة التي تؤدي أجر المؤمن عليه خلال مدة الاستدعاء والاستبقاء بالقوات المسلحة
مادة (١٠٢:١٠٩)	قواعد معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وطرق الحساب فى القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون الحالى وشروط المعاش المبكر و تقديم طلب الصرف <u>وفقا للنموذج رقم (٢٠) المرافق .</u>
مادة (١٠٤)	
مادة (١٠٦)	وجبر كسر الشهر مادة الرفع
مادة (١١٠:١١٢)	تعويضاً من دفعة واحدة فى حالة انتهاء الخدمة أو النشاط أو العمل مع عدم توفر شروط استحقاق المعاش
مادة (١١٣)	يسوى معاش كل من يشغل فعلياً منصب نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم والمحافظين ونوابهم
مادة (١١٤:١١٦)	التعويض الإضافى فى حالة توفر إحدى الحالات الآتية : ١- انتهاء الخدمة للعجز الجزئى المستديم . ٢- انتهاء الخدمة للعجز الكامل . ٣- انتهاء الخدمة للوفاة .
مادة (١١٧:١١٨)	عند وفاة صاحب المعاش تُصرف نفقات جنازة وتُصرف نفقات الجنازة وفقاً للترتيب التالى

فهرس بمواد بمواد اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١ اعداد محمد الليثى

المادة	الموضوع
مادة (١١٨:١٢٠)	عند وفاة المؤمن عليه ، أو صاحب المعاش تُستحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين
مادة (١٢١:١٢٦)	عند فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش يصرف للمستحقين عنه إعانة شهري
مادة (١٢٧:١٣١)	المكافأة
مادة (١٣٢:١٣٨)	المعاش الإضافى <u>ونموذج ٢١</u>
مادة (١٣٩:١٤٣)	بنسبة زيادة المعاشات المستحقة. وإعانة العجز
مادة (١٤٤:١٥٤)	الفئات المنتفعة بأحكام تأمين إصابات العمل <u>ونموذج ٢٢</u> يشترط لاعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة <u>ونموذج ٢٤</u> إجراءات الإبلاغ عن الإصابة ومستندات ملف الإصابة إجراءات إثبات إصابة العمل
مادة (١٥٥:١٥٨)	الفحص الطبى الدورى للعاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية <u>والجدول رقم (١)</u>
مادة (١٥٩:١٦٢)	علاج المصاب ورعايته طبيًا
مادة (١٦٣:١٧٤)	قواعد وإجراءات صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للمصاب
مادة (١٧٥:١٧٩)	المعاش وتعويض الدفعة الواحدة فى تأمين إصابات العمل
مادة (١٨٠:١٨٢)	تكرار الإصابة و إعادة الفحص الطبى
مادة (١٨٣:١٨٩)	التحكيم الطبى


فهرس ب مواد ب مواد اللانحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١ اعداد محمد الليثى

المادة	الموضوع
مادة (١٩٥:١٩٠)	تأمين البطالة وشروط استحقاق التعويض <u>ونموذج ٢٦</u>
مادة (٢٢٤:١٩٦)	التأمين على عمال المقاولات والبناء والتشييد وتأمين المرض. و الشحن والتفريغ و المحاجر وعمال الملاحات <u>والجدول رقم (٦) و رقم (٧) و رقم (٨)</u>
مادة (٢٣٥:٢٢٥)	التأمين على عمال صيد الأسماك <u>ونموذج ٤٠</u>
مادة (٢٤٨:٢٣٦)	التأمين على عمال النقل البري <u>ونموذج ٤٠</u>
مادة (٢٥٤:٢٤٩)	التأمين على عمال المخازن البلدية
مادة (٢٧٧:٢٥٥)	شروط استحقاق المعاش وقواعد توزيعه <u>والجدول رقم (٧)</u> يشترط لاستحقاق الأرملة أن يكون الزواج موثقاً يشترط لاستحقاق الابن . ويشترط لاستحقاق الابنة ألا تكون متزوجة . يشترط لاستحقاق الإخوة والأخوات يُستثنى من قاعدة حظر الجمع بين المعاشات
مادة (٢٩٩:٢٧٨)	قطع المعاش وصرف منحة الزواج أو منحة القطع استحقاق المعاش فى تاريخ لاحق لتاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش مستندات وأحكام صرف الحقوق التأمينية <u>ونموذج ٢٠ و ٢٦ و ٢٨ ونموذج ٣٠ : ٣٨</u>
مادة (٣٠٣:٣٠٠)	الخزانة العامة
مادة (٣٠٤)	القيمة الرأسمالية للمعاش وفقاً <u>للجدول رقم (٣) المرفق .</u>

فهرس ب مواد ب مواد اللانحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١ اعداد محمد الليثى

المادة	الموضوع
مادة (٣٠٥) 	على الجهات والمصالح الحكومية بما فى ذلك مصلحة الضرائب المصرية والإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية، وعلى البنوك والنقابات والجمعيات ، موافاة الهيئة بجميع البيانات التى تطلبها فى مجال تطبيق أحكام القانون ، ولا يعتبر ذلك إفشاء لسر المهنة
مادة (٣٠٦:٣٠٩)	مبلغ مقداره عشرة جنيهاً تدل على انتظامهم فى الاشتراك فى الهيئة عن كافة العاملين لديهم ونموذج ٤٥
	المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين طلب بيان عن حالته التأمينية مقابل أداء مبلغ مقداره عشرة جنيهاً
مادة (٣١٠)	تحديد المسئول الفعلى عن الإدارة لدى صاحب العمل
مادة (٣١١:٣١٢)	تعتبر المبالغ التى قام صاحب العمل باقتطاعها من أجور المؤمن عليهم أمانة لديه يتعين توريدها إلى الصندوق المختص فى المواعيد المقررة وفقاً لأحكام القانون ويعتبر إخلاله بهذا الالتزام جريمة خيانة أمانة .
مادة (٣١٣:٣١٩)	الأحكام الانتقالية



الجدول المرافقة للائحة

جدول رقم (١)

بتحديد الدخول الشهرية التي تؤدي على أساسها الاشتراكات الشهرية لأصحاب الأعمال والعاملين المصريين بالخارج

جدول رقم (٢)

الحد الأدنى لأجر ودخل الاشتراك

جدول رقم (٣)

القيمة الرأسمالية لمعاش شهري قدره جنيه واحد مستحق في حالات طلب صرف المعاش جدول رقم (٤) مجموع الأقساط المفروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الشيخوخة مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق

جدول رقم (٤)

مجموع الأقساط المفروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الشيخوخة مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق

جدول رقم (٥)

نسب العجز الناتج عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل

جدول رقم (٦)

بيان المهن الرئيسية لعمال المقاولات والبناء والتشييد وعمال الشحن والتفريغ وعمال المحاجر وعمال الملاحات

جدول رقم (٧)

بتحديد أجر اشتراك المؤمن عليه من عمال المقاولات

جدول رقم (٨)

بتحديد نسب الأجور

جدول رقم (٩)

حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي وفقاً لأنواع السيارات التي يمتلكها

جدول رقم (١٠)

بتحديد أجر الاشتراك لعمال النقل البري

جدول رقم (١١)

القيمة الحالية لأقساط سنوية قدرها ١ جنيه سبق تقسيطها حتى سن الستين

فهرس النماذج المرفقة باللائحة ونماذج جديدة من دليل الخدمات

رقم النموذج	مسمى النموذج
١	طلب اشتراك مؤمن عليه. 
٢	طلب اشتراك منشأة أو إخطار تعديل بيانات المؤمن عليهم وأجورهم. وتعديل ٢٠٢٢
٣	صحيفة البيانات الأساسية.
٤	بيان يمدد الاشتراك السابقة أو مدى استحقاق معاش آخر.
٥	نموذج بيانات التغطية التأمينية.
٦	إخطار بإنهاء اشتراك مؤمن عليه.
٧	سجل قيد طلبات حساب المدد المشتراة والأقساط.
٨	طلب حساب مدة ضمن مدة الاشتراك.
٩	إضافة مدة خدمة إعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعمل في بعض المحافظات.
١٠	طلب اعتبار جميع الفروع وحدة واحدة أو أكثر في العلاقة مع الهيئة .
١١	نموذج توقيع صاحب العمل أو المدير المسئول.
١٢	إخطار تغيير في بيانات المنشأة.
١٣	إخطار بدمج منشأتين أو أكثر.
١٤	حافضة إجمالي الاشتراكات والأقساط.
١٥	حافضة تجميع الاشتراكات والأقساط المستحقة.
١٦	إقرار المدير المالي عن السنة المالية
١٧	نموذج سجل قيد أجور العاملين بالقطاع الخاص
١٨	استمارة تحصيل الأقساط الخاصة.
١٩	إقرار بالرغبة في الاشتراك عن مدة الإجازة الخاصة لغير العمل.
١٩ مكرر	إقرار بالرغبة في الاشتراك عن مدة الإجازة الخاصة لغير العمل. للمستحقين
٢٠	طلب صرف مستحقات تأمينية.
٢١	طلب الاشتراك في نظام المعاش الإضافي.
٢٢	إخطار وقوع إصابة عمل.

رقم النموذج	مسمى النموذج
٢٣	إخطار عن وقوع إصابة عمل خارج البلاد.
٢٤	إخطار وقوع إصابة عمل ناتجة عن الإجهاد.
٢٥	طلب تحكيم طبي.
٢٦	طلب صرف تعويض بطالة.
٢٧	بطاقة صرف تعويض بطالة.
٢٨	طلب صرف الحقوق التأمينية لحالات المستفيدين.
٢٩	طلب صرف الحقوق التأمينية للإخوة والأخوات.
٣٠	طلب صرف المعاش لحالات الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش.
٣١	طلب صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال في حالة الإصابة.
٣٢	طلب صرف منحة زواج أو قطع.
٣٣	إخطار ربط المعاش بصفة نهائية.
٣٤	إخطار المستفيدين بالحقوق التأمينية بصفة نهائية.
٣٥	نموذج تسجيل حالات المعاشات الخاصة على أنظمة الحاسب الآلي.
٣٦	إقرار بحدوث تغيير في شروط استحقاق المعاش.
٣٧	طلب صرف المعاش بالتوكيل.
٣٨	إقرار باستمرار التوكيل.
٣٩	بيان بالعاملين في عملية المقابلة.
٤٠	طلب اشتراك مؤمن عليه من أصحاب الأجور الحكيمة طبقاً للقانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.
٤١	بيان بالعمالة المؤمن عليها بالمنشأة.
٤٢	إخطار عن عملية مقابلة.
٤٣	شهادة تأمين عمال نقل بري.
٤٤	طلب إنهاء اشتراك سيارة.
٤٥	شهادة بسداد اشتراكات التأمين الاجتماعي.
٤٦	طلب بيان عن حالة تأمينية.

رقم النموذج	مسمى النموذج غير موجودة باللائحة التنفيذية
٤٧	طلب تسجيل رقم تأميني
٤٨	طلب تعديل عنوان / رقم تليفون صاحب معاش أو مستفيد
٤٩	طلب تعديل جهة صرف المعاش
٥٠	طلب إعادة صرف المعاش الموقوف
٥١	طلب تغيير القائم بصرف المعاش
٥٢	إقرار بعدم الالتحاق بعمل أو مزاولة مهنة أو (الحصول / عدم الحصول) على معاش آخر
٥٣	إقرار بعدم زواج البنت أو الأخت منذ الطلاق أو الترميل وحتى تاريخ تقديم طلب الصرف
٥٤	إقرار بعدم الحصول على أى دخول آخر بخلاف المدونة بالنموذج رقم (٢٩)
٥٥	طلب مراجعة حساب الحقوق التأمينية
٥٦	طلب صرف مبالغ مستحقة
٥٧	نموذج استخراج البطاقة العلاجية
٥٨	طلب تحويل للكشف الطبي لإثبات حالة العجز (مرضى / إصابي)
٥٩	طلب العرض على اللجنة الخماسية
٦٠	طلب صرف تعويض الأجر (إصابي/مرضى) السابق صرفه نيابة عن الهيئة
٦١	طلب تخفيض اشتراكات التأمين الاجتماعي (إصابي/مرضى)
٦٢	طلب التظلم من قرار لجنة الإجهاد والإرهاق من العمل
٦٣	طلب صرف إعانة عجز
٦٤	طلب إعادة النظر قرار لجنة العجز على صرف إعانة عجز
٦٥	طلب العرض على لجنة فحص المنازعات (الابن / الأخ العاجز)
٦٦	طلب اعتراض على النسبة المقدرة من عملية مقاوله
٦٧	طلب اعتراض على قرار اللجنة الفنية للمقاولات (فحص المنازعات)
٦٨	طلب العرض على لجنة فحص المنازعات
٦٩	طلب الترخيص بإنشاء جهاز تأمين اجتماعي
٧٠	طلب التصالح قيمة الجنحة رقم () لسنة 20

رقم النموذج	مسمى النموذج غير موجودة باللائحة التنفيذية
٧١	طلب رفع حجز رقم () لسنة 20
٧٢	طلب تعديل فئة دخل الاشتراك لصاحب العمل
٧٣	طلب تقسيط مبالغ مستحقة
٧٤	طلب أداء القيمة الحالية لأقساط
٧٥	طلب تعديل بيانات مؤمن عليه
٧٦	طلب إنهاء اشتراك منشأة
٧٧	طلب عرض على لجنة بحث اعتراضات أصحاب الأعمال
٧٨	طلب استرداد/ تحويل الرصيد الدائن / تسوية بالخصم على حساب منشأة

قانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الاتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يُعمل في شأن نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات بأحكام القانون المرافق.

(المادة الثانية)

تتولى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي صرف الحقوق المقررة بالتشريعات المتعلقة بالتأمين الاجتماعي والتي كانت تتولى الجهات الإدارية صرفها، وذلك على حساب الخزنة العامة،
وتتضمن اللائحة التنفيذية للقانون المرافق القواعد والإجراءات المنفذة لأحكام هذه المادة.

[\(مادة ٣٠٠: ٣٠٢ اللائحة\)](#)

(المادة الثالثة)

لا يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق الإخلال بما تتضمنه أحكام القوانين المنظمة للشئون الوظيفية للمعاملين بالكادرات الخاصة، ويستمر العمل بالمزايا المقررة في هذه القوانين والأنظمة الوظيفية وتحمل الخزنة العامة فروق التكلفة المترتبة على ذلك طبقاً لأحكام القانون المرافق.

(المادة الرابعة)

يستمر العمل باللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لأحكام القوانين المتعلقة بالتأمين الاجتماعي، بما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق وذلك إلى حين صدور اللائحة التنفيذية له.

(المادة الخامسة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.

(المادة السادسة)

يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للمعاملين بأحكامه.

(المادة السابعة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية^(١)، ويُعمل به اعتبارًا من ٢٠٢٠/١/١، فيما عدا المواد ١١١ و١١٢ و١١٣ و١١٤ فيعمل بها من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

عبد الفتاح السيسي

صدر برئاسة الجمهورية ١٨ ذو الحجة سنة ١٤٤٠ هـ

الموافق ١٩ أغسطس سنة ٢٠١٩ م

(١) تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٩/٨/١٩ بالعدد رقم ٣٣ مكرر (أ).

الباب الأول

في التغطية التأمينية والتعريفات

مادة (١) :

في تطبيق أحكام هذا القانون يُقصد بالعبارات والكلمات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

- ١ - **المؤمن عليه:** كل من تسري عليه أحكام هذا القانون حتى تحقق واقعة استحقاق حقوقه التأمينية عن مدة اشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
- ٢ - **صاحب العمل:** كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو أكثر من الخاضعين لأحكام البند (أولاً) من المادة (٢) من هذا القانون.
- ٣ - **الهيئة:** الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.
- ٤ - **مجلس الإدارة:** مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.
- ٥ - **لجنة الخبراء:** لجنة تتكون من خبراء إكتواريين يزاولون أعمالهم وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ في شأن الإشراف والرقابة على هيئات التأمين، وخبراء ماليين وتأمينيين يرشحهم مجلس الإدارة ، ويكون من بينهم ممثل عن وزارة المالية متخصص في أعمال اللجنة يرشحه وزير المالية.
- ٦ - **معدل التضخم:** الرقم القياسي لأسعار المستهلكين على مستوى الجمهورية والصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ويحدد بالمتوسط الشهري لمعدلات التضخم عن مدة سنة سابقة، ويحدد في شهر يوليو من كل عام، ويصدر به قرار من رئيس الهيئة .
- ٧ - **سعر الخصم الإكتواري:** معدل التضخم مضافاً إليه نسبة ١٪.
- ٨ - **أجر الاشتراك:** المقابل النقدي الذي يحصل عليه المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي. وتحدد عناصر أجر الاشتراك على النحو الآتي:

١- الأجر الوظيفي.

٢- الأجر الأساسي.

٣- الأجر المكمل.

٤- الحوافز.

٥- العمولات.

٦- الوهبة، متى توافرت في شأنها الشروط الآتية:

- أ. أن يكون قد جرى العرف على أن يدفعها عملاء المنشأة على أساس نسبة مئوية محددة مقدماً من المبالغ المستحقة على العملاء.
- ب. أن يكون لها صندوق مشترك في المنشأة توضع فيه حصيلتها لتوزيعها بين العمال.
- ج. أن تكون هناك قواعد متفق عليها بين رب العمل والعمال تحدد بموجبها كيفية توزيعها عليهم.

٧- البدلات، فيما عدا البدلات التالية فلا تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك:

- أ. بدل الانتقال وبدل السفر وبدل حضور الجلسات وغيرها من البدلات التي تصرف للمؤمن عليه مقابل ما يتكلفه من أعباء تقتضيها أعمال وظيفته ويستثنى من ذلك بدل التمثيل.
 - ب. بدل السكن وبدل الملابس وبدل السيارة وغيرها من البدلات التي تصرف مقابل مزايا عينية.
 - ج. البدلات التي تستحق نتيجة ندب المؤمن عليه بعض الوقت داخل جهة عمله الأصلية أو خارجها.
 - د. البدلات التي تستحق للمؤمن عليه لمواجهة أعباء المعيشة خارج البلاد.
- ٨- الأجر الإضافية.

٩- التعويض عن الجهود غير العادية.

١٠- إعانة غلاء المعيشة.

١١- العلاوات الاجتماعية.

١٢- العلاوات الاجتماعية الإضافية.

١٣- المنح الجماعية.

١٤- المكافآت الجماعية.

١٥- ما زاد عن الحد الأقصى للأجر الأساسي.

١٦- العلاوات الخاصة التي لم يتم ضمها للأجر الأساسي.



وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحد الأدنى والأقصى لأجر الاشتراك. (مادة ٥٣ اللائحة)

٩ - دخل الاشتراك: الدخل الذي يختاره المؤمن عليه من الفئات المنصوص عليها في البندين ثانياً وثالثاً من

المادة (٢) من هذا القانون للاشتراك عنه، بما لا يقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك ولا يزيد على الحد

الأقصى له، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون جدول دخل الاشتراك والشروط الأخرى التي يجب

مراعاتها عند تحديد دخل الاشتراك وكذلك قواعد وإجراءات تعديله. (مادة ٥٤:٥٦ اللائحة)



١٠ - سن الشيخوخة : سن الستين بالنسبة للبندين أولاً وثالثاً من المادة (٢) من هذا القانون، وسن الخامسة

والستين بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم (للبندين) ثانياً ورابعاً، وذلك مع مراعاة حكم المادة (٤١) من

هذا القانون.

- ١١ - **صاحب المعاش**: من تحققت في شأنه واقعة استحقاق المعاش عن نفسه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
- ١٢ - **العجز الكلي المستديم**: كل عجز من شأنه أن يحول كلياً وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولته مهنته الأصلية أو أي مهنة أو نشاط يتكسب منه، ويعتبر في حكم ذلك حالات الأمراض العقلية، وكذلك الأمراض المزمنة والمستعصية التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي.
- ١٣ - **العجز الجزئي المستديم**: كل عجز بخلاف حالات العجز الكلي من شأنه أن يحول بصفة مستديمة بين المؤمن عليه الخاضع للبند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون وبين عمله الأصلي.
- ١٤ - **دفعه الحياة**: القيمة الحالية لدفعه المعاش للجنه الواحد التي سوف يحصل عليها صاحب المعاش عند تقاعده ولمدى الحياة والمستحقين.

١٥ - **إصابة العمل**: الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة **بالجدول رقم (١) المرفق** لهذا القانون، أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون تخلف أو توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعي، وتعتبر الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. (مادة ١٤٥ اللائحة) بالتنسيق مع رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي.



- ١٦ - **المصاب**: من أصيب بإصابة عمل.
- ١٧ - **المريض**: من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة عمل.
- ١٨ - **العاجز عن الكسب**: كل شخص مصاب بعجز يحول كلياً بينه وبين العمل أو ينقص قدرته على العمل بواقع ٥٠٪ على الأقل، ويشترط أن يكون هذا العجز ناشئاً بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين.

مادة (٢) :

تسري أحكام هذا القانون على الفئات الآتية:

أولاً: العاملون لدى الغير: (مادة ٣ : ٤ اللائحة)

- ١ - العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات.
- ٢ - العاملون بوحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وغيرها من الوحدات الاقتصادية التابعة لها، بما في ذلك رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبون في شركات قطاع الأعمال العام.
- كما تسري أحكام هذا القانون على العاملين المؤقتين والعرضيين والموسمين بالجهات المنصوص عليها في البندين (١، ٢).

٣ - العاملون بالقطاع الخاص الخاضعون لأحكام قانون العمل، مع مراعاة أن تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة، ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ وعمال الصيد وعمال النقل البري. **وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون. (مادة ٣ اللائحة) القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة.**

٤ -المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل، فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل

وتحددهم اللائحة التنفيذية لهذا القانون. (مادة ٣ اللائحة)

٥ -أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون لديه ويعولهم فعلاً، بشرط توافر الشروط المنصوص عليها في البند (٣).

ويشترط في البنود (٣، ٤، ٥) ألا تقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشرة.

وفي حالة التحاق المؤمن عليه بالعمل لدى أكثر من صاحب عمل فلا يعتد ضمن مدة اشتراكه إلا بمدة عمله لدى صاحب عمل واحد، **وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون. (مادة ٤ اللائحة) قواعد وأحكام تحديد مدة العمل الخاضعة لهذا القانون.**

ثانياً: أصحاب الأعمال، ومن في حكمهم: (مادة ٥ اللائحة)

١ -الأفراد الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً، والحرفيون وغيرهم ممن يؤدون نشاطاً أو خدمات لحساب أنفسهم، ويشترط لخضوعهم أن تنظم أنشطتهم قوانين خاصة، أو يلزم لمزاوتها الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة.

٢ -الشركاء المتضامنون في شركات الأشخاص وشركات التوصية بالأسهم، ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبون في الشركات المساهمة بالقطاع الخاص، والمديرون في الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

٣ -ملاك شركات الشخص الواحد.

٤ -المشتغلون بالمهن الحرة، وأعضاء النقابات المهنية. ويحدد تاريخ بدء انتفاع كل مهنة بأحكام هذا القانون بقرار من رئيس الهيئة. **وقرار ١٢٣ لسنة ٢٠٢٠**

واضافة اعضاء نقابة الصحفيين المقيدون بجدول المشتغلين

٥ -الأعضاء المنتجون في الجمعيات التعاونية الإنتاجية الذين يشتغلون لحساب أنفسهم.

٦ -مالكو الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فداناً فأكثر.

٧ -حائزو الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فداناً فأكثر، سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة أو كلاهما معاً.

٨- ملاك العقارات المبنية الذين لا يقل نصيب كل منهم من الدخل السنوي عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك، **وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وقواعد الخضوع لهذا البند .** (مادة ٥ فقره ٨ اللائحة)

٩- أصحاب وسائل النقل الآلية للأشخاص أو البضائع، بما في ذلك وسائل النقل البري والنهري والبحري والجوي.

١٠- الوكلاء التجاريون.

١١- أصحاب مراكب الصيد الميكانيكية أو الشراعية.

١٢- المأذونين الشرعيين والموثقين المنتدبين من غير الرهبان.

١٣- العمد والمشايخ.

١٤- المرشدون والأدلاء السياحيون وقصاصى الأثر.

١٥- الأدباء والفنانيين.

١٦- ورثة أصحاب الأعمال في المنشآت الفردية،

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط الخضوع. (مادة ٥ فقره ١٦ اللائحة)

١٧- أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والريفية والأسرية.

ويشترط للانتفاع بأحكام هذا البند عدم الخضوع لأحكام هذا القانون طبقاً للبند أولاً من هذه المادة، وألا تقل سن المؤمن عليه عن الحادية والعشرين.

ويجوز بقرار من رئيس الهيئة إضافة فئات أخرى وفقاً لهذا البند، على أن يحدد القرار

تاريخ بدء الانتفاع والشروط الأخرى للانتفاع بأحكام هذا القانون. قرار ١٠١ لسنة ٢٠٢٠

و اضافة القساوسة والشماسه المكرسون

ثالثاً: **العاملين المصريين في الخارج:** (مادة ٦ اللائحة)



١ - العاملون المرتبطون بعقود عمل شخصية.

٢ - العاملون لحساب أنفسهم.

٣ - المهاجرون من الفئات المشار إليها في البنود السابقة المحتفظ لهم بالجنسية المصرية.

٤ - العاملون البحريون الذين يعملون على سفن بحرية ترفع علم دولة أجنبية وذلك خلال فترة

سريان جواز السفر البحري.

ويعتبر العامل المصري بوحدات المنظمات الدولية والإقليمية والسفارات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية المرتبط بعقد عمل شخصي ولا يسري في شأنه قانون العمل في حكم العامل المصري بالخارج.

ويشترط للانتفاع بأحكام هذا البند ما يأتي:

ألا يكون خاضعاً لأحكام البندين أولاً وثانياً من هذه المادة.

ألا يقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشرة.

رابعاً: العمالة غير المنتظمة: (مادة ٧ اللائحة)

- ١ - ملاك العقارات المبنية الذين يقل نصيب كل منهم من الدخل السنوي عن فئة الحد الأدنى لأجر الاشتراك.
- ٢ - عمال الترحيل.
- ٣ - صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين ومنادي السيارات وموزعي الصحف وماسحي الأحذية المتجولين وغيرهم من الفئات المماثلة والحرفيين.
- ٤ - خدم المنازل ومن في حكمهم الذين يعملون داخل المنازل.
- ٥ - محفظى القرآن الكريم وقرائه.
- ٦ - المرتليين والقيمة وغيرهم من خدام الكنيسة.
- ٧ - ورثة أصحاب الأعمال في المنشآت الفردية غير الخاضعين للبند ثانياً متى توافرت في شأنهم الشروط الآتية:

أ- ألا يعمل بالمنشأة عمال وقت وفاة مورثها.

ب- أن يكون نصيب الوارث من الدخل السنوي للمنشأة المتخذ أساساً لربط الضريبة على الدخل أقل من الحد الأدنى لأجر الاشتراك.

ج- ألا يكون قائماً بإدارة المنشأة.

- ٨ - العاملين المؤقتين في الزراعة سواء في الحقول والحدائق والبساتين أو في مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو في المناحل أو في أراضي الاستصلاح والاستزراع، **ويقصد بالعاملين المؤقتين من تقل مدة عملتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة أو كان العمل الذي يزاولونه لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط.**
 - ٩ - حائزى الأراضي الزراعية الذين تقل مساحة حيازتهم عن فدان سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة.
 - ١٠ - ملاك الأراضي الزراعية غير الحائزين لها ممن تقل ملكيتهم عن فدان.
- ويشترط للانتفاع بأحكام هذا البند عدم الخضوع لأحكام هذا القانون طبقاً للبند أولاً وثانياً وثالثاً، وألا يقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشرة.

ويجوز بقرار من رئيس الهيئة إضافة فئات أخرى وفقاً لهذا البند، على أن يحدد القرار تاريخ بدء الانتفاع والشروط الأخرى للانتفاع بأحكام هذا القانون وقواعد وإجراءات سداد الاشتراكات.

قرار ٤٩٤ لسنة ٢٠٢٢ وإضافة الرائدات الاجتماعيات

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وضوابط خضوع كل فئة من هذه الفئات لأحكام هذه المادة.

(مادة ٧ اللائحة)





مادة (٣) : (مادة ٨ اللائحة)
يشمل نظام التأمينات الاجتماعية التأمينات الآتية:

- ١ - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
 - ٢ - تأمين إصابات العمل.
 - ٣ - تأمين المرض.
 - ٤ - تأمين البطالة.
- مادة (٤) :**

يكون التأمين وفقاً لأحكام هذا القانون إلزامياً، فيما عدا الفئات المنصوص عليها بالبند ثالثاً من المادة (٢) من هذا القانون فيكون خضوعهم اختيارياً، ولرئيس مجلس الوزراء على عرض رئيس الهيئة إصدار قرار بالزامية التأمين لهذه الفئة بالدول التي لا يتم التأمين فيها على العملة المصرية.

ولا يجوز تحميل المؤمن عليها نصيب في نفقات التأمين إلا فيما يرد به نص خاص.

ولا يجوز حرمان المؤمن عليها وصاحب المعاش من الحقوق التأمينية المستحقة كلياً أو جزئياً لأي سبب من الأسباب.

الباب الثاني

في إدارة وتمويل نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات

الفصل الأول

إنشاء الصندوق وتمويله وإدارته. (مادة ٢٧ : ٤٠ اللائحة)



مادة (٥) :

ينشأ صندوق للتأمينات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون، و يخص لكل نوع من أنواع التأمينات المشار إليها حساب خاص في هذا الصندوق.

مادة (٦) :

تتكون أموال كل حساب من الحسابات المشار إليها بالمادة السابقة من الموارد الآتية:

- ١ - الاشتراكات التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم ، سواء الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل أو الحصة التي يلتزم بها المؤمن عليه.
- ٢ - الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم .
- ٣ - المبالغ الإضافية المستحقة.
- ٤ - المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة للدولة وفقاً لأحكام هذا القانون.
- ٥ - حصيلة استثمار أموال الحساب.
- ٦ - حصيلة المقابل النقدي للخدمات المقررة بموجب هذا القانون.
- ٧ - حصيلة الغرامات المقضي بها عن مخالفة أحكام هذا القانون.
- ٨ - الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها.
- ٩ - الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق.

ويتولى مجلس الإدارة تحديد ما يخص لكل حساب من حصيلة الموارد المنصوص عليها في البنود أرقام

(٦، ٧، ٨، ٩) من هذه المادة.

يتم فحص المركز المالي للحسابات المشار إليها بالمادة (٥) من هذا القانون مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات بواسطة لجنة الخبراء في تقرير إكتواري يقدم إلى مجلس النواب.

ويقيم التقرير الإكتواري ما إذا كانت معدلات الاشتراكات المطبقة في تاريخ الفحص الإكتواري وأي زيادات لاحقة ينص عليها القانون كافية لمقابلة الالتزامات للمزايا الممنوحة في كل حساب وذلك على أساس مبادئ التمويل التالية:

أولاً: مزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة:

فيتم الفحص على أساس تمويل جزئي مع الاحتفاظ باحتياطي إيجابي لمدة لا تقل عن ٥٠ سنة بعد تاريخ الفحص الإكتواري.

ثانياً: مزايا تأمين إصابة العمل المالية:

فيتم الفحص على أساس نظام تمويل الموازنة السنوية بالنسبة للمزايا قصيرة الأجل مع تكوين احتياطي طوارئ، ونظام التمويل الكامل بالنسبة إلى المزايا طويلة الأجل.

ثالثاً: مزايا تأمين المرض المالية ومزايا تأمين البطالة:

فيتم الفحص على أساس نظام الموازنة السنوية مع تكوين احتياطي طوارئ. ويكون رصيد الاحتياطي الذي يخص كل حساب من حسابات المزايا على النحو الآتي:

• مزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة:

مساوٍ لإجمالي الاحتياطيات للصندوق المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون مطروحاً منه الاحتياطي المحتسب لفروع مزايا تأمين إصابات العمل والمرض والبطالة.

• مزايا تأمين إصابة العمل:

تكوين احتياطي طوارئ يساوي اثني عشر (١٢) شهراً من نفقات الاستحقاقات قصيرة الأجل المتوقعة بالإضافة إلى تكوين احتياطي فني يساوي القيمة الإكتوارية الحالية للاستحقاقات طويلة الأجل المدفوعة في تاريخ التقييم الإكتواري.

• المزايا المالية لتأمين المرض:

تكوين احتياطي طوارئ يساوي اثني عشر (١٢) شهراً من النفقات المتوقعة.

• مزايا البطالة:

تكوين احتياطي طوارئ يساوي أربعة وعشرين (٢٤) شهراً من النفقات المتوقعة.

وفي حالة عدم كفاية معدلات الاشتراك المطبقة في تاريخ الفحص الإكتواري وأي زيادات لاحقة ينص عليها القانون لمقابلة مزايا كل فرع من فروع المزايا يوصي التقرير الإكتواري بمعدلات الاشتراك المناسبة التي يتعين تطبيقها في السنوات اللاحقة.

وفي حالة عجز التدفقات النقدية للهيئة عن الوفاء بالتزاماتها النقدية المقررة قانوناً لأصحاب الشأن، تلتزم الخزانة العامة بتدبير تلك المبالغ اللازمة، على أن تلتزم الهيئة بسدادها للخزانة العامة وفقاً للقواعد والإجراءات التي يتم الاتفاق عليها بين رئيس الهيئة ووزير المالية وموافقة مجلس الوزراء.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المعايير وأسس حساب الفروض الإكتوارية التي يتم على أساسها إعداد



التقييم الإكتواري لحسابات التأمين الاجتماعي. (مادة ٣٥ اللائحة)

مادة (٨) :

تتولى الهيئة إدارة الصناديق المشار إليها **بالمادتين رقمي (٥)، (١٤)** من هذا القانون.

وبكون للهيئة الشخصية الاعتبارية، والموازنة المستقلة التي يتم إعدادها على نمط الوحدات الاقتصادية، كما يكون لها الاستقلال الفني والمالي والإداري، وتتبع الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية.

ويصدر بتنظيم أجهزة الهيئة وقطاعاتها وتحديد اختصاصاتها وتسيير العمل بها قرار من رئيس الهيئة .

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة، يشكل على النحو الآتي:

١ - رئيس متفرغ من ذوي الخبرة في مجال المعاشات والتأمين الاجتماعي.

٢ - نواب متفرغين لرئيس الهيئة من ذوي الخبرة في مجال التأمين الاجتماعي أو نظم التأمين، على أن يكون أحدهم ذا خبرة في مجال الاستثمار.

٣ - رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة.

٤ - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل.

٥ - رئيس قطاع بوزارة المالية، يختاره وزير المالية.

٦ - رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، أو من يفوضه.

٧ - رئيس اتحاد الغرف التجارية، أو من يفوضه.

٨ - رئيس اتحاد الصناعات المصرية، أو من يفوضه.

٩ - ممثلين اثنين عن أصحاب المعاشات، يختارهما مجلس الإدارة.

١٠ - ثلاثة من الخبراء المستقلين في مجالات عمل الهيئة، يختارهم مجلس الإدارة.

ويصدر بتشكيل المجلس قرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات.

ويكون التجديد لرئيس الهيئة ونوابه وممثلي أصحاب المعاشات والخبراء لمرة واحدة فقط.

ويحدد القرار الصادر بتشكيل المجلس المعاملة المالية لرئيس الهيئة ونوابه، وما يتقاضاه كل من رئيس

وأعضاء المجلس من مكافآت وبدلات.

وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها بصفة مؤقتة ببعض المهام، كما يجوز له تفويض

رئيس المجلس أو أحد نوابه في مباشرة بعض اختصاصاته.

ويشكل مجلس إدارة الهيئة لجنة للمراجعة من ثلاثة على الأقل من الأعضاء أو من غيرهم، على أن تكون

مدة عضويتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، وتختص اللجنة بمراجعة التقارير المالية والاستثمارية

للهيئة بما في ذلك الحسابات الختامية قبل عرضها على مجلس إدارة الهيئة.

كما يشكل مجلس إدارة الهيئة لجنة للحوكمة من ثلاثة من الأعضاء واثنين من مجلس أمناء الاستثمار وثلاثة

من الخبراء المتخصصين في التأمينات الاجتماعية وأحد القانونيين، على أن تكون مدة عضويتها ثلاث سنوات

قابلة للتجديد لمرة واحدة، ولا يجوز الجمع بين عضوية لجنة المراجعة وعضوية لجنة الحوكمة، ويحدد مجلس

إدارة الهيئة اختصاصات اللجنة.

مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونها وتصريف أمورها، ووضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق أغراضها وأهدافها، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات نهائية لمباشرة اختصاصاتها، وذلك دون الحاجة لاعتمادها من جهة أخرى، وله على الأخص ما يأتي:

- ١ - اعتماد القرارات ذات الصبغة التشريعية والقرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الفنية والمالية والإدارية للهيئة وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية، على أن تراجع اللوائح المالية من وزارة المالية.
 - ٢ - اعتماد القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الفنية والمالية والإدارية ولائحة الاستثمار لصندوق الاستثمار دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية.
 - ٣ - الإشراف على سير العمل بالهيئة، ومراجعة واعتماد سياستها واستراتيجيتها المختلفة في جميع المجالات.
 - ٤ - اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة .
 - ٥ - دراسة الخطط وإقرار مشروع الموازنة التخطيطية للهيئة .
 - ٦ - دراسة تقارير المتابعة وتقييم الأداء الدورية وإصدار القرارات اللازمة لرفع مستوى الأداء.
 - ٧ - إقرار ميزانية الهيئة وقوائمها المالية.
 - ٨ - اقتراح التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعي.
 - ٩ - اعتماد ومتابعة خطط وسياسات استثمار أموال التأمين الاجتماعي.
 - ١٠ - الإشراف والرقابة على إدارة صندوق استثمار أموال التأمين الاجتماعي.
 - ١١ - تعيين مديري الاستثمار.
 - ١٢ - ترشيح لجنة الخبراء لفحص وإعداد المركز المالي لحسابات نظم التأمين الاجتماعي.
 - ١٣ - مناقشة واعتماد التقارير الإكتوارية الخاصة بالهيئة بما يكفل ضمان التوازن المالي للنظام.
 - ١٤ - إقرار المسائل المالية والإدارية والفنية التي تقضى القوانين واللوائح والقرارات باختصاص المجلس بها.
 - ١٥ - مباشرة السلطات والاختصاصات المقررة لوزارة التأمينات والمنصوص عليها في القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة.
 - ١٦ - وضع نظام خاص لأجور وإثابة العاملين بالهيئة في ضوء معدلات أدائهم وحجم ومستوى إنجازهم في العمل، وذلك دون التقيد بأي نظام أو قانون آخر، وتتضمن موازنة الهيئة تخصيص مبالغ للمساهمة في صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بالهيئة وأسراهم.
- ويكون لرئيس الهيئة سلطات الوزير المختص في التعاقد طبقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، لتدبير احتياجات الهيئة من المقار والتجهيزات والمعدات والأدوات والأجهزة اللازمة لحسن سير العمل وتقديم خدمة تأمينية متميزة.
- ويتعين أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة في مشروعات القوانين المتعلقة بمجال عمل الهيئة .

مادة (١١) :

يمثل الهيئة رئيسها أمام القضاء وفي صلاتها بالغير، ويتولى الاختصاصات الآتية:

- ١ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- ٢ - إدارة الهيئة وتطوير نظام العمل بها ومتابعته.
- ٣ - دراسة وإقرار المسائل المالية والإدارية والفنية التي تقضى القوانين واللوائح والقرارات باختصاصه بها.
- ٤ - عرض مشروع ميزانية الهيئة وحساباتها الختامية على مجلس الإدارة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، مع تقرير عن متابعة أعمال الهيئة وتقييم أدائها.
- ٥ - إبلاغ الجهات المختصة بمشروع الحساب الختامي للهيئة خلال شهر من تاريخ موافقة مجلس الإدارة عليه.
- ٦ - موافاة أجهزة الدولة بما تطلبه من بيانات وتقارير عن الهيئة . ويجوز لرئيس الهيئة أن يفوض أحد نوابه في بعض اختصاصاته.

مادة (١٢) :

تُنشأ بالهيئة لجنة الخبراء، بعدد لا يزيد على تسعة أعضاء، يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار تحديد اختصاصاتها ومكافآت أعضائها ولها على الأخص ما يأتي:

- ١ - تحديد الأسس والفروض وجداول الحياة التي يتم على أساسها إجراء التقييم الإكتواري.
- ٢ - إجراء التقييم الإكتواري لنظم التأمين الاجتماعي، ويعتمد من الخبراء الإكتواريين.
- ٣ - تقديم الخبرات والاستشارات سواء الإكتوارية أو التأمينية لمجلس إدارة الهيئة .
- ٤ - إعداد الدراسات والأبحاث التي يكلفها بها مجلس الإدارة.
- ٥ - إبداء الرأي في مشروعات قوانين التأمين الاجتماعي.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات ونظام عمل هذه اللجنة. (مادة ٣٢ اللائحة)



مادة (١٣) :

تلتزم الهيئة بأن تقدم قوائم مالية سنوية وربع سنوية إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المواعيد والقواعد والإجراءات الخاصة بتقديم هذه القوائم، ومواعيد وطريقة نشرها. (مادة ٣٨ اللائحة)



الفصل الثاني

في استثمار أموال نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات

مادة (١٤) : [\(مادة ٤١ : ٥٢ اللائحة\)](#)



يُنشأ صندوق لإدارة واستثمار أموال الصندوق المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون.

مادة (١٥) :

يُشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة مجلس أمناء لا يزيد عدد أعضائه على خمسة عشر عضواً من المتخصصين لاستثمار أموال التأمين الاجتماعي يتولى إدارة الصندوق المشار إليه بالمادة السابقة، ويحدد القرار أجور ومكافآت الرئيس والأعضاء وذلك دون التقيد بأي قانون آخر، كما يحدد حالات عزل رئيس المجلس والأعضاء وشروط العضوية واستمرارها، على أن تكون مدة رئاسة هذا الصندوق ومدة العضوية ثلاث سنوات تجدد لمرة واحدة فقط. **وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد تشكيل هذا المجلس ونظام**

العمل به وقواعد ونسب استثمار أصول وأموال التأمين الاجتماعي. (مادة ٤٢ اللائحة)



مادة (١٦) :

يختص مجلس أمناء استثمار أموال التأمين الاجتماعي بما يأتي:

- ١ وضع السياسة العامة الاستثمارية لصندوق الاستثمار، والإشراف عليه ووضع الخطط والبرامج اللازمة بما يكفل تنمية موارده المالية، مع مراعاة الأسس الآتية:
 - أ. السيولة اللازمة لصرف المستحقات التأمينية.
 - ب. استثمار نسبة لا تقل عن ٧٥٪ من احتياطات الأموال في أذون وسندات الخزانة العامة، ويجوز تخفيض هذه النسبة باقتراح من رئيس الهيئة باتفاق الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية ووزير المالية ووفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
 - ج. تنويع المحفظة بين أدوات الاستثمار المختلفة، على أن تتضمن نسبة في الاستثمارات الاجتماعية، على ألا يقل عائد الاستثمار عنها عن سعر الخصم الإكتواري.
 - د. التكاليف والمصروفات التشغيلية والاستثمارية والحدود القصوى لهما.
 - هـ. العائد الاستثماري المحقق لا يقل عن سعر الخصم الإكتواري.
 - و. الطاقة الاستيعابية لأسواق رأس المال وتأثير تدفقات أموال التأمين الاجتماعي إلى السوق.
 - ز. الحفاظ على القيمة الحقيقية للأموال المستثمرة.

- ٢ وضع مشروع الموازنة السنوية لصندوق الاستثمار.
- ٣ رفع التقارير الدورية لمجلس إدارة الهيئة عن نشاط صندوق الاستثمار وأدائه.
- ٤ مراجعة الحسابات الختامية عن صندوق الاستثمار.
- ٥ اقتراح الهيكل التنظيمي وجدول الوظائف لصندوق استثمار أموال التأمين الاجتماعي.
- ٦ اقتراح تعيين أمين الحفظ ومديري الأصول ومتابعة أدائهم.
- ٧ الاختصاصات الأخرى التي تحدد بقرار تشكيل مجلس أمناء الاستثمار.

مادة (١٧) :

يجوز للهيئة تأسيس شركات مساهمة بمفردها أو مع شركاء آخرين، وفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وذلك بما لا يتعارض وأغراض الهيئة، على أن يصدر قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الوزراء ووفقاً للضوابط التي يحددها مجلس الإدارة.

مادة (١٨) :

تنشئ الهيئة صندوقاً للاستثمارات العقارية وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال.

ويصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لتخصيص الأصول العقارية للهيئة، على أن تشكل لجنة بقرار من رئيس مجلس الوزراء لتقييم هذه الأصول.

الباب الثالث

فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

الفصل الأول

التمويل



مادة (١٩) : [\(مادة ٥٧ اللائحة\)](#)

تحدد اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة للفئات المشار إليها بالمادة (٢) من هذا القانون وفقاً لما يأتي:

- ١ - بالنسبة للفئات المشار إليها بالبند أولاً:
 - أ - الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٢ ٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين لديه شهرياً.
 - ب - الحصة التي يلتزم بها المؤمن علي بواقع ٩ ٪ من أجره شهرياً.
 - ٢ - بالنسبة للفئات المشار إليها بالبندين ثانياً وثالثاً : بواقع ٢١ ٪ من دخل الاشتراك الشهرى الذي يختاره المؤمن عليه من الجدول المرفق باللائحة التنفيذية لهذا القانون.
 - ٣ - بالنسبة للفئات المشار إليها بالبند رابعاً :
 - أ. الحصة التي يلتزم بها المؤمن علي بواقع ٩ ٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهرياً.
 - ب. مساهمة الخزانة العامة بواقع ١٢ ٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهرياً.
- وتزاد نسبة الاشتراكات كل سبع سنوات اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون بنسبة ١ ٪، وتقسم مناصفة بين صاحب العمل والمؤمن عليه، على ألا تتجاوز إجمالي نسبة الاشتراكات ٢٦ ٪.



مادة (٢٠) : [\(مادة ٨٢ اللائحة\)](#)

يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب مدة ضمن مدة اشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إذا توافرت في شأنها الشروط الآتية:

- ١ - أن تكون المدة تالية لسن بداية الخضوع لأحكام هذا القانون.
 - ٢ - أن تكون سنوات كاملة.
 - ٣ - أن تكون سابقة على مدة الاشتراك الأخيرة وغير خاضعة لنظام التأمين الاجتماعى.
- وتقدر تكلفة حساب هذه المدة وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق لهذا القانون.

ويكون للمؤمن عليه أداء المبالغ المطلوبة منه لحساب المدة وفقاً لإحدى الطرق الآتية:

- ١ - دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب الحساب ما لا يجاوز تاريخ انتهاء الخدمة.
- ٢ - بالتقسيط وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق لهذا القانون، ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركاً إلا إذا تم سداد أول قسط للهيئة قبل تاريخ انتهاء الخدمة.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز لأي سبب من الأسباب العدول عن طلب حساب المدة.

الفصل الثاني

المعاشات والتعويضات

مادة (٢١) : [\(مادة ١٠٢ اللائحة\)](#) 

يستحق المعاش في الحالات الآتية:

- ١ - بلوغ سن الشيخوخة مع توافر مدة اشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لا تقل عن ١٢٠ شهراً فعلية على الأقل، وتكون المدة ١٨٠ شهراً فعلية بعد خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.
 - ٢ - انتهاء خدمة المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون للوفاة أو العجز الكامل أو العجز الجزئي المستديم متى ثبت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل. ويثبت عدم وجود عمل آخر لدى صاحب العمل في حالة ثبوت العجز الجزئي المشار إليه بقرار من لجنة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الهيئة بالاتفاق مع الوزراء المختصين، ويكون من بين أعضائها ممثل عن التنظيم النقابي أو العاملين بحسب الأحوال وممثل عن الهيئة، ويحدد القرار قواعد وإجراءات ونظام عمل اللجنة.
- ويستثنى من شرط عدم وجود عمل آخر الحالات التي يصدر بها قرار من رئيس الهيئة بناءً على موافقة مجلس الإدارة.
- ٣ - العجز الكامل أو الوفاة أثناء مزاولة العمل أو النشاط حسب الأحوال بالنسبة للفئات المشار إليها بالبندون ثانياً وثالثاً ورابعاً من المادة (٢) من هذا القانون.
 - ٤ - العجز الكامل أو الوفاة خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه، وبشرط عدم تجاوز سن الشيخوخة وعدم صرف تعويض الدفعة الواحدة.
 - ٥ - العجز الكامل أو الوفاة بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه متى كانت مدة اشتراكه في التأمين لا تقل عن ١٢٠ شهراً فعلية على الأقل، وتكون المدة ١٨٠ شهراً فعلية بعد خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، وبشرط عدم تجاوز سن الشيخوخة وعدم صرف تعويض الدفعة الواحدة.

٦ - انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه لغير بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة مع توافر الشروط الآتية:

أ - توافر مدد اشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة تعطى الحق في معاش لا يقل عن ٥٠٪ من أجر أو دخل التسوية الأخير، وبما لا يقل عن الحد الأدنى للمعاش المشار إليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من هذا القانون.

ب - أن تتضمن مدة الاشتراك المشار إليها بالبند (أ) مدة اشتراك فعلية لا تقل عن ٢٤٠ شهراً، وتكون المدة ٣٠٠ شهراً فعلية بعد خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

ج - تقديم طلب الصرف.

د - ألا يكون خاضعاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة في تاريخ تقديم طلب الصرف.

ويشترط لاستحقاق المعاش في الحالات الواردة بالبند (٢، ٣، ٤) أن تكون للمؤمن عليه مدة اشتراك لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة، ولا يسري هذا الشرط في الحالات الآتية :

أ - المؤمن عليهم المنصوص عليهم في (١، ٢) من البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون.

ب - المؤمن عليهم المنصوص عليهم في (٣) من البند أولاً من المادة (٢) الذين يخضعون للوائح توظيف صادرة بناء على قانون أو حددت أجورهم وعلاواتهم وترقياتهم بمقتضى اتفاقات جماعية أبرمت وفقاً لقانون العمل متى وافق رئيس الهيئة على هذه اللوائح أو الاتفاقات.

ج - انتقال المؤمن عليه من العاملين المشار إليهم في (١، ٢) من البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون إلى الفئة المشار إليها في (٣) من ذات البند، أو إلى أي من البنود الأخرى من ذات المادة.

د - ثبوت العجز أو وقوع الوفاة نتيجة إصابة عمل.

ويجوز تخفيض سن الشيخوخة بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين في الأعمال الصعبة أو الخطرة التي

تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض رئيس الهيئة، ويجب أن يتضمن هذا القرار ما يأتي:

أ - تحديد السن المشار إليها بالنسبة لكل من تلك الأعمال.

ب - رفع النسب التي يحسب على أساسها المعاش بالقدر الذي يعوض المؤمن عليه عن تخفيض السن.

ج - زيادة نسبة الاشتراكات التي يتحملها صاحب العمل لمواجهة الأعباء الناتجة عن المزايا التي تقرّر للعاملين المشار إليهم.

مادة (٢٢) : (مادة ١٠٣ اللائحة)

يحدد أجر أو دخل التسوية عن مدة الاشتراك التي تبدأ من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون على أساس المتوسط الشهري للأجور أو الدخول التي أدت على أساسها الاشتراكات عن هذا الأجر أو الدخل.

ويراعى في حساب المتوسط الشهري ما يأتي:

- ١- لا يدخل شهر البداية ضمن فترة المتوسط إلا إذا كان شهراً كاملاً ويدخل الشهر الذي انتهت فيه الخدمة كاملاً ضمن فترة المتوسط.
- ٢- يزداد المتوسط بنسبة تساوي متوسط نسب التضخم خلال المدة من بداية الاشتراك وحتى تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية عن كل سنة كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية عن هذا الأجر بشرط ألا يزيد المتوسط بعد إضافة هذه الزيادة على الحد الأقصى لأجر الاشتراك.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام تنفيذ هذه المادة. (مادة ١٠٣ اللائحة)



مادة (٢٣) : (مادة ١٠٤ اللائحة)

مدة اشتراك المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة هي:

- ١- مدد الاشتراك وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعي السابقة على تاريخ الانتفاع بأحكام هذا القانون ويجبر كسر الشهر شهراً في مجموع حساب هذه المدد، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٥٩) من هذا القانون.
 - ٢- المدة التي تبدأ من تاريخ الانتفاع بأحكام هذا القانون.
 - ٣- المدد التي ضمت لمدة اشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين بناءً على طلبه.
 - ٤- المدد المضافة بقوانين وقرارات خاصة، على أن تحسب هذه المدد في المعاش ضمن مدة الاشتراك بواقع الربع وتحمل الخزانة العامة بالتكلفة المترتبة على إضافة هذه المدة.
- ويجبر كسر الشهر شهراً في مجموع حساب المدد المشار إليها، كما يجبر كسر السنة سنة كاملة في هذا المجموع إذا كان من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه معاشاً.

مادة (٢٤) : [\(مادة ١٠٥ اللائحة\)](#)

يسوى المعاش عن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة التي تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون بواقع جزء واحد من المعامل المناظر لسن المؤمن عليه المحدد [بالجدول رقم \(٥\) المرافق لهذا القانون](#) عن كل سنة، بحد أقصى مقداره ٨٠٪ من أجر أو دخل التسوية.

ويسوى المعاش عن مدة الاشتراك السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بواقع المعامل المنصوص عليه بالفقرة الأولى، وأجر التسوية المشار إليه بالمادة (١٥٦) من هذا القانون، بحد أقصى مقداره ٨٠٪ من أجر التسوية.

ويربط المعاش بمجموع المعاشات المستحقة بما لا يجاوز ٨٠٪ من أجر التسوية الأكبر وفقاً للفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة.

وإذا قل إجمالي المعاش المستحق في حالة استحقاقه وفقاً للبند (٢، ٣، ٤) من المادة (٢١) من هذا القانون عن ٦٥٪ من أجر أو دخل التسوية الأكبر رفع إلى هذا المقدار.

وفي جميع الأحوال، يتعين ألا يزيد إجمالي المعاش على (٨٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك في تاريخ الاستحقاق.

وفي حالات استحقاق المعاش وفقاً للبند (١، ٢، ٣، ٤، ٥) من المادة (٢١) من هذا القانون يجب ألا يقل إجمالي المعاش المستحق عن ٦٥٪ من الحد الأدنى لأجر الاشتراك في تاريخ استحقاق المعاش.

مادة (٢٥) : [\(مادة ١٠٩ اللائحة\)](#)

يستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق، ويستحق المعاش لتوافر الحالة المنصوص عليها في البند (٦) من المادة (٢١) من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف، وفي حالة عدم تقديم طلب الصرف حتى بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة أو ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة، فيستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي تحققت فيه إحدى الوقائع المشار إليها.

في حالة انتهاء خدمة أو نشاط أو عمل المؤمن عليه، ولم تتوافر في شأنه شروط استحقاق المعاش، يستحق تعويض الدفعة الواحدة عن مدد اشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

ويحسب هذا التعويض بنسبة ١٥٪ من الأجر السنوي عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك في التأمين.

ويقصد بالأجر السنوي أجر أو دخل التسوية وفقاً للمادة (٢٢) من هذا القانون مضروباً في اثني عشر.

ويصرف هذا التعويض في الحالات الآتية:

١ - مغادرة الأجنبي للبلاد نهائياً أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه ببلبئنة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية دولته.

٢ - هجرة المؤمن عليه.

٣ - الحكم نهائياً على المؤمن عليه بالسجن بقدر المدة الباقية لبلوغه سن الشيخوخة.

٤ - إذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه عجز جزئي مستديم يمنعه من مزاولة العمل.

٥ - انتظام المؤمن عليه في سلك الرهبة.

٦ - عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً.

٧ - وفاة المؤمن عليه، وفي هذه الحاق تصرف المبالغ المستحقة بأكملها إلى مستحق المعاش عنه حكماً

موزعة عليهم بنسبة أنصبتهم في المعاش، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أديت إليه هذه

المبالغ بالكامل، فإذا لم يوجد أي مستحق للمعاش صرفت للورثة الشرعيين.

٨ - بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة.

ويستثنى من تطبيق شرط انتهاء النشاط الحالات المنصوص عليها بالبند (٥، ٦، ٧، ٨) بالنسبة للمؤمن عليهم

المنصوص عليهم بالبند ثانياً من المادة (٢) من هذا القانون.

وفي الحالات المنصوص عليها في البنود (٦، ٧، ٨) يصرف مبلغ التعويض مضافاً إليه مبلغ يحسب بنسبة تساوى

متوسط سعر أذون الخزانة خلال المدة من نهاية الاشتراك وحتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تحقق واقعة

استحقاق الصرف من مبلغ التعويض.

مادة (٢٧) : (مادة ١١٣ اللائحة)

يسوى معاش كل من يشغل فعلياً منصب نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم والمحافظين ونوابهم بواقع جزء من عشرة أجزاء من أجر التسوية عن كل سنة خدمة قضيت في المنصب، وذلك بمراعاة الآتي:

- ١ - يقصد بأجر التسوية آخر مكافأة لرئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ أو آخر راتب بالنسبة لباقي الفئات وبما لا يتجاوز صافي الحد الأقصى للأجور في تاريخ انتهاء شغل المنصب.
- ٢ - يكون الحد الأقصى للمعاش بواقع ٨٠٪ من أجر التسوية المشار إليه بالبند السابق.
- ٣ - إذا قل المعاش عن ٢٥٪ من أجر التسوية المشار إليه في البند (١) من هذه المادة رفع إلى هذا القدر، وإذا انتهى شغل المنصب بسبب الوفاة الإصابية أو العجز الكلي الإصابي فيكون المعاش بواقع ٨٠٪ من أجر التسوية المشار إليه في البند (١) من هذه المادة.
- ٤ - يجبر كسر الشهر إلى شهر في حساب المدد المشار إليها.
- ٥ - لا يسري حكم هذه المادة على من هم في درجة وزير.

وفي حالة تكرار الانتفاع بأحكام هذه المادة يكون الجمع بين المعاشات المستحقة وفقاً لأحكامها بما لا يتجاوز الحد الأقصى للمعاش المشار إليه بالبند (٢) من الفقرة السابقة.

وتتحمل الخزنة العامة للمعاش المستحق وفقاً لهذه المادة من هذا القانون.

ولا يستفيد من أحكام هذه المادة من صدر ضده حكم بات في جنائية أو حكم عليه في إحدى جرائم الإرهاب أو في إحدى الجرائم المضرة بأمن الدولة.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن تزيد المعاشات والزيادات التي تستحق عليها، والمستحقة وفقاً لهذا القانون أو أي قانون آخر، على صافي الحد الأقصى للأجور المشار إليه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ بتحديد المعاملة المالية لرئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة والمحافظين ونوابهم.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد تنفيذ هذه المادة. (مادة ١١٣ اللائحة)



الفصل الثالث

قواعد معاملة المؤمن عليهم الذين كانوا من أفراد القوات المسلحة

مادة (٢٨) :

تضم مدة الخدمة بالقوات المسلحة إلى مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بالنسبة إلى المنقولين إلى الخدمة المدنية من الضباط أوضباط الشرف أوالمساعدين أو ضباط الصف أوالجنود المتطوعينأو مجددي الخدمة ذوي الرواتب العالية أو الصناع العسكريين.

وتسوى حقوق المؤمن عليه المشار إليه بالفقرة السابقة عند انتهاء خدمته وفقاً لأحكام هذا القانون مع مراعاة الآتى:

- ١ إذا لم يكن قد اكتسب حقاً في المعاش عن مدة خدمته العسكرية فتسوى حقوقه باعتبار مدتي خدمته متصلة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.
- ٢ إذا كان قد اكتسب حقاً في المعاش عن مدة خدمته العسكرية فيسوى المعاش وفقاً لأفضل إحدى الطريقتين الآتيتين له:
الطريقة الأولى: يسوى المعاش عن مدة خدمته العسكرية على أساس آخر أجر مستقطع منه احتياطي المعاش بواقع ٣٦/١ من هذا الأجر عن كل سنة من سنواتها، ويسوى المعاش عن مدة الاشتراك المدنية وفقاً لأحكام هذا القانون.
- الطريقة الثانية: يسوى معاشه باعتبار مدة خدمته العسكرية متصلة بالمدة المدنية وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

وفي جميع الحالات المنصوص عليها في هذا البند يراعى ما يأتى:

- أ - تحسب مدة الخدمة العسكرية وفقاً لقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الذي انتهت هذه الخدمة في ظله.
- ب - يكون الجمع بين المعاش المستحق عن المدة العسكرية والمعاش المستحق عن المدة المدنية بما لا يجاوز ٨٠٪ من الحد الأقصى لأجر الاشتراك في هذا القانون.
- ج - يلتزم الصندوق المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون بمستحققاته عن جميع مدد اشتراك المؤمن عليه وفقاً لهذا القانون، وتتحمل الخزانة العامة بنصيبها في المعاش أوالتعويض بنسبة المدة التي قضاها المؤمن عليه بالقوات المسلحة إلى مدة الاشتراك الكلية.

٣ إذا كان قد قرر له معاش عن مدة خدمته العسكرية تسوى حقوقه وفقاً لأحكام المادة (٢٩) من هذا القانون، ويصرف المعاش النهائي من إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

إذا انتهت الخدمة العسكرية لأحد المنصوص عليهم في المادة السابقة ثم التحق بعمل يخضعه لأحكام هذا القانون يطبق عليه ما يأتي:

- ١ - إذا كان قد استحق مكافأة ومدفوعات عن مدة خدمته العسكرية ولم يكن قد صرفها، فتحسب هذه المدة ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين دون أداء أي مبالغ عنها.
فإذا كان قد صرفها ويرغب في حساب المدة المشار إليها ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين، فيتعين عليه ردها إلى الصندوق المنصوص عليه بالمادة (٥) من هذا القانون دفعة واحدة نقداً خلال ثلاث سنوات من تاريخ انتفاعه بأحكام هذا القانون.
وعند انتهاء خدمته المدنية تسوى حقوقه عن المدة العسكرية التي حسبت ضمن مدة اشتراكه في هذا التأمين والمدة المدنية باعتبارهما وحدة واحدة وفقاً لأحكام هذا القانون.
- ٢ - إذا كان صاحب معاش عسكرياً فتعتبر مدة اشتراكه الجديدة مدة قائمة بذاتها وتحدد حقوقه التأمينية عنها وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بمراعاة الآتي:
 - أ - عدم تكرار الانتفاع بالحد الأدنى للمعاش.
 - ب - يكون الجمع بين المعاش العسكري المستحق في تاريخ انتهاء الخدمة العسكرية والمعاش المستحق عن المدة الأخيرة بما لا يجاوز الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه بالفقرة الخامسة من المادة (٢٤) من هذا القانون في تاريخ الاستحقاق عن المدة الأخيرة.
 - ج - يكون الجمع بين المعاش العسكري للمصابين بسبب العمليات الحربية أو بسبب الخدمة والمعاش المستحق عن المدة الأخيرة دون حدود.
 - د - يكون الجمع بين المعاش العسكري ومعاش الإصابة دون حدود.
 - هـ - يصرف المعاش النهائي من إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

مادة (٣٠) :


إذا استحق المؤمن عليه صاحب المعاش العسكري المجند أو المستبقى أو المستدعى بالخدمة العسكرية أو المكلف معاشاً بسبب العمليات الحربية أو الخدمة العسكرية أو إحدى الحالات المذكورة بالمادة (٣١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥، وتوافرت في شأنه إحدى حالات استحقاق المعاش عن مدة خدمته المدنية، فيتم حساب معاش عن كامل مدة اشتراكه المدنية وفقاً لأحكام هذا القانون ويضاف للمعاش العسكري ويجمع بينهما دون حدود، وإذا كان استحقاق المعاش العسكري المشار إليه لوفاة المؤمن عليه كان للمستحقين عنه الحق في الجمع بين كل من المعاش والحقوق التأمينية المقررة بهذا القانون وبقانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار إليه.

وتسري في شأن المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بهذه المادة الذي استحق معاش العجز وفقاً لأحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ أحكام انتكاس الإصابة أو مضاعفاتها المنصوص عليها بالباب الرابع من هذا القانون.

ويصرف المعاش النهائي من إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة.

الفصل الرابع

الحقوق الإضافية

مادة (٣١) : [\(مادة ١١٤ : ١١٦ اللائحة\)](#) 

يستحق مبلغ التعويض الإضافي في الحالات الآتية:

- ١- انتهاء خدمة المؤمن عليه للعجز الكامل أو الجزئي أو الوفاة متى أدى ذلك إلى استحقاقه معاشاً.
- ٢- ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة نتيجة إصابة عمل بعد انتهاء الخدمة.

ويكون هذا التعويض معادلاً لنسبة من الأجر السنوي تبعاً لسن المؤمن عليه في تاريخ **الاستحقاق**

وفقاً للجدول رقم (٦) المرافق لهذا القانون.

ويقصد بالأجر السنوي في هذه الحالة أجر تسوية المعاش مضروباً في اثني عشر.


وفي جميع الأحوال، يزداد مبلغ التعويض الإضافي بنسبة ٥٠٪ في الحالات الناتجة عن إصابة عمل.

ويضاعف مبلغ التعويض الإضافي في حالة استحقاقه لإنهاء خدمة المؤمن عليه بالوفاة ولم يوجد مستحقون

للمعاش.

ويؤدى مبلغ التعويض الإضافي في حالات استحقاقه للوفاة لمستحقي المعاش، فإذا لم يوجد سوى مستحق


واحد أدى إليه بالكامل، فإذا لم يوجد أي مستحق صرف للورثة الشرعيين.

مادة (٣٢) : [\(مادة ١١٧ : ١١٨ اللائحة\)](#) 

عند وفاة صاحب المعاش تصرف نفقات جنازة بواقع معاش ثلاثة أشهر، تصرف للأرمل أو الأرملة، فإذا لم

يوجد صرفت لأرشد الأولاد، فإذا لم يوجد صرفت لأي شخص يثبت قيامه بصرفها.

ويجب أن يتم صرف هذه النفقات خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب.

مادة (٣٣) : [\(مادة ١١٩ : ١٢٠ اللائحة\)](#) 

عند وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تستحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين وذلك بالإضافة إلى

الأجر المستحق عن أيام العمل خلال شهر الوفاة.

وتقدر المنحة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة، وتلتزم بها الجهة التي كانت تصرف الأجر أو التي

تلتزم بصرف المعاش بحسب الأحوال.

ويخصم بها بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات المشار إليها بالبندين (١، ٢) من أولاً من المادة (٢) على

البند الذي كان يتحمل بالأجر.

وتستحق المبالغ المنصوص عليها في هذه المادة لمستحقي المعاش فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد

أديت إليه بالكامل.

يصرف للمستحقين في حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش إعانة شهرية تعادل ما يستحقونه عنه من معاش بلفراض وفاته، وتصرف اعتباراً من أول الشهر الذي فقد فيه إلى أن يظهر أو تثبت وفاته حقيقة أو حكماً. وإذا كان فقد المؤمن عليه أثناء تأدية عمله، فتقدر الإعانة بما يعادل المعاش المقرر في تأمين إصابات العمل والمعاش المقرر في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة. وتسري على الإعانة أحكام المادة (٣٥) من هذا القانون.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات الواجب اتخاذها لإثبات حالة الفقد، كما تحدد القواعد والإجراءات الواجب اتخاذها حيال المبالغ التي صرفت للمستحقين في حالة العثور على المؤمن عليه أو صاحب المعاش حياً. (مادة ١٢٦:١٢٦ اللائحة)

وبعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أو ثبوت الوفاة حقيقة أو حكماً، يعتبر تاريخ الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة وذلك في تقدير جميع الحقوق التأمينية وفقاً لأحكام هذا القانون، وتعتبر الإعانة السابق صرفها معاشاً منذ تاريخ تحقق إحدى الوقائع المشار إليها.

وتصرف المبالغ المنصوص عليه في المواد (٣١، ٣٣، ٣٧) من هذا القانون للمستحقين لها الموجودين على قيد الحياة في تاريخ انقضاء مدة الفقد المشار إليها، أو في تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية.

مادة (٣٥) : (مادة ١٣٩ : ١٤٣ اللائحة)

تزداد المعاشات المستحقة في ٣٠ يون كل عام اعتباراً من أول يوليو بنسبة معدل التضخم بحد أقصى لنسبة الزيادة ١٥٪، ولا تزيد قيمة الزيادة في المعاش على نسبة الزيادة منسوبة إلى الحد الأقصى لأجر الاشتراك الشهري في ٣٠ يونيو من كل عام، على أن يتحمل صندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون بنسبة الزيادة عن جزء المعاش الذي يلتزم به، وتحمل الخزنة العامة بباقي قيمة الزيادة، وتعتبر الزيادة جزءاً من المعاش عند حساب الزيادة التالية

ويصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قراراً بنسبة الزيادة بناءً على تقارير لجنة الخبراء على ألا تقل قيمة المعاش بعد الزيادة عن الحد الأدنى المشار إليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) في تاريخ تقرير الزيادة. ولا يسري حكم هذه الفقرة على معاش العجز الجزئي الإصابي غير المنهي للخدمة.

مع عدم الإخلال بأحكام هذه المادة يستحق صاحب معاش العجز الكامل المستديم والولد العاجز عن الكسب إعانة عجز تقدر بـ (٢٠٪) شهرياً من قيمة ما يستحقه من معاش وزياداته إذا قررت الهيئة المعنية بالتأمين الصحي الشامل أنه يحتاج إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية، وتقطع هذه الإعانة في حالة الإلتحاق بعمل، أو زوال الحالة وفقاً لما تقرره الهيئة المشار إليها أو وفاته.

الفصل الخامس

نظام المكافأة

مادة (٣٦) : [\(مادة ١٢٧ : ١٣١ اللائحة\)](#)

يخضع لنظام المكافأة المؤمن عليهم الوارد ذكرهم في البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون.
ويمولنظام المكافأة مما يأتي:

١ حصة يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ١٪ من أجر الاشتراك شهرياً.

٢ حصة يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه لديه شهرياً.

وتودع المبالغ المذكورة في حساب شخصي خاص بالمؤمن عليه، ويستحق عن المبالغ الفعلية المودعة في هذا الحساب عائد استثمار عن المدة من أول الشهر التالي لإيداع المبالغ في الحساب وحتى نهاية الشهر السابق على تاريخ استحقاق الحقوق التأمينية.

وتقوم الهيئة باستثمار أموال هذا الحساب، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد والإجراءات المنظمة لإيداع المبالغ وحساب عائد استثمار أموال هذا الحساب وكيفية إضافته للرصيد.

[\(مادة ١٢٨ اللائحة\)](#)

مادة (٣٧) :

يصرف للمؤمن عليه الخاضع لنظام المكافأة الرصيد المتوافر في حسابه الشخصي عند تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية وفقاً لأحكام المادتين (٢١، ٢٦) من هذا القانون.

وفي حالة وفاته يصرف هذا الرصيد لمستحقي المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لأنصبتهم المحددة بالجدول رقم (٧) المرافق لهذا القانون، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد أدى إليه بالكامل، وفي حالة عدم وجود مستحقين للمعاش يصرف هذا الرصيد للورثة الشرعيين.

الفصل السادس


المعاش الإضافي

مادة (٣٨) : [\(مادة ١٣٢ : ١٣٨ اللائحة\)](#) 

يجوز للمؤمن عليه الذي يزيد أجره على الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأميني أن يطلب الحصول على معاش إضافي من الهيئة مقابل الاشتراك عن الجزء الزائد عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأميني بما لا يتجاوز ١٠٠٪ من الحد الأقصى لأجر الاشتراك.

ويتم إنشاء حساب شخصي في صندوق التأمين الاجتماعي المنصوص عليه في المادة (٥) مقابل الحصول على معاش إضافي للمؤمن عليه المشار إليه بالفقرة السابقة. **وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون النظام التأميني المكمل ونسبة الاشتراكات التي يلتزم بها المؤمن عليه، وشروط وقواعد الانتفاع بهذه المادة.**

[\(مادة ١٣٣ اللائحة\)](#)

مادة (٣٩) : [\(مادة ٥٩ و ١٣٣ اللائحة\)](#) 

تؤدي الاشتراكات الشهرية على أساس أجر أو دخل الاشتراك الزائد عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأميني بما لا يتجاوز ١٠٠٪ من الحد الأقصى لأجر الاشتراك وفقاً لإجمالي نسبة الاشتراكات المستحقة عن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء.

وتسري على هذا الحساب أحكام الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (٣٦) من هذا القانون.



مادة (٤٠) : [\(مادة ١٣٧ : ١٣٨ اللائحة\)](#)

يستحق المعاش الإضافي في حالة استحقاق المؤمن عليه معاشاً وفقاً لأحكام المادة (٢١) من هذا القانون. ويحسب المعاش الإضافي بقسمة رصيد الحساب الشخصي المشار إليه بالمادة (٣٨) من هذا القانون على دفعة الحياة، ويضاف هذا المعاش إلى المعاش المستحق وفقاً لأحكام هذا القانون، ويدخل هذا المعاش في وعاء حساب زيادة المعاش المشار إليها بالمادة (٣٥) من هذا القانون.

ويتم تحديد دفعة الحياة من خلال لجنة الخبراء، ويصدر بها قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة، على أن يعاد النظر فيها كل خمس سنوات.

وفي حالة استحقاق تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة (٢٦) من هذا القانون، يصرف الرصيد المتوافر في الحساب.

وفي حالة وفاة المؤمن عليه وعدم استحقاق معاش يصرف هذا الرصيد لمستحقي المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لأنصبتهم المحددة [بالجدول رقم \(٧\) المرافق لهذا القانون](#)، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد أدى إليه بالكامل، وفي حالة عدم وجود مستحقين للمعاش يصرف هذا الرصيد للورثة الشرعيين.

الفصل السابع

الأحكام العامة

مادة (٤١) : (مادة ٣٠٣ اللائحة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالتأمينات قرارًا بتوحيد سن الشيخوخة تدريجيًا ليكون الخامسة والستين اعتبارًا من أول يوليو ٢٠٤٠.

مادة (٤٢) :

يفترض عدم انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه في حالة انتقاله بين الفئات أو البنود المنصوص عليها بالمادة (٢) من هذا القانون، وتسوى حقوقه عند انتهاء خدمته عن مجموع مدد اشتراكه المختلفة كوحدة واحدة. **وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام تطبيق هذه المادة**

(مادة ١٠٧ اللائحة)



مادة (٤٣) :

في حالة عدم تنفيذ صاحب العمل لقرار اللجنة المشار إليها بالبند (٢) من المادة (٢١) من هذا القانون، يكون ملزمًا بأداء الأجر المستحق حتى تاريخ التحاق المؤمن عليه بعمل آخر، ويتعين لإفادة المؤمن عليه من هذه الأحكام تنفيذ الشروط المنصوص عليها بالبند (٤) من المادة (٨٧) من هذا القانون، ويسقط حق المؤمن عليه في الأجر إذا رفض الالتحاق بالعمل المناسب.

ومع عدم الإخلال بأحكام قانون العمل، لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل خلال فترة عرضه على اللجنة المشار إليها بالفقرة السابقة وحتى صدور قرارها، كما يعتبر عقد العمل ممتدًا خلال الفترة المشار إليها وحتى صدور قرار اللجنة. ويكون قرار الهيئة باستحقاق المؤمن عليه الأجر في هذه الحالة بمثابة سند تنفيذي.



مادة (٤٤) : (مادة ١٠٨ اللائحة)

إذ عاد صاحب المعاش المستحق وفقًا لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء، إلى عمل أو نشاط يخضعه لأحكام هذا التأمين، فتعتبر مدة اشتراكه الجديدة مدة قائمة بذاتها، وتتحدد حقوقه التأمينية عنها وفقًا لأحكام هذا الباب.

ويراعى في حالة استحقاق معاش عن المدة الأخيرة عدم تكرار الانتفاع بالحد الأدنى للمعاش في تاريخ الاستحقاق.

ولا تسري أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء في شأن المؤمن عليه إذا تجاوزت سنه سن الشيخوخة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام تنفيذ هذه المادة. (مادة ١٠٨: ١١٠ اللائحة)



الباب الرابع

تأمين إصابات العمل

(مادة ٦٠ و ١٤٤ : ١٨٩ اللائحة)



مادة (٤٥) :

تسري أحكام هذا الباب على المؤمن عليهم الوارد ذكرهم في البند أولاً من المادة (٢) بالإضافة إلى الفئات الآتية:

- ١ العاملین بالقطاع الخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة.
- ٢ المتدرجين والتلاميذ الصناعيين.
- ٣ الطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي.
- ٤ المكلفين بالخدمة العامة.
- ٥ الملتحقين بعمل بعد سن **الشيخوخة** ولا تسري في شأنهم أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

مادة (٤٦) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون نظام التأمين الصحي الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، يمول تأمين إصابات العمل مما يأتي:

- ١ اشتراك شهري يؤديه صاحب العمل يتحدد بواقع (١٪) من أجر الاشتراك للعاملين لديه بالنسبة لغير الخاضعين لأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل المشار إليه يؤدي إلى الهيئة المعنية بالتأمين الصحي مقابل العلاج والرعاية الطبية.
 - ٢ اشتراك شهري يؤديه صاحب العمل يتحدد بواقع (٥,٠٪) من أجر الاشتراك للعاملين لديه مقابل الحقوق المالية التي تلتزم بها الهيئة ، وتتم زيادة نسبة الاشتراك الشهري حتى تصل إلى ١٪ تبعاً لمخاطر نشاط المنشأة وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون في هذا الشأن. (مادة ٦٠ اللائحة) وتلتزم وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام بصرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال في حالة الإصابة مقابل تخفيض نسبة الاشتراكات التي تلتزم بها وفقاً للبند (٢) من هذه المادة بواقع النصف . وللهيئة الموافقة على قيام صاحب العمل في غير الجهات المشار إليها بالفقرة السابقة من هذه المادة بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال مقابل تخفيض نسبة الاشتراكات التي تلتزم بها وفقاً للبند (٢) من هذه المادة بواقع النصف.
 - ١ ريع استثمار الاشتراكات المشار إليها.
- وبعنى أصحاب الأعمال من أداء الاشتراكات عن المؤمن عليهم المشار إليهم بالبند (١،٢،٣،٤) من المادة (٤٥) من هذا القانون إذا كانوا لا يتقاضون أجراً.

مادة (٤٧) :

يقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما ورد بالمادة (٣) من قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨.

مادة (٤٨) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، تتولى الهيئة المعنية بالتأمين الصحي علاج المصاب ورعايته طبيًا.

ويجوز للمصاب العلاج في درجة أعلى من الدرجة التأمينية على أن يتحمل فروق التكاليف أو يتحملها صاحب العمل إذا وجد اتفاق بذلك.

ويجوز لصاحب العمل علاج المصاب ورعايته طبيًا متى صرحت له الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بذلك وفقًا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بالاتفاق مع رئيس الهيئة .

مادة (٤٩) :

إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تؤدي الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها تعويضًا عن أجره يعادل كامل أجره المسدد عنه الاشتراك، ويصرف هذا التعويض للمصاب في مواعيد صرف الأجور بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بالشهر، وأسبوعيًا بالنسبة لغيرهم.

ويستمر صرف هذا التعويض طوال مدة عجز المصاب عن أداء عمله أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة.

وتعتبر في حكم الإصابة كل حالة إنتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها.

ويتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة أيًا كان وقت وقوعها، ويقدر التعويض اليومي على أساس الأجر الشهري مقسومًا على ثلاثين.

مادة (٥٠) :

يلتزم صاحب العمل عند حدوث الإصابة بنقل المصاب إلى مكان العلاج، وتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بأداء مصاريف انتقال المصاب بوسائل الانتقال العادية من محل الإقامة إلى مكان العلاج إذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها وبأداء مصاريف الانتقال بوسائل الانتقال الخاصة داخل المدينة أو خارجها متى قرر الطبيب المعالج أن حالة المصاب لا تسمح بلستعماله وسأكل الانتقال العادية. ويتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه ما تقضي به القواعد

التي تتضمنها اللائحة التنفيذية لهذا القانون في هذا الشأن. (مادة ١٦٣:١٨٦ اللائحة)



مادة (٥١) :

إذا نشأ عن إصابة العمل عجز كامل أو وفاة سُوِّيَ المعاش بنسبة ٨٠٪ من الأجر المنصوص عليه في المادة (٢٢) من هذا القانون.

ويزاد هذا المعاش بنسبة ١٪ سنوياً حتى بلوغ المؤمن عليه سن **الشيخوخة** حقيقةً أو حكماً إذا كان العجز أو الوفاة سبباً في إنهاء خدمة المؤمن عليه، وتعتبر كل زيادة جزءاً من المعاش عند تحديد مبلغ الزيادة التالية.

مادة (٥٢) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ فأكثر، استحق المصاب معاشاً يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالمادة (٥١) من هذا القانون.

وإذا أدى هذا العجز إلى إنهاء خدمة المؤمن عليه لثبوت عدم وجود عمل آخر له لدى صاحب العمل وفقاً للقواعد المنصوص عليها بالبند (٢) من المادة (٢١) من هذا القانون، يُزاد معاشه وفقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة (٥١) من هذا القانون.

مادة (٥٣) :

مع مراعاة حكم البند (٢) من المادة (٢١)، إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥٪ استحق المصاب تعويضاً بنسبة ذلك العجز مضروباً في قيمة معاش العجز الكامل المنصوص عليه باللمادة (٥١) من هذا القانون وذلك عن ٤ سنوات، ويؤدى هذا التعويض دفعة واحدة.

مادة (٥٤) :

يكون معاش الوفاة أو العجز الكامل لمن لا يتقاضى أجراً من الفئات المنصوص عليها بالبنود (١، ٢، ٣، ٤) من المادة (٤٥) من هذا القانون بواقع الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من هذا القانون، وبما لا يقل عن الحد الأدنى الرقمي للمعاش المشار إليه بالمادة (١٦٣) من هذا القانون. وإذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ ٣٥٪ فأكثر، استحق المصاب معاشاً يساوي نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالفقرة السابقة.

ويسري في شأن هذا المعاش حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٥١) من هذا القانون.

وإذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم لا تصل نسبته إلى ٣٥٪، استحق المصاب تعويضاً يقدر بنسبة ذلك العجز مضروباً في قيمة المعاش المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذه المادة وذلك عن ٤ سنوات، ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة.

مادة (٥٥) :

تقدر نسبة العجز الجزئي المستديم وفقاً للقواعد الآتية:

- ١- إذا كان العجز مبيئاً بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون، روعيت النسبة المئوية من درجة العجز الكلي المبينة به.
- ٢- إذا لم يكن العجز مماورد بالجدول المذكور، فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسبة في الشهادة الطبية.
- ٣- إذا كان للعجز المتخلف تأثير خاص على قدرة المصاب على الكسب في مهنته الأصلية فيجب توضيح نوع العمل الذي يؤديه المصاب تفصيلاً مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة العجز في تلك الحالات على النسب المقررة لها في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون.

ولرئيس الهيئة زيادة النسب الواردة في الجدول المذكور أو إضافة حالات جديدة إليه بناء على اقتراح مجلس الإدارة، ويحدد القرار تاريخ العمل به.

إذا كان المصاب قد سبق أن أصيب بإصابة عمل، روعيت في تعويضه القواعد الآتية:

١ - إذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابة السابقة أقل من ٣٥٪ عوض المصاب عن إصابته الأخيرة على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدها والأجر المشار إليه بالمادة (٢٢) من هذا القانون وقت ثبوت العجز الأخير.

٢ - إذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة تساوى ٣٥٪ أو أكثر فيعوض على الوجه الآتي:

أ - إذا كان المصاب قد عوض عن إصابته السابقة تعويضاً من دفعة واحدة يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن إصابته جميعها والأجر المشار إليه بالمادة (٢٢) من هذا القانون وقت ثبوت العجز المتخلف عن الإصابة الأخيرة.

ب - إذا كان المصاب مستحقاً لمعاش العجز يقدر معاشه على أساس نسبة العجز المتخلف عن إصابته جميعها والأجر المشار إليه بالمادة (٢٢) من هذا القانون وقت ثبوت العجز عن الإصابة الأخيرة بشرط ألا يقل ذلك المعاش عن معاشه عن الإصابة السابقة.

مادة (٥٧) :

لا يستحق تعويض الأجر وتعويض الإصابة في الحالات الآتية:

١ - إذا تعمد المؤمن عليه إصابة نفسه.

٢ - إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب.

ويعتبر في حكم ذلك:

- كل فعل يأتته المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات.

- كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المعلقة في أمكنة ظاهرة في محل العمل.

وذلك كله ما لم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليها وتخلف عنها عجز مستديم تزيد نسبته على ٢٥٪ من العجز الكامل.

ولا يجوز التمسك بإحدى الحالتين (١ و ٢) إلا إذا ثبت ذلك من التحقيق الذي يجرى في هذا الشأن وفقاً لحكم المادتين (٦١، ٦٢) من هذا القانون.

مادة (٥٨) :

يجوز لكل من المصاب وجهة العلاج والهيئة طلب إعادة الفحص الطبي مرة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز، ومرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية، وعلى جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز في كل مرة.

ومع عدم الإخلال بحق المصاب في العلاج والرعاية الطبية، لا يجوز إعادة تقدير درجة العجز بعد انتهاء أربع سنوات من تاريخ ثبوته.

وإستثناء من حكم الفقرة السابقة تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحالات التي يثبت طبياً حاجتها لإطالة مدة إعادة تقدير درجة العجز، ويسري ذلك على الحالات السابقة مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة السابقة.

يراعى في حالة تعديل نسبة العجز عند إعادة الفحص الطبى وفقاً لحكم المادة (٥٨) من هذا القانون والقواعد الآتية:

- ١- إذا كان المؤمن عليه صاحب معاش، يعدل معاش العجز اعتباراً من أول الشهر التالي لثبوت درجة العجز الأخيرة أو يوقف تبعاً لما يتضح من إعادة الفحص الطبى وذلك وفقاً لما يطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصاً، وإذا نقصت درجة العجز عن ٣٥٪، أوقف صرف المعاش نهائياً ويمنح المصاب تعويضاً من دفعة واحدة وفقاً لأحكام المادة (٥٣) من هذا القانون.
- ٢- إذا كان المؤمن عليه قد سبق أن عوض عن درجة العجز الثابتة أو لتعويضاً من دفعة واحدة يراعى ما يأتى:

أ - إذا كانت درجة العجز المقدرة عند إعادة الفحص تزيد على الدرجة المقدرة من قبل وتقل عن ٣٥٪، استحق المصاب تعويضاً محسوباً على أساس النسبة الأخيرة والأجر عند ثبوت العجز في المرة الأولى مخصوصاً منه التعويض السابق صرفه. ولا يترتب على نقصان نسبة العجز عن النسبة المقدرة من قبل أي آثار.

ب - إذا كانت درجة العجز المقدرة عند إعادة الفحص تبلغ ٣٥٪ أو أكثر، استحق المصاب معاش العجز محسوباً وفقاً لأحكام المادة (٥٢) من هذا القانون على أساس الأجر عند ثبوت العجز في المرة الأولى، ويصرف إليه هذا المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ ثبوت درجة العجز الأخيرة مخصوصاً منه الفرق بين التعويض السابق صرفه إليه وقيمة المعاش، بإفترض استحقاقه له على أساس درجة العجز المقدرة في المرة الأولى، وذلك في الحدود المشار إليها بالمادة (١٣٣) من هذا القانون.

مادة (٦٠) :

يوقف صرف معاش العجز اعتباراً من أول الشهر التالي للتاريخ المحدد لإعادة الفحص الطبى وذلك إذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الذي تطلبه جهة العلاج أو الهيئة في الموعد الذي تخطره به.

ويستمر وقف صرف المعاش إلى أن يتقدم صاحبه لإعادة الفحص، فإذا أسفرت إعادة الفحص عن نقصان درجة العجز عن النسبة السابق تقديرها، أعتبرت النسبة الجديدة أساساً للتسوية اعتباراً من التاريخ الذي كان محددًا لإعادة الفحص الطبى.

ويجوز للهيئة أن تتجاوز عن تخلف المصاب عن إعادة الفحص الطبى إذا قدم أسباباً مقبولة. ويتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة إعادة الفحص الطبى.

مادة (٦١) :

يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص أو المسئول الفعلي عن الإدارة لديه بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يقع لأحد عماله يعجزه عن العمل وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تغيبه عن العمل، ويكون

البلاغ مشتملاً على اسم المصاب وعنوانه وموَجَز عن الحادث وظروفه والعضو المصاب والجهة التي نقل إليها المصاب لعلاج.

ويكتفى بمحضر تحقيق إداري يجرى بمعرفة السلطة المختصة لدى صاحب العمل في حالة وقوع الحادث داخل دائرة العمل وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم في البندين (١، ٢) من أولاً من المادة (٢) من هذا القانون.

مادة (٦٢) :

تجرى الجهة القائمة بأعمال التحقيق تحقيقاً من صورتين في كل بلاغ، ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل وأقوال الشهود إن وجدوا، كما يوضح بصفة خاصة ما إذا كان الحادث نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب طبقاً لأحكام المادة (٥٧) من هذا القانون، وتبين فيه كذلك أقوال صاحب العمل أو مندوبه وأقوال المصاب إذا سمحت حالته بذلك، وعلى هذه الجهة موافاة الهيئة بصورة من التحقيق وللهيئة طلب استكمال التحقيق إذا رأت محلاً لذلك.

مادة (٦٣) :

على صاحب العمل أن يقدم الإسعافات الأولية للمصاب ولو لم تمنعه الإصابة من مباشرة عمله.

وعلى صاحب العمل الذي يستخدم أحد المؤمن عليهم بالبنود (٣، ٤، ٥) من أولاً من المادة (٢) من هذا القانون أو المسئول الفعلي عن الإدارة لديه إخطار الهيئة على النموذج الذي تعده لهذا الغرض عن كل إصابة عمل تقع بين عماله فور وقوعها، وأن يسلم المصاب عند نقله لمكان العلاج أو لمرافقه صورة من هذا الإخطار.

مادة (٦٤) :

تلتزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة وفقاً لأحكام هذا الباب حتى ولو كانت الإصابة تقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل دون إخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول.

مادة (٦٥) :

تلتزم الجهة المختصة بالحقوق التي يكفلها هذا الباب لمدة سنة ميلادية من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه وذلك إذا ظهرت عليه أعراض مرض مهني خلالها، سواء كان بلا عمل أو كان يعمل في صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض.

ويستمر هذا الالتزام بالنسبة للأمراض التي لا تظهر أعراضها إلا بعد انقضاء المدة المشار إليها والتي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد أخذ رأي الهيئة المعنية بالتأمين الصحي. (مادة ١٥٠ اللائحة)



مادة (٦٦) :

لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد الهيئة بالتعويضات التي تستحق عن الإصابة طبقاً لأي قانون آخر.

كما لا يجوز لهم ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه.

مادة (٦٧) :

لا ينتفع المؤمن عليه بأحكام العلاج والرعاية الطبية وتعويض الأجر طوال مدة إعارتها وانتدابه خارج البلاد.

مادة (٦٨) :

لرئيس الهيئة بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الإدارة تعديل [الجدول رقم \(١\) المرافق](#) لهذا القانون بإضافة حالات جديدة إليه، ويسري هذا التعديل على الوقائع السابقة لصدوره.

مادة (٦٩) :

يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين المعاشات المقررة في تأمين إصابات العمل والأجراً والحقوق الأخرى المقررة بهذا القانون وفقاً يأتي:

- ١ - يجمع المؤمن عليه بين معاش الإصابة وأجره دون حدود.
- ٢ - يجمع المؤمن عليه بين معاش الإصابة وتعويض البطالة دون حدود.
- ٣ - يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين معاش الإصابة والمعاش المنصوص عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك دون حدود.

الباب الخامس

تأمين المرض

(مادة ٦١ اللائحة)



مادة (٧٠) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، يمول تأمين المرض مما يأتي:

١ - الاشتراكات الشهرية للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٢) من هذا القانون وتشمل:
أ- حصة صاحب العمل وتقدر على النحو الآتي:

(١) ٣٪ من أجور المؤمن عليهم المشار إليهم بالبندين (١، ٢) من البند (أولاً) من المادة (٢) من هذا القانون وذلك للعلاج والرعاية الطبية، وتلتزم الجهات المشار إليها بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المنصوص عليها في هذا الباب.

(٢) ٣,٢٥٪ من أجور المؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبند (٣، ٤، ٥) من البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون.

ب- حصة المؤمن عليهم وتقدر على النحو الآتي:

(١) ١٪ من الأجر بالنسبة للعاملين.

(٢) ٤٪ من فئة دخل أو أجر الاشتراك الشهري للمؤمن عليهم من الفئات المشار إليها **بالبندين** ثانياً ورابعاً من المادة (٢) من هذا القانون.

(٣) ١٪ من المعاش بالنسبة لأصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام العلاج والرعاية الطبية الواردة في هذا الباب.

(٤) ٢٪ من المعاش بالنسبة للمستحقين المنتفعين بأحكام العلاج والرعاية الطبية الواردة في هذا الباب.

وتوزع نسب إشتراكات تأمين المرض وفقاً للآتي:

- ٤٪ للعلاج والرعاية الطبية لغير أصحاب المعاشات.

- ٢٥,٠٪ لأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بالبند (٣، ٤، ٥) من البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون، ويجوز لرئيس الهيئة أن يعفي صاحب العمل من أداء هذا الاشتراك مقابل التزامه بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال.

ويجوز لصاحب العمل علاج المريض ورعايته طبيًا بتصريح من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي وفقاً للشروط والأوضاع التي يتضمنها القرار المنصوص عليه بالمادة (٤٨) من هذا القانون وذلك مقابل تخفيض نسبة الاشتراكات المخصصة للعلاج والرعاية الطبية إلى ١٪ من أجور المؤمن عليهم يتحملها صاحب العمل بالإضافة إلى نسبة الاشتراكات المخصصة لتعويض الأجر ومصاريف الانتقال والمحددة بواقع ٠,٢٥٪ من أجور المؤمن عليهم.

٢- ريع استثمار أموال هذا التأمين.

مادة (٧١) :

تسري أحكام هذا الباب تدريجياً على المؤمن عليهم الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي، وذلك دون الإخلال بحقوق المؤمن عليهم الذين انتفعوا بتأمين المرض وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات تحصيل الاشتراكات وتوريدها للهيئة بالنسبة

للمؤمن عليهم من الفئات المشار إليها بالبندين ثانياً ورابعاً من المادة (٢) من هذا القانون.

مادة (٧٢) :

تسري أحكام هذا الباب على فئات أصحاب المعاشات والمستحقين وفقاً للقواعد والأولويات التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بعد الاتفاق مع رئيس الهيئة، وذلك دون الإخلال بحقوق فئة أصحاب المعاشات والمستحقين الذين انتفعوا بتأمين المرض وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

مادة (٧٣) :

يشترط لانتفاع المريض بمزايا هذا التأمين أن يكون مشتركاً فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة بحيث يكون الشهران الأخيران متصلين، ويدخل في حساب هذه المدة مدد انتفاعه بمزايا العلاج التي يقدمها صاحب العمل على نفقته.

ولا يسري الشرط المنصوص عليه في الفقرة السابقة على الفئات المشار إليها بالبندين (١، ٢) من البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون، كما لا يسري في شأن أصحاب المعاشات.

مادة (٧٤) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، يوقف سريان أحكام هذا التأمين خلال المدد الآتية:

١ -مدة عمل المؤمن عليه لدى جهة لا تخضع لهذا التأمين.

٢ -مدة التجنيد الإلزامي والاستبقاء والاستدعاء للقوات المسلحة.

٣ -مدد الإجازات الخاصة والإعارات والإجازات الدراسية والبعثات العلمية، التي يقضيها المؤمن عليه خارج البلاد.

مادة (٧٥) :

تتولى الهيئة المعنية بالتأمين الصحي علاج المصاب أو المريض ورعايته طبياً إلى أن يشفى أو يثبت عجزه، وللهيئة الحق في ملاحظة المصاب أو المريض حيثما يجرى علاجه.

ويقصد بالعلاج والرعاية الطبية ما هو منصوص عليه في المادة (٤٧) من هذا القانون، وكذلك الرعاية الطبية والعلاج للمؤمن عليهن أثناء الحمل والولادة.

مادة (٧٦) :

إذا حال المرض بين المؤمن عليه وبين أداء عمله، تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدي له خلال فترة مرضه تعويضاً يعادل ٧٥٪ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراكات لمدة تسعين يوماً ويزاد بعدها إلى ما يعادل ٨٥٪ من الأجر المذكور.

ويشترط ألا يقل التعويض في جميع الأحوال عن الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر.

ويستمر صرف التعويض طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكاملاً وحدث الوفاة بحيث لا تجاوز مدة ١٨٠ يوماً في السنة الميلادية الواحدة.

واستثناءً من الأحكام المتقدمة، يمنح المريض بأحد الأمراض المزمنة تعويضاً يعادل أجر الاشتراك طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه كلاً. ويجوز للجهة الملزمة بتعويض الأجر أن تقرر وقف صرفه عن المدة التي يخالف فيها المؤمن عليه تعليمات العلاج.

وعلى وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام ووحدات قطاع الأعمال العام تنفيذ هذا النص دون حاجة إلى صدور قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي المشار إليه في المادة (٧٠) من هذا القانون.

مادة (٧٧) :

تستحق المؤمن عليها في حالة الحمل والوضع تعويضاً عن الأجر يعادل ٧٥٪ من الأجر المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة (٧٦) من هذا القانون تؤديه الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر، وذلك عن مدة إجازة الحمل والوضع المنصوص عليها بقانون الطفل أو بقانون العمل أو بأنظمة العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام أو بقطاع الأعمال العام بحسب الأحوال بشرط ألا تقل مدة اشتراكها في التأمين عن عشرة أشهر.

مادة (٧٨) :

تتحمل الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر مصاريف انتقال المريض بوسائل الانتقال العادية من محل الإقامة إلى مكان العلاج إذا كان يقع خارج المدينة التي يقيم بها، وبوسائل الانتقال الخاصة متى قرر الطبيب المعالج أن حالة المريض الصحية لا تسمح بلتعماله وسائل الانتقال العادية.

وتتبع في تنظيم الانتقال ومصاريفه القواعد التي يصدر بها قرار من رئيس الهيئة بناءً على موافقة مجلس الإدارة.

وفي جميع الأحوال، لا تسري أحكام تعويض الأجر ومصاريف الانتقال على أصحاب المعاشات أو المستحقين.

مادة (٧٩) :

لا تخل أحكام هذا التأمين بما قد يكون للمصاب أو المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو النظم الخاصة أو العقود المشتركة أو الاتفاقيات أو غيرها فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الخدمة وذلك بالنسبة للقدر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين.

مادة (٨٠) :

مع مراعاة أحكام المادة (٤٧) من هذا القانون، يكون علاج المصاب أو المريض ورعايته طبياً في جهات العلاج التي تحددها لهم الهيئة المعنية بالتأمين الصحي، ولا يجوز لهذه الهيئة أن تجرى ذلك العلاج أو تقدم الرعاية الطبية في العيادات أو المصحات النوعية أو المستشفيات العامة أو المراكز المتخصصة إلا بمقتضى اتفاقيات خاصة تعقد لهذا الغرض، ويحدد في هذه الاتفاقيات الحد الأدنى لمستويات الخدمة الطبية وأجرها، ولا يجوز أن يقل مستوى الخدمة الطبية في هذه الحالة عن الحد الأدنى الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بالاتفاق مع رئيس الهيئة .

مادة (٨١) :

تلتزم الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بفحص العاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة في [الجدول رقم \(١\) المرافق لهذا القانون](#)، وذلك مقابل تحصيلها مقابل خدمة مقداره خمسون جنيهاً عن كل مؤمن عليه معرض للإصابة بالأمراض المذكورة ويتحمل به صاحب العمل.

مادة (٨٢) :

تلتزم جهة العلاج بإخطار المصاب أو المريض بلفتها العلاج وبما يكون قد تخلف لديه من عجز ونسبته، وللمريض أن يطلب إعادة النظر في تقرير انتهاء العلاج أو تخلف العجز وفقاً لأحكام التحكيم الطبي المنصوص عليه في المادة (١٤٠) من هذا القانون.

كما تلتزم جهة العلاج بالإخطار المشار إليه في الفقرة السابقة بالنسبة لكل من صاحب العمل والهيئة مع بيان أيام التخلف عن العلاج إن وجدت، وذلك كله وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بالاتفاق مع رئيس الهيئة .

ويكون قرار جهة العلاج بمدة الإجازة المرضية ملزماً لصاحب العمل.

مادة (٨٣) :

تثبت حالات العجز المنصوص عليها في هذا القانون بشهادة من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي، يحدد بياناتها قرار من رئيس الهيئة بناء على موافقة مجلس الإدارة. ويكون للهيئة المعنية بالتأمين الصحي أن تفوض المجالس الطبية في إثبات حالات العجز المشار إليها. وفي حالة تعارض قرار الهيئة المعنية بالتأمين الصحي مع قرار مجلس طبي آخر مختص، يرفع الأمر إلى لجنة يصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من رئيس الهيئة بالاتفاق مع رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي، ويكون قرارها في هذه الحالة ملزماً للجانبين.

مادة (٨٤) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بالاتفاق مع رئيس الهيئة القرارات المنفذة لأحكام هذا الباب، إلا فيما ورد فيه نص خاص.

الباب السادس

تأمين البطالة

(مادة ١٩٠ و ١٩٥ اللائحة)



مادة (٨٥) :

تسري أحكام هذا الباب على المؤمن عليهم المنصوص عليهم في **بالبندين** (٢، ٣) من أولاً من المادة (٢) من هذا القانون، ويستثنى من ذلك العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسميين وعمال الشحن والتفريغ وعمال النقل البري وعمال الزراعة وعمال الصيد.

ويشترط للانتفاع بهذا التأمين ألا تجاوز سن المؤمن عليه **الشيخوخة**.

مادة (٨٦) :

يمول تأمين البطالة مما يأتي:

- ١ - الحصة التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ١٪ من أجور المؤمن عليهم لديه شهرياً.
- ٢ - ريع استثمار أموال هذا التأمين.

مادة (٨٧) :

يشترط لاستحقاق تعويض البطالة ما يأتي:

- ١ - ألا يكون المؤمن عليه قد استقال من الخدمة، ويعتبر في حكم ذلك حالات الانقطاع عن العمل.
- ٢ - ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة لحكم نهائي في جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة، أو انتحاله شخصية غير صحيحة أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة.
- ٣ - أن يكون المؤمن عليه مشتركاً في هذا التأمين لمدة سنة على الأقل منها الستة أشهر السابقة على كل تعطل متصلة.
- ٤ - أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص، وأن يتردد على مكتب القوى العاملة المسجل فيه اسمه في المواعيد التي تحدد بقرار من وزير القوى العاملة.

يستحق تعويض البطالة ابتداء من اليوم الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عقد العمل بحسب الأحوال.

ويستمر صرف التعويض إلى اليوم السابق لتاريخ التحاق المؤمن عليه بعمل أو لمدة ١٢ أسبوعًا أيهما أسبق، وتمتد هذه المدة إلى ٢٨ أسبوعًا عند تعطل المؤمن عليه للمرة الأولى إذا كانت مدة الاشتراك في هذا التأمين تجاوز ٣٦ شهرًا.

كما يصرف التعويض خلال فترة التدريب المهني التي يقرها مكتب القوى العاملة.

يقدر تعويض البطالة للمؤمن عليه خلال مدة التعطل وفقًا للنسب الآتية من أجر الاشتراك الأخير:

- ٧٥٪ للأربعة أسابيع الأولى.
- ٦٥٪ للأربعة أسابيع الثانية.
- ٥٥٪ للأربعة أسابيع الثالثة.
- ٤٥٪ لباقي الأسابيع.

إستثناء من حكم المادة (٨٩) من هذا القانون، يستحق تعويض البطالة بنسبة ٤٠٪ من أجر الاشتراك الأخير إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب الآتية:

- ١ - ارتكابه خطأ نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل، وأبلغ عنه صاحب العمل الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه.
- ٢ - عدم مراعاته التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العاملين والمنشأة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر.
- ٣ - عدم قيامه بتأدية التزامات العمل الجوهرية.
- ٤ - إفشائه الأسرار الخاصة بالعمل.
- ٥ - وجوده أثناء العمل في حالة سكر بيّن أو متأثرًا بما تعاطاه من مادة مخدرة.
- ٦ - اعتدائه على صاحب العمل أو المدير المسئول، وكذلك اعتدائه جسيمًا على أحد رؤسائه في العمل أثناء العمل أو بسببه.

يسقط الحق في صرف تعويض البطالة في الحالات الآتية:

- ١ - إذا رفض المؤمن عليه الالتحاق بعمل يراه مكتب القوى العاملة المختص مناسباً له ويعتبر العمل مناسباً إذا توافرت فيه الشروط الآتية:
 - أ - أن يعادل أجره على الأقل ٧٥٪ من الأجر الذي يؤدي على أساسه تعويض البطالة.
 - ب - أن يكون العمل متفقاً مع مؤهلات المؤمن عليه وخبرته وقدراته المهنية والبدنية.
 - ج - أن يكون العمل المرشح له في دائرة المحافظة التي كان يعمل بها وقت تعطله.
- ٢ - إذا ثبت اشتغال المؤمن عليه لحسابه الخاص.
- ٣ - إذا ثبت اشتغال المؤمن عليه لحساب الغير بأجر يساوي قيمة التعويض أو يزيد عليه.
- ٤ - إذا استحق المؤمن عليه معاشاً يساوي قيمة تعويض البطالة أو يزيد عليه، مع مراعاة أحكام البند (٢) من المادة (٦٩) من هذا القانون.
- ٥ - إذا هاجر المؤمن عليها أو غادر البلاد نهائياً.
- ٦ - إذا بلغ المؤمن عليه سن **الشيخوخة**.

يوقف صرف تعويض البطالة في الحالات الآتية:

- ١ - إذا لم يتردد المؤمن عليه على مكتب القوى العاملة الذي قيد اسمه فيه متعطلاً في المواعيد المحددة ما لم يكن ذلك لأسباب مقبولة.
 - ٢ - إذا رفض المؤمن عليه التدريب الذي يقرره مكتب القوى العاملة المختص. ويعود الحق في صرف التعويض في الحالتين السابقتين بزوال سبب الإيقاف وذلك للمدة الباقية من مدة الاستحقاق.
 - ٣ - إذا جند المؤمن عليه ويعود إليه الحق في صرف التعويض بانتهاء مدة التجنيد، ولا تحسب هذه المدة ضمن مدة استحقاق التعويض.
 - ٤ - إذا اشتغل المؤمن عليه لحساب الغير بأجر يقل عن قيمة تعويض البطالة.
 - ٥ - إذا استحق المؤمن عليه المتعطل معاشاً يقل عن قيمة تعويض البطالة.
- ويصرف في الحالتين المنصوص عليهما في البندين (٤ و ٥) ما يعادل الفرق بين تعويض البطالة المستحق والأجر أو المعاش وذلك للمدة الباقية من مدة الاستحقاق.

إذا قام نزاع على سبب انتهاء الخدمة يصرف تعويض البطالة بنسبة ٤٠٪ من الأجر الأخير لمدة أربعة أسابيع يبدي خلالها مكتب علاقات العمل المختص رأيه في النزاع وفقاً للإجراءات التي يبينها قرار من رئيس الهيئة بالاتفاق مع وزير القوى العاملة.

وفي ضوء النتيجة التي ينتهي إليها المكتب المذكور من ظاهر الأوراق يتم الآتي:

- ١ - صرف التعويض المستحق متى توافرت باقي الشروط المنصوص عليها في هذا الباب.
- ٢ - استرداد ما سبق صرفه للمؤمن عليه إذا ثبت عدم استحقاقه للتعويض.

الباب السابع

الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات

مادة (٩٤) :

تسري أحكام هذا الباب على أصحاب المعاشات الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة.

مادة (٩٥) :

ينشأ في الصندوق المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون حساب للرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات، وتتكون أمواله من الموارد الآتية:

- ١- ما قد يخصصه صندوق التأمين الاجتماعي لصالح حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات والتي يحددها مجلس إدارة الهيئة .
- ٢- ما قد تخصصه الخزنة العامة للدولة لصالح حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات.
- ٣- عائد استثمار أموال واحتياطيات حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات.
- ٤- نسبة ٣٠٪ مما يقضى به من غرامات وفقاً لأحكام هذا القانون.
- ٥- التبرعات والهبات والمنح التي يقبلها مجلس الإدارة.
- ٦- أي موارد أخرى تخصص لهذا الصندوق.

مادة (٩٦) :

يختص مجلس الإدارة باقتراح الأنشطة والخدمات المختلفة التي يتم تقديمها لأصحاب المعاشات ووضع الضوابط والشروط للانتفاع بها، وعلى الأخص ما يلي:

- ١- المساعدة في توصيل المعاشات إلى المنازل للمرضى والعاجزين وكبار السن من أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم.
- ٢- توفير الوسائل الترفيهية كالرحلات ومشاهدة عروض المسارح والإقامة في المصايف والمشاتي وزيارة الحدائق العامة.
- ٣- الاتفاق مع الجهات المختلفة للحصول على مزايا وخدمات لأصحاب المعاشات وتفعيل القوانين والقرارات الخاصة بالحقوق والمزايا الإضافية لأصحاب المعاشات.
- ٤- أي أنشطة اجتماعية إضافية أخرى **تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.**

يصدر رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض رئيس الهيئة قراراً بمنح أصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام هذا الباب تيسيرات خاصة، وعلى الأخص ما يأتي:

- ١ - تخفيض نسبي في تعريفه المواصلات بالسكك الحديدية، وكذا وسائل المواصلات العامة المملوكة للدولة داخل المدن.
- ٢ - تخفيض في أسعار دخول النوادي والمتاحف والمعارض ودور السينما والمسارح المملوكة للدولة.
- ٣ - تخفيض نفقات الإقامة في دور العلاج التابعة للجهاز الإداري للدولة.
- ٤ - تخفيض نفقات الرحلات التي ينظمها الجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لأي منها داخل الجمهورية وخارجها. ويكون التخفيض في جميع الأحوال بما لا يجاوز ٧٥٪ من القيمة الرسمية.
- ٥ - أولويات في التسهيلات التي يقررها مجلس إدارة شركة مصر للطيران بالنسبة لأجور السفر بطائراتها.
- ٦ - أولويات في التيسيرات التي تقدمها الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي والبنوك والجهات الأخرى.

الباب الثامن

المستحقون في المعاش

(مادة ٢٥٥ : ٢٨٢ اللائحة)



مادة (٩٨) :

إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاش وفقاً للأنصبة المقررة **بالجدول رقم (٧) المرافق لهذا القانون** من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة.

ويُقصد بالمستحقين الأرملة والأبناء والبنات والوالدان والإخوة والأخوات الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في هذا الباب.

مادة (٩٩) :

يشترط لاستحقاق الأرملة والأرمل أن يكون الزواج موثقاً أو ثابتاً بحكم قضائي بات، وألا يكون الأرمل متزوجاً بأخرى.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الحالات التي يقبل فيها إثبات الزواج بغير الوسائل المحددة بالفقرة السابقة ووسائل هذا الإثبات. (مادة ٢٥٧ اللائحة)



مادة (١٠٠) :

يشترط لاستحقاق الابنة ألا تكون متزوجة.

ويشترط لاستحقاق الابن ألا يكون قد بلغ سن الحادية والعشرين، ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية:


- ١- العاجز عن الكسب.
- ٢- الطالب بأحد مراحل التعليم التي لا تجاوز مرحلة الحصول على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها بشرط عدم تجاوزه سن السادسة والعشرين ولم يلتحق بعمل أولم يزاول مهنة.
- ٣- من حصل على مؤهل نهائي لا يجاوز المرحلة المشار إليها بالبند السابق ولم يلتحق بعمل أولم يزاول مهنة ولم يكن قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الأقل.

مادة (١٠١) :

يشترط لاستحقاق الإخوة والأخوات بالإضافة إلى شروط استحقاق الأبناء والبنات أن يثبت إعالة المؤمن عليه أو صاحب المعاش إياهم وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة

التنفيذية. (مادة ٢٦١: ٢٦٢ اللائحة) 

ويتم إعادة بحث شروط الإعالة المشار إليها بالفقرة السابقة عند كل تعديل يطرأ على حالة المعاش.

مادة (١٠٢) : (مادة ٢٦٤ اللائحة) 

إذا توافرت في أحد المستحقين شروط الاستحقاق لأكثر من معاش من الهيئة ومن الخزانة العامة فلا يستحق منها إلا معاشاً واحداً، وتكون أولوية الاستحقاق وفقاً للترتيب الآتي:

- ١- المعاش المستحق عن نفسه.
 - ٢- المعاش المستحق عن الزوج وألزوج.
 - ٣- المعاش المستحق عن الوالدين.
 - ٤- المعاش المستحق عن الأولاد.
 - ٥- المعاش المستحق عن الإخوة والأخوات.
- وإذا كانت المعاشات مستحقة عن مؤمن عليهم أو أصحاب معاشات من فئة واحدة فيستحق المعاش الأسبق في الاستحقاق.

وإذا نقص المعاش المستحق وفقاً لما تقدم عن المعاش الآخر أدى إليه الفرق من هذا المعاش.

على أن يتم تحديد مدى استحقاق الفرق من المعاش الآخر وقيمته في ضوء تطور قيمة كل من المعاشين في أي تاريخ لاحق إعمالاً لنصوص هذا الباب،

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط وإجراءات تطبيق هذه المادة. (مادة ٢٦٤ اللائحة)

مادة (١٠٣) :

يوقف صرف معاش المستحق في الحالات الآتية:

١ - إذا نقص الدخل

عن المعاش صرف إليه الفرق في تاريخ التحاق بالعمل ثم في يناير من كل سنة،

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المقصود بالدخل الصافي. (مادة ٢٦٩ اللائحة)

٢ - مزاوله مهنة تجارية أو غير تجارية منظمة بقوانين أولوائح لمدة تزيد على خمس سنوات متصلة أو متقطعة،

ويعود الحق في صرف المعاش في حالة ترك مزاوله هذه المهنة إعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ ترك

المهنة،

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون حالات وشروط مزاوله المهنة. (مادة ٢٧١ : ٢٧٢ اللائحة)



مادة (١٠٤) :

استثناء من أحكام حظر الجمع المنصوص عليها في المادتين (١٠٢، ١٠٣) يجمع المستحق بين

المعاشات أو بين الدخل من العمال والمهنة والمعاش في الحدود الآتية:

١ - يجمع المستحق بين المعاشات في حدود قيمة الحد الأدنى للمعاش المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة

(٢٤) من هذا القانون، ويكمل المعاش إلى هذا المقدار وفقاً للترتيب المنصوص عليه في المادة

(١٠٢) من هذا القانون.

٢ - يجمع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود قيمة الحد الأدنى للمعاش المقرر بالفقرة الأخيرة من

المادة (٢٤) من هذا القانون.

٣ - تجمع الأرملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفقتها منتفعة بأحكام هذا القانون، كما تجمع

بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمال والمهنة وذلك دون حدود.

٤ - يجمع الأرملة بين معاشه عن زوجته وبين معاشه بصفته منتفعاً بأحكام هذا القانون، كما يجمع بين

معاشه عن زوجته وبين دخله من العمال والمهنة وذلك دون حدود.

٥ - يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم دون حدود.

٦ - يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة له عن شخص واحد وذلك بدون حدود.

يقطع معاش المستحق من أول الشهر التالي للشهر الذي تتحقق فيه إحدى الحالات الآتية:



- ١ - وفاة المستحق.
- ٢ - زواج الأرملة أو الأرملة أو البنت أو الأخت.
- ٣ - بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :
 - أ - العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز.
 - ب - الطالب حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب، ويستمر صرف معاش الطالب الذي يبلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة.
 - ج - الحاصل على مؤهل نهائي حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات النهائية الأقل، أي التاريخين أقرب.
 - ٤ - توافر شروط استحقاق معاش آخر بمراعاة أحكام المادتين (١٠٢ ، ١٠٤) من هذا القانون.

وتصرف للابن أو الأخ في حالة قطع المعاش لغير الوفاة أو استحقاق معاش ذي أولوية أعلى، وللأخت أو الأخت في حالة قطع المعاش للزواج، منحة تساوى معاش سنة بحد أدنى مقداره خمسمائة جنيه، ولا تصرف هذه المنحة إلا لمرة واحدة،

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات صرف هذه المنحة. (مادة ٢٧٩ اللائحة)



مادة (١٠٦) :

في حالة إيقاف أو قطع معاش أحد المستحقين كله أو بعضه ينول إلى باقي المستحقين من فئة هذا المستحق، وفي حالة عدم وجود مستحقين آخرين من هذه الفئة يتم الرد على باقي المستحقين بالفئات الأخرى فإذا زاد نصيب المردود عليه على أقصى نصيب له **بالجدول رقم (٧) المرافق** لهذا القانون وفقًا للحالة في تاريخ الرد رُد الباقي على الفئة التالية وذلك بمراعاة الترتيب الذي يرد

باللائحة التنفيذية لهذا القانون في هذا الشأن. (مادة ٢٨٠ و ٢٦٨ اللائحة)

وفي حالة زوال سبب إيقاف المعاش كله أو بعضه لأحد المستحقين يعاد توزيع المعاش بين جميع المستحقين في تاريخ زوال السبب.

ويتحدد نصيب المستحق الذي يرد عليه جزء من المعاش بما لا يجاوز الحد الأقصى للنصيب المحدد بالجدول رقم (٧) المرافق لهذا القانون.

وفي حالة قطع معاش الوالدين في الحالة رقم (٢) **من الجدول رقم (٧) المرافق** ينول الباقي من نصيبهما بعد الرد على فئة الأرملة إلى الإخوة والأخوات الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاق المعاش في هذا التاريخ وذلك في حدود الربع.

وفي حالة قطع معاش فئة الأرملة في الحالة المشار إليها بالفقرة السابقة ينول ربع معاش **صحاب المعاش** إلى الإخوة والأخوات الذين تتوافر في شأنهم شروط استحقاق المعاش في هذا التاريخ.

مادة (١٠٧) :

يعاد توزيع المعاش بين المستحقين من أول الشهر التالي لتحقيق إحدى الوقائع الآتية:

١ - طلاق أو ترميل البنت أو الأخت.

٢ - عجز الابن أو الأخ عن الكسب.

وتتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات تنفيذ أحكام هذا الباب. (مادة ٢٨١ اللائحة)



مادة (١٠٨) :

تسري أحكام هذا الباب على المستحقين عن المعاملين بقوانين المعاشات الخاصة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص.

الباب التاسع

الخزانة العامة

مادة (١٠٩) :

أموال صندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون أموال خاصة، وتتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهي وعوائدها حق للمستفيدين منها، ويجب على الهيئة وجميع جهات الدولة أن تتعامل معها على أنها أموال خاصة، ولا يجوز الصرف منها إلا في الأغراض التي أنشأت من أجلها وحددت بموجب هذا القانون.

مادة (١١٠) :

الحقوق التي تقرر طبقاً لأحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم بها صندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون، فإذا استحق المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عن أيهما زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو قرارات خاصة، فلتتزم الخزانة العامة بتلك الزيادة.

ويجوز للخزانة العامة تفويض الهيئة في الصرف نيابة عنها على أن تسدد ما قامت الهيئة بصرفه وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الصرف، وفي حالة التأخير تلتزم الخزانة العامة بسداد فائدة على المبالغ التي لم تسدد عن المدة من تاريخ الصرف حتى تاريخ السداد، وتحسب الفائدة بواقع متوسط العائد على إصدارات الخزانة من الأذون والسندات خلال ذات المدة.

تلتزم الخزانة العامة بسداد قسط سنوي للهيئة بواقع ١٦٠,٥ مليار جنيه، يزداد بنسبة ٦% مركبة سنوياً،

ويؤدي هذا القسط لمدة خمسين سنة، وذلك مقابل قيام صندوق التأمين الاجتماعي المنصوص عليه بالمادة (٥) من هذا القانون بتحمل ما يلي:

١- التزامات الخزانة العامة في المعاشات المستحقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون.

٢- التزامات الخزانة العامة المقررة بموجب أحكام هذا القانون المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من قانون الإصدار، والمواد أرقام ١٩ (بند ب من البند ٣)، ٢٣ (بند ٤)، ٢٧، ٢٨ (بند ج)، ٢٩، ٣٥، ١٥٩، ١٦٣ من هذا القانون.

٣- مساهمة الخزانة العامة بالنسبة للفئات المشار إليها بالبند رابعاً من المادة (٢) من هذا القانون.

٤- المبالغ المودعة لحساب صندوق التأمين الاجتماعي لدى بنك الاستثمار القومي في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

٥- مبالغ الصكوك التي صدرت من وزارة المالية لصندوق التأمين الاجتماعي قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

٦- كامل المديونية المستحقة على الخزانة العامة لصندوق التأمين الاجتماعي قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

٧- العجز الإكتواري في نظام التأمين الاجتماعي الحالي في تاريخ العمل بهذا القانون.

ولا يشمل القسط السنوي المشار إليه ما يلي:

١. المعاشات الاستثنائية المقررة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ والتي تقرر اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون.

٢. أي مزايا إضافية تقرر بعد تاريخ العمل بهذا القانون وتتحمل بها الخزانة العامة سواء بزيادة المزايا أو استحداث مزايا إضافية لبعض الفئات.

وعلى الخزانة العامة بعد انتهاء مدة الخمسين سنة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذه المادة أداء

المستحقات المالية المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون إلى الهيئة .

ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية والوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية

بقواعد وأحكام تنفيذ هذه المادة.

مادة (١١٢) :

يعاد النظر في مدى كفاية قيمة القسط المستحق على الخزانة العامة بعد ثلاثين عامًا من تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك من خلال إعداد دراسة مالية وإكتوارية لنظام التأمين الاجتماعي بمعرفة لجنة الخبراء، وإذا انتهت الدراسة إلى زيادة قيمة القسط يتم اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة للتنفيذ ذلك.

مادة (١١٣) :

تلتزم الخزانة العامة بسداد القسط السنوي المشار إليه بالمادة (١١١) من هذا القانون بواقع جزء من اثني عشر جزءاً خلال السنة المستحق عنها القسط، على أن يتم سداد جزء القسط المستحق خلال شهر الاستحقاق بما لا يجاوز نهايته، وفي حالة التأخير تلتزم الخزانة العامة بسداد فائدة علي المبالغ التي لم تسدد عن المدة من تاريخ الصرف حتي تاريخ السداد، وتحسب الفائدة بواقع متوسط العائد علي إصدارات الخزانة من الأذون والسندات خلال ذات المدة.

وفي حالة التأخير عن السداد لمدة ثلاثة أشهر متصلة، يلتزم رئيس الهيئة بعرض الأمر على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يلزم في هذا الشأن.

مادة (١١٤) :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١١٣) من هذا القانون تلتزم الخزانة العامة عند عرض مشروع قانون الموازنة العامة على مجلس النواب بتقديم تقرير يفيد قيام الخزانة العامة بأداء المبالغ المنصوص عليها بالمادة (١١١) من هذا القانون.

ولا يجوز إقرار مشروع قانون الموازنة العامة للدولة إلا بعد إدراج المبالغ المنصوص عليها بالمادة (١١١) من هذا القانون في المشروع.

الفصل الأول

قواعد حساب الاشتراكات



مادة (١١٥) :

(مادة ٢٠ اللائحة)

يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عن العاملين لديه وفقاً لأحكام هذا القانون، وتشمل الحصة التي يلتزم بها والحصة التي يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه.

وتحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم في أولاً من المادة (٢) وفقاً لما يأتي:

- أ - بالنسبة للبنيين (١ ، ٢): على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر.
 - ب - بالنسبة لباقي البنود: خلال سنة ميلادية على أساس أجورهم في شهر يناير من كل عام، وإذا كان التحاق العامل بالخدمة بعد الشهر المذكور فتحسب الاشتراكات على أساس أجر شهر الالتحاق بالخدمة وذلك حتى يناير التالي ثم يعامل بعد ذلك على الأساس المتقدم.
- ويراعى في حساب الأجر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوماً بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم مشاهرة.

ولا تستحق الاشتراكات عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة إلا إذا كان شهراً كاملاً و تستحق الاشتراكات كاملةً عن الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة.

ويعفى المؤمن عليه وصاحب العمل من الاشتراكات المستحقة عن مدة التجنيد الإلزامي.

مادة (١١٦) :

مع عدم الإخلال بالحد الأدنى لأجر الاشتراك، تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أجر اشتراك بعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حسابه، وطريقة حساب الاشتراكات والملتزم بها ومواعيد أدائها. (مادة ١٩٦:٢٥٤ اللائحة)



مادة (١١٧) :

يجوز للمؤمن عليه من الفئات المشار إليها **بالبندين** ثانيًا وثالثًا من المادة (٢) من هذا القانون طلب تعديل دخل اشتراكه إلى فئة الدخل الأعلى بشرط أن يكون قد أدى جميع المبالغ المستحقة عليه حتى تاريخ تقدمه بطلب التعديل، كما يجوز له طلب تعديل فئة دخل الاشتراك إلى فئة الدخل الأقل مباشرة بعد تقديم الأسباب المبررة لذلك، ولا يتم التعديل إلا بعد بحث هذه الأسباب وموافقة الهيئة .

ويسري تعديل فئة دخل الاشتراك اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم طلب التعديل .

ويتعين تعديل دخل الاشتراك الشهري للمؤمن عليهم المشار إليهم إلى فئة الدخل الأعلى التالية بعد مضي

ثلاث سنوات على الأكثر على استمرار الاشتراك بفئة الدخل الأقل. **وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون**

الشروط والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الأحكام. (مادة ٥٤:٥٦ اللائحة)



مادة (١١٨) :

يجوز للمؤمن عليه المشار إليه في المادة (١١٧) طلب تعديل دخل مدد اشتراكه الفعلية منذ بدء اشتراكه في النظام إلى دخل اشتراكه في تاريخ طلب التعديل أو إلى أي دخل أعلى، كما يجوز له تعديل بعض فئات اشتراكه والتي تبدأ بالتتابع من أولى المدد إلى فئة أعلى. وفي جميع الأحوال، يشترط لقبول طلب التعديل توافر الشروط الآتية:

١ - أن يكون قد أدى جميع المبالغ المستحقة عليه للهيئة حتى تاريخ تقديم طلب التعديل .

٢ - أن تقرر الجهة الطبية لياقته الصحية،

٣ - **وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات (مادة ٥٦ اللائحة)** تحديد الحالة الصحية

للمؤمن عليه.

ويلتزم المؤمن عليه في حالة طلب التعديل بأداء فروق الاشتراكات ومبلغ إضافي بنسبة متوسط إصدارات الخزانة من الأذون والسندات من إجمالي هذه الفروق وذلك اعتباراً من تاريخ بدء الاشتراك حتى نهاية الشهر السابق على تاريخ الأداء.

ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركاً بالدخل المعدل إلا إذا تم سداد هذه المبالغ خلال سنة من تاريخ إخطاره بتحديداتها وقبل تحقق واقعة استحقاق أي من الحقوق المقررة بهذا القانون.

تستحق الاشتراكات عن المدد الآتية وذلك وفقاً للقواعد والأحكام المبينة قرين كل منها:

١ - مدد الإعارة الخارجية بدون أجر ومدد الإجازات الخاصة للعمل بالخارج: يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصه صاحب العمل في الاشتراكات وتؤدي بإحدى العملات الأجنبية.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد الاتفاق مع الوزير المختص نوع العملات الأجنبية، وسعر التحويل، وكيفية ومواعيد أداء الاشتراكات والمبالغ الإضافية التي تستحق في حالة التأخير في السداد، وذلك وفقاً للنسب المقررة في المادة (١٢١) من هذا القانون. [\(مادة ٩١ اللائحة\)](#)



٢ - مدد الإجازات الخاصة بدون أجر: يلتزم المؤمن عليه بحصته وحصه صاحب العمل في الاشتراكات إذا رغب في حسابها ضمن مدة اشتراكه في التأمين، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأحكام المنظمة لكيفية ومواعيد إبداء الرغبة وأداء الاشتراكات [\(مادة ٩٣ اللائحة\)](#) والمبالغ الإضافية التي تستحق في حالة التأخير في الأداء، وذلك وفقاً للنسب المقررة في المادة (١٢١) من هذا القانون.

وإذا ثبت التحاق المؤمن عليه بعمل خلال مدة الإجازة فيتم الالتزام بسداد حصه المؤمن عليه وحصه صاحب العمل في الاشتراكات وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون مواعيد الأداء والملتزم بها والمبالغ الإضافية وفقاً للنسب المقررة في المادة (١٢١) من هذا القانون التي تستحق في حالة التأخير في الأداء.

[\(مادة ٩٣ اللائحة\)](#)




٣ - مدد الإجازات الدراسية بدون أجر: يلتزم صاحب العمل بحصته في الاشتراكات وتؤدي في المواعيد الدورية ويلتزم المؤمن عليه بحصته، ويؤديها في المواعيد المحددة باللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٤ - مدد البعثات العلمية بدون أجر: تلتزم الجهة الموفدة للبعثة بحصه صاحب العمل وحصه المؤمن عليه في الاشتراكات وتؤدي في المواعيد الدورية.

٥ - مدد الإعارة الداخلية: تلتزم الجهة المعار إليها بحصه صاحب العمل في الاشتراكات كما تلتزم بخصم حصه المؤمن عليه من أجره، وتؤدي للجهة المعار منها في المواعيد المحددة لسدادها للهيئة في المواعيد الدورية.

ويسري حكم هذا البند في شأن حالات النذب الكلي.

٦ - مدد الاستدعاء والاستبقاء: تلتزم الجهة التي تؤدي أجر المؤمن عليه خلال تلك المدد بحصة صاحب العمل في الاشتراكات كما تلتزم هذه الجهة بخصم حصة المؤمن عليه من أجره وتؤدي الحصتان للهيئة في المواعيد الدورية.

مادة (١٢٠) : [\(مادة ٦٤ : ٦٥ اللائحة\)](#) 

يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص بأن يقدم للهيئة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التي تعدها الهيئة وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة (١٢٧) من هذا القانون.

وتحسب الاشتراكات على أساس البيانات الواردة في هذه النماذج.

فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات المشار إليها، يكون حساب الاشتراكات على أساس آخر بيان قدم منه للهيئة أو طبقاً لما تسفر عنه تحرياتهما، وفي تلك الحالة تلتزم الهيئة بأن تخطر صاحب العمل بقيمة الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة عليه، ويكون لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة لدى المكتب المختص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار مع أداء رسم اعتراض قيمته مائة جنيه يرحل إلى الحساب المنصوص عليه في المادة (١٥٠) من هذا القانون ولا يعتبر الاعتراض مقبولاً إلا بعد أداء الرسم المشار إليه.

وعلى الهيئة الرد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إليها.

وفي حالة رفض الهيئة اعتراض صاحب العمل يكون له أن يطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها بالمادة (١٤٨) من هذا القانون، وتعلن الهيئة صاحب العمل بقرار اللجنة وتعديل المستحقات وفقاً لهذا القرار.

ولصاحب العمل الطعن على قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره، ويصبح الحساب نهائياً وتكون المستحقات واجبة الأداء بانقضاء موعد الطعن دون طعن، أو برفض الهيئة لاعتراض صاحب العمل وعدم قيامه بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإخطار بالرفض.

يلتزم صاحب العمل بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم في البند أولاً من المادة (٢) من هذا القانون كما يلتزم المؤمن عليه وفقاً لأحكام البنود ثانياً وثالثاً ورابعاً من ذات المادة، بحسب الأحوال، بأداء المبالغ التالي بيانها في المواعيد المحددة قرين كل منها:

- ١ - الاشتراكات المستحقة عن الشهر، وذلك في أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق.
- ٢ - الأقساط المستحقة على المؤمن عليه، وذلك في أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق.
- ٣ - الأقساط المستحقة عن المبالغ المتأخرة، وذلك في أول الشهر المستحق عنه القسط.
- ٤ - المبالغ التي يقوم بخصمها شهرياً من أجر المؤمن عليه في الحدود الجائز الحجز عليها أو النزول عنها والتي صرفت للمؤمن عليه بدون وجه حق من الهيئة وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ إخطار صاحب العمل.

وفي حالة التأخير في أداء أي من المبالغ المشار إليها يستحق على الملتزم بالأداء، بما في ذلك الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة، مبلغ إضافي شهري عن مدة التأخير من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد، ويحسب المبلغ الإضافي بنسبة تساوي متوسط إصدارات الخزانة من الأذون والسندات في الشهر السابق للشهر الذي يتعين فيه سداد المبالغ مضافاً إليه (٢٪).

ويتم الإعفاء من المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء.

وفي جميع الأحوال، يتحمل الملتزم بالأداء بنفقات إرسال الاشتراكات والمبالغ المستحقة إلى الهيئة، ويجوز للهيئة أن تقوم بالتحصيل مقابل واحد في الألف من قيمة المبالغ المحصلة بحد أدنى مقداره عشرة جنيهاً و بحد أقصى مقداره مائة جنيه ويرحل هذا المبلغ إلى الحساب المنصوص عليه في المادة (١٥٠) من هذا القانون.

واستثناء من أحكام الفقرات السابقة، يجوز للهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة أن تتبع في تحصيل الاشتراكات طرقاً ووسائل أخرى في الحالات التي تحتاج فيها إلى ذلك وعلى الأخص ما يأتي:

- ١ - إسناد تحصيل اشتراكات التأمين الاجتماعي إلى الجهات الإدارية بالاتفاق مع السلطات المختصة، ويتعين على هذه الجهات تحصيل الاشتراكات وتوريدها في مواعيدها المحددة فور تحصيلها إلى الهيئة في ميعاد غايته أول الشهر التالي لشهر التحصيل وذلك مقابل نسبة لا تزيد عن ١٪ من قيمة المبالغ المحصلة تخصص لحساب العاملين القائمين بالتحصيل، ويكون لهذه الجهات في سبيل استيفاء مستحقات الهيئة سلطة توقيع الحجز الإداري وفقاً لحكم المادة (١٣٢) من هذا القانون.
- ٢ - تحديد المبالغ الإضافية التي تستحق على الملتزم بالتحصيل في حالة التأخر في التوريد عن المواعيد المقررة وذلك بما لا يجاوز النسب المقررة بهذه المادة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون في جميع الحالات المواعيد والشروط والإجراءات التي تتبع في تحصيل الاشتراكات والمبالغ المستحقة للهيئة طبقاً لأحكام هذا القانون. [\(مادة ٧١ اللائحة\)](#)



الفصل الثاني

أحكام خاصة بأداء الاشتراك لبعض فئات المؤمن عليهم

مادة (١٢٢) :

مع عدم الإخلال بالمادة (١٢٠) من هذا القانون، يؤدي صاحب العمل في القطاع الخاص الاشتراكات كاملة إذا كان عقد العمل موقوفاً أو كانت أجور المؤمن عليهم لا تكفي لذلك. وتعتبر المبالغ التي يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم في حكم القرض ويكون الوفاء بها طبقاً للأحكام التي

تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. [\(مادة ٦٨ اللائحة\)](#) التزم صاحب العمل في القطاع الخاص

بأن يعلق في أماكن العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة ،

وتتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيانات الخاصة بهذه الشهادة. [\(مادة ٣٠٦ اللائحة\)](#)



مادة (١٢٣) : [\(مادة ٢٩٤ اللائحة\)](#)

للهيئة استخدام الوسائل اللازمة لتحصيل الاشتراكات ومستحقاتها المالية الأخرى وصرف المعاشات وغيرها من الحقوق المقررة في هذا القانون بما في ذلك الأدوات المالية والوسائل الإلكترونية واستخدام شبكات السداد والتحصيل الإلكتروني المصرفية والحكومية.

الفصل الثالث

في الإعفاء من الضرائب ومقابل أداء الخدمات

مادة (١٢٤) :

تعفى قيمة الاشتراكات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم أيًا كان نوعها المفروضة حالياً والتي تفرض مستقبلاً.

وتعفى الاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات وجميع المحررات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدمغة.

وتعفى أموال الهيئة الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع أنواع الضرائب بما في ذلك الضرائب على القيمة المضافة والضريبة على العقارات المبنية والرسوم المفروضة حالياً أو التي تفرض مستقبلاً من الحكومة أو أي سلطة عامة أخرى داخل جمهورية مصر العربية، وكذا من رسوم التوثيق والشهر والدمغة في أي عمل من أعمال الشهر أو التوثيق.

كما تعفى العمليات التي تباشرها الهيئة من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين.

وتعفى الهيئة من أداء الضرائب والرسوم على الأصناف اللازمة لأعمالها التي تستوردها من الخارج.

مادة (١٢٥) :

تعفى جميع الحقوق والمبالغ التي تؤدي وفقاً لأحكام هذا القانون من الخضوع للضرائب والرسوم بجميع أنواعها، كما يسري هذا الإعفاء على متجمد هذه الحقوق.

مادة (١٢٦) :

تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها الهيئة أو المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقون طبقاً لأحكام هذا القانون، ويكون نظرها على وجه الاستعجال وللمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالنفوذ المعجل وبلا كفالة.

مادة (١٢٧) :

تقدر الحقوق المقررة وفقاً لهذا القانون على أساس البيانات والمستندات الواردة في ملف التأمين الاجتماعي الخاص بالمؤمن عليه دون الرجوع إلى ملف الخدمة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون السجلات والدفاتر التي يلتزم صاحب العمل بحفظها والملفات التي ينشئها لكل مؤمن عليه والمستندات التي تودع بها، وكذلك البيانات والنماذج التي يلتزم بتقديمها للهيئة عن العاملين لديه وأجورهم واشتراكاتهم ومواعيد تقديم هذه البيانات والنماذج. [\(مادة ١٢:٩ اللائحة\)](#)



الفصل الرابع

مستندات الصرف

ومواعيد تقديم طلب الصرف ومواعيد المنازعة

مادة (١٢٨) :

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة الشروط والأوضاع والمستندات اللازمة لتسوية وصرف الحقوق المقررة بهذا القانون. (مادة ٢٨٤ اللائحة)



مادة (١٢٩) :

استثناء من أحكام القانون المدني، يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أي مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق، وإذا قدم الطلب بعد انتهاء الميعاد المشار إليه فيتم صرف المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب بالإضافة إلى قيمة المعاشات المستحقة عن الخمس سنوات السابقة على تاريخ تقديم طلب الصرف، ويسقط الحق في صرف باقى الحقوق.

وتعتبر المطالبة بأي من الحقوق المقررة بأحكام هذا القانون شاملة المطالبة بباقى تلك الحقوق.

وينقطع سريان الميعاد المشار إليه بالنسبة إلى المستحقين جميعاً إذا تقدم أحدهم في الموعد المحدد.

ويوقف أداء المعاش الذي لا يتم صرفه لمدة ستة أشهر، وتسري أحكام الفقرة الأولى عند تقديم طلب من

صاحب الشأن لإعادة صرف المعاش.

مادة (١٣٠) :

على الهيئة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير الحقوق التأمينية وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ

تقديم المؤمن عليه أو المستحقين طلباً بذلك مشفوعاً بجميع المستندات المطلوبة.

فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المشار إليها بالفقرة السابقة التزمت الهيئة بناء على طلب

صاحب الشأن بدفعها مضافاً إليها مبلغ إضافي عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد، ويحسب المبلغ

الإضافي بنسبة تساوى متوسط إصدارات الخزانة من الأذون والسندات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو

المستفيدين المستندات المطلوبة منهم، وبما لا يجاوز قيمة أصل المستحقات.

وترجع الهيئة على المتسبب في تأخير الصرف بقيمة المبالغ الإضافية المشار إليها التي التزمت بها، ما لم يثبت أن التأخير راجع لخطأ مرفقى.

ولا تستحق المبالغ الإضافية المشار إليها في حالات المنازعات إلا من تاريخ رفع الدعوى.

مادة (١٣١) :

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٥٦، ٥٩) من هذا القانون، لا يجوز للهيئة تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الإخطار بربط الحقوق التأمينية بصفة نهائية، كما تسقط دعوى المطالبة بتعديل تلك الحقوق بعد انقضاء الميعاد المشار إليه، وذلك فيما عدا الحالات الآتية:

- ١ - صدور حكم قضائي بات.
- ٢ - صدور قانون لاحق يقرر زيادة الحقوق التأمينية.
- ٣ - الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية.
- ٤ - حالات الغش والتدليس.
- ٥ - الحالات التي لا يكون لصاحب الشأن فيها الأحقية في أصل الحق التأميني.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون نموذج الإخطار المشار إليه في الفقرة الأولى. (مادة ٢٨٨ اللائحة)



والنموذج ٣٤

وفي جميع الأحوال، يسقط الحق في رفع دعوى المطالبة بتعديل تلك الحقوق بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق.

الفصل الخامس

ضمانات التحصيل

مادة (١٣٢) :

يكون للمبالغ المستحقة للهيئة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار، وتستوفى قبل المصروفات القضائية. وللهيئة حق تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري، ويجوز لها تقسيط المبالغ المستحقة على صاحب الشأن وذلك بالشروط

والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. [\(مادة ٧٩ اللائحة\)](#) [\(مادة ٢٨٧ اللائحة\)](#)



مادة (١٣٣) :

لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليها وصاحب المعاش أو المستفيدين لدى الهيئة .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة، يجوز الحجز أو النزول عن المستحقات المشار إليها لسداد الحقوق الآتية:

- ١- النفقات بمراعاة أحكام القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بشأن تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية.
- ٢- ما تجمد للهيئة من مبالغ على صاحب الشأن.
- ٣- المبالغ المستحقة للمعاشات العسكرية والضمان الاجتماعي.
- ويراعى بالنسبة للمعاش الشهري أن يكون الخصم في حدود ٢٥٪ منه، وفي حالة التزام يبدأ بخصم دين النفقة في حدود الجزء الجائز الحجز عليه مخصوماً منه ثمن المعاش للوفاء بدين الهيئة .
- ٤- أقساط قروض بنك ناصر الاجتماعي.
- ٥- الأقساط المستحقة للهيئة .
- ٦- الحالات التي يوافق عليها مجلس الإدارة نزولاً على رغبة صاحب الشأن.

وبمراعاة الفقرة السابقة، يكون للهيئة خصم ما يكون قد استحق على المؤمن عليها وصاحب المعاش من مبالغ قبل وفاته من إجمالي الحقوق التأمينية للمستفيدين تقسم بينهم بنسبة ما يصرف لكل منهم.

ويجوز للهيئة قبول أداء المبالغ المستحقة لها على المؤمن عليه بالتقسيط [وفقاً للجدول رقم \(٤\) المرفق](#)، وتسقط الأقساط المتبقية في حالة استحقاق المعاش للعجز أو الوفاة وفقاً لأحكام المادة (٢١) من هذا القانون.

ولا يتم صرف المعاش المستحق وفقاً للبند رقم (٦) من المادة (٢١) من هذا القانون إلا بعد أداء المبالغ المستحقة على المؤمن عليه والقيمة الحالية للأقساط وفقاً لجدول القيمة الحالية المرفق باللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وفي حالة صرف تعويض الدفعة الواحدة مع عدم استحقاق معاش، تخصم القيمة الحالية للأقساط المستحقة على المؤمن عليه من المبالغ المستحقة له.

ويوقف سداد الأقساط المستحقة على المؤمن عليه في جميع الحالات التي لا يستحق عنها أجرًا أو تعويضًا عن الأجر ويستأنف السداد فور استحقاق الأجر وتزاد مدة التقسيط بقدر المدة التي أوقف فيها سداد الأقساط.

ويجوز للهيئة قبول تقسيط المبالغ المستحقة لها قبل المؤمن عليها وصاحب المعاش والمستفيدين على خمس سنوات.

كما يكون للهيئة الحجز على أجر المؤمن عليه لسداد متجمد الاشتراكات ومتجمد المبالغ المستحقة لها وذلك مع مراعاة الحدود والقواعد المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة.

مادة (١٣٤) :

يجوز للمؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين طلب أي بيانات عن حالته التأمينية مقابل أداء مبلغ لا يتجاوز عشرة جنيهاً عن كل طلب **وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قيمة مقابل أداء الخدمة وإجراءات (مادة ٣٠٩ اللائحة)** الحصول على البيانات وحالات الإعفاء من المقابل المشار إليه.

مادة (١٣٥) :

يحدد مجلس الإدارة مقابل الانتفاع بالخدمات التأمينية التي تقدمها الهيئة للغير.

مادة (١٣٦) :

تلتزم الهيئة بإعطاء أصحاب الأعمال في القطاع الخاص شهادة مقابل أداء مبلغ لا يتجاوز عشرة جنيهاً تدل على انتظامهم في الاشتراك في الهيئة عن جميع العاملين لديهم، وعليهم أن يعلقوا هذه الشهادة في أماكن ظاهرة بمقر عملهم وتجدد هذه الشهادة سنوياً.

ويلتزم كل مؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبند رابعاً من المادة (٢) بالتقدم إلى مكتب الهيئة التابع له محل إقامته لتسجيل نفسه لدى الهيئة، ويعتد في تحديد مهنته بالمهنة المثبتة ببطاقة الرقم القومي دون غيرها.

وعلى جميع أجهزة الدولة أن تعلق التعامل مع أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم على تقديمهم الشهادة الدالة على الاشتراك بالهيئة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات تنفيذ هذه المادة بعد التنسيق مع الوزراء المختصين.

[مادة ٣٠٦ اللائحة](#)

مادة (١٣٧) :

تتول حصيله الرسوم وحصيلة مقابل أداء الخدمات المقررة بموجب هذا القانون إلى الحساب المنصوص عليه في المادة (١٥٠) منه.

مادة (١٣٨) : [\(مادة ٣٠٨ اللائحة\)](#)

تضمن المنشأة، بجميع عناصرها المادية والمعنوية في أي يد كانت، جميع مستحقات الهيئة

ويكون الخلف مسؤولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين سواء كانوا مُلاكًا أو مستأجرين للعين محل النشاط عن الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليهم. على أنه في حالة انتقال أحد عناصر المنشأة إلي الغير بالبيع أو بالإدماج أو بالوصية أو بالإرث أو بالنزول أو بغير ذلك من تصرفات، فتكون مسؤولية الخلف في حدود قيمة ما آل إليه. ولا يحول دون دفع المسؤولية وفقاً لما سبق سوى تقديم من آلت إليه المنشأة أو العين شهادة صادرة من الهيئة في تاريخ سابق على التعامل على المنشأة تثبت عدم وجود مديونية على المنشأة في التاريخ الذي آلت إليه المنشأة أو العين.

مادة (١٣٩) :

يشترط لصرف الحقوق التأمينية المستحقة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالبند ثانياً وثالثاً ورابعاً من المادة (٢) من هذا القانون أداء الالتزامات المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون.

الفصل السادس

أحكام متنوعة

مادة (١٤٠) :

للمؤمن عليه أن يتقدم بطلب إعادة النظر في قرار جهة العلاج وذلك خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بانتهاء العلاج أو بتاريخ العودة إلى عمل أو بعدم إصابته بمرض مهني، وخلال شهر من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبه.

كما يكون للابن أو الأخ أن يتقدم بطلب إعادة النظر في قرار الجهة الطبية بعدم ثبوت عجزه عن الكسب، وذلك خلال شهر من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز.

ويقدم الطلب إلى لجنة التحكيم الطبي بالهيئة مرفقاً به الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره مع أداء مبلغ عشرين جنيهاً مقابل أداء خدمة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأحكام المنظمة لتشكيل لجنة التحكيم الطبي وإجراءات وتنظيم

عملها (مادة ١٨٤ اللائحة) 

ووسيلة الإخطار بنتيجة قرار اللجنة بعد الاتفاق مع وزير القوى العاملة.

مادة (١٤١) :

تلتزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقيم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة وتقدر الحقوق وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

وإذا لم تثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك في التأمين أو الأجر ربط المعاش أو التعويض على أساس المدة والأجر غير المتنازع عليهما.

ويؤدى المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر في حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر.

واستثناء من قواعد وأحكام الاشتراكات يلتزم صاحب العمل بأن يؤدي إلى صندوق التأمين الاجتماعي القيمة الرأسمالية للمعاش وقيمة المستحقات التأمينية الأخرى المترتبة على ثبوت علاقة العمل.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام حساب القيمة الرأسمالية. (مادة ٣٠٤ اللائحة) 

مادة (١٤٢) :

يلتزم صاحب العمل بموافاة الهيئة ببيان بأسماء العاملين لديه الذين تنتهي خدمتهم بسبب بلوغ سن استحقاق المعاش، وذلك قبل موعد انتهاء الخدمة بثلاثة أشهر على الأقل.

ويلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص عن كل شهر يتأخر فيه عن إخطار الهيئة بانتهاء خدمة المؤمن عليه بأداء مبلغ إضافي بنسبة ٢٠٪ من قيمة الاشتراك المستحق عن الشهر الأخير من مدة اشتراك المؤمن عليه، وذلك في الحالات والشروط والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. (مادة ٢٠ اللائحة)



مادة (١٤٣) :

يكون لمن تندبة الهيئة من العاملين بها الحق في دخول محال العمل بما في ذلك المنشآت المقامة في المناطق الحرة وغيرها من المناطق ذات الطبيعة القانونية الخاصة في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحركات والملفات والمستندات المالية التي تتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون، ويحدد وزير العدل بالاتفاق مع رئيس الهيئة العاملين بالهيئة الذين تكون لهم صفة الضبطية القضائية في تطبيق أحكام هذا القانون.

مادة (١٤٤) : (مادة ٢٠٦ و ٢٠٢ اللائحة)

يلتزم كل من يعهد بتنفيذ أي أعمال إلى مقاول أن يخطر الهيئة باسم المقاول وعنوانه وبياناته عن العملية قبل بدء العمل بسبعة أيام على الأقل، وعدم سداد أي مستحقات له قبل أن يقدم ما يفيد سداد اشتراكات التأمين الاجتماعي عن هذه الأعمال، ويكون مُسند الأعمال متزامناً مع المقاول في الوفاء بالالتزامات المقرره وفقاً لأحكام هذا القانون في حالة إخلاله بالالتزامات المتقدم بيانها.

كما تلتزم الجهات المختصة بإصدار تراخيص البناء أو الهدم أو التي تحرر مخالفاته بموافاة الهيئة ببيانات الترخيص واسم وعنوان المقاول الذي يقوم بتنفيذه أو اسم وعنوان الصادر في شأنه المخالفات خلال الميعاد المشار إليه بالفقرة السابقة

مادة (١٤٥) : (مادة ٣٠٥ اللائحة)

على الجهات والمصالح الحكومية بما في ذلك مصلحة الضرائب المصرية والإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية، وعلى البنوك والنقابات والجمعيات، موافاة الهيئة بجميع البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق أحكام هذا القانون، ولا يعتبر ذلك إفشاء لسر المهنة أو إخلالاً بمقتضيات الوظيفة.

كما يلتزم قطاع الأحوال المدنية بموافاة الهيئة بجميع البيانات والمعلومات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وعلى الأخص بيانات المهنة، والحالة الاجتماعية لمستحقي المعاش من زواج وطلاق وأي تغيير يطرأ عليها، وكذا حالات الوفاة التي تقع بين من يحصلون على معاشات من الهيئة .

على أن يكون موافاة الهيئة بالبيانات المشار إليها دون أي مقابل أو رسوم.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام تطبيق هذه المادة. (مادة ٣٠٥ اللائحة)

مادة (١٤٦) :

على وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات والجمعيات والنقابات والشركات وأصحاب الأعمال الذين يستخدمون أحد أصحاب المعاشات أو المستحقين في المعاش وفقاً لأحكام هذا القانون أن يخطرُوا الهيئة باسم من يستخدمونه منهم وتاريخ التحاقه بالعمل ومقدار أجره والجهة التي يصرف منها معاشه، وذلك خلال شهر من تاريخ استخدامه.

وعلى صاحب المعاش أو المستحق أو من يصرف باسمه المعاش إبلاغ الهيئة بكل تغيير في أسلوب الاستحقاق يؤدي إلى قطع المعاش أو خفضه أو وقفه وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير.

مادة (١٤٧) :

استثناء من أحكام القانون المدني، تتقادم حقوق الهيئة قبل أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستفيدين بانقضاء **خمس عشرة سنة من تاريخ الاستحقاق**، وذلك في حالة تمسك المدين بذلك.

ومع عدم الإخلال بأسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني، تقطع مدة التقادم بأي عمل تقوم به الهيئة يكشف عن تمسكها بمستحققاتها لدى المدين وعلى الأخص بالتنبيه على المدين بأداء المبالغ المستحقة عليه بمقتضى أحكام هذا القانون بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو بالحجز الإداري أو غير ذلك من أعمال تكون قاطعة الدلالة في هذا الشأن.

وفي جميع الأحوال، لا يسري التقادم في مواجهة الهيئة بالنسبة للمدين الذي يتبع أياً من طرق الغش أو التحايل للحصول على أموال الهيئة أو لعدم الوفاء بمستحققاتها كاملة، كما لا يسري التقادم بالنسبة لصاحب العمل الذي لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل عماله أو بعضهم إلا من تاريخ علم الهيئة بالتحاقهم لديه.

مادة (١٤٨) :

تنشأ بالهيئة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون، ويصدر بتشكيلها ونظام عملها ومكافآت أعضائها قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة .

وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية.

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ((١٢٠)) من هذا القانون، لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه.

مادة (١٤٩) :

تختص الهيئة بطلب الرأي من مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون.

مادة (١٥٠) :

تلتزم جميع البنوك التجارية وبنك ناصر الاجتماعي وهيئة البريد وغيرها من الجهات بصرف المعاشات التي تحيلها الهيئة إليها.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون مواعيد وكيفية صرف المعاشات والجهات التي تصرف منها.

مادة ٢٩٣ اللائحة



ويجوز للهيئة أن تقدم خدمات تكنولوجية لأصحاب المعاشات والمستحقين بنفسها أو من خلال التعاقد مع الشركات المتخصصة أو البنوك، **وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون هذه الخدمات وطريقة تقديمها ومقابل أدائها، على ألا تتحمل الهيئة أي تكاليف إضافية مقابل تقديم هذه الخدمات.** مادة ٢٩٣ اللائحة

ويفرض رسم على صاحب المعاش أو المستحق مقداره ٠.٢٪ من قيمة المبالغ المستحقة بما لا يجاوز عشرين جنيهاً مقابل صرف أي من المبالغ المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون، **وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون حالات الإعفاء منه.** مادة ٢٩٨ اللائحة



وفي حالة وجود قائم بالصرف عن أكثر من مستحق لا يزيد الرسم الذي يتحملونه عن الحد الأقصى المشار إليه

وترحل حصيلة الرسم المشار إليه إلى حساب خاص يخصص لصالح العاملين بالهيئة ،

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون أوجه الصرف من هذا الحساب وقواعده، ويجوز أن تقرر اللائحة مادة ٢٩٨ اللائحة **التنفيذية لهذا القانون مد الخدمات التي تقررها في هذا الشأن إلى أصحاب المعاشات من العاملين المشار إليهم.**

كما تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون النسبة التي تؤدي إلى الجهات القائمة بالصرف، ويتم تخصيص نصف هذه النسبة لحساب العاملين القائمين بصرف المعاشات في تلك الجهات.



مادة ٢٩٨ اللائحة

مادة (١٥١) :

يهمل كسر الجنيه عند حساب الحقوق التأمينية، وفي إجمالي المبالغ التي يلتزم صاحب العمل بأدائها.

مادة (١٥٢) :

ينشأ معهد يسمى "المعهد القومي للتأمين الاجتماعي"، يتبع الهيئة، تكون له شخصية اعتبارية وموازنة مستقلة، مقره مدينة القاهرة، ويهدف المعهد إلى العمل على تنمية مهارات العاملين في مجال التأمين الاجتماعي بهدف مساندة التطور العالمي وترسيخ قواعد العمل المهني السليم.

ويصدر بالنظام الأساسي للمعهد قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على موافقة مجلس الإدارة على أن

يتضمن ما يأتي:

- ١ - مهام واختصاصات المعهد.
- ٢ - تشكيل مجلس إدارة المعهد واختصاصاته وإجراءات الدعوة إلى اجتماعات المجلس ونظام العمل به.
- ٣ - قواعد اختيار الخبراء والمدربين والفنيين والباحثين والعاملين.
- ٤ - اللوائح المالية والإدارية للمعهد دون التقيد بالنظم المعمول بها في الحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام.

مادة (١٥٣) :

تبدأ السنة المالية للمعهد مع بداية السنة المالية للهيئة، وتنتهي بنهايتها، ويكون للمعهد حساب خاص تودع فيه موارده، ويرحل هذا الحساب من سنة إلى أخرى.

وتتكون موارد المعهد مما يأتي:

- ١ - الاعتمادات التي يخصصها له مجلس الإدارة.
 - ٢ - المبالغ التي تؤديها الجهات مقابل تدريب العاملين بها.
 - ٣ - مقابل الخدمات التي يؤديها المعهد.
 - ٤ - العائد على استثمار أموال المعهد.
 - ٥ - التبرعات والهبات والإعانات التي ترد إلى المعهد من الجهات المختلفة ويقرر مجلس الإدارة قبولها.
- ويصدر بتحديد المقابل المنصوص عليه في البندين (٢، ٣) قرار من مجلس الإدارة بناءً على اقتراح مجلس إدارة المعهد.

الباب الحادى عشر

الأحكام الانتقالية والوقية

مادة (١٥٤) :

مع مراعاة الهيكل التنظيمى للهيئة ، ينقل إلى ديوان عام رئاسة الهيئة العاملون بديوان عام وزارة التأمينات بدرجاتهم وأوضاعهم الوظيفية في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون، على أن تتم معاملتهم مالياً معاملة العاملين بالهيئة .



مادة (١٥٥) : (مادة ٣١٨ اللائحة)

تتول أموال صندوقى التأمين الاجتماعى المنصوص عليهما بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إلى الصندوق المنشأ بموجب المادة (٥) من هذا القانون.

وتنقل الحقوق والالتزامات التي ترتبت على تنفيذ القوانين المتعلقة بالتأمين الاجتماعى إلى الصندوق المنشأ بموجب المادة (٥) من هذا القانون.

وتتولى لجنة الخبراء تحديد رصيد أول المدة في حسابات التأمين الاجتماعى، ويصدر بها قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة.

ويلتزم الصندوق المشار إليه والخزانة العامة، كل فيما يخصه ووفق أحكام القوانين المتعلقة بالتأمين الاجتماعى، بقيمة الحقوق المقررة بها والحقوق التي يقررها القانون المرافق لأصحاب المعاشات والمستحقين المعاملين بتلك القوانين قبل العمل بأحكامه.



مادة (١٥٦) : (مادة ١٠٣ اللائحة)

يحدد أجر أو دخل التسوية عن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون عن كل من الأجر الأساسي والأجر المتغير وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعى التي قضيت المدة في ظله، ويزاد أجر أو دخل التسوية بنسبة متوسط نسب التضخم عن كل سنة من تاريخ العمل بهذا القانون حتى تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق.

مادة (١٥٧) :

تحسب المكافأة عن المدة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بواقع أجر شهر عن كل سنة من سنوات مدة الاشتراك خلال المدة المشار إليها.

ويقدر أجر حساب المكافأة بأجر حساب معاش الأجر الأساسي المنصوص عليه بالمادة السابقة.

ويراعى بالنسبة للمدد المحسوبة في نظام المكافأة وفقاً للمادة ٣٤ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ما يأتي:

١- تحسب المكافأة عن هذه المدة في حالات بلوغ سن استحقاق المعاش والوفاء وفقاً للأحكام الواردة بالفقرتين السابقتين.

٢- في غير الحالات المشار إليها بالبند السابق تحسب المكافأة طبقاً **للمجدول رقم (٤) المرفق بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥**، وعلى أساس سن استحقاق المؤمن عليه في تاريخ بدء العمل بهذا القانون وأجر حساب المكافأة المشار إليه في الفقرة السابقة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام وإجراءات تنفيذ أحكام هذه المادة. (مادة ١٣٠ اللائحة)



مادة (١٥٨) :

يوقف العمل بالقرارات والاتفاقات التي أبرمت مع الجهات التي طلبت زيادة اشتراك العاملين بها في نظام المكافأة وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة والمكملة له، وتحسب المكافأة وفقاً للقواعد المشار إليها بالمادة السابقة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وأحكام وإجراءات تنفيذ أحكام هذه المادة. (مادة ١٢٩ اللائحة)



مادة (١٥٩) :

تعتبر مدة الاشتراك وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ التي أدى المؤمن عليه الاشتراك عنها قبل العمل بهذا القانون، مدة اشتراك وفقاً لأحكام هذا القانون وعلى أساس الحد الأدنى لأجر أو دخل الاشتراك بحسب الأحوال، وفقاً لأحكام قانوني التأمين الاجتماعي رقمي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و١٠٨ لسنة ١٩٧٦، وذلك بمراعاة تدرج أجر أو دخل الاشتراك خلال كامل مدة الاشتراك المشار إليها.

وتلتزم الخزنة العامة بسداد مساهمة مالية تعادل حصة صاحب العمل عن هذه المدة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات تطبيق هذه المادة. (مادة ٢٦ اللائحة)



مادة (١٦٠) :

يكون للمؤمن عليه السابق خضوعه لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ أو قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ الذي لا تسري عليه أحكام هذا القانون الحق في طلب الانتفاع بأحكام البند رابعاً من المادة (٢) خلال سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

وفي حالة وفاة المؤمن عليه قبل إبداء الرغبة في الانتفاع يكون للمستحقين عنه الحق في إبداء الرغبة خلال المدة المشار إليها بالفقرة السابقة.

مادة (١٦١) :

تسري حدود الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل المنصوص عليها في هذا القانون على حالات الاستحقاق السابقة على تاريخ العمل به التي حرم فيها المستحق من المعاش الآخر أو جزء منه تطبيقاً لحدود الجمع السابقة، وذلك في حدود الجزء غير الموزع من المعاش.

مادة (١٦٢) : (مادة ٣١٧ اللائحة)

يُتجاوز عن استرداد ما تبقى من المبالغ التي صرفت قبل العمل بهذا القانون بالمخالفة لأحكام حظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل وفقاً لكل من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وقانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨، وذلك في الحدود التي أجاز فيها هذا القانون الجمع بين أكثر من معاش أو بين المعاش والدخل.

مادة (١٦٣) :

تزداد معاشات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المستحقة وفقاً لهذا القانون بقيمة تعادل الفرق بين ٤٥٠ جنيهاً و ٣٣٪ (ثلاثة وثلاثون في المائة) من إجمالي قيمة المعاش في تاريخ الاستحقاق.

ويراعى إيقاف صرف الزيادة في حالة عودة صاحب المعاش إلى العمل أو مزاولته مهنة قبل بلوغه سن الشيخوخة.

وإذا قل المعاش بعد إضافة هذه الزيادة عن ٩٠٠ جنيه يرفع إلى هذا القدر.

ولا يتم الانتفاع بحكم هذه المادة إلا مرة واحدة عند ربط المعاش.

وتتحمل الخزانة العامة للدولة بالأعباء المترتبة على تنفيذ أحكام هذه المادة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط تنفيذ هذه المادة. (مادة ١٠٦ اللائحة)



الباب الثاني عشر

العقوبات

مادة (١٦٤) :

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المواد التالية بالعقوبات المقررة لها.

مادة (١٦٥) :

يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، كل من منع العاملين بالهيئة ممن لهم صفة الضبطية القضائية من دخول محل العمل، أو لم يمكنهم من الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات والأوراق التي يتطلبها تنفيذ أحكام هذا القانون، أو أعطى بيانات غير صحيحة، أو امتنع عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له.

وتضاعف العقوبة في حالة العود.

مادة (١٦٦) :

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه، كل من حصل على أموال الهيئة بغير حق أو قام بإعطاء بيانات غير صحيحة أو امتنع عن إعطاء بيانات مما يجبالإفصاح عنها وفقاً لأحكام هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له مع علمه بذلك.

ويعاقب بذات العقوبة كل من تعمد عدم الوفاء بالمبالغ المستحقة للهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون عن طريق إعطاء بيانات خاطئة أو إخفاء بيانات.

مادة (١٦٧) :

يعاقب الموظف المختص في الجهات الحكومية أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو المسئول الفعلي عن الإدارة لدى صاحب العمل، بالحبس مدة لا تجاوز سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، في حالة ارتكابه أيًا من الأفعال الآتية:

أ - عدم نقل المصاب إلى مكان العلاج بالمخالفة لحكم المادة (٥٠) من هذا القانون.

ب - عدم إبلاغ الشرطة بغير عذر مقبول بأي حادث يصيب أحد العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون وذلك بالمخالفة لحكم المادة (٦١) من هذا القانون.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات، وغرامة لا تجاوز مليون جنيه، إذا ترتب على عدم نقل المصاب وفاته أو تخلفت لديه نسبة عجز تجاوز ٥٠٪.

وتكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه في حال ارتكابهم أيًا من الأفعال الآتية:

أ - عدم تقديم بيانات بأسماء العاملين وأجورهم واشتراكاتهم للهيئة بالمخالفة لأحكام المادتين (١٢٠)، (١٤٢) من هذا القانون.

ب - عدم موافاة الهيئة بملف التأمين الاجتماعي للمؤمن عليه في حالة طلبه.

ج - مخالفة أحكام المادة (١٤٢) من هذا القانون أو القرارات واللوائح المنفذة لها.

د - الامتناع عن تنفيذ طلب الهيئة بخصم المبالغ التي صرفت للمؤمن عليه دون وجه حق أو عدم توريد هذه المبالغ إلى الهيئة في مواعيد سداد الاشتراكات. وتضاعف العقوبة في حالة العود.

مادة (١٦٨) :

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه المسؤول الفعلي عن الإدارة لدى صاحب العمل أو الموظف المختص في الجهات الحكومية أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام الذي لم يقيم بالاشتراك في الهيئة عن أي من عماله الخاضعين لأحكام هذا القانون أو لم يقيم بالاشتراك عنهم بالمدد أو الأجر الحقيقية.

ويعاقب بذات العقوبة المسؤول الفعلي لدى صاحب العمل عن الإدارة أو الموظف المختص في الجهات الحكومية أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام الذي يحمل المؤمن عليهم أي نصيب من نفقات التأمين لم ينص عليها في هذا القانون، وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإلزامه بأن يرد إلى المؤمن عليهم قيمة ماتحملوه من نفقات التأمين.

وتضاعف الغرامة في حالة العود.

مادة (١٦٩) :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أفشى من موظفي الهيئة سراً من أسرار الصناعة أو المهنة أو العمل أو غير ذلك من أساليب العمل أو مكن أو سمح أو ساعد أو سهل للغير، بطريق مباشر أو غير مباشر، الاطلاع على سر من هذه الأسرار التي يكون قد اطلع عليها بحكم المادة (١٤٣) من هذا القانون أو ساعد صاحب العمل على التهرب من الوفاء بالتزاماته المقررة في هذا القانون.

وتقضي المحكمة من تلقاء نفسها بعزله من وظيفته.

مادة (١٧٠) :

يُعاد النظر في قيمة الغرامات الواردة في هذا الباب كل عشر سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

الجدول المرفقة بالقانون

جدول رقم (1)

أمراض المهنة

١- الأمراض المهنية الناتجة عن التعرض لعوامل ناتجة عن النشاط المهني:

٠١٠١ عوامل كيميائية.

٠١٠٢ عوامل فيزيائية.

٠١٠٣ عوامل حيوية.

٠١٠١. الأمراض المهنية الناتجة عن التعرض للعوامل الكيميائية:

الرمز	العامل المسبب	الأعمال والمهن
٠١٠١٠١	التسمم بالرصاص أو مركباته ومضاعفاته	أي عمل يستدع الرصاصاً ومركباتها والمواد المحتوية علي. ويشمل ذلك: - تداول الخامات المحتوية على الرصاص. - صب الرصاص القديم والزنك القديم (الخردة) في سبائك. - العمل في صناعة الأدوات من سبائك الرصاص والرصاص والرصاص القديم (الخردة). - العمل في صناعة مركبات الرصاص، صهر الرصاص. - تحضير واستعمال ميناء الخزف المحتوية على رصاص. - التلميع بواسطة برادة الرصاص والمساحيق المحتوية على الرصاص. - تحضير أو استعمال البويات والألوان والدهانات المحتوية على الرصاص إلخ. - وكذا أي عمل يستدع ي التعرض لغبار أو أبخرة الرصاص ومركباتها والمواد المحتوية عليه.
٠١٠١٠٢	التسمم بالزئبق أو مركباته ومضاعفاته	أي عمل يستدعي استعمالاً وتداول الزئبقاً ومركباتها والمواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغباراً وأبخرة الزئبق ومركباته أو المواد المحتوية علي. ويشمل ذلك: - العمل في صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية ، وتحضير المادة الخام في صناعة القبعات وعمليات التذهيب واستخراج الذهب ، وصناعة المفرقات الزئبقية ... إلخ.
٠١٠١٠٣	التسمم بلزرنيخ أو مركباته ومضاعفاته	أي عمل يستدعي استعمالاً وتداول الزرنیخاً ومركباتها والمواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغباراً وأبخرة الزرنیخاً ومركباتها والمواد المحتوية عليه. ويشمل ذلك: العمليات التي يتولد فيها الزرنیخاً ومركباته وكذا العمل في إنتاج وصناعة الزرنیخاً ومركباته.
٠١٠١٠٤	التسمم بلأنثيمون أو مركباته ومضاعفاته	أي عمل يستدعي استعمالاً وتداول الأنثيموناً مركباتها والمواد المحتوية عليه، وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغباراً وأبخرة الأنثيموناً ومركباته أو المواد

الرمز	العامل المسبب	الأعمال والمهن
		المحتوية عليه.
٠١٠١٠٥	التسمم بللفسفور أو مركباته ومضاعفاته	أي عمل يستدعي استعمالاً وتداول الفسفور أو مركباتها والمواد المحتوية عليه، وكذا أي عمل يستدعي التعرض لغبار أو الفسفور أو مركباتها والمواد المحتوية عليه.
٠١٠١٠٦	التسمم بالبترول أو مثيلاته أو مركباته الأמידية أو الأزوتية أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم.	كل عمل يستدعي استعمالاً وتداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرتها أو غبارها.
٠١٠١٠٧	التسمم بالمنجنيز أو مركباته ومضاعفاته	- كل عمل يستدعي استعمالاً وتداول المنجنيز أو مركباتها والمواد المحتوية عليه. - وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرة أو غبار المنجنيز أو مركباتها والمواد المحتوية عليه. ويشمل ذلك: - العمل في استخراجاً وتحضير المنجنيز أو مركباته وصحنها وتعبئتها .. الخ.
٠١٠١٠٨	التسمم بالكبريت أو مركباته ومضاعفاته	كل عمل يستدعي استعمال الأوتداول الكبريتاً أو مركباتها والمواد المحتوية عليه ، وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرة أو غبار أكسيد الكبريتاً أو مركباتها والمواد المحتوية عليه.
٠١٠١٠٩	التأثر بالكروم أو مركباته وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات	كل عمل يستدعي تحضيراً وتولداً واستعمالاً وتداول الكروم أو حمض الكروميك أو كروماتاً وبيكرومات الصوديوم والبوتاسيوم والزنك وأية مادة تحتوي عليه.
٠١٠١٠١٠	التأثر بالنيكل أو مركباته أو ما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح	كل عمل يستدعي تحضيراً وتولداً واستعمالاً وتداول النيكل أو مركباتها أو أية مادة تحتوي على النيكل أو مركباته. ويشمل ذلك: التعرض لغبار كربونيل النيكل.
٠١٠١٠١١	التسمم بلليثيوم أو مركباته	أي عمل يستدعي استعمالاً وتداول هذا العنصر أو مركباتها والمواد المحتوية عليه.
٠١٠١٠١٢	التسمم بللسلييوم أو مركباته	أي عمل يستدعي التعرض لغبارها أو أبخرتها أو مركباتها والمواد المحتوية عليها.
٠١٠١٠١٣	التسمم بالكادميوم أو مركباته ومضاعفاته	أي عمل يستدعي التعرض أو استعمال أو تداول الكادميوم أو مركباته أو المواد المحتوية عليه مثل

الرمز	العامل المسبب	الأعمال والمهن
		الطلاء بالكهرباء، صناعة الطائرات والسيارات أو الأجهزة الإلكترونية، والبويات والبلاستيك، والبطاريات القلوية وغيرها.
٠١٠١٠٤	أمراض يسببها الألمونيوم أو مركباته	أي عمل يتضمن استنشاق أدخنة الألمونيوم أو مركباته مثل: - عمليات سبك الألمونيوم من خاماته (الألومينا أو البوكسيت). - إضافة بودرة الألمونيوم لأنواع الطلاء المقاوم وفي عمليات التبطين والتغليف. - عمليات تصنيع وإنتاج سبائك الألمونيوم والمحركات ومكونات المركبات والطائرات وأطر النوافذ والأسطح وحاويات وأواني الطعام وكذلك إنتاج الكابلات والأسلاك الكهربائية.
٠١٠١٠٥	أمراض يسببها النحاس أو مركباته	أي عمل يتضمن التعرض لأدخنة النحاس مثل: - سبك وتنقية ولحام النحاس. - تصنيع المنتجات النحاسية أو التي يدخل النحاس في تركيبها مثل صناعة الكابلات الكهربائية. - المهمات والأدوات التي يدخل النحاس في تركيبها والمستخدمه في أنشطة التشييد والبناء مثل المواسير والأنابيب والخامات النحاسية. - إنتاج الكيماويات التي يدخل النحاس في تركيبها مثل كبريتات النحاس السامة.
٠١٠١٠٦	أمراض يسببها القصدير أو مركباته	أي عمل يتضمن التعرض لأدخنة القصدير أو مركباته مثل: - إستخلاص القصدير وتنقيته وتشغيله وتصنيعه. - تصنيع سبائك من القصدير مع معادن أخرى. - تصنيع مركبات القصدير مع مواد وعناصر أخرى. - إستخدام القصدير في صناعة أنواع من الزجاج. - إستخدام القصدير في تصنيع بعض مواد اللحام وبعض أنواع العبوات. - تصنيع أنواع من الأصباغ النسيجية. - مركبات القصدير العضوية التي تدخل في تصنيع

الرمز	العامل المسبب	الأعمال والمهن
		بعض أنواع مبيدات الفطريات. - مركبات القصدير التي تدخل في تصنيع أنواع من البلاستيك (كمادة تثبيت).
٠١٠١٠١٧	أمراض يسببها الزنك أو مركباته	أي عمل يتضمن التعرض لأتربة وأدخنة الزنك أو مركباته، مثل: - استخراج وإنتاج المعدن أو مركباته. - إعادة تصنيع المعدن أو مركباته. - استخراج الخلائط التي يدخل فيها المعدن أو مركباته.
٠١٠١٠١٨	التسمم بثنائي كبريتيد الكربون	أي عمل يتضمن التعرض لثنائي كبريتيد الكربون أو مركباته أو أبخرته أو أي مادة يدخل في تركيبها.
٠١٠١٠١٩	التسمم بالكحول، الجليكول، الكيتون بأنواعها المختلفة ومضاعفاتها.	أي عمل يستدعي التعرض أو استعمال أو تداول هذه المواد ومركباتها والمواد المحتوية عليها ويشمل ذلك الصباغة والتنظيف والطباعة والحزير الصناعي والجلود والمطاط وغيرها.
٠١٠١٠٢٠	أمراض يسببها الأمونيا أو مركباتها	أي عمل يتضمن التعرض لأبخرة الأمونيا مثل: إنتاج الأسمدة، والتخمير العضوي، الأعمال التي تؤدي إلى إفراز الأمونيا أو انتشارها.
٠١٠١٠٢١	أمراض مهنية ناتجة عن التعرض للإيزوسيانات	الأعمال المعرضة لاستنشاق أو مباشرة الأيزوسيانات العضوية خاصة: - صناعة واستعمال ملمعات وورنيش متعدد الأوريتان وصناعة الألياف الإصطناعية. - صناعة رغوة متعدد الأوريتان واستعمالها سائلة. - صناعة واستعمال الغراء الداخل في تكوينه متعدد الأوريتان. - صناعة واستعمال الأدهان المحتوية على الأيزوسيانات العضوية.
٠١٠١٠٢٢	أمراض مهنية نتيجة التعرض لبروتينات اللاتكس	أي عمل يتضمن التعرض لبروتينات اللاتكس مثل: - تحضير واستعمال ومباشرة المطاط الطبيعي (اللاتكس) والمواد التي تحتويه خاصة: - إنتاج ومعالجة اللاتكس الطبيعي. - صناعة واستعمال أدوات من المطاط الطبيعي. - المنتجات التي تحتوي على المطاط مثل

الرمز	العامل المسبب	الأعمال والمهن
		(القفازات - مقابض الدراجات - المطاط في أماكن الرعاية الصحية).
٠١٠١٠٢٣	التسمم بالغازات الخائفة مثل أول أكسيد الكربون، كبريتيد الهيدروجين، سيانيد الهيدروجين، ومشتقاتها السامة	المهن التي يتم فيها التعرض لهذه الغازات خصوصاً الصرف الصحي.
٠١٠١٠٢٤	التسمم بحامض السيانور ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات	كل عمل يستدعي تغيير استعمال أو تداول حامض السيانور أو مركباته، وكذا كل عمل يستدعي التعرض لأبخرة أو رذاذ الحامض ومركباتها وأثراتها والمواد المحتوية عليها.
٠١٠١٠٢٥	التسمم بالكلور والفلور والبروم ومركباتها	كل عمل يستدعي تحضير أو استعمال أو تداول الكلور أو الفلور أو البروم ومركباتها، وكذا أي عمل يستدعي التعرض لتلك المواد ولأبخرتها وأغبارها.
٠١٠١٠٢٦	التسمم بالبتروأولغازاتها ومشتقاته ومضاعفاته	كل عمل يستدعي تداولاً واستعمال البتروأولغازاتها ومشتقاته، وكذا أي عمل يستدعي التعرض لتلك المواد، صلبة كانت أو سائلة أو غازية.
٠١٠١٠٢٧	التسمم بالكلوروفورم ورابع كلورور الكربون	أي عمل يستدعي استعمال أو تداول الكلوروفورم أو رابع كلورور الكربون، وكذا أي عمل يستدعي التعرض لأبخرتها والأبخرة المحتوية عليها.
٠١٠١٠٢٨	أمراض تسببها المذيبات العضوية متضمنة الهكسان	أي عمل يتضمن التعرض لأبخرة المذيبات العضوية والهكسان مثل: - إنتاج واستخلاص وصنع واستخدام خلطات يدخل فيها المذيبات العضوية أو الهكسان. - تداول وتخزين والتخلص من مخلفات المذيبات العضوية أو الهكسان.
٠١٠١٠٢٩	أمراض يسببها رابع كلورو الاثين، ثالث كلورو الاثيلين، ثاني كلوريد الميثان (كلوريد الميثيلان) / ثالث كلوريد الميثان (كلوروفورم) / ثالث بروموميثان (بروموفورم) / ثاني كلور ١-٢ الإيتيلان / ثاني بروم ١-٢ الإيتانين / ثالث كلور ١-١-١ الإيتان (ميتيكلورفورم) / ثاني كلور ١-١ الإيتيلان (ثاني كلور الإيتيلان) / ثالث كلور الإيتيلان / رابع كلور الآتي لان / ثاني كلور	أي عمل يستدعي استعمال أو تداول هذه المواد والتعرض لأبخرتها والأبخرة المحتوية عليها.

الرمز	العامل المسبب	الأعمال والمهن
	٢-١ البروبيلان / كلور البروبيان (كلوريد الأليل) / كلور ٢ - بوتاديان - ٣ (كلوبران) والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الهيدروكربونية من المجموعة الأليفاتية والعطرية.	
٠١٠١٠٣٠	التسمم بالنترات والنترات والنيتروجلوسرين والأملاح العضوية الأخرى لحامض النيتريك.	أي عمل يستدعي استعمالاً وتداول هذه المواد والتعرض لأبخرتها والأبخرة المحتوية عليها.
٠١٠١٠٣١	أمراض يسببها الأكريلاميد والأكريلونيتريل.	أي عمل يتطلب التعامل مع الأكريلاميد والأكريلونيتريل مثل: - تخليق (إنتاج) الأكريلاميد المتعدد Polyacrylamide وبعض الكيماويات العضوية. - معامل الأسنان والأجهزة التعويضية. - صناعة الورق. - عمليات تشغيل الخامات المعدنية والأصباغ ومواد اللصق. - عمليات استعادة الزيت في صناعة الزيوت. - كيماويات البناء. - عمليات تخليق (إنتاج) المركبات البوليمرية للأكريليك في صناعة المنسوجات. - تصنيع المطاط الذي يدخل فيه مركبات الإستيرين والبيوتادين. - صناعة البلاستيك والأكريلونيتريد. - صناعة المدخنات Fumigants.
٠١٠١٠٣٢	التسمم بمبيدات الآفات	أي عمل يستدعي استعمال أو تداول أو تصنيع هذه المواد وكذلك أي عمل يستدعي التعرض لها.
٠١٠١٠٣٣	أمراض تسببها المواد الصيدلانية	صناعة وتحضير وتجهيز المواد والمركبات الصيدلانية مثل: - المضادات الحيوية ومركبات السلفا والمركبات المطهرة. - أدوية علاج السرطان المضادة للأورام. - الأدوية المخدرة مثل المورفين ومشتقاته، والمركبات المهدئة، والمواد المستخدمة في

الرمز	العامل المسبب	الأعمال والمهن
		التخدير وفي الإنعاش. - المركبات المسيلة للدم. - مركبات النيتروجين العلاجية.
٠١٠١٠٣٤	الأعراض والأمراض الباثولوجية التي تنشأ عن الهرمونات ومشتقاتها	كل عمل يستدعي التعرض لتأثير الهرمونات والمشتقات الهرمونية.

٠١٠٢ الأمراض المهنية الناتجة عن التعرض للعوامل الفيزيائية:

الرمز	العامل المسبب	الأعمال والمهن
٠١٠٢٠١	الصمم المهري.	العمل في الصناعات أو الأعمال التي يتعرض فيها العمال لتأثير الضوضاء أو العقاقير والكيماويات التي تؤثر على السمع.
٠١٠٢٠٢	الأعراض والعلامات الباثولوجية بالأطراف العليا الناتجة عن الاهتزازات الموضعية (vibrating white finger)	أي عمل يستدعي التعرض للاهتزازات بالأطراف خاصة إذا كان يصاحبه برودة في أعمال الحفر والتخريم والمسالك والمناجم والمحاجر والصناعات الثقيلة وغيرها.
٠١٠٢٠٣	الأمراض التي تنشأ عن التعرض لدرجات الحرارة أو البرودة الشديدة.	الأعمال التي تتطلب التعرض لحرارة عالية أو برودة شديدة مثل: العمل في ثلاجات حفظ الأطعمة، إلخ.
٠١٠٢٠٤	الأعراض والأمراض الباثولوجية الناتجة عن التعرض لراديوأشعة أو المواد ذات النشاط الإشعاعي أو أشعة إكس	أي عمل يستدعي التعرض للراديوأشعة أو أشعة إكس أو أية مادة أخرى ذات نشاط إشعاعي.
٠١٠٢٠٥	الأمراض الناتجة عن الإشعاعات غير المؤينة مثل: - الأشعة فوق البنفسجية. - الأشعة تحت الحمراء.	أي عمل يستدعي التعرض لهذه الإشعاعات.
٠١٠٢٠٦	الأعراض والأمراض الناتجة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوي.	كل عمل يستدعي التعرض المفاجئ أو العمل تحت ضغط جوي مرتفعاً والتدخل المفاجئ في الضغط الجوي أو العمل تحت ضغط جوي منخفض لمدد طويلة.

٠١٠٣ الأمراض المهنية الناتجة عن التعرض للعوامل الحيوية:

الرمز	العامل المسبب	الأعمال والمهن
٠١٠٣٠١	الجمرة الخبيثة - إريثراكس	كل عمل يستدعي الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتداول رممها وأجزاء منها أو منتجاتها الخام ومخلفاتها بما في ذلك الجلود والحوافر والشعر والقرون وكذلك العمل في شحن وتفريغ أو نقل البضائع المحتوية على منتجات الحيوانات الخام أو مخلفاتها أو البضائع التي يحتمل أن تكون قد تلوثت بأبواغ المرض (حويصلات المرض) عن طريق الحيوانات أو فضلاتها.
٠١٠٣٠٢	السقاوة	كل عمل يستدعي الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتداول رممها وأجزاء منها.
٠١٠٣٠٣	الدرن	<ul style="list-style-type: none"> - العمل في المستشفيات المخصصة لعلاج هذا المرض. - الأعمال التي يمكن أن تضع العمال في اتصال مع الحيوانات الحاملة للعصيات الدرنية أو المنجزة في محلات آوت الحيوانات المصابة وخاصة الأعمال المنجزة في المسالخ والمجازر وأماكن معالجة لحم الخنزير ومعالجة الكروش أو المصارين في مؤسسات القصابة ومباشرة أو معالجة الدم والغدد والعظام والقرون والجلود الطرية والعلاج البيطري. - أعمال المخابر البيولوجية.
٠١٠٣٠٤	الحمى المالطية (البروسيلة)	كل الأعمال التي تستدعي التعامل مع الحيوانات المصابة أو أجزائها أو جثثها أو تداولها.
٠١٠٣٠٥	التهاب الكبدى الفيروس نوع: بى أو سى	<p>أي عمل يستدعي الاختلاط بدم مصاب أو أحد منتجاته أو مصدر للفيروس مع ضرورة توفر الشروط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أن يكون العامل غير مصاب بالفيروس قبل الالتحاق بالعمل من واقع الفحص الطبي الأولي قبل العمل. - أن تكون حادثة التعرض موثقة في وثيقة

الرمز	العامل المسبب	الأعمال والمهين
		<p>رسمية.</p> <p>- أن يتم إثبات وجود المرض لدى المريض ناقل العدوى من خلال الفحوصات المخبرية ومعطيات الملف الطبي.</p> <p>- أن تظهر الفحوصات المخبرية للعامل تغير نتيجة الفحص إلى الإيجابية خلال الستة أشهر الموالية لحادثة التعرض</p>
٠١٠٣٠٦	فيروس نقص المناعة المكتسبة.	<p>العاملين الذين تتطلب طبيعة عملهم التعرض للدم أو منتجاته أو السوائل الجسمية الأخرى أو الأنسجة لمرضى مصابين بالفيروس مع ضرورة توفر كل الشروط التالية:</p> <p>- أن يكون العامل غير مصاب بالفيروس قبل الالتحاق بالعمل من واقع الفحص الطبي الأولي قبل العمل.</p> <p>- أن تكون حادثة التعرض موثقة في وثيقة رسمية.</p> <p>- أن يتم إثبات وجود المرض لدى المريض ناقل العدوى من خلال الفحوصات المخبرية ومعطيات الملف الطبي.</p> <p>- أن تظهر الفحوصات المخبرية للعامل تغير نتيجة الفحص إلى الإيجابية خلال الستة أشهر الموالية لحادثة التعرض.</p>
٠١٠٣٠٧	الكزاز	<p>- الأعمال المنجزة في قنوات الصرف الصحي.</p> <p>- الأعمال الفلاحية وكذلك الأعمال المؤدية إلى الإختلاط بالحيوانات الأليفة وجثثها أو فضلاتها.</p>
٠١٠٣٠٨	العوامل الحيوية الأخرى المسببة للأمراض المعدية لم يرد ذكرها في الجداول والتي تم إثبات علاقتها المباشرة بطبيعة النشاط المهني علميا	<p>العمل في منشآت الرعاية الصحية والصرف الصحي والتعامل مع الحيوانات والحشرات والقوارض.</p>

٢- الأمراض المهنية تبعاً لوظائف وأجهزة الجسم:

٠٢٠١ الأمراض المهنية في الجهاز التنفسي.

٠٢٠٢ الأمراض المهنية في الجلد والأغشية المخاطية.

٠٢٠٣ الإعتلالات العضلية العظمية الناتجة عن التعرض المهني.

٠٢٠٤ الإضطرابات النفسية السلوكية الناتجة عن التعرض المهني.

٠٢٠٥ أمراض مهنية أخرى.

الرمز	المرض	الأعمال والمهن
٠٢٠١٠١	أمراض الغبار الرئوي (برومولثورنوزس) التي تنشأ عن: - غبار السليكا (سيليكونوس). - غبار الاسبستوس (أسبستوزس).	- أي عمل يستدعي التعرض لغبار حديث التولد لمادة السليكا أو المواد التي تحتوي على مادة السليكا بنسبة تزيد على ٥٪ كالعامل في المناجم والمحاجر أو نحت الأحجار أو صحتها أو في صناعة المسننات الحجرية أو تلميع المعادن بالرمال أو أية أعمال أخرى تستدعي نفس التعرض. - أي عمل يستدعي التعرض لغبار الاسبستوس وخاصة استخراج ومباشرة ومعالجة خامات وصخور الأسبست ومباشرة واستعمال الأسبست الخام في العمليات الصناعية التالية: (الأسبست - الإسمنت، الأسبست - البلاستيك، الأسبست - النسيج، الأسبست - المطاط، طلاء وصحائف ووصلات من الأسبست، حشو بطائن الإحتكاك تحتوي على الأسبست، منتجات مقبولة أو مواد عازلة محتوية أساساً على الأسبست) وكذلك أعمال الندف والغزل والنسيج وخياطة المنتجات المحتوية على الأسبست واستعمال وتحطيم وإزالة المواد المحتوية على الإسبست أو الإسبست المقذوف وعزل الحرارة بواسطة مواد الإسبست وأعمال وضع وإزالة العوازل الحرارية المحتوية على الإسبست وأعمال التجهيز والصيانة والحفظ المنجرة بالآلات أو في محلات وتوابع المحلات مكسوة أو محتوية على مواد يدخل الإسبست في تكوينها والأعمال التي تستوجب عادة حمل ملابس تحتوي على الإسبست.
٠٢٠١٠٢	أمراض الجهاز التنفسي الناتجة عن التعرض لأغبرة: القطن (بيسينوسز) والكتان، وبودرة التلك (تلكوزس)، وخبوط القنب والسيغال، والقصب السكري	- أي عمل يستدعي التعرض لغبار القطن، وغبار الكتان، وغبار بودرة التلك، وغبار خبوط القنب، وغبار خبوط القصب السكري وخاصة الأعمال التي تستدعي التعامل مع الألياف بأمكان سيئة التهوية في أماكن الغزل أو النسيج.
٠٢٠١٠٣	أزمات ربو بسبب التعرض المهني للآتي: ١- الأيزوسينات ٢- المضادات الحيوية ٣- الفورمالدهيد ٤- المنظفات التي يدخل في تركيبها الخمائر ٥- غبار الدقيق والحبوب	- أي عمل يتضمن التعرض لمسببات الأزمات الربوية المهنية المذكورة مثل: - استخدام البولي يوريثان في إنتاج المراتب وحشو الوسائد وصناعة الأسفنج الصناعي ومخلفاتها. - رش (بخ) الدهانات والورنيش وصناعة مواد العزل التي تدخل الأيزوسينات في تركيبها. - أعمال السباكة (القوالب الرملية). - استخدام أنهيدريدات الأحماض في المعالجة الكيميائية لإنتاج الألكيد والبولي إستر والراتنجات الإيبوكسية. - رش (بخ) الدهانات وصناعة واستخدام المواد الرغوية (الراتنجات الإيبوكسية) ومواد الطلاء والتغطية. - استخدام الأمينات الأليفاتية في المعالجة الكيميائية لإنتاج البولي أميدات وتكرير النفط ومعالجة المطاط ورش (بخ) الدهانات وتداول المواد الرغوية الراتنجية الإيبوكسية ومواد الطلاء والتغطية. - تصنيع وتنقية وتحضير وإعداد وتخزين (تداول)

الأعمال والمهن	المرض	الرمز
<p>الأدوية مثل المضادات الحيوية ومستخلصات الغدد ومصنعاتها والمستحضرات السامة للخلايا والفطائر النشطة ومواد التطهير والتعقيم.</p> <p>- العمل في أنشطة الرعاية الصحية والبيطرية.</p>		
<p>أي عمل يتضمن استنشاق أنواع من الأغبرة العضوية أو الأيروسولات الملوثة بالميكروبات والفطريات الموجودة في أنشطة العمل مثل:</p> <p>- كافة الأعمال التي يتعرض فيها العمال إلى استنشاق الأغبرة الناتجة عن تخزين وطحن وتعبئة الحبوب الغذائية.</p> <p>- أعمال تربية الطيور وتداول مخلفاتها (بقاياها) مثل الريش والزلبل.</p> <p>- العمليات الزراعية أو الصناعية التي يتعرض فيها العمال إلى أغبرة القش ومصاص القصب (البجاس) والتبن.</p> <p>- تصنيع وتجهيز الأعلاف المصنعة باستخدام المواد المذكورة أعلاه.</p>	<p>التهاب الحويصلات الرئوية لأسباب حساسية مهنية خارجية المنشأ</p> <p>Extrinsic Allergic Alveolitis</p>	٠٢٠١٠٤

٠٢٠٢ الأمراض المهنية في الجلد والأغشية المخاطية:

الرمز	المرض	الأعمال والمهنة
٠٢٠٢٠١	التهاب الجلد التلامسي أو طفح جلدي (urticaria)، التهابات وتقرحات الجلد المزمنة الناتجة عن التعرض المهني لعوامل محسّسة معروفة لم يتم ذكرها في الجداول	التعرض المتكرر للمواد المهيجة والمحسّسة للجلد المثبت علمياً علاقتها بالالتهابات الجلدية التلامسية، والالتهابات والتقرحات المزمنة.
٠٢٠٢٠٢	البهاق المهني	التعرض للمواد التالية: - ثلاثي بيوتيل الفينول. - ثلاثي بيوتيل الكاتيكول. - أمائل فينول. - هيدروكوبون.
٠٢٠٢٠٣	الإلتهابات الفطرية بالجلد والأظافر Occupational photodermatoses	الأعمال التي تتطلب التعرض لدرجات الحرارة العالية أو الأشعة السينية وأشعة الشمس.

٠٢٠٣. الاعتلالات العظمية الناتجة عن التعرض المهني:

الرمز	المرض	الأعمال والمهن
٠٢٠٣٠١	أمراض الكتف: - متزامنة عضلة الكتف الدوارة - التهاب أوتار الكتف.	الأعمال التي تتطلب حركات متكررة وشاقة وسريعة لمفصل الكتف عند أو أعلى من مستوى الكتف.
٠٢٠٣٠٢	أمراض المرفق: - التهاب الكيس الزلالي للمرفق أو التهاب النسيج الخلوي ما تحت الجلد.	الأعمال اليدوية التي تسبب احتكاك خارجي شديد أو مستمر أو ضغط شديد، على مفصل المرفق.
٠٢٠٣٠٣	أمراض اليد أو الساعد - التهاب النسيج الخلوي تحت الجلد. - التهاب أوتار اليد أو الساعد أو الأغشية المصلية للأوتار. - متلازمة النفق الرسغي.	- الأعمال اليدوية التي تسبب احتكاك خارجي شديد أو مستمر أو ضغط شديد على مفصل الرسغ أو ما حوله. - الأعمال اليدوية التي تتطلب حركات متكررة أو إجهاد شديد أو أوضاع غير مريحة تستمر لفترات طويلة لليد أو الرسغ.
٠٢٠٣٠٤	أمراض الركبة - التهاب الكيس الزلالي للركبة أو - التهاب النسيج الخلوي ما تحت الجلد	الأعمال الحرفية التي تسبب احتكاك خارجي شديد أو مستمر أو ضغط شديد على مفصل الركبة.
٠٢٠٣٠٥	اعتلالات أسفل الظهر المزمنة تشمل: التغيرات الانحلالية للفقرات أو الأقرص الفقارية.	الأعمال الشاقة التي تتطلب رفع الأثقال أو حركات الظهر العنيفة المتكررة أو العمل في أوضاع قسرية متكررة كثني والتواء الظهر أو اهتزازات الجسم الكلية كسائقي الشاحنات الثقيلة وآليات حضائر البناء وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل مدة التعرض عن عشر سنوات.

٠٢٠٤. الاضطرابات النفسية السلوكية الناتجة عن التعرض المهني:

الرمز	المرض	الأعمال والمهن
٠٢٠٤٠١	الاعتلال النفسي ما بعد التعرض لحادث جسيم. Post- traumatic stress disorder	التواجد في مجال حادث جسيم.

٠٢٠٥ أمراض مهنية أخرى:

الرمز	المرض	الأعمال والمهن
٠٢٠٥٠١	الرأفة (تذبذب المقلتين السريع الغير إرادي)	أعمال المناجم تحت الأرض.
٠٢٠٥٠٢	التهابات وتقرحات العين المزمنة	أي عمل يستدعي استعمال أو تداول أو التعرض للقطران أو الزفت أو البيتومين أو الزيوت المعدنية (بما فيها البارفين) أو الفلور أو أي مركبات أو منتجات أو متخلفات هذه المواد وكذا التعرض لأي مادة مهيجة أخرى صلبة أو سائلة أو غازية.
٠٢٠٥٠٣	دوالي الساقين	الأعمال التي تستدعي الوقوف لمدة لا تقل عن أربع ساعات يومياً ولفترة لا تقل عن سنتين في نفس المهنة.
٠٢٠٥٠٤	الفتق الإربي المباشر	الأعمال التي تستدعي حمل أو رفع أو جر أو دفع الأثقال على الأثقال في مجموعها عن طن واحد يومياً ولمدة سنتين أو أكثر.

جدول رقم (٢)

تقدير درجة العجز

أولاً: تقدير درجات العجز في حالات فقد العضوي:

رقم	العجز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
١	بتر الذراع الأيمن إلى الكتف	٨٠٪
٢	بتر الذراع الأيمن إلى ما فوق الكوع	٧٥٪
٣	بتر الذراع الأيمن تحت الكوع	٦٥٪
٤	بتر الذراع الأيسر إلى الكتف	٧٠٪
٥	بتر الذراع الأيسر إلى ما فوق الكوع	٦٥٪
٦	بتر الذراع الأيسر تحت الكوع	٥٥٪
٧	الساق فوق الركبة	٦٥٪
٨	الساق تحت الركبة	٥٥٪
٩	الصمم الكامل	٥٥٪
١٠	فقد العين الواحدة	٣٥٪
		أيسر
		أيمن
١١	بتر الإبهام	٢٥٪
	بتر السلامية الطرفية للإبهام	١٨٪
	بتر السبابة	١٢٪
	بتر السلامية الطرفية للسبابة	٦٪
	بتر السلاميتين الطرفية والوسطى للسبابة	١٠٪
		٨٪

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المختلف	رقم
%١٠	%٨	بتر الوسطى	١٣
%٥	%٤	بتر السلامية الطرفية الوسطى	
%٨	%٦	بتر السلاميتين الوسطى والطرفية	
%٦	%٥	بتر أصبع بخلاف السبابة والإبهام والوسطى	١٤
%٣	%٢,٥	بتر السلامية والطرفية	
%٥	%٤	بتر السلاميتين الطرفيتين	
%٦٠		بتر اليد اليمنى عند المعصم	١٥
%٥٠		بتر اليد اليسرى عند المعصم	١٦
%٤٥		بتر القدم مع عظام الكاحل	١٧
%٣٥		بتر القدم دون عظام الكاحل	١٨
%٣٠		بتر رؤوس مشطيات القدم كلها	١٩
%١٠		بتر الأصبع المشطية الخامسة للقدم	٢٠
%١٠		بتر إبهام القدم وعظمة مشطه	٢١
%٥		بتر أصبع القدم بخلاف السبابة	٢٢
%٤		بتر السلامية الطرفية لإبهام القدم	٢٣
%٣		بتر السلامية الطرفية لسبابة القدم	٢٤
%٣		بتر أصبع القدم بخلاف السبابة والإبهام	٢٥
أيسر	أيمن	الطرف العلوي انكيلوز المفاصل	
الإبهام:			
%٦	%٨	انكيلوز المفصل السلامي في حالة بسط كامل	

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المختلف	رقم
٪٨	٪١٠	انكيلوز المفصل السلامي السلامي في حالة ثني كامل	
٪٨	٪١٠	انكيلوز المفصل المشطي السلامي في حالة ثني أو بسط كامل	
٪٦	٪٨	انكيلوز المفصل المشطي السلامي في حالة نصف ثني	
٪١٢	٪١٥	انكيلوز المفصلين المشطي السلامي والسلامي السلامي للإبهام في حالة ثني جزئي	
٪١٥	٪١٨	انكيلوز المفصلين المشطي السلامي والسلامي السلامي في حالة بسط كامل أو ثني كامل	
٪١٢	٪١٥	انكيلوز المفصل بين مشطية الإبهام وعظام الرسغ	
٪٤	٪٥	خلع بالمفصل السلامي السلامي للإبهام	
٪١٠	٪١٥	خلع بالمفصل المشطي السلامي	
٪١٦	٪٢٠	تقريب جبري للإبهام نتيجة أثرة التئام أو فقد عمل العضلة المباعدة	
أيسر	أيمن	النسابة:	
٪٤	٪٦	انكيلوز المفصل السلامي السلامي الأول في حالة ثني أو بسط	
٪١	٪٢	انكيلوز المفصل السلامي السلامي الثاني في حالة ثني أو بسط	
٪٥	٪٨	انكيلوز المفصلين السلامي السلامي الأول والثاني في حالة بسط أو ثني	
٪٦	٪٨	انكيلوز المفصل المشطي السلامي في حالة ثني أو بسط	
٪١٠	٪١٢	انكيلوز المفصل المشطي السلامي والسلامي السلامي الأول والثاني في حالة بسط كامل أو ثني كامل	
الوسطى:			

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المختلف	رقم
%٤	%٦	انكيلوز المفصل السلامي السلامي الأول في حالة ثني أو بسط	
%١	%٢	انكيلوز المفصل السلامي السلامي الثاني في حالة ثني أو بسط	
%٥	%٦	انكيلوز المفصلين السلامي السلامي الأول والثاني في حالة ثني أو بسط	
%٤	%٦	انكيلوز المفصل المشطي السلامي	
%٨	%١٠	انكيلوز المفاصل المشطي السلامي والسلامي السلامي الأول والثاني في حالة ثني أو بسط	
البنصر أو الخنصر:			
%٣	%٤	انكيلوز المفصل السلامي السلامي الأول في حالة ثني أو بسط	
%١	%٢	انكيلوز المفصل السلامي السلامي الثاني في حالة ثني أو بسط	
%٣	%٤	انكيلوز المفصل المشطي السلامي	
%٤	%٦	انكيلوز المفاصل المشطي السلامي السلامي الأول والثاني في حالة بسط أو ثني	
انكيلوز اليد:			
%٥٠	%٦٠	انكيلوز جميع مفاصل اليد أو الأصابع	
%٣٥	%٤٥	انكيلوز جميع مفاصل اليد والأصابع فيما عدا الإبهام	
قطع الأوتار:			
(أ) قطع الوتر الباسط عند قاعدة الإصبع (الإصبع في حالة ثني كامل) :			
%١٠	%١٢	الإبهام	
%١٠	%١٢	السبابة	
%٨	%١٠	الوسطى	

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المتخلف	رقم
٪٦	٪٨	البنصر أو الخنصر	
قطع الوتر الباسط قبل اندغامه في السلامة الثانية (السلاميتين الأخيرتين في حالة ثني كامل) :			
٪٤	٪٦	الابهام	
٪٣	٪٤	السبابة	
٪٢	٪٣	البنصر أو الخنصر	
قطع الوتر الباسط قبل اندغامه في السلامة الأخيرة مباشرة (والسلامية الأخيرة في حالة ثني كامل) :			
٪٤	٪٦	الابهام	
٪١	٪٢	السبابة	
٪٠,٥	٪١	الوسطى أو البنصر أو الخنصر	
ب) قطع الوتر القابض عند المفصل المشطي السلامي والسلامي السلامي الأول (الأصبع في حالة بسط كامل):			
٪١٦	٪٢٠	الابهام	
٪١٠	٪١٢	السبابة	
٪٥	٪٦	البنصر أو الخنصر	
٪٨	٪١٠	الوسطى	
ج) قطع الوتر القابض عند المفصل السلامي الثاني (السلامية الأخيرة في حالة بسط كامل) :			
٪٦	٪٨	الابهام	

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المختلف	رقم
%٢	%٣	السبابة	
%١	%٢	الوسطى	
%١	%١,٥	البنصر أو الخنصر	
(د) العضد والساعد :			
%٢٥	%٣٠	تعود الخلع بالكتف	
%٣٠	%٤٠	انكيلوز تام بالكتف	
%٢٥	%٣٠	انكيلوز جزئي بالكتف	
%٢٠	%٢٥	نقص في حركة رفع الذراع لموازاة الكتف	
%١٠	%١٥	نقص في حركة رفع الذراع إلى أعلى بمقدار ٣٠ درجة	
%٣٠	%٤٠	أثرة التئام مقيدة لحركة العضد والعضد ملتصق بالجسم	
%٤٠	%٥٠	كسر غير ملتحم بالعضد	
%١٠	%١٥	كسر غير ملتحم بالتنوع المرفقي	
%٤٠	%٥٠	انكيلوز المرفق في بسط كامل في درجة ١٨٠ درجة	
%٣٠	%٤٠	انكيلوز المرفق في زاوية ١٥٠ درجة	
%٢٥	%٣٠	انكيلوز المرفق في زاوية ٩٠ درجة	
%٣٥	%٤٠	اثرة التئام مقيدة لحركة بسط المرفق لزاوية ٤٥ درجة أو أقل (الساعد في حالة ثني لزاوية حادة)	
%١٥	%٢٠	أثرة التئام مقيدة لحركة بسط المرفق لزاوية ٩٠ درجة	
%١٢	%١٥	أثرة التئام مقيدة لحركة بسط المرفق لزاوية ١٣٥ درجة	
%٤٠	%٥٠	كسر بالساعد مع اعاقفة تامة في حركتي الكب والبطح	

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المختلف	رقم
%٢٥	%٣٠	أثرة التئام مقيدة لحركة الكب بين درجتني ٩٠و١٠	
%١٥	%٢٠	أثرة التئام مقيدة لحركة الكب بين درجتني ٩٠و٤٥	
%١٠	%١٥	كسر بالتحام معيب بعظام الساعد عائق لحركات مفصل الرسخ	
%٢٠	%٢٥	انكيلوز تام بالرسخ	
%١٢	%١٥	انكيلوز جزئي بالرسخ	
%٢٠	%٢٥	انكيلوز الرسخ مع بسط اليد والكب كامل	
العضلات والأعصاب والأوعية الدموية بالطرف العلوي			
		١ - ضمور العضلات:	
%٢٥	%٣٠	ضمور العضلة ذات الرأسين العضوية	
%٢٠	%٣٠	ضمور العضلة الدالية	
		٢ - شلل الأعصاب	
%٢٥	%٣٠	شلل العصب الزندي والاصابة عند المرفق	
%١٥	%٢٠	شلل العصب الزندي والاصابة عند اليد	
%٤٠	%٥٠	شلل العصب الكعبرياًعلى الفرع للعضلة المثلثة الرؤوس	
%٣٠	%٤٠	شلل العصب الكعبري	
%٣٥	%٣٥	شلل العصب المتوسط	
%٨	%١٠	شلل العصب تحت اللوح	
%١٥	%٢٠	شلل العصب الدائري	
%٥٠	%٦٠	شلل العصب الزندي والكعبري	
%٥٠	%٦٠	شلل العصب الزندي والمتوسط	

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المختلف	رقم
٦٥%	٧٥%	شلل العصب الزندي والكعبري والمتوسط	
٣ - الأوعية الدموية :			
تعامل الحالة معاملة البتر		إسداد بالشرايين نتجت عنه غرغرينا	
من ١٠% إلى ٣٠%		إسداد بالأوردة نتجت عنه أوزيما مزمنة	
الطرف السفلي			
٣٠%		كسر بالفخذ مع قصر ٦ سم والمفاصل جيدة مع ضعف متوسط بالعضلات	
١٢%		كسر بالفخذ مع قصر ٤ سم	
٨%		كسر بالفخذ مع قصر ٣ سم	
٢٠%		كسر غير ملتحم بالرضغة مع ضعف بالفخذ	
٣٠%		كسر غير ملتحم بالرضغة مع ضعف شديد بالفخذ	
٢٠%		كسر بعظمتي الساق ملتحم بشكل معيب	
٥٠%		كسر غير ملتحم بالساق	
٥٠%		انكيلوز المفصل الحرقفي في وضع مناسب	
٥٠%		انكيلوز بالركبة في درجة ١٠٠ درجة	
٢٥%		انكيلوز بالركبة متحرك بين درجتي ١٢٠ درجة ١٧٠ درجة	
١٥%		انكيلوز بالركبة متحرك بين درجتي ٩٠ درجة ١٨٠ درجة	
من ٥٠% إلى ٦٠%		أثرة التام بخلفية الركبة مقيدة لحركة البسط لغاية ٩٠ درجة أو أقل	
من ٣٠% إلى ٥٠%		أثرة التام بخلفية الركبة مقيدة لحركة البسط لغاية ١٣٥	

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المختلف	رقم
من ٣٠٪ إلى ١٠٪	أثرة التثام بخلفية الركبة مقيدة لحركة البسط لغاية ١٢٠	
٢٥٪	التهاب مفصلي تشوهي بالركبة	
٥٠٪	انكيلوز بكامل القدم مع رفع القدم لأعلى زاوية أكثر من ١٠٠ درجة	
٣٥٪	انكيلوز بكامل القدم في زاوية ١٠٠ درجة	
٢٠٪	انكيلوز بكامل القدم في زاوية ٩٠ (أحسن وضع)	
١٥٪	انكيلوز ابهام القدم في وضع بسبب تعطيل حركة المشي	
١٥٪	انكيلوز في جميع أصابع القدم في وضع جيد	
١٥٪	تفرطح القدم نتيجة كسر العظام	
العضلات والأعصاب بالطرف السفلي		
٢٠٪	١ - ضمور عضلات الجزء الأمامي للفخذ	
٣٠٪	ضمور عضلات الفخذ كلها	
٤٠٪	ضمور عضلات الطرف السفلي	
٣٠٪	ضمور عضلات الساق جميعها	
١٠٪	ضمور عضلات الجزء الأمامي للساق	
من ١٠٪ إلى ٨٠٪	ضمور العضلات المطرد	
٥٠٪	صك تام (جنيو فالجم) مع ضعف شديد بالعضلات	
٢ - شلل أعصاب الطرف السفلي:		
٥٠٪	شلل تام بالعصب الورثي	
٥٠٪	شلل تام بالعصب الفخذي	

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المختلف	رقم
٣٠٪	شلل العصب المأبضي الوحشي	
٣٠٪	شلل العصب المأبضي الانسي	
٤٠٪	شلل العصب المأبضي والانسي والوحشي	
٦٠٪	شلل العصب المأبضي الانسي والوحشي مصحوب بآلم	
٢٠٪	شلل العصب الشظوي	
٣ - الأوعية الدموية:		
يعامل معاملة البتر	انسداد الشرايين نتجت عنه غرغرينا	
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	انسداد وريدي نتجت عنه اوزيما مزمنة	
من ٢٠٪ إلى ٥٠٪	انسداد وريدي نتجت عنه اوزيما بالطرفين السفليين مع قرحة مزمنة تؤثر على المشي والوقوف	
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	الدوالي التي لا يمكن شفاؤها بالتدخل الجراحي ويسبب عنها قرحة مزمنة	
اصابات الرأس والجهاز العصبي المركزي		
من ٥٪ إلى ١٠٪	فقد شعر فروة الرأس	
من ١٠٪ إلى ٤٠٪	إصابة بالرأس نتج عنها فقد عظمي بالصفحة الخارجية والداخلية (حسب مساحة الجزء المفقود)	
من ٢٠٪ إلى ٧٠٪	إصابة بالرأس مصحوبة أو غير مصحوبة بكسر الجمجمة ومصحوبة أو غير مصحوبة بارتجاج بالمخ ونتج عنها دوخة أو ارتعاشات أو صداع أو لعثمة في الكلام أو نقص في القوى العقلية حسب شدة الحالة.	
١٠٠٪	إصابة بالرأس نتج عنها اضطراب عقلي	

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المختلف	رقم
٪١٠٠	نزيف بالمخ مصحوب بشلل نصفي غير قابل للشفاء	
٪١٠٠	شلل نصفي غير تام مع افازيا	
من ٪٢٠ إلى ٪٦٠	شلل نصفي أيمن غير تام	
من ٪٢٠ إلى ٪٤٠	شلل نصفي أيسر غير تام	
من ٪٧٠ إلى ٪١٠٠	شلل نصفي تام مصحوب بتوتر العضلات	
٪٨٠	شلل تام بالطرف العلوي الأيمن	
٪٧٠	شلل تام بالطرف العلوي الأيسر	
من ٪٢٠ إلى ٪٤٠	شلل غير تام بالطرف العلوي الأيمن	
من ٪١٥ إلى ٪٣٠	شلل غير تام بالطرف العلوي الأيسر	
من ٪١٠ إلى ٪٢٠	أفازيا بسيطة	
من ٪٦٠ إلى ٪٣٠	أفازيا واضحة	
من ٪٣٠ إلى ٪٢٠	نوبات صرعية قليلة أو نادرة	
من ٪٣٠ إلى ٪٨٠	نوبات صرعية متعددة	
٪١٠٠	شلل الطرفين السفليين	
٪٧٠	شلل الطرفين السفليين غير كامل أو المشي غير ممكن	
من ٪٣٠ إلى ٪٧٠	شلل الطرفين السفليين والمشي ممكن بعباز أو بعضا	
من ٪٧٠ إلى ٪٤٠	تكهف الحبل الشوكي	
من ٪٧٠ إلى ٪٥٠	تليف الجهاز العصبي المركزي المنتثر	
العصب الأول:		
٪٥	فقد حاسة الشم	

رقم	العجز المختلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
	العصب الثاني:	
	ضمور تام بالعصب البصري لعين واحدة	٣٥%
	ضمور تام مزدوج بالعصب البصري	١٠٠%
	العصب الثالث والرابع والسادس:	
	شلل بالعضلات الداخلية باحدى العينين	من ٥% إلى ١٠%
	شلل بالعضلات الداخلية بالعينين	من ١٠% إلى ٢٠%
	شلل بالعضلات الخارجية بالعينين بدون ازدواج البصر	من ١٠% إلى ١٥%
	شلل بالعضلات الخارجية مع ازدواج البصر	٢٥%
	العصب الخامس:	
	التهاب بأطراف العصب الخامس مع تقلص عضلات نصف الوجه مصحوب بألم	من ١٥% إلى ٢٠%
	شلل بالعصب الخامس مصحوب بفقد الحسية بنصف الوجه	من ١٠% إلى ٢٠%
	العصب السابع:	
	شلل بالعصب الوجهي مع عدم القدرة على غلق جفني العين	من ١٠% إلى ٢٠%
	شلل بالعصب الوجهي مع عدم القدرة على غلق العينين معاً	من ٣٠% إلى ٥٠%
	العنق	
	انثناء العنق للأمام نتيجة تقلص العضلات أو أثره التام ملتصقة	من ١٠% إلى ٣٠%
	انثناء العنق التشنجي	من ٢٠% إلى ٤٠%
	العمود الفقري	
	سوكليوز أو لوردوز أو كيفوز مع تحديد في الحركة	من ٢٠% إلى ٤٠%

رقم	العجز المتخلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
	بروز أو انخساف مصحوباً بالألم وتحديد في الحركة	من ١٠٪ إلى ٣٠٪
	التهاب عظمي مفصلي تشوهي مع تيبس مفاصل الفقرات	من ٣٠٪ إلى ٤٠٪
	التهاب عظمي مفصلي تشوهي مع تيبس مفاصل الفقرات وصعوبة التنفس	من ٣٠٪ إلى ٨٠٪
	التهاب عظمي نخاعي بالفقرات مع سلامة النخاع الشوكي	من ٣٠٪ إلى ٦٠٪
	مرض بوت غير مصحوب بخراج دري	من ٣٠٪ إلى ٤٠٪
	مرض بوت مصحوب بخراج دري	من ٥٠٪ إلى ٧٠٪
الأنف		
	ضيق بالأنف بدون فقد ولا يمكن علاج الضيق	من ٥٪ إلى ٢٥٪
	كسر بعظم الأنف مصحوب بضيق الخياشيم	١٥٪
	فقد أرنبة الأنف	١٠٪
	فقد جزئي بالأنف بدون ضيق الخياشيم	من ١٠٪ إلى ٢٠٪
	فقد الأنف بدون ضيق الخياشيم	من ٢٠٪ إلى ٤٠٪
	فقد الأنف مصحوب بضيق الخياشيم	من ٢٠٪ إلى ٥٠٪
العين		
	الجفون والمسالك الدمعية:	
	انحراف حافة الجفن للداخل أو الخارج أو التصاق الملتحمة الجفنية بملتحمة المقلة	من ٥٪ إلى ١٠٪
	ناسور دمعي مزمن غير قابل للشفاء من ناحية واحدة	١٥٪
	ناسور دمعي مزمن غير قابل للشفاء من ناحيتين	٣٠٪

رقم	العجز المختلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
	تلف الحجاج	من ١٥٪ إلى ٢٥٪
المقلة : الكتاركتا الاصابية :		
<p>(أ) عند وجود كتاركتا بالعين تسبب ضعف بالإبصار قد يصل إلى درجة الفقد التام تقدر نسبة العاهة بهذه العين بنسبة الإبصار المبينة بالفقرة (٤) من الجدول الخاص بحالات فقد الإبصار المرافق لهذا القانون إذا كانت عملية إزالة الكتاركتا لا تجدي في إصلاح درجة الإبصار.</p> <p>(ب) إذا عملت عملية إزالة كتاركتا إصابية تقدر العاهة حسب درجة الإبصار بعد عملية إزالة الكتاركتا باستعمال النظارة التي تعتبر جزءاً تكميلياً للجراحة ويزاد ١٠٪ مقابل عدم اندماج الصورتين في حالة إزالة كتاركتا في عين واحدة وبحيث لا تتعدى العاهة في العين المجرى بها عملية إزالة كتاركتا عن ٣٥٪.</p>		
الأذن		
	فقد أو تشويه بصوان الأذن الخارجية	٥٪
	فقد أو تشويه بصوان الأذنين	١٠٪
الفك العلوي		
	المضغ ممكن	من ١٠٪ إلى ٢٠٪
	المضغ غير ممكن	من ٣٠٪ إلى ٤٠٪
	فقد بسقف الحلق متصل أو غير متصل بالحفرة الأنفية ويجب الهواء الفلي.	من ١٠٪ إلى ٣٠٪
	إصابة بالفك العلوي مع تشوه الأنف والوجه	من ٤٠٪ إلى ٦٠٪
الفك السفلي		
	المضغ ممكن	من ٥٪ إلى ١٠٪
	المضغ غير ممكن	من ٣٠٪ إلى ٤٠٪
	خلع بالمفصل الفلي الصدغي يمكن أو لا يمكن رده	من ١٠٪ إلى ٣٠٪

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المختلف	رقم
٢٠٪	ضيق بالفم يسبب انكيلوز الفكين	
٢٥٪	ضيق بالفم يسبب انكيلوز الفكين يسمح بتناول السوائل فقط	
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	فقد الفك السفلي بأكمله أو ببقاء الفرع الصاعد مع تشوه الوجه	
الأسنان		
من ١٪ إلى ٥٪	فقد لغاية خمس أسنان	
من ٥٪ إلى ١٠٪	فقد نصف الأسنان مع إمكان تركيب طقم صناعي	
٢٥٪	فقد نصف الأسنان مع عدم تركيب طقم صناعي	
١٥٪	فقد الأسنان جميعها مع إمكان تركيب طقم صناعي	
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	فقد الأسنان جميعها مع عدم إمكان تركيب طقم صناعي	
اللسان		
من ١٠٪ إلى ٤٠٪	بتر اللسان حسب اتساعه والإلتصاقات وحالة الكلام	
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	ناسور لعابي لم يتحسن بالعلاج الجراحي	
البلعوم الأنفي		
من ١٥٪ إلى ٤٠٪	ضيق بالبلعوم الأنفي ناتج عن التصاق الحلق بالجدار الخلفي للبلعوم	
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	ضيق بالبلعوم مصحوب بصمم	
البلعوم السفلي		
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	ضيق بالبلعوم يعيق البلع	
الحنجرة		
٢٠٪	درن الحنجرة	

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المختلف	رقم
من ٥٪ إلى ٢٠٪	ضيق بالحنجرة تسبب بحة في الصوت	
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	ضيق بالحنجرة تسبب بحة في الصوت مع ضيق التنفس	
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	ضيق بالحنجرة تسبب عنه ضيق بالتنفس يستدعي وضع أنبوبة حنجرية	
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	ضيق بالحنجرة تسبب عنه انعدام الصوت مع تلف محدود بالأوتار الصوتية	
المرىء		
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	ضيق بالمرىء يعيق البلع	
المعدة		
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	قرحة مزمنة	
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	قرحة مزمنة مع التصاقات مؤلمة أو ضيق فتحة البواب مع تمدد المعدة ونحافة	
من ٥٠٪ إلى ٦٠٪	ناسور معدي لم يشفى بالعلاج الجراحي	
الأمعاء الدقيقة		
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	ناسور بالأمعاء في وضع مرتفع بالبطن	
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	ناسور بالأمعاء في وضع منخفض بالبطن	
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	فقد بالأمعاء	
الأمعاء الغليظة		
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	ناسور لم يشفى بالعلاج الجراحي ويسمح بخروج الغازات والسوائل مع بعض مواد البراز والتبرز عادي	
الشرج		

رقم	العجز المختلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
	ناسور حسب موضعه خارج أو داخل العضلة العاصرة.	من ٢٠٪ إلى ٥٠٪
	ناسور مع عدم القدرة على حجز البراز أو احتباس المواد البرازية نتيجة إصابة العضلة العاصرة ومصحوب أو غير مصحوب بسقوط الشرج أو التهاب معوي أو التهاب بريتوني	من ٢٠٪ إلى ٥٠٪
الكبد		
	ناسور مراري أو صديدي	من ٢٠٪ إلى ٥٠٪
الطحال		
	استئصال الطحال السليم	٢٠٪
	استئصال الطحال المتضخم	١٠٪
	استئصال الطحال المتضخم المصحوب باستسقاء بالبطن	صفر
جدار البطن		
	فتق أربي أيمن أو أيسر أو فتق سري أو فخذي أو فتق أربي مزدوج	من ١٠٪ إلى ٢٠٪
	فتق أربي مزدوج	من ٢٠٪ إلى ٣٠٪
	فتق بجدار البطن أو فتق جراحي	من ١٠٪ إلى ٣٠٪
	شلل جزئي لعضلات البطن نتيجة تأثر عصب بجدار البطن	من ٥٪ إلى ١٠٪
المسالك البولية		
الكلى والحالب		
	التهاب باحدى الكليتين	من ١٠٪ إلى ٣٠٪
	التهاب باحدى الكليتين مع التهاب بحوض الكلية	من ٣٠٪ إلى ٤٠٪
	التهاب كلوي يسبب عدوى أو تسمم	من ٤٠٪ إلى ٦٠٪

رقم	العجز المختلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
	التهاب بحوض الكليتين	من ٤٠٪ إلى ٦٠٪
	استئصال الكلية والأخرى سليمة (حسب حالة الكلية المستأصلة)	من صفر إلى ١٥٪
	استئصال الكلية والأخرى متكيسة	٥٠٪
	كلية متحركة	من ٥٪ إلى ١٠٪
	درن بكلية واحدة	٥٠٪
	درن بالكليتين	من ٥٠٪ إلى ٨٠٪
	ناسور بالحالب	٥٠٪
	ناسور بطني بولي	من ٤٠٪ إلى ٦٠٪
المثانة		
	التصاق جدار المثانة بالارتفاق العاري بسبب كسر	من ٤٠٪ إلى ٥٠٪
	ناسور بولي بالعامة أو العجان	٥٠٪
	ناسور مثاني معوي	٧٠٪
	ناسور مثاني شرجي	من ٥٠٪ إلى ٧٠٪
	التهاب مثاني مزمن إصابي أو جرح بالمثانة استدعى تثبيت قسطرة	من ٣٠٪ إلى ٤٠٪
	التهاب مثاني مع التهاب بحوض كلية واحدة	٥٠٪
	التهاب مثاني مع التهاب بحوض الكليتين	من ٥٠٪ إلى ٧٠٪
	درن بالمثانة مع سلامة الكليتين	من ٢٠٪ إلى ٣٠٪
	انجاس كلري بالبول نتيجة إصابة بالنخاع الشكوى	٤٠٪

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المختلف	رقم
٢٠٪	انحباس جزئي بالبول	
من ٥٠٪ إلى ٩٠٪	انحباس جزئي بالبول مصحوب بالتهاب كلية واحدة أو كليتين	
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	عدم القدرة على حبس البول	
قناة مجرى البول الخلفية		
٧٠٪	ضيق كامل نتيجة تمزق مجرى البول الخلفية	
٥٠٪	ضيق جزئي نتيجة تمزق مجرى البول الخلفية	
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	ضيق يمكن توسيعه بالعملية الجراحية	
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	ضيق مصحوب بناسور متصل ما بين الشرج وقناة مجرى البول	
قناة مجرى البول الأمامية		
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	ضيق يمكن توسيعه	
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	ضيق يصعب توسيعه	
٣٠٪	ناسور بولي	
٥٠٪	انعدام قناة مجرى البول الأمامي مع فتحة بالعجان	
٤٠٪	انعدام قناة مجرى البول الأمامي ما بين السرة والعجان	
القفص الصدري		
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	كسر عظم القفص غير مصحوب بإصابة حشوية	
من صفر إلى ٢٠٪	كسر ضلع حسب المضاعفات	
الرئتان		
من ٥٪ إلى ٢٠٪	التهاب شعبي مزمن خفيف	
من ٢٠٪ إلى ٥٠٪	التهاب شعبي مزمن شديد	

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المختلف	رقم
من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪	التهاب شعبي مزمن مضاعف بانفزيما أو تمدد شعبي أو ربو أو هبوط بالقلب	
من ٥٪ إلى ٣٠٪	انسكاب بللور ياصابي	
من ١٠٪ إلى ٤٠٪	انسكاب دموي بللوري	
من ٢٠٪ إلى ٧٠٪	انسكاب صديدي بللوري	
من ٥٪ إلى ١٠٪	إصابة درنية تخلف عنها تلفيات بسيطة	
من ١٠٪ إلى ٤٠٪	إصابة درنية تخلف عنها تلفيات متوسطة	
من ٤٠٪ إلى ٧٠٪	إصابة درنية تخلف عنها تلفيات شديدة	
من ٧٠٪ إلى ١٠٠٪	إصابة درنية متقدمة غير قابلة للشفاء	
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	سليكوزس مصحوب بتليف بسيط بالرئتين	
من ٣٠٪ إلى ٦٠٪	سليكوزس مصحوب بتليف متوسط بالرئتين	
من ٦٠٪ إلى ٩٠٪	سليكوزس مصحوب بتليف شديد بالرئتين	
١٠٠٪	سليكوزس مصحوب بدرن بالرئتين	
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	اسبستوزس مصحوب بتليف بسيط بالرئتين	
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	اسبستوزس مصحوب بتليف متوسط بالرئتين	
من ٤٠٪ إلى ٨٠٪	اسبستوزس مصحوب بتليف شديد بالرئتين	
١٠٠٪	اسبستوزس مصحوب بدرن بالرئتين	
تقدر نسبة العاهة بنسبة النقص في الطاقة التنفسية	بسيسنوزس (ربو القطن أو الكتان) وغير مصحوب بتغيرات في أشعة الرئتين	
من ١٠٪ إلى ٥٠٪	بسيسنوزس مصحوب بنزلة شعبية مزمنة وربو شعبي	

رقم	العجز المختلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
	بسيسنوزس مصحوب بأنفزيما	من ٥٠٪ إلى ٩٠٪
	امفزيما نتيجة استنشاق أبخرة	من ٩٠٪ إلى ١٠٪
	امفزيما نتيجة النفخ في الآلات	من ٩٠٪ إلى ١٠٪
	أورام خبيثة نتيجة استنشاق أبخرة أو أتربة	١٠٠٪
القلب والأورطى		
	التصاق بغشاء القلب أو إصابة بصمام القلب أو التهاب بعضلات القلب أو تلف بعضلات القلب نتيجة جلطة بالشرايين التاجية والقلب متكافىء	من ١٠٪ إلى ٢٠٪
	مع بعض أعراض ظاهرة	من ٢٠٪ إلى ٦٠٪
	مع عدم تكافؤ القلب	٨٠٪
	تأثر القلب والكليتين نتيجة حدوث عدوى أو تسمم	من ٣٠٪ إلى ٩٠٪
	انيورزم الأورطى أو جدار القلب	من ٣٠٪ إلى ٨٠٪
أعضاء التناسل		
	أثرة التام بالقضيب لا تمنع الانتصاب	صفر
	فقد تمرة القضيب	٢٥٪
	انعدام جزئى بالجسم الأسفنجي	٣٠٪
	فقد القضيب	٦٠٪
	فقد القضيب مع ضيق بفتحة مجرى البول	٧٠٪
	فقد القضيب مع الخصيتين	٩٠٪
	فقد خصية قبل البلوغ	٣٥٪

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المختلف	رقم
٢٥%	فقد خصية من سن البلوغ لغاية ٤٠ سنة	
١٥%	فقد خصية بعد سن الأربعين	
٦٠%	فقد خصيتين قبل سن البلوغ	
٤٠%	فقد خصيتين من سن البلوغ لغاية سن الأربعين	
٣٠%	فقد خصيتين بعد سن الأربعين	
من صفر إلى ١٠%	قلبه مائية حسب الحجم والمضاعفات	
من ١٠% إلى ١٥%	قلبه دموية إصابية	
من ١٠% إلى ١٥%	درن البرنج والخصية من ناحية واحدة	
من ٢٠% إلى ٤٠%	درن البرنج والخصية من الناحيتين	
من ٤٠% إلى ٥٠%	درن البرنج والبروستاتا والحوصلة المنوية	
الإناث		
من ٤٠% إلى ٦٠%	فقد الرحم والمبايض قبل سن البلوغ	
٤٠%	فقد الرحم قبل الانجاب	
٣٠%	فقد الرحم بعد الانجاب	
٣٠%	فقد مبيض واحد قبل أو بعد سن البلوغ	
من ٥% إلى ١٥%	سقوط الرحم أو المهبل	
من ٥% إلى ٢٠%	غدد درنية	
من ٢٠% إلى ٢٥%	غدد درنية متقيحة مصحوبة بنواسير	
من ٤٠% إلى ١٠٠%	سرطان الغدد	
الأورام الخبيثة		

رقم	العجز المختلف	النسبة المئوية لدرجة العجز
	تقدر نسبة العجز حسب فقد العضو لوظيفته أو بتره أو انتكاس الحالة أو عدم امكان إجراء عملية	من ٤٠٪ إلى ١٠٠٪
	بعض الأمراض	
	الزهري كمرض مهني	٥٠٪
	ناسور معاود واحد أو متعدد وحسب الموضع	من ٢٠٪ إلى ٤٠٪
	سرطان الدم	من ٢٠٪ إلى ١٠٠٪

يراعى في تقدير درجات العجز في حالات الفقد العضوي ما يأتى :

- ١- أن تكون الجراحة قد التأمّت التئاماً كاملاً دون تخلف أية مضاعفات أو معوقات لحركات المفاصل المتبقية، كالندبات، أو التليفات، أو التكلسات، أو الالتهابات، أو المضاعفات الحسية أو غيرها وتزاد درجات العجز تبعاً لما يتخلف من هذه المضاعفات.
- ٢- في حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة المسببة للعجز والمضاعفات في الشهادة الطبية كما تحدد درجات الإعاقة في كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة إلى القواعد الطبيعية.
- ٣- في حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها.
- ٤- إذا كان المصاب أعسر قدرت درجات عجزه الناشئة عن إصابات الطرف العلو ي الأيسر بذات النسب المقررة لهذا العجز في الطرف الأيمن.
- ٥- إذا عجز أي عضو من أعضاء الجسم المبيّنة أعلاه عجزاً كلياً مستديماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو في حكم المفقود وإذا كان ذلك العجز جزئياً قدرت نسبته تبعاً لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته.
- ٦- فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في البند (٣) من المادة (٥٥) إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم المبيّنة بالجدول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز في حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتعداها.

ثانياً : في حالات فقد الإبصار:

درجة عجز العين المصابة (٤)	نسبة فقد الإبصار (٣)	نسبة قوة الإبصار (٢)	درجة الإبصار (١)
-	-	١٠٠	٦/٦
٣	٩	٩١	٩/٦
٦	١٦	٨٤	١٢/٦
١١	٣٠	٧٠	١٨/٦
١٥	٤٢	٥٨	٢٤/٦
٢٤	٦٠	٤٠	٣٦/٦
٢٨	٨٠	٢٠	٦٠/٦
٣١	٨٦	١٤	٦٠/٥
٣٣	٩٢	٨	٦٠/٤
٣٥	٩٨	٢	٦٠/٣
٣٥	١٠٠	.	٦٠/٢
٣٥	١٠٠	.	٦٠/١

ويراعى في تقدير العجز المتخلف عن فقد الإبصار ما يأتى:

- ١ - أن تقدر درجة العجز الناشئ من ضعف إبصار العين بواقع الفرق بين درجة العجز المقابلة لدرجة الإبصار للعين قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل **يوضح** درجة الإبصار بتلك العين قبل الإصابة (عمود ٤).
- ٢ - في حالة عدم وجود سجل بحالة الإبصار قبل الإصابة يعتبر أن العين كانت سليمة ٦/٦.
- ٣ - مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى في حالة إصابة العين الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقاً لنسبة فقد الإبصار بها على اعتبار أن الإبصار الكامل لتلك العين ١٠٠٪ (عمود ٣).
- ٤ - في حالة فقد إبصار العين الوحيدة يعتبر عجزاً كاملاً.
- ٥ - مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى في حالة الإصابة بكلتا العينين أن تقدر درجة العجز على أساس نصف مجموع قوة إبصار كلٍ منهما أياً اعتبار أن الإبصار لكل عين ٥٠٪ (عمود ٣).

ثالثاً: في حالة فقد السمع:

- أ - يعتبر السمع سليماً إذا كان ضعف السمع لا يتجاوز ١٥ ديسبل لكل من الأذنين.
- ب - تحسب نسبة فقد السمع للأذن الواحدة بواقع درجة ونصف درجة مئوية نظير فقد ديسبل واحد من القدرة السمعية فيما يزيد على ١٥ ديسبل.
- ج - تعتبر نسبة فقد السمع ١٠٠٪ إذا كان متوسط الضعف في القدرة السمعية للأذنين يصل إلى ٨٥ ديسبل وتعتبر درجة العجز المتخلف في هذه الحالة ٥٥٪ من العجز الكلي.

ويراعى في تقدير درجات العجز المتخلف عن فقد السمع ما يأتى:

- ١ - أن يقاس فقد السمع بالنسبة لمتوسط القدرة السمعية للأصوات التي يبلغ ترددها من ١٢٥ إلى ١٠٠ سيكل ثانية مع مراعاة أن يتم تقدير ضعف السمع بجهاز قياس السمع الكهربائي لإمكان الوصول بسهولة إلى هذه الدرجات من الذبذبات التي لا يسهل عملها بالشوكة الرنانة.
- ٢ - أن تقدر درجة العجز الناشئ عن ضعف السمع بواقع الفرق بين درجة السمع قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل يوضح تلك الدرجة .
- ٣ - في حالة عدم وجود سجل بحالة السمع يعتبر السمع سليماً ١٠٠٪ تبعاً لسن العامل المصاب أ ي يضاف ٢/١ ديسبل لكل سنة تزيد على ٤٥.
- ٤ - مع مراعاة أحكام البند (٢) يراعى في حالة إصابة الأذن الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقاً لنسبة السمع لتلك الأذن على اعتبار أن سمعها يعادل ١٠٠٪ من السمع الكامل.
- ٥ - مع مراعاة أحكام البند (٤) يراعى في حالة إصابة الأذنين بدرجات متفاوتة من ضعف السمع أن تقدر نسبة السمع تبعاً للنظام الآتى:
(أ) النسبة المئوية لفقد السمع بالأذنين معاً =

(ب) تحسب درجة العجز المتخلف على أساس أن نسبة ١٠٠٪ من فقد السمع تعادل ٥٥٪ من العجز الكامل.

ويشترط في جميع ما تقدم أن تكون حالة العجز قد استقرت استقراراً تاماً.

ويراعى جبر نسبة العجز المتخلف إلى أقرب نسبة مئوية.

جدول رقم (٣)

تكلفة طلب حساب مدة إضافية

ضمن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

سن الشيخوخة = ٦٥		سن الشيخوخة = ٦٤		سن الشيخوخة = ٦٣		سن الشيخوخة = ٦٢		سن الشيخوخة = ٦١		سن الشيخوخة = ٦٠	
٤٠	%٣٨٧	٤٠	%٤٥١	٤٠	%٥١١	٤٠	%٥٦٦	٤٠	%٦٢٠	٤٠	%٦٧١
٤١	%٣٩٦	٤١	%٤٥٩	٤١	%٥١٨	٤١	%٥٧٢	٤١	%٦٢٤	٤١	%٦٧٤
٤٢	%٤٠٦	٤٢	%٤٦٧	٤٢	%٥٢٥	٤٢	%٥٧٨	٤٢	%٦٢٩	٤٢	%٦٧٨
٤٣	%٤١٦	٤٣	%٤٧٥	٤٣	%٥٣٢	٤٣	%٥٨٤	٤٣	%٦٣٤	٤٣	%٦٨٢
٤٤	%٤٢٥	٤٤	%٤٨٤	٤٤	%٥٣٩	٤٤	%٥٩٠	٤٤	%٦٣٩	٤٤	%٦٨٦
٤٥	%٤٣٥	٤٥	%٤٩٢	٤٥	%٥٤٦	٤٥	%٥٩٦	٤٥	%٦٤٤	٤٥	%٦٩٠
٤٦	%٤٤٥	٤٦	%٥٠١	٤٦	%٥٥٤	٤٦	%٦٠٢	٤٦	%٦٤٩	٤٦	%٦٩٤
٤٧	%٤٥٥	٤٧	%٥١٠	٤٧	%٥٦١	٤٧	%٦٠٩	٤٧	%٦٥٥	٤٧	%٦٩٩
٤٨	%٤٦٦	٤٨	%٥١٩	٤٨	%٥٦٩	٤٨	%٦١٦	٤٨	%٦٦١	٤٨	%٧٠٣
٤٩	%٤٧٦	٤٩	%٥٢٨	٤٩	%٥٧٧	٤٩	%٦٢٢	٤٩	%٦٦٦	٤٩	%٧٠٨
٥٠	%٤٨٧	٥٠	%٥٣٨	٥٠	%٥٨٥	٥٠	%٦٢٩	٥٠	%٦٧٢	٥٠	%٧١٣
٥١	%٤٩٧	٥١	%٥٤٧	٥١	%٥٩٤	٥١	%٦٣٧	٥١	%٦٧٨	٥١	%٧١٨
٥٢	%٥٠٨	٥٢	%٥٥٧	٥٢	%٦٠٢	٥٢	%٦٤٤	٥٢	%٦٨٥	٥٢	%٧٢٣
٥٣	%٥١٩	٥٣	%٥٦٦	٥٣	%٦١١	٥٣	%٦٥١	٥٣	%٦٩١	٥٣	%٧٢٩
٥٤	%٥٣٠	٥٤	%٥٧٦	٥٤	%٦١٩	٥٤	%٦٥٩	٥٤	%٦٩٨	٥٤	%٧٣٤
٥٥	%٥٤٢	٥٥	%٥٨٦	٥٥	%٦٢٨	٥٥	%٦٦٧	٥٥	%٧٠٤	٥٥	%٧٤٠
٥٦	%٥٥٣	٥٦	%٥٩٦	٥٦	%٦٣٧	٥٦	%٦٧٥	٥٦	%٧١١	٥٦	%٧٤٦

٥٧	%٥٦٥	٥٧	%٦٠٧	٥٧	%٦٤٦	٥٧	%٦٨٣	٥٧	%٧١٨	٥٧	%٧٥٢
٥٨	%٥٧٧	٥٨	%٦١٧	٥٨	%٦٥٦	٥٨	%٦٩١	٥٨	%٧٢٦	٥٨	%٧٥٩
٥٩	%٥٨٨	٥٩	%٦٢٨	٥٩	%٦٦٥	٥٩	%٧٠٠	٥٩	%٧٣٣	٥٩	%٧٦٥
٦٠	%٦٠٠	٦٠	%٦٣٩	٦٠	%٦٧٥	٦٠	%٧٠٨	٦٠	%٧٤١	٦٠	
٦١	%٦١٢	٦١	%٦٤٩	٦١	%٦٨٤	٦١	%٧١٦	٦١			
٦٢	%٦٢٢	٦٢	%٦٥٨	٦٢	%٦٩٢	٦٢					
٦٣	%٦٣٢	٦٣	%٦٦٧	٦٣							
٦٤	%٦٤٣	٦٤									
٦٥											

ملاحظات:

- ١ - في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة.
- ٢ - تقدر المبالغ المطلوبة لحساب مدة ضمن مدة الاشتراك على أساس السن في تاريخ تقديم الطلب والمتوسط الشهري للأجور التي سددت على أساسها الاشتراكات خلال المدة الخاضعة لأحكام هذا القانون حتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تقديم طلب الحساب.
- ٣ - تجبر قيمة التكلفة الناتجة من تطبيق هذا الجدول إلى أقرب جنيه.

جدول رقم (٤)

تحديد الأقساط الشهرية التي تقتطع من الأجر في حالة
اختيار المؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط

(١) (سن الشيخوخة ٦٠ سنة) :

السن في تاريخ التقسيط	فترات التقسيط		
	٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥ سنة
٤٠	%١٣,٦	%٨,١	%٦,٤
٤١	%١٣,٦	%٨,٢	%٦,٥
٤٢	%١٣,٧	%٨,٢	%٦,٥
٤٣	%١٣,٨	%٨,٣	%٦,٥
٤٤	%١٣,٩	%٨,٣	%٦,٦
٤٥	%١٤,٠	%٨,٤	%٦,٦
٤٦	%١٤,٠	%٨,٤	%٦,٧
٤٧	%١٤,١	%٨,٥	%٦,٧
٤٨	%١٤,٢	%٨,٥	%٦,٨
٤٩	%١٤,٣	%٨,٦	%٦,٨
٥٠	%١٤,٤	%٨,٧	%٦,٨
٥١	%١٤,٥	%٨,٧	%٦,٩
٥٢	%١٤,٦	%٨,٨	%٦,٩
٥٣	%١٤,٧	%٨,٩	%٧,٠
٥٤	%١٤,٩	%٨,٩	%٧,٠
٥٥	%١٥,٠	%٩,٠	%٧,١
٥٦	%١٥,١	%٩,١	%٧,٢
٥٧	%١٥,٢	%٩,١	%٧,٢
٥٨	%١٥,٣	%٩,٢	%٧,٣
٥٩	%١٥,٥	%٩,٣	%٧,٣

السن في تاريخ التقسيم	فترات التقسيط		
	٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥ سنة
٤٠	%١٢,٥	%٧,٥	%٥,٩
٤١	%١٢,٦	%٧,٦	%٦,٠
٤٢	%١٢,٧	%٧,٦	%٦,٠
٤٣	%١٢,٨	%٧,٧	%٦,١
٤٤	%١٢,٩	%٧,٨	%٦,١
٤٥	%١٣,٠	%٧,٨	%٦,٢
٤٦	%١٣,١	%٧,٩	%٦,٢
٤٧	%١٣,٢	%٨,٠	%٦,٣
٤٨	%١٣,٤	%٨,٠	%٦,٣
٤٩	%١٣,٥	%٨,١	%٦,٤
٥٠	%١٣,٦	%٨,٢	%٦,٥
٥١	%١٣,٧	%٨,٢	%٦,٥
٥٢	%١٣,٨	%٨,٣	%٦,٦
٥٣	%١٤,٠	%٨,٤	%٦,٦
٥٤	%١٤,١	%٨,٥	%٦,٧
٥٥	%١٤,٢	%٨,٦	%٦,٨
٥٦	%١٤,٤	%٨,٦	%٦,٨
٥٧	%١٤,٥	%٨,٧	%٦,٩
٥٨	%١٤,٧	%٨,٨	%٧,٠
٥٩	%١٤,٨	%٨,٩	%٧,٠
٦٠	%١٥,٠	%٩,٠	%٧,١

السن في تاريخ التقسيم	فترات التقسيط		
	٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥ سنة
٤٠	%١١,٤	%٦,٩	%٥,٤
٤١	%١١,٦	%٦,٩	%٥,٥
٤٢	%١١,٧	%٧,٠	%٥,٥
٤٣	%١١,٨	%٧,١	%٥,٦
٤٤	%١١,٩	%٧,٢	%٥,٧
٤٥	%١٢,١	%٧,٢	%٥,٧
٤٦	%١٢,٢	%٧,٣	%٥,٨
٤٧	%١٢,٣	%٧,٤	%٥,٨
٤٨	%١٢,٥	%٧,٥	%٥,٩
٤٩	%١٢,٦	%٧,٦	%٦,٠
٥٠	%١٢,٧	%٧,٦	%٦,٠
٥١	%١٢,٩	%٧,٧	%٦,١
٥٢	%١٣,٠	%٧,٨	%٦,٢
٥٣	%١٣,٢	%٧,٩	%٦,٣
٥٤	%١٣,٣	%٨,٠	%٦,٣
٥٥	%١٣,٥	%٨,١	%٦,٤
٥٦	%١٣,٦	%٨,٢	%٦,٥
٥٧	%١٣,٨	%٨,٣	%٦,٦
٥٨	%١٤,٠	%٨,٤	%٦,٦
٥٩	%١٤,٢	%٨,٥	%٦,٧
٦٠	%١٤,٣	%٨,٦	%٦,٨
٦١	%١٤,٥	%٨,٧	%٦,٩

السن في تاريخ التقسيم	فترات التقسيم		
	٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥ سنة
٤٠	%١٠.٣	%٦.٢	%٤.٩
٤١	%١٠.٥	%٦.٣	%٥.٠
٤٢	%١٠.٦	%٦.٤	%٥.٠
٤٣	%١٠.٨	%٦.٥	%٥.١
٤٤	%١٠.٩	%٦.٥	%٥.٢
٤٥	%١١.٠	%٦.٦	%٥.٢
٤٦	%١١.٢	%٦.٧	%٥.٣
٤٧	%١١.٤	%٦.٨	%٥.٤
٤٨	%١١.٥	%٦.٩	%٥.٥
٤٩	%١١.٧	%٧.٠	%٥.٥
٥٠	%١١.٨	%٧.١	%٥.٦
٥١	%١٢.٠	%٧.٢	%٥.٧
٥٢	%١٢.٢	%٧.٣	%٥.٨
٥٣	%١٢.٤	%٧.٤	%٥.٩
٥٤	%١٢.٥	%٧.٥	%٥.٩
٥٥	%١٢.٧	%٧.٦	%٦.٠
٥٦	%١٢.٩	%٧.٧	%٦.١
٥٧	%١٣.١	%٧.٩	%٦.٢
٥٨	%١٣.٣	%٨.٠	%٦.٣
٥٩	%١٣.٥	%٨.١	%٦.٤
٦٠	%١٣.٧	%٨.٢	%٦.٥
٦١	%١٣.٨	%٨.٣	%٦.٦
٦٢	%١٤.٠	%٨.٤	%٦.٦

السن في تاريخ التقسيم	فترات التقسيم		
	٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥ سنة
٤٠	%٩,١	%٥,٥	%٤,٣
٤١	%٩,٣	%٥,٦	%٤,٤
٤٢	%٩,٤	%٥,٧	%٤,٥
٤٣	%٩,٦	%٥,٨	%٤,٦
٤٤	%٩,٨	%٥,٩	%٤,٦
٤٥	%١٠,٠	%٦,٠	%٤,٧
٤٦	%١٠,١	%٦,١	%٤,٨
٤٧	%١٠,٣	%٦,٢	%٤,٩
٤٨	%١٠,٥	%٦,٣	%٥,٠
٤٩	%١٠,٧	%٦,٤	%٥,١
٥٠	%١٠,٩	%٦,٥	%٥,٢
٥١	%١١,١	%٦,٦	%٥,٢
٥٢	%١١,٣	%٦,٨	%٥,٣
٥٣	%١١,٥	%٦,٩	%٥,٤
٥٤	%١١,٧	%٧,٠	%٥,٥
٥٥	%١١,٩	%٧,١	%٥,٦
٥٦	%١٢,١	%٧,٢	%٥,٧
٥٧	%١٢,٣	%٧,٤	%٥,٨
٥٨	%١٢,٥	%٧,٥	%٥,٩
٥٩	%١٢,٧	%٧,٦	%٦,٠
٦٠	%١٢,٩	%٧,٨	%٦,١
٦١	%١٣,١	%٧,٩	%٦,٢
٦٢	%١٣,٣	%٨,٠	%٦,٣
٦٣	%١٣,٥	%٨,١	%٦,٤

السن في تاريخ التقسيم	فترات التقسيط		
	٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥ سنة
٤٠	%٧.٨	%٤.٧	%٣.٧
٤١	%٨.٠	%٤.٨	%٣.٨
٤٢	%٨.٢	%٤.٩	%٣.٩
٤٣	%٨.٤	%٥.٠	%٤.٠
٤٤	%٨.٦	%٥.٢	%٤.١
٤٥	%٨.٨	%٥.٣	%٤.٢
٤٦	%٩.٠	%٥.٤	%٤.٣
٤٧	%٩.٢	%٥.٥	%٤.٤
٤٨	%٩.٤	%٥.٧	%٤.٥
٤٩	%٩.٦	%٥.٨	%٤.٦
٥٠	%٩.٨	%٥.٩	%٤.٧
٥١	%١٠.١	%٦.٠	%٤.٨
٥٢	%١٠.٣	%٦.٢	%٤.٩
٥٣	%١٠.٥	%٦.٣	%٥.٠
٥٤	%١٠.٧	%٦.٤	%٥.١
٥٥	%١١.٠	%٦.٦	%٥.٢
٥٦	%١١.٢	%٦.٧	%٥.٣
٥٧	%١١.٤	%٦.٩	%٥.٤
٥٨	%١١.٧	%٧.٠	%٥.٥
٥٩	%١١.٩	%٧.١	%٥.٦
٦٠	%١٢.١	%٧.٣	%٥.٨
٦١	%١٢.٤	%٧.٤	%٥.٩
٦٢	%١٢.٦	%٧.٦	%٦.٠
٦٣	%١٢.٨	%٧.٧	%٦.١
٦٤	%١٣.٠	%٧.٨	%٦.٢

- ١ - في حالة حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة.
- ٢ - لحساب القسط الشهري تقسم مجموع الأقساط المفروض أدائها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ سن الستين.
- ٣ - تجبر قيمة القسط الشهري الناتج من تطبيق هذا الجدول إلى أقرب جنيه.

جدول رقم (٥)

معامل حساب المعاش

سن الشيخوخة = ٦٥		سن الشيخوخة = ٦٤		سن الشيخوخة = ٦٣		سن الشيخوخة = ٦٢		سن الشيخوخة = ٦١		سن الشيخوخة = ٦٠	
السن	المعامل	السن	المعامل	السن	المعامل	السن	المعامل	السن	المعامل	السن	المعامل
٥٠ فأقل	١٥٠.٠	٥٠ فأقل	١٢٨.٦	٥٠ فأقل	١١٢.٥	٥٠ فأقل	١٠٠.٠	٥٠ فأقل	٩٠.٠	٥٠ فأقل	٨١.٨
٥١	١٣٢.٤	٥١	١١٥.٤	٥١	١٠٢.٣	٥١	٩١.٨	٥١	٨٣.٣	٥١	٧٦.٣
٥٢	١١٨.٤	٥٢	١٠٤.٧	٥٢	٩٣.٨	٥٢	٨٤.٩	٥٢	٧٧.٦	٥٢	٧١.٤
٥٣	١٠٧.١	٥٣	٩٥.٧	٥٣	٨٦.٥	٥٣	٧٨.٩	٥٣	٧٢.٦	٥٣	٦٧.٢
٥٤	٩٧.٨	٥٤	٨٨.٢	٥٤	٨٠.٤	٥٤	٧٣.٨	٥٤	٦٨.٢	٥٤	٦٣.٤
٥٥	٩٠.٠	٥٥	٨١.٨	٥٥	٧٥.٠	٥٥	٦٩.٢	٥٥	٦٤.٣	٥٥	٦٠.٠
٥٦	٨١.٨	٥٦	٧٥.٠	٥٦	٦٩.٢	٥٦	٦٤.٣	٥٦	٦٠.٠	٥٦	٥٦.٣
٥٧	٧٥.٠	٥٧	٦٩.٢	٥٧	٦٤.٣	٥٧	٦٠.٠	٥٧	٥٦.٣	٥٧	٥٢.٩
٥٨	٦٩.٢	٥٨	٦٤.٣	٥٨	٦٠.٠	٥٨	٥٦.٣	٥٨	٥٢.٩	٥٨	٥٠.٠
٥٩	٦٤.٣	٥٩	٦٠.٠	٥٩	٥٦.٣	٥٩	٥٢.٩	٥٩	٥٠.٠	٥٩	٤٧.٤
٦٠	٦٠.٠	٦٠	٥٦.٣	٦٠	٥٢.٩	٦٠	٥٠.٠	٦٠	٤٧.٤	٦٠	٤٥.٠
٦١	٥٦.٣	٦١	٥٢.٩	٦١	٥٠.٠	٦١	٤٧.٤	٦١	٤٥.٠		
٦٢	٥٢.٩	٦٢	٥٠.٠	٦٢	٤٧.٤	٦٢	٤٥.٠				
٦٣	٥٠.٠	٦٣	٤٧.٤	٦٣	٤٥.٠						
٦٤	٤٧.٤	٦٤	٤٥.٠								
٦٥	٤٥.٠										

ملاحظات :

- ١- في حالة حساب السن يهمل كسر السنة.
- ٢- تعامل حالات استحقاق المعاش للعجز أو الوفاة معاملة حالات بلوغ سن الشيخوخة.

جدول رقم (٦)

نسبة مبلغ التعويض الإضافي

النسبة	السن	النسبة	السن
%١٤٠	٤٤	%٢٦٧	حتى سن ٢٥
%١٣٣	٤٥	%٢٦٠	٢٦
%١٢٧	٤٦	%٢٥٣	٢٧
%١٢٠	٤٧	%٢٤٧	٢٨
%١١٣	٤٨	%٢٤٠	٢٩
%١٠٧	٤٩	%٢٣٣	٣٠
%١٠٠	٥٠	%٢٢٧	٣١
%٩٣	٥١	%٢٢٠	٣٢
%٨٧	٥٢	%٢١٣	٣٣
%٨٠	٥٣	%٢٠٧	٣٤
%٧٣	٥٤	%٢٠٠	٣٥
%٦٧	٥٥	%١٩٣	٣٦
%٦٠	٥٦	%١٨٧	٣٧
%٥٣	٥٧	%١٨٠	٣٨
%٤٧	٥٨	%١٧٣	٣٩
%٤٠	٥٩	%١٦٧	٤٠
%٣٣	٦٠	%١٦٠	٤١
%٢٥	حتى سن ٦٢	%١٥٣	٤٢
%٢٠	أكثر من سن ٦٢	%١٤٧	٤٣

ملاحظة :

في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة.

جدول رقم (٧)

جدول توزيع المعاش على المستحقين

رقم	المستحق	الأنصبة المستحقة في المعاش		
		الأرملة أو الأرملة	الأولاد	الوالدين
١	أرملة أو أرملة وولد واحد أو أكثر	٢/١ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد	٢/١ ويوزع بالتساوي في حالة التعدد	-
٢	أرملة أو أرملة ووالد أو والدين	-	٣/٢	٣/١ لأبيهما أو كليهما بالتساوي
٣	أرملة أو أرملة وأخت أو أخ أو أكثر	-	٤/٣	٤/١ لأبيهما ولهم جميعاً بالتساوي
٤	أرملة أو أرملة فقط	-	٤/٣	-
٥	أرملة أو أرملة وولد أو أكثر ووالد أو والدين	٢/١	٣/١	٦/١ لأبيهما أو كليهما بالتساوي
٦	ولد واحد	٣/٢ المعاش	-	-
٧	أكثر من ولد	كامل المعاش ويوزع بالتساوي	-	-
٨	ولد واحد ووالد أو والدين	٣/٢	-	٣/١ لأبيهما أو كليهما بالتساوي
٩	أكثر من ولد ووالد أو والدين	٦/٥	-	٦/١ لأبيهما أو كليهما بالتساوي
١٠	والد واحداً أو والدين	-	-	٢/١ لأبيهما أو كليهما بالتساوي
١١	أخ أو أخت أو أكثر	-	-	٢/١ لأبيهم أو لهم جميعاً ويوزع بينهم بالتساوي
١٢	والد واحد أو والدين وأخ أو أخت أو أكثر	-	-	٢/١ لأبيهما أو كليهما بالتساوي

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١
اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات
الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥؛

وعلى قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ولائحته التنفيذية؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية؛

وعلى قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية؛

وعلى قانون تنظيم خدمات النقل البري للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات الصادر بالقانون

رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٨؛

وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩؛

وعلى قانون حماية البيانات الشخصية الصادر بالقانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠؛ وبناءً على ما ارتآه

مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يُعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨

لسنة ٢٠١٩ المشار إليه المرافقة لهذا القرار .

(المادة الثانية)

تحل القواعد والإجراءات والأحكام الواردة بقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨

لسنة ٢٠١٩ بالنسبة للمعاملين بأحكامه محل القواعد والإجراءات والأحكام الواردة بقوانين التأمين الاجتماعي

الصادرة بالقوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ و ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ،

وتعديلاتها .

(المادة الثالثة)

تُلغى القرارات واللوائح المنفذة لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي المشار إليها بالمادة السابقة ، كما

يُلغى كل حكم يُخالف أحكام اللائحة المرافقة .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢١ صفر سنة ١٤٤٣ هـ (الموافق ٢٨ سبتمبر سنة ٢٠٢١ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى

اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

الباب الأول

التعريف والتغطية التأمينية

(الفصل الأول) التعريف

مادة (١) :

- فى تطبيق أحكام هذه اللائحة يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :
- ١- القانون : قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
 - ٢- المؤمن عليه : كل من تسرى عليه أحكام القانون حتى تحقق واقعة استحقاق حقوقه التأمينية عن مدة اشتراكه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .
 - ٣- صاحب العمل : كل شخص طبيعى أو اعتبارى يستخدم عاملاً أو أكثر من الخاضعين لأحكام البند (أولاً) من المادة (٢) من القانون .
 - ٤- الهيئة : الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى .
 - ٥- مجلس الإدارة : مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى .
 - ٦- لجنة الخبراء : تتكون من خبراء اكتواريين يزاولون أعمالهم وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن الإشراف والرقابة على هيئات التأمين ، وخبراء ماليين وتأمينيين يرشحهم مجلس الإدارة ، ويكون من بينهم ممثل عن وزارة المالية متخصص فى أعمال اللجنة يرشحه وزير المالية .
 - ٧- معدل التضخم : التغير النسبى فى الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين على مستوى الجمهورية خلال عام والصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ويحدد فى شهر أبريل من كل عام ، وتصدر قواعد تحديد التغير النسبى للرقم القياسى لأسعار المستهلكين على مستوى الجمهورية بقرار من رئيس الهيئة بالتنسيق مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .
 - ٨- سعر الخصم الاكتوارى : معدل التضخم مضافاً إليه نسبة (١٪) .
 - ٩- أجر الاشتراك : المقابل النقدي الذى يحصل عليه المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبند أولاً من المادة (٢) من القانون من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأسمى ، وتحدد عناصر هذا الأجر على النحو الآتى :

(أ) الأجر الوظيفى .

(ب) الأجر الأساسى .

(ج) الأجر المكمل .

(د) الحوافز .

(هـ) العمولات .

(و) الوهبة ، متى توفرت فى شأنها الشروط الآتية :

١- أن يكون قد جرى العرف بأن يدفعها عملاء المنشأة على أساس نسبة مئوية محددة مقدماً من المبالغ المستحقة على العملاء .

٢- أن يكون لها صندوق مشترك فى المنشأة توضع فيه حصيلتها لتوزيعها بين العمال .

- ٣- أن يكون هناك قواعد متفق عليها بين رب العمل والعمال تحدد بموجبها كيفية توزيعها عليهم .
(ز) البدلات ، فيما عدا البدلات الآتية فلا تعتبر جزءاً من أجر الاشتراك :
١- بدل الانتقال وبدل السفر وبدل حضور الجلسات وغيرها من البدلات التي تصرف للمؤمن عليه مقابل ما تكلفه من أعباء تقتضيها أعمال وظيفته ، ويستثنى من ذلك بدل التمثيل .
٢- بدل السكن وبدل الملابس وبدل السيارة وغيرها من البدلات التي تصرف مقابل مزايا عينية

٣- البدلات التي تستحق نتيجة ندب المؤمن عليه بعض الوقت داخل جهة عمله الأصلية أو خارجها .

٤- البدلات التي تستحق للمؤمن عليه لمواجهة أعباء المعيشة خارج البلاد .

(ح) الأجور الإضافية .

(ط) التعويض عن الجهود غير العادية .

(ي) إعانة غلاء المعيشة .

(ك) العلاوات الاجتماعية .

(ل) العلاوات الاجتماعية الإضافية .

(م) المنح الجماعية .

(ن) المكافآت الجماعية .

(س) ما زاد عن الحد الأقصى للأجر الأساسى .

(ع) العلاوات الخاصة التي لم يتم ضمها للأجر الأساسى .

١٠- دخل الاشتراك : الدخل الذى يختاره المؤمن عليه من الفئات المنصوص عليها فى البندين ثانياً وثالثاً من المادة (٢) من القانون للاشتراك عنه من الجدول رقم (١) المرافق ، بما لا يقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك ولا يزيد على الحد الأقصى له .

١١- سن الشيخوخة : سن الستين بالنسبة للبندين أولاً وثالثاً من المادة (٢)

من القانون ، وسن الخامسة والستين بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالبندين ثانياً ورابعاً ، وذلك مع مراعاة حكم المادة (٤١) من القانون .

١٢- صاحب المعاش : من تحققت بشأنه واقعة استحقاق المعاش عن نفسه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

١٣- العجز الكلى المستديم : كل عجز من شأنه أن يحول كلية وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاويلته مهنته الأصلية أو أية مهنة أو نشاط يتكسب منه ، ويعتبر فى حكم ذلك حالات الأمراض العقلية ، وكذلك الأمراض المزمنة والمستعصية التى يصدر بها قراراً من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحى .

١٤- العجز الجزئى المستديم : كل عجز بخلاف حالات العجز الكلى من شأنه أن يحول بصفة

مستديمة بين المؤمن عليه الخاضع للبند أولاً من المادة (٢)

من القانون وبين عمله الأسمى .

١٥- دفعة الحياة :القيمة الحالية لدفعة المعاش للجنه الواحد التي سوف يحصل عليها صاحب المعاش عند تقاعده ولمدى الحياة والمستحقين .

١٦- إصابة العمل :الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه .

ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الإياب دون تخلف أو توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعى ،

وتعتبر الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل متى توفرت فيها الشروط والقواعد المحددة بالمادة (١٤٥) من هذه اللائحة .

١٧- المصاب :من أصيب بإصابة عمل .

١٨- المريض :من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة عمل .

١٩- العاجز عن الكسب :كل شخص مصاب بعجز يحول كلية بينه وبين العمل أو ينقص قدرته على العمل بواقع (٥٠%) على الأقل ويشترط أن يكون هذا العجز ناشئاً بالميلاد أو نتيجة حادث أو مرض يصاب به الشخص قبل سن الستين .

٢٠- الهيئة المعنية بالتأمين الصحى :الهيئة العامة للتأمين الصحى أو الهيئة المختصة داخل

منظومة التأمين الصحى طبقاً لأحكام قانون نظام التأمين الصحى الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ فى المحافظات التى تسرى عليها تلك المنظومة .

(الفصل الثانى)

التغطية التأمينية

مادة (٢) :

تسرى أحكام القانون على الفئات الآتية :

- ١- العاملين لدى الغير .
 - ٢- أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم .
 - ٣- العاملين المصريين فى الخارج .
 - ٤- العمالة غير المنتظمة .
- وإذا ما توفرت فى المؤمن عليه القواعد والأحكام اللازمة لخضوعه لأكثر من فئة من فئات المنتفعين بأحكام القانون فإنه لا يتم تغطيته تأمينياً إلا باعتباره تابعاً لإحدى تلك الفئات فقط وتتحدد أولويات خضوعه وفقاً للترتيب المحدد بالفقرة السابقة .

مادة (٣) :

تسرى أحكام القانون على فئة العاملين لدى الغير التالى بيانهم :

١- العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه الجهات .

٢- العاملين بوحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وغيرها من الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، بما فى ذلك رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبين فى شركات قطاع الأعمال العام .

٣- العاملين المؤقتين والعرضيين والموسميين بالجهات المنصوص عليها بالبندين السابقين .

٤- العاملين بالقطاع الخاص الخاضعين لأحكام قانون العمل ، مع مراعاة ما يأتى :

(أ) أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر .

(ب) أن تكون علاقة العمل التى تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة ، وتعتبر علاقة العمل منتظمة إذا كان العمل الذى يزاوله العامل يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط أو كان يستغرق ستة أشهر على الأقل .

ويُستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ وعمال الصيد وعمال النقل

البرى .

٥- الأجانب الخاضعين لأحكام قوانين التوظيف أو قانون العمل .

٦- المشتغلين بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل ، بشرط أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر ، وألا يكون محل مزاولة العمل داخل منزل معد للسكن الخاص وألا يكون العمل الذى يمارسه العامل يدوياً لقضاء حاجات شخصية للمخدوم أو ذويه .

٧- أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعملون لديه ويعولهم فعلاً ، بشرط أن تتوفر بشأنهم الشروط المنصوص عليها فى البندين (أ ، ب) من البند (٤) من هذه المادة .

مادة (٤) :

في حالة التحاق المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالمادة السابقة بالعمل لدى أكثر من صاحب عمل في ذات الوقت ، فيعتد بمدة عمله لدى صاحب عمل واحد ، مع مراعاة ما يأتي :

١- يعتد بمدة الاشتراك التي تم التأمين فيها على أجر اشتراك أكبر .

٢- يعتد بالمدة الأسبق في الاشتراك إذا تساوت الأجور خلال مدد الازدواج .

٣- في حالة حصول المؤمن عليه على إجازة خاصة لغير العمل والتحق بعمل لدى صاحب عمل آخر يعتد بمدة الاشتراك لدى صاحب العمل الأخير ، ويلتزم صاحب العمل الأخير بأداء الاشتراكات المستحقة على ألا يقل الأجر المسدد عنه الاشتراكات عن أجره لدى جهة عمله الأصلية .

مادة (٥) :

تسرى أحكام القانون على فئة أصحاب الأعمال ومن في حكمهم التالي بيانهم :

١- الأفراد الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً والحرفيين وغيرهم ممن يؤديون نشاطاً أو خدمات لحساب أنفسهم .

ويشترط لخضوعهم أن تنظم أنشطتهم قوانين خاصة أو يلزم لمزاولتها الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة .

٢- الشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص وشركات التوصية بالأسهم ، ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين في الشركات المساهمة بالقطاع الخاص ، والمديرين في الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

٣- ملاك شركات الشخص الواحد .

٤- المشتغلين بالمهن الحرة وأعضاء النقابات المهنية ، ويحدد تاريخ بدء انتفاع كل مهنة بأحكام القانون بقرار يصدر من رئيس الهيئة .

٥- الأعضاء المنتجين في الجمعيات التعاونية الإنتاجية الذين يشتغلون لحساب أنفسهم .

٦- ملاك الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فدان فأكثر .

٧- حائزي الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها فدان فأكثر ، سواء كانوا ملاكاً أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة أو هما معاً .

٨- ملاك العقارات المبنية الذين لا يقل نصيب كل منهم من الدخل السنوي المتخذ أساساً لربط

الضريبة العقارية عن فئة الحد الأدنى لأجر الاشتراك بشرط أن يكون العقار المملوك مؤجر ولا يستعمل كمسكن له أو لأفراد أسرته ، ويقصد بالدخل السنوي القيمة الإيجارية السنوية للعقار المتخذة أساساً لربط الضريبة ويثبت ذلك بموجب خطاب من مأمورية الضرائب العقارية المختصة .

٩- أصحاب وسائل النقل الآلية للأشخاص أو البضائع بما في ذلك وسائل النقل البري والنهري

والبحري والجوى .

١٠- الوكلاء التجاريين .

١١- أصحاب مراكب الصيد الميكانيكية أو الشراعية .

١٢- المأذونين الشرعيين والموثقين المنتدبين من غير الرهبان .

١٣- العمد والمشايخ .

١٤ - المرشدين والأدلاء السياحيين وقصاصى الأثر .

١٥ - الأدباء والفنانين .

١٦ - وريثة أصحاب الأعمال فى المنشآت الفردية ، إذا توفرت إحدى الحالات الآتية :

(أ) إذا كانت المنشأة فى تاريخ وفاة المورث يعمل بها عامل فأكثر .

(ب) إذا كان نصيب الفرد من الدخل السنوى للمنشأة المتخذ أساساً لربط الضريبة على الدخل لا يقل

عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك ، وذلك مع مراعاة الزيادة السنوية المقررة للحد الأدنى لأجر

الاشتراك عند تحديد نصيب كل فرد من الدخل السنوى .

وفى جميع الاحوال يتم التأمين على متولى الإدارة من الورثة .

١٧ - أصحاب الصناعات المنزلية والبيئية والريفية والأسرية ، وذلك إذا كان المنتفع يستخدم عاملاً

أو أكثر .

ويشترط لانتفاع الفئات المشار إليها فى هذه المادة بأحكام القانون ألا يقل سن المؤمن عليه عن

الحادية والعشرين .

مادة (٦) :

تسرى أحكام القانون على فئة العاملين المصريين بالخارج التالى بيانهم :

١ - العاملين المرتبطين بعقود عمل شخصية .

٢ - العاملين لحساب أنفسهم .

٣ - المهاجرين من الفئات المشار إليها فى البندين السابقين المحتفظ لهم

بالجنسية المصرية .

٤ - العاملين البحريين الذين يعملون على سفن بحرية ترفع علم دولة أجنبية

خلال فترة سريان جواز السفر البحرى .

٥ - العاملين بوحدة المنظمات الدولية والإقليمية والسفارات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية

المرتبطين معها بعقود عمل شخصية ولا يسرى فى شأنهم قانون العمل .

ويشترط لانتفاع الفئات المشار إليها فى هذه المادة بأحكام القانون ما يأتى :

١ - التقدم بطلب للاشتراك وفقاً لأحكام القانون .

٢ - ألا يقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشر .

مادة (٧) :

تسرى أحكام القانون على فئة العمالة غير المنتظمة الآتى بيانهم :

١ - ملاك العقارات المبنية الذين يقل نصيب كل منهم من الدخل السنوى المتخذ أساساً لربط الضريبة

العقارية عن فئة الحد الأدنى لأجر الاشتراك بشرط أن يكون العقار المملوك مؤجر ولا يستعمل كمسكن له

أو لأفراد أسرته ، ويقصد بالدخل السنوى القيمة الإيجارية السنوية للعقار المتخذة أساساً لربط الضريبة

ويثبت ذلك بموجب خطاب من مأمورية الضرائب العقارية المختصة .

٢ - عمال التراهيل .

٣ - صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين ومندى السيارات وموزعى الصحف وماسحى

الأحذية المتجولين وغيرهم من الفئات المماثلة والحرفيين متى توفرت فيهم الشروط الآتية :

(أ) عدم استخدام عمال .

(ب) عدم ممارسة النشاط فى محل عمل ثابت له سجل تجارى أو تتوفر بشأنه شروط القيد فى

السجل التجارى .

(ج) ألا يكون محل النشاط خاضعًا لنظام الترخيص من جانب أى من الجهات الإدارية المختصة .

٤- خدم المنازل ومن فى حكمهم الذين يعملون داخل المنازل الذين يتوفر فى شأنهم الشروط الآتية :

(أ) أن يكون محل مزاوله العمل داخل منزل معد للسكن الخاص .

(ب) أن يكون العمل الذى يمارسه يدويًا لقضاء حاجات شخصية للمستخدم أو لذويه .

٥- محفظى وقرآء القرآن الكريم .

٦- المرتلين والقيمة وغيرهم من خدام الكنيسة .

٧- ورثة أصحاب الأعمال فى المنشآت الفردية متى توفرت فى شأنهم الشروط الآتية :

(أ) ألا يعمل بالمنشأة عمال وقت وفاة مورثها .

(ب) أن يكون نصيب الوارث من الدخل السنوى للمنشأة المتخذ أساسًا لربط الضريبة على الدخل أقل من الحد الأدنى لأجر الاشتراك .

(ج) ألا يكون قائمًا بإدارة المنشأة .

٨- العاملين المؤقتين فى الزراعة سواءً فى الحقول والحدائق والبساتين أو فى مشروعات تربية الماشية أو الحيوانات الصغيرة أو الدواجن أو فى المناحل أو فى أراضي الاستصلاح والاستزراع ، ويُقصد بالعاملين المؤقتين مَنْ تقل مدة عملتهم لدى صاحب العمل عن ستة أشهر متصلة أو كان العمل الذى يزاولونه لا يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط .

٩- ملاك الأراضي الزراعية غير الحائزين لها ممن تقل ملكيتهم عن فدان .

١٠- حائزى الأراضي الزراعية الذين تقل مساحة حيازتهم عن فدان سواء كانوا ملاكًا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة .

ويشترط لانتفاع أفراد هذه الفئة بأحكام القانون ألا يقل سن المؤمن عليه عن الثامنة عشر .

مادة (٨) :

يشمل نظام التأمينات الاجتماعية ، التأمينات الآتية :

١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

٢- تأمين إصابات العمل .

٣- تأمين المرض .

٣ تأمين البطالة .

(الفصل الثالث) ملف التأمين الاجتماعى

مادة (٩) :

تنشئ الهيئة ملف تأمين اجتماعى لكل مؤمن عليه من الخاضعين لأحكام القانون على أن يتضمن هذا الملف البيانات والمستندات اللازمة لتحديد وحساب أى التزام قد يتحمل به المؤمن عليه وفقاً لأحكام القانون ، كما يمكنها من تقدير وحساب قيمة الحقوق التأمينية المقررة وصرافها للمؤمن عليه عند تحقق إحدى حالات الاستحقاق وفقاً للقانون .

وعلى صاحب العمل بوحدة الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام أن ينشئ جهازاً للتأمين الاجتماعى لتنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية ، يعمل به عدد كاف من العاملين المؤهلين المدربين .

ويجوز لرئيس الهيئة أو من يفوضه الترخيص لمنشآت القطاع الخاص بإنشاء الجهاز المشار إليه بشرط قيام صاحب العمل بإنشاء ملف إلكترونى يتضمن كافة بيانات العاملين بالمنشأة .
وعلى صاحب العمل أن يتخذ كافة الإجراءات التى تكفل التنسيق بين جهاز التأمين الاجتماعى والأجهزة الأخرى المعنية لديه .

مادة (١٠) :

تختص الهيئة والجهاز المشار إليه بالمادة السابقة باتخاذ كل إجراء ضرورى فى سبيل تنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية وذلك دون الإخلال بما تختص به هذه اللائحة أو أى جهة أخرى وفقاً للقانون ، وعلى الأخص ما يأتى :

- ١- إعداد الكشوف والبيانات والإخطارات والاستثمارات والنماذج وإمساك السجلات والدفاتر والملفات التى يتطلبها تنفيذ أحكام القانون والاحتفاظ بها .
- ٢- استيفاء الاستثمارات الخاصة بالاشتراك لدى الهيئة .
- ٣- استيفاء الاستثمارات الخاصة بتحديد وأداء الاشتراكات والأقساط وغيرها من المبالغ المستحقة للهيئة واتخاذ إجراءات سدادها .
- ٤- إعداد الاستثمارات الخاصة بحساب المبالغ المستحقة لحساب أو الاشتراك عن المدد التى يجوز حسابها أو الاشتراك عنها ، كمدد الإعارة الخارجية بدون أجر والإجازات الخاصة للعمل بالخارج والإجازات الخاصة بدون أجر والإجازات الدراسية بدون أجر .
- ٥- إعداد سجل لقيود طلبات حساب المدد المشتراة والأقساط المستحقة عنها وفقاً لنموذج السجل رقم (٧) المرفق .

٦- اتخاذ إجراءات صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المقررة للمؤمن عليهم المصابين والمرضى .

٧- إعداد سجل لقيود جميع البيانات الخاصة بالمؤمن عليهم المعارين إعارة داخلية أو خارجية والذين فى إجازات خاصة أو إجازات دراسية بدون أجر .

٨- إنشاء واستيفاء ملفات التأمين الاجتماعى الخاصة بالمؤمن عليهم .
كما يختص الجهاز المشار إليه بتلقى المكاتبات وتنفيذ التوصيات وإزالة أسباب المناقضات التى توجهها الهيئة وموافاتها بما تم تنفيذه خلال أسبوعين على الأكثر .

ولجهاز التأمين الاجتماعي لدى صاحب العمل أن يقوم باتخاذ وإعداد واستيفاء وإنشاء كافة الكشوف والبيانات والنماذج والاستثمارات والاجراءات المشار إليها بالفقرة الأولى إلكترونياً .
وتلتزم الهيئة بتوفير الوسائل التي تتيح تلقيها كافة ما تضمنته الفقرة الأولى من أوراق ونماذج ومستندات من كافة فئات المؤمن عليهم فضلاً عن أصحاب الأعمال من خلال الوسائل الإلكترونية بما في ذلك الموقع الإلكتروني للهيئة .
وفي جميع الأحوال يجب أن تكون الملفات الإلكترونية مذيلة بالتوقيع الإلكتروني .

مادة (١١) :

يلتزم صاحب العمل الذي لديه جهاز تأمين اجتماعي وفقاً لنص المادة (٩) من هذه اللائحة بتوفير الاستثمارات والنماذج والسجلات التي يتطلبها تنفيذ أحكام القانون وذلك دون الإخلال بحق صاحب الشأن في الحصول على هذه النماذج بأية طريقة أخرى بما في ذلك الحصول عليها من الموقع الإلكتروني للهيئة .

مادة (١٢) :

يلتزم صاحب العمل الذي لديه جهاز تأمين اجتماعي أو الهيئة بإنشاء ملف خاص بالتأمين الاجتماعي لكل مؤمن عليه يتضمن كافة المستندات الخاصة به ويراعى في جميع الأحوال استيفاء هذه المستندات أولاً بأول على أن يتضمن على الأخص المستندات الآتية :

أولاً- المستندات التي تستوفى عند بدء مدة الاشتراك :

١- بالنسبة لفئة العاملين لدى الغير :

(أ) صورة شهادة الميلاد المميكنة .

(ب) صورة بطاقة الرقم القومي .

(ج) قرار التعيين أو بيان معتمد بتاريخ بدء مدة الاشتراك أو نسخة من عقد العمل للعاملين بالقطاع

الخاص (إن وجد) .

(د) طلب اشتراك مؤمن عليه بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص ، [وفقاً للنموذج رقم \(١\) المرافق](#) .

(هـ) إقرار استلام العمل (إن وجد) .

(و) صحيفة البيانات الأساسية ، [وفقاً للنموذج رقم \(٣\) المرافق](#) في حالة وجود مدد سابقة .

(ز) بيان من المؤمن عليه بمدد الاشتراك السابقة أو مدى استحقاقه معاش آخر ،

[وفقاً للنموذج رقم \(٤\) المرافق](#) .

(ح) تقرير اللياقة الطبية الصادر من الجهة الطبية المختصة عند بدء الاشتراك

أو صورة منه .

(ط) استمارة بيانات التغطية التأمينية للمؤمن عليه ، [وفقاً للنموذج رقم \(٥\) المرافق](#) .

٢- بالنسبة لفئة أصحاب الأعمال :

(أ) المستندات الواردة في (أ ، ب ، د ، و ، ز ، ح) من البند (١) من هذه المادة .

(ب) صورة المستند المثبت لبدء النشاط أو توفر الصفة الموجبة للخضوع لأحكام القانون وعلى الأخص ما يأتي :

- ١- صورة السجل التجارى .
- ٢- صورة البطاقة الضريبية .
- ٣- صورة الترخيص الصادر من جانب أى من الجهات الإدارية المختصة .
- ٤- ما يثبت القيد فى جدول المشتغلين بالنقابات المهنية .
- ٥- شهادة الملكية أو الحيازة الزراعية الصادرة من الجمعية الزراعية أو الجهة المختصة .
- ٦- صورة من عقد الإيجار أو عقد الشركة بحسب الأحوال .
- ٧- خطاب مأمورية الضرائب العقارية المختصة بالقيمة الإيجارية السنوية للعقار المتخذة أساسًا لربط الضريبة بحسب الأحوال .
- ٣- بالنسبة لفئة العاملين المصريين بالخارج :
- (أ) المستندات الواردة فى (أ ، ب ، د ، و ، ز ، ح) من البند (١) من هذه المادة ، على أن يراعى بالنسبة للمستند المشار إليه بالبند (ح) موافاة الهيئة به لمن اتخذ إجراءات اشتراكه من الخارج حال أول زيارة له للبلاد .
- (ب) صورة المستند المثبت لبدء العمل أو النشاط الموجب للخضوع لأحكام القانون وعلى الأخص ما يأتى :
- ١- صورة من جواز السفر على أن يكون ساريًا .
- ٢- صورة موثقة من عقد العمل فى الخارج .
- ٣- صورة من عقد العمل بالمنظمة الدولية أو الإقليمية أو السفارة الأجنبية .
- ٤- صورة من عقد العمل على السفن الأجنبية وصورة جواز السفر البحرى سارى المفعول .
- ٤- بالنسبة لفئة العمالة غير المنتظمة :
- (أ) (أ ، ب ، د ، و ، ز ، ح) من البند (١) من هذه المادة على أن تكون المهنة المراد الاشتراك عنها مدونة ببطاقة الرقم القومى السارية .
- (ب) شهادة الملكية أو الحيازة الزراعية الصادرة من الجمعية الزراعية أو الجهة المختصة .
- (ج) بيان بتدرج المهنة صادر من مصلحة الأحوال المدنية .
- ثانياً- المستندات التى تستوفى خلال مدة الاشتراك وبمراعاة فئة الخضوع :**
- ١- بيان تدرج أجر الاشتراك .
- ٢- طلب التعديل لفئة الدخل الأعلى أو الأدنى بحسب الأحوال .
- ٣- استمارة حساب أو الاشتراك عن مدد ، وفقاً للنموذج رقم (٨) المرفق .
- ٤- القرارات الخاصة بمدد الإعارات والإجازات الخاصة بدون أجر والإجازات الدراسية بدون أجر والبعثات العلمية والاستثمارات والمستندات الدالة على السداد عن تلك المدد .
- ٥- بيان معتمد من الجهة المختصة بالمدد التى تقضى أية قوانين أو قرارات بإضافتها إلى مدة الاشتراك فى التأمين .
- ٦- إخطارات تحصيل الأقساط .
- ٧- شهادة تقدير العجز الجزئى المستديم .

ثالثاً-المستندات التي تستوفى عند انتهاء الخدمة وبمراعاة فئة الخضوع :

- ١- صورة معتمدة من قرار إنهاء الخدمة أو مستخرج رسمي منه .
 - ٢- الاستمارة الخاصة بالإخطار عن انتهاء الاشتراك بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص ، وفقاً **لنموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق .**
 - ٣-أصل شهادة الوفاة أو مستخرج رسمي منها أو ملخص معتمد لشهادة الوفاة أو شهادة تقدير العجز .
 - ٤- قرار اللجنة المشار إليها بالمادة (٢١) من القانون بعدم وجود عمل آخر للمؤمن عليه لدى صاحب العمل .
 - ٥- النموذج الخاص بإضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعمل في بعض المحافظات **وفقاً للنموذج رقم (٩) المرافق .**
 - ٦- المستند الذي يثبت انتهاء النشاط كصورة من شطب السجل التجارى أو خطاب من مصلحة الضرائب يفيد تاريخ إنهاء النشاط أو أى مستند آخر يكون قاطع الدلالة فى إثبات ذلك .
 - ٧- صورة من جواز السفر الذى يثبت العودة للوطن .
 - ٨-صورة من بطاقة الرقم القومى تثبت تغيير المهنة ، أو أى مستند آخر يكون قاطع الدلالة فى إثبات ذلك .
 - ٩- صورة من شهادة الجمعية الزراعية أو الجهة المختصة التى تفيد انتهاء حالة الملكية أو الحيازة .
 - ١٠- صورة من المستند الذى يثبت زوال الصفة أو الوضع الموجب للخضوع لأحكام القانون .
 - ١١- خطاب مأمورية الضرائب العقارية المختصة بالقيمة الإيجارية السنوية للعقار المتخذة أساساً لربط الضريبة بحسب الأحوال .
- ويراعى تعليية جميع المستندات المشار إليها فى هذا الفصل على غلاف الملف مع إثبات أرقامها وتواريخها .
- ويجوز لصاحب العمل تقديم البيانات والاستمارات المطلوبة منه إلكترونياً مذيلة بالتوقيع الإلكتروني وتلتزم الهيئة بحفظ أصول المستندات والنماذج والاستمارات المشار إليها وأية مستندات أخرى ترى الهيئة حفظها إلكترونياً بالأرشفة الإلكترونية على أن يتضمن الوصف الأرشيفى تحديداً لمن قام بالحفظ ومن قام بالمراجعة ويعتد بهذا المستند الإلكتروني فى صرف جميع الحقوق التأمينية .
- وعلى الهيئة إنشاء ملف إلكترونى لكل مؤمن عليه يتضمن كافة البيانات والمعلومات الخاصة به والتي يتضمنها ملف التأمين الاجتماعى المشار إليه على أن يتم تحديثها بصورة دورية منتظمة .

مادة (١٣) :

تلتزم الهيئة بوضع خطة زمنية للتحويل الرقمي لإلزام أصحاب الأعمال بتقديم البيانات والاستثمارات المطلوبة منهم إلكترونياً مذيلة بالتوقيع الإلكتروني ، يصدر بها قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة .

مادة (١٤) :

يلتزم صاحب العمل المنشأ لديه جهاز تأمين اجتماعي بالاحتفاظ بملف التأمين الاجتماعي للمؤمن عليه على أن يتم موافاة الهيئة به خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ تحقق إحدى الوقائع الآتية :

- ١- عند طلبه بمعرفة الهيئة .
- ٢- تصفية المنشأة أو إدماجها في منشأة أخرى .

مادة (١٥) :

يلتزم المؤمن عليه في حالة التحاقه بأى عمل وكانت له مدة اشتراك سابقة أو كان مستحقاً لمعاش آخر من الهيئة أو من أى جهة أخرى غير النقابات ، بأن يقدم بياناً إلى الهيئة بذلك وفقاً للنموذج رقم (٤) المرافق .

(الفصل الرابع)

إجراءات الاشتراك

مادة (١٦) :

فى حالة تعدد فروع صاحب العمل تعتبر الفروع التى تقع فى نطاق اختصاص قسم أو مركز أو بندر شرطة أو وحدة إدارية كصاحب عمل مستقل وفقاً للتقسيم الجغرافى للهيئة .
واستثناءً من الفقرة السابقة يجوز لصاحب العمل طلب اعتبار جميع فروع وحدة واحدة أو أكثر فى مجال علاقتها مع الهيئة على النموذج رقم (١٠) المرافق ، وتتم دراسة الطلب بالإدارة المختصة بعد إجراء تحريات مكتب الهيئة .

ويشترط لموافقة الهيئة على طلب المنشأة بتوحيد التعامل لها ما يأتى :

١- أن يكون للمنشأة أكثر من فرع .

٢- أن تكون طبيعة عمل العاملين بالفروع تتصف بالتنقل بين الأفرع المختلفة ومرتبطة بأعمال

المركز الرئيسى .

٣- أن تكون المنشأة منتظمة فى سداد اشتراكات التأمين الاجتماعى وألا يكون هناك تهرب تأمينى

سواء جزئى أو كلى .

ولا يجوز توحيد التعامل بالنسبة للمنشأة التى يوجد لفروعها وحدات حسابية منفصلة .

مادة (١٧) :

يلتزم صاحب العمل أن يتقدم إلى الهيئة خلال أسبوعين من تاريخ بدء النشاط بطلب الاشتراك محرراً من ثلاث نسخ على النموذج رقم (٢) المرافق ويجب أن يرفق بطلب الاشتراك المشار إليه المستندات الآتية :

١- نموذج توقيع صاحب العمل أو الأشخاص المسئولين عن تحرير المكاتبات

أو استيفاء البيانات أو الاستمارات ، وفقاً للنموذج رقم (١١) المرافق معتمداً

من صاحب العمل ومختوماً بخاتم المنشأة ، أو التوقيع الإلكتروني .

ويلتزم صاحب العمل بكل ما يترتب على توقيع هؤلاء المسئولين على المحررات والمكاتبات

والاستمارات والنماذج الخاصة بتنفيذ أحكام القانون .

٢- أى مستندات دالة على بدء نشاط صاحب العمل مثل السجل التجارى أو عقد الشركة أو قرار

إنشائها أو عقد الإيجار أو أمر التشغيل أو أمر التوريد أو الترخيص الصادر بالنشاط وكذلك المستندات

الدالة على صفة صاحب العمل فى غير المنشآت الفردية أو صورة ضوئية منها مع مطابقتها على الأصل

بمعرفة الموظف المختص والتوقيع بما يفيد المطابقة .

٣- الإخطار عن اشتراك عامل بالهيئة وفقاً للنموذج رقم (١) المرافق ومستند الميلاد أو صورة

ضوئية منه بعد مطابقتها على الأصل والتأشير بذلك من الموظف المختص وذلك بالنسبة للعاملين بالقطاع

الخاص .

مادة (١٨) :

يلتزم صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يوافق الهيئة ببيان التعديلات التي طرأت على بيانات العاملين لديه وأجورهم في يناير من كل عام وفقاً للنموذج رقم (٢) المرافق .
وفي جميع الأحوال يتعين على صاحب العمل موافاة الهيئة بكافة بيانات المؤمن عليهم والتعديلات التي تطرأ على تلك البيانات وعلى الأخص بيانات الأجور والاشتراكات المقطعة شهرياً على ملف إلكتروني ، وذلك وفقاً للقرار الذي يصدر من رئيس الهيئة وفقاً لأحكام المادة (١٣) من هذه اللائحة .

مادة (١٩) :

يلتزم صاحب العمل بالقطاع الخاص بأن يقدم للهيئة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التي تعدها الهيئة مرفقاً بها المستند الرسمي الدال على تاريخ ميلاد العامل أو صورة ضوئية منه وصورة من عقد العمل (إن وجد) بعد مطابقتها على الأصل والتأشير بذلك من الموظف المختص وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تحقق إحدى الحالات الآتية :
١- التحاق أى عامل بالعمل لديه .
٢- التحاق عمال متدرجين أو تلاميذ صناعيين أو طلاب مشتغلين فى مشروعائلتشغيل الصيفى أو المكلفين بالخدمة العامة .
٤- التحاق أحد العاملين ممن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة بالعمل لديه .

مادة (٢٠) :

يلتزم صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يوافق الهيئة بنموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق وذلك خلال أسبوع من تاريخ تحقق إحدى الوقائع الآتية :
١- انتهاء خدمة المؤمن عليه .
٢- انتهاء مدة التلمذة الصناعية أو التدرج .
٣- انتهاء العمل بالمشروع الصيفى للطلبة .
وفي حالة إخلاله بالإخطار فى الموعد المشار إليه بالنسبة للمؤمن عليهم فى البند (١) من هذه المادة يلتزم بأداء مبلغ إضافى يقدر بنسبة (٢٠٪) من قيمة الاشتراك المستحق عن الشهر الأخير وذلك عن كل شهر تأخير عن المدة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ إرسال الاستمارة للهيئة ، **وفى حساب مدة التأخير يحذف كسر الشهر** .
ولا يستحق المبلغ الإضافى المشار إليه اعتباراً من تاريخ تحقق إحدى الوقائع الآتية :
١- ورود استمارة الإخطار بانتهاء الخدمة فى المواعيد المحددة دون استيفاء بعض بياناتها ، متى كان مثبتاً بها تاريخ انتهاء الخدمة .
٢- انتهاء خدمة المؤمن عليه فى تاريخ انتقال المنشأة إلى الغير بالبيع أو الإيجار أو الإدماج أو

الوصية أو الهبة أو النزول أو غير ذلك من التصرفات ، بشرط أن يقر المؤمن عليه بصحة تاريخ انتهاء الخدمة .

- ٣- قيام صاحب العمل بالتوقيع على استمارة الإخطار بانتهاء الخدمة فى الحالات التى يتم تحريرها بمعرفة مفتش الهيئة أو إذا قام بالتوقيع على محضر لجنة فحص المنازعات أو على كشف الحصر المحرر بمعرفة مفتش الهيئة ، بشرط أن يتضمن المحضر أو كشف الحصر تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه أو إذا قام بإخطار الهيئة بانتهاء خدمة المؤمن عليه بموجب خطاب .
- ٤- التحاق المؤمن عليه بالعمل لدى صاحب عمل آخر أو تجنيده .
- ٥- شهر إفلاس صاحب العمل أو تصفية المنشأة أو غلقها أو حلها .
- ٦- صدور حكم قضائى فى مواجهة الهيئة بإنهاء خدمة المؤمن عليه .
- ٧- تقديم صاحب العمل استمارة الإخطار بانتهاء خدمة المؤمن عليه الذى ينقطع عن العمل بغير إذن وذلك خلال شهرين من تاريخ الانقطاع عن العمل .

مادة (٢١) :

- يلتزم صاحب العمل بإخطار الهيئة على [النموذج رقم \(١٢\)](#) المرافق خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع أى تغيير فى البيانات والمستندات المقدمة منه ، وعلى الأخص فى الحالات الآتية :
- ١- إنشاء فرع جديد تابع له .
 - ٢- تغيير الشكل القانونى لصاحب العمل إذا كان شخصاً اعتبارياً .
 - ٣- تغيير نوع النشاط الذى يزاوله صاحب العمل .
 - ٤- تغيير عناوين أماكن العمل .
 - ٥- التغيير فى نماذج التوقيعات .
 - ٦- فقد الأختام أو استبدالها .
- ويسلم الإخطار إلى الهيئة أو يرسل بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .
- ويتحمل صاحب العمل الآثار المالية الناتجة عن عدم الإخطار أو التأخير فيه متى ثبتت مسؤليته عن ذلك قانوناً .

مادة (٢٢) :

فى حالة إدماج إحدى المنشآت فى منشأة أخرى يتعين على المنشأة الدامجة موافاة الهيئة بالمستندات الموضحة [بالنموذج رقم \(١٣\)](#) المرافق فى موعد لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ صدور قرار الإدماج .

مادة (٢٣) :

إذا كانت المنشأة المندمجة والمنشأة الدامجة تقعان فى دائرة اختصاص مكتب واحد من مكاتب الهيئة فتتخذ الإجراءات الآتية :

١- تتولى المنشأة الدامجة موافاة مكتب الهيئة المختص بنسختين معتمدتين من قرار الإدماج وبيان من أصل وصورة بالأسماء والأرقام التأمينية لجميع العاملين بالمنشأة المندمجة فى تاريخ الإدماج موضحًا قرين كل منهم الأجر الشهري الذى يجرى عليه تقدير الاشتراكات وقيمة الأقساط المستحقة للهيئة (إن وجدت) خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ صدور قرار الإدماج ، وعليها كذلك أن تقوم بتسوية حساب الاشتراكات الخاصة بهم حتى تاريخ الإدماج وذلك مع عدم الإخلال بمسئوليتها عن الوفاء بهذه الالتزامات بالتزامن مع المنشأة المندمجة .

٢- يتولى صاحب العمل أو ممثل المنشأة الدامجة موافاة مكتب الهيئة المختص **بالنموذج رقم (٢) المرافق** بطلب الاشتراك عن الشهر الذى تم فيه الإدماج شاملة لكافة العاملين بها ومن بينهم عمال المنشأة المندمجة .

٣- يتولى مكتب الهيئة المختص غلق ملف صاحب العمل السابق بعد أن يودع به نسختى قرار الإدماج مرفقا بهما أصل وصورة بيان العاملين المشار إليهما فى البند (١) من هذه المادة .

ويحتفظ صاحب العمل بالمنشأة الدامجة برقمه التأمينى الأسمى وكذا جميع العاملين الذين كانوا يتبعون المنشأة المندمجة وعلى المكتب المختص أن يقوم بتسجيلهم على قاعدة بيانات الهيئة بوصفهم عاملين لدى المنشأة الدامجة اعتبارًا من تاريخ الإدماج وأن يؤشر برقم المنشأة الدامجة على ملفات كل منهم موضحًا قرين الرقم تاريخ الإدماج .

وإذا كانت كل من المنشأة المندمجة والمنشأة الدامجة تقع فى دائرة اختصاص مكتبين مختلفين فيكتفى بتعديل الاسم القانونى للمنشأة المندمجة على أن يبقى لكل منشأة رقمها التأمينى الخاص بها .

مادة (٢٤) :

يتقدم المؤمن عليه من فئات أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم والعاملين المصريين بالخارج والعمالة غير المنتظمة بطلب للاشتراك لدى الهيئة على **النموذج رقم (١) المرافق** من أصل وصورتين مرفقًا به المستندات المثبتة لبدء النشاط أو العمل أو توفر الصفة الموجبة للخضوع لأحكام القانون بحسب الأحوال والمنصوص عليها بالمادة (١٢) من هذه اللائحة .

وعلى الهيئة أن تعيد إلى المؤمن عليه أو من ينوب عنه إحدى صور استمارة طلب الاشتراك بعد تحديد الرقم التأمينى وذلك بعد تسجيل بياناتها على قاعدة بيانات الهيئة وإخطاره بذلك عن طريق البريد الإلكتروني كلما أمكن وذلك خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ ورود الاستمارة المشار إليها ، ويلتزم المؤمن عليهم والمستحقين

عنهم أن يذكروا فى جميع المكاتبات المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون الرقم التأمينى والرقم القومى .

مادة (٢٥) :

يلتزم المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالمادة (٢٤) من هذه اللائحة أن يوافق الهيئة بنموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق والتي تفيد انتهاء النشاط أو العمل أو زوال الصفة الموجبة للخضوع لأحكام القانون بحسب الأحوال وذلك خلال أسبوع من تاريخ تحقق أى من الوقائع المشار إليها ، على أن يرفق بالاستمارة المشار إليها كافة المستندات المثبتة لانتهاء النشاط أو العمل أو زوال الصفة وتقوم الهيئة بالدراسة اللازمة فى هذا الخصوص واتخاذ ما يترتب على ذلك من إجراءات فى ضوء أحكام القانون .

مادة (٢٦) :

تعتبر مدة الاشتراك وفقاً لقانون التأمين الاجتماعى الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ مدة اشتراك وفقاً لأحكام القانون ، وذلك إذا كان المؤمن عليه قد اتخذ إجراءات اشتراكه عن المدة المشار إليها وأدى الاشتراك عنها قبل ٢٠٢٠/١/١

ويتم تحديد أجر حساب المدة على أساس الحد الأدنى لدخل الاشتراك وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٦ إذا انتقل المؤمن عليه إلى الفئات المغطاة بالمادة (٥) من هذه اللائحة أو الحد الأدنى لأجر الاشتراك وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ فى غير ذلك من أحوال وبمراعاة تدرج دخل أو أجر الاشتراك خلال كامل مدة الاشتراك المشار إليها ، وفقاً للجدول رقم (٢) المرافق .

الباب الثاني إدارة وتمويل نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات

(الفصل الأول) قواعد إنشاء وإدارة حسابات نظام التأمين الاجتماعي

مادة (٢٧) :

يُخصص في صندوق التأمين الاجتماعي المنصوص عليه في المادة (٥) من القانون الحسابات الآتية :

- ١- حساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .
- ٢- حساب تأمين إصابات العمل .
- ٣- حساب تأمين المرض .
- ٤- حساب تأمين البطالة .
- ٥- حساب المكافأة ويُخصص به حساب شخصي لكل مؤمن عليه .
- ٦- حساب المعاش الإضافي ويخصص به حساب شخصي لكل مؤمن عليه .
- ٧- حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات .

مادة (٢٨) :

على لجنة الخبراء تحديد رصيد أول المدة لحسابات التأمين الاجتماعي في ٢٠٢٠/١/١ ، ويصدر قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة بتحديد رصيد أول المدة لكل حساب من حسابات التأمين الاجتماعي وفقاً لما يأتي :

أولاً- حساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة :

إجمالي احتياطات صندوق التأمين الاجتماعي مطروحاً منها احتياطات الحسابات الأخرى الموضحة بهذه المادة .

ثانياً- حساب تأمين إصابات العمل :

يتكون رصيد أول المدة لحساب تأمين إصابات العمل وفقاً لما يأتي :

- ١- احتياطي طوارئ يساوي اثني عشر شهراً من نفقات الاستحقاقات قصيرة الأجل المتوقعة وهي :
 - (أ) تعويض الأجر ومصاريف الانتقال .
 - (ب) تعويض الدفعة الواحدة .
 - (ج) إعانة المرافق عن معاش إصابة العمل .
 - (د) الزيادة في قيمة الحقوق التأمينية نتيجة إصابة العمل .
- ٢- احتياطي فني يساوي القيمة الحالية لمدفوعات المزايا طويلة الأجل المدفوعة في تاريخ التقييم الاكتواري وتشمل المعاشات وزياداتها اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١

ثالثاً- حساب تأمين المرض :

احتياطي طوارئ يساوي اثني عشر شهراً من النفقات المتوقعة .

رابعاً- حساب تأمين البطالة :

احتياطي طوارئ يساوي أربعة وعشرين شهراً من النفقات المتوقعة .

تتكون أموال كل حساب من حسابات التأمين الاجتماعى المشار إليها بالمادة (٢٧) من هذه اللائحة من رصيد أول المدة المحدد وفقاً للمادة (٢٨) من هذه اللائحة مضافاً إليه ما يأتى :

أولاً- حساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة :

١- الاشتراكات والأقساط عن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة التى يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم .

٢- الاشتراكات التى يؤديها المؤمن عليهم .

٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير فى سداد الاشتراكات والأقساط عن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

٤- ما يخصص لحساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بناء على تقرير لجنة الخبراء من المبالغ التى تؤديها الخزنة العامة وفقاً لأحكام المواد (١١ ، ١١١ ، ١١٣) من القانون .

٥- حصيلة استثمار أموال الحساب .

٦- ما يخصصه مجلس الإدارة من البنود الآتية :

(أ) حصيلة المقابل النقدى للخدمات المقررة بموجب القانون .

(ب) حصيلة الغرامات المقضى بها عن مخالفة أحكام القانون .

(ج) الإعانات والتبرعات والهبات التى يقرر مجلس الإدارة قبولها .

(د) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق .

ثانياً-حساب المكافأة :

١- الاشتراكات والأقساط فى نظام المكافأة التى يؤديها أصحاب الأعمال

عن العاملين لديهم .

٢- الاشتراكات التى يؤديها المؤمن عليهم .

٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير فى سداد الاشتراكات والأقساط

عن نظام المكافأة .

٤- حصيلة استثمار أموال الحساب .

ويتم إنشاء حساب شخصى لكل مؤمن عليه تتكون إيراداته من البنود المشار إليها بعاليه .

ثالثاً-حساب المعاش الإضافى :

١- الاشتراكات والأقساط فى نظام المعاش الإضافى التى يقتطعها أصحاب الأعمال من أجور

العاملين لديهم .

٢- الاشتراكات التى يؤديها المؤمن عليهم .

٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير فى سداد الاشتراكات والأقساط

عن نظام المعاش الإضافى .

٤- حصيلة استثمار أموال الحساب .

ويتم إنشاء حساب شخصى لكل مؤمن عليه رغب فى الاشتراك فى نظام المعاش الإضافى تتكون

إيراداته من البنود المشار إليها بعاليه .

وابعاً-حساب تأمين إصابات العمل :

- ١- الاشتراكات والأقساط عن تأمين إصابات العمل التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم
- ٢- الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم .
- ٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات والأقساط عن تأمين إصابات العمل .
- ٤- ما يخصص لحساب تأمين إصابات العمل مقابل الالتزامات طويلة الأجل بناءً على تقرير لجنة الخبراء من المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة وفقاً لأحكام المواد (١١٠ ، ١١١ ، ١١٣) من القانون .
- ٥- حصيلة استثمار أموال الحساب .
- ٦- ما يخصصه مجلس الإدارة من البنود الآتية :
 - (أ) حصيلة المقابل النقدي للخدمات المقررة بموجب القانون .
 - (ب) حصيلة الغرامات المقضى بها عن مخالفة أحكام القانون .
 - (ج) الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .
 - (د) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق .

خامساً-حساب تأمين المرض :

- ١- الاشتراكات والأقساط عن تأمين المرض التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم .
- ٢- الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم .
- ٣- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات والأقساط عن تأمين المرض .
- ٤- حصيلة استثمار أموال الحساب .
- ٥- ما يخصصه مجلس الإدارة من البنود الآتية :
 - (أ) حصيلة المقابل النقدي للخدمات المقررة بموجب القانون .
 - (ب) حصيلة الغرامات المقضى بها عن مخالفة أحكام القانون .
 - (ج) الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .
 - (د) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق .

سادساً-حساب تأمين البطالة :

- ١- الاشتراكات والأقساط عن تأمين البطالة التي يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم .
- ٢- المبالغ الإضافية المستحقة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات والأقساط عن تأمين البطالة .
- ٣- حصيلة استثمار أموال الحساب .

٤- ما يخصصه مجلس الإدارة من البنود الآتية :

- (أ) حصيلة المقابل النقدي للخدمات المقررة بموجب القانون .
- (ب) حصيلة الغرامات المقضى بها عن مخالفة أحكام القانون .
- (ج) الإعانات والتبرعات والهبات التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .
- (د) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق .

سابعاً-حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات :

١- ما قد يخصصه صندوق التأمين الاجتماعى لصالح حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات والتي يحددها مجلس الإدارة .

- ٢- ما قد تخصصه الخزانة العامة للدولة لصالح حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات .
- ٣- عائد استثمار أموال واحتياطيات حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات .
- ٤- نسبة (٣٠٪) مما يقضى به من غرامات وفقاً لأحكام القانون .
- ٥- التبرعات والهبات والمنح التي يقبلها مجلس الإدارة .
- ٦- أى موارد أخرى تخصص لهذا الصندوق .

مادة (٣٠) :

تكون نفقات كل حساب من حسابات التأمين الاجتماعى المشار إليها بالماداة (٢) من هذه اللائحة وفقاً لما يأتى :

أولاً-حساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة :

- ١- المعاش وزياداته .
- ٢- تعويض الدفعة الواحدة .
- ٣- المكافأة عن المدة السابقة على ١/١/٢٠٢٠ .
- ٤- إعانة فقد .
- ٥- إعانة المرافق .
- ٦- التعويض الإضافى .
- ٧- منحة الوفاة .
- ٨- نفقات الجنازة .
- ٩- منحة القطع والزواج .
- ١٠- نصيب الحساب من المصروفات الإدارية .

ثانياً-حساب المكافأة :

- ١- قيمة المكافأة عن مدة الاشتراك التي تبدأ من ١/١/٢٠٢٠ .
- ٢- نصيب الحساب من المصروفات الإدارية .

ثالثاً-حساب المعاش الإضافى :

- ١- المعاش الإضافى وزياداته .
- ٢- رصيد الحساب فى حالة صرفه دفعة واحدة .
- ٣- نصيب الحساب من المصروفات الإدارية .

رابعاً-حساب تأمين إصابات العمل :

- ١- المعاش وزياداته .

- ٢- تعويض الدفعة الواحدة .
 - ٣- تعويض الأجر ومصروفات الانتقال .
 - ٤- نصيب الحساب من المصروفات الإدارية .
- خامساً-حساب تأمين المرض :**
- ١- تعويض الأجر ومصروفات الانتقال .
 - ٢- نصيب الحساب من المصروفات الإدارية .

سادساً-حساب تأمين البطالة :

- ١- تعويض البطالة .
 - ٢- نصيب الحساب من المصروفات الإدارية .
- سابعاً-حساب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات :**
- كافة النفقات التي يستلزمها تقديم الخدمات التي تقدم لأصحاب المعاشات وفقاً للقانون .

ويعتبر كل حساب من الحسابات المشار إليها حساب مستقل عن الآخر في إيراداته ومصروفاته ، ولا يجوز الصرف من الحساب إلا في حدود النفقات المشار إليها بكل حساب .

مادة (٣١) :

تتولى لجنة الخبراء تحديد قواعد توزيع المصروفات الإدارية السنوية على كل حساب من الحسابات المشار إليها بالمادة (٢٧) من هذه اللائحة ، ويصدر بها قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة .

(الفصل الثاني)

قواعد وإجراءات ونظام عمل لجنة الخبراء

مادة (٣٢) :

تتولى لجنة الخبراء الاختصاصات الآتية :

- ١- تحديد الأسس والفروض وجداول الحياة التي يتم على أساسها إجراء التقييم الاكتواري .
- ٢- إجراء التقييم الاكتواري لحسابات التأمين الاجتماعي ويعتمد من الخبراء الاكتواريين ، ويقيم التقرير الاكتواري ما إذا كانت معدلات الاشتراكات المطبقة في تاريخ الفحص الاكتواري وأي زيادات لاحقة ينص عليها القانون كافية لمقابلة الالتزامات للمزايا الممنوحة في كل حساب وذلك على أساس مبادئ التمويل المحددة بالمادة (٢٨) من هذه اللائحة . وفي حالة عدم كفاية معدلات الاشتراك المطبقة في تاريخ الفحص الاكتواري وفقاً للفقرة السابقة ، يوصى التقرير الاكتواري بمعدلات الاشتراك المناسبة التي يتعين تطبيقها في السنوات اللاحقة .
- ٣- تحديد دفعة الحياة للمعاش الإضافي على أن يعاد النظر فيها كل خمس سنوات على أن يسرى التعديل على المعاشات التي تستحق بعد تاريخ التعديل .
- ٤- تقديم الخبرات والاستشارات سواء الاكتوارية أو التأمينية لمجلس الإدارة .
- ٥- إعداد الدراسات والأبحاث التي يكلفها بها مجلس الإدارة .
- ٦- إبداء الرأي في مشروعات قوانين التأمين الاجتماعي والقوانين المتعلقة بمجال عمل الهيئة والقرارات الخاصة بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون .
- ٧- إعداد تقرير للعرض على مجلس الإدارة تمهيداً لإصدار قرار بنسبة الزيادة السنوية للمعاشات .

مادة (٣٣) :

- تلتزم الهيئة بتوفير البيانات اللازمة لمباشرة لجنة الخبراء لأعمالها وعلى الأخص ما يأتي :
- ١- المركز المالي لكل حساب من الحسابات المنصوص عليها في المادة (٢٧) من هذه اللائحة .
 - ٢- إحصائيات المؤمن عليهم والمستفيدين من أنظمة التأمينات الاجتماعية .
 - ٣- أجور ودخول ومدد الاشتراك في أنظمة التأمينات الاجتماعية .
 - ٤- التعدادات والمسوحات السكانية .
 - ٥- أي بيانات أخرى تطلبها لجنة الخبراء لزوم إعداد التقارير المالية والاكتوارية للنظام .
- كما تلتزم الهيئة بالتنسيق مع جهات الدولة المختلفة لتوفير البيانات الآتية :
- ١- الوضع الديموغرافي والإحصاءات السكانية مثل الخصوبة والوفيات (متوسط العمر المتوقع) والعجز والهجرة .
 - ٢- التجارب الاقتصادية وظروف سوق العمل والتضخم .

مادة (٣٤) :

تكون للجنة الخبراء أمانة فنية تشكل بقرار من رئيس الهيئة برئاسة رئيس الإدارة الاكتوارية بالهيئة

وتتولى الأمانة الفنية للجنة الاحتفاظ بنسخة من السجلات والتقارير والدراسات والبحوث لديها ، ويتم الاحتفاظ بنسخة إلكترونية من كافة وثائق لجنة الخبراء ، وتتولى الهيئة إنشاء نظام إلكتروني لكافة أعمال اللجنة والوثائق الخاصة بها ، ويحدد صلاحية التعامل مع هذا النظام من رئيس الهيئة ، ولا يجوز حذف أو تعديل أى وثائق تم اعتمادها بهذا النظام .

ويحدد مجلس الإدارة التقارير والدراسات والبحوث التي يتم نشرها بالموقع الإلكتروني للهيئة والتي ترسل لمؤسسات الدولة المختلفة .

الفصل الثالث

التقييم الاكتواري لحسابات التأمين الاجتماعي

مادة (٣٥) :

تلتزم لجنة الخبراء بإجراء تقييم مالي واكتواري لنظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات فى المواعيد الآتية :

- ١- خلال السنة الأولى من بداية العمل بنظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات ، وذلك بعد إنشاء الحسابات فى صندوق التأمين الاجتماعى وتحديد أرصدها المالية ومواردها والمزايا الخاصة بكل حساب .
 - ٢- مرة على الأقل كل ثلاث سنوات لصندوق التأمين الاجتماعى .
- ويجب على اللجنة أن تراعى عند إعداد التقييم الاكتواري أحدث المعايير الدولية للممارسات الاكتوارية الصادرة عن الجمعية الدولية للخبراء الاكتواريين ، والمبادئ التوجيهية للعمل الاكتواري الصادرة عن الجمعية الدولية للضمان الاجتماعى .
- ويتم اعتماد تقرير الفروض الاكتوارية والتقرير الاكتواري النهائى من مجلس الإدارة .
- وفى حالة ما أسفر التقرير النهائى عن عجز التدفقات النقدية للهيئة للوفاء بالتزاماتها النقدية المقررة قانونا لأصحاب الشأن ، تلتزم الخزانة العامة بتدبير تلك المبالغ اللازمة ، على أن تلتزم الهيئة بسدادها للخزانة العامة وفقاً للقواعد والإجراءات التى يتم الاتفاق عليها بين رئيس الهيئة ووزير المالية وموافقة مجلس الوزراء .

مادة (٣٦) :

يجب أن يتضمن تقرير لجنة الخبراء على الأخص ما يأتى :

- ١- توصيف لكل حساب من الحسابات المنصوص عليها فى المادة (٢٧)

من هذه اللائحة :

طبيعة الحسابات ، نوع التمويل ، مصادر التمويل ، الاحتياطات والمخصصات قواعد حساب وصرف المزايا التأمينية وشروط الاستحقاق .

- ٢- المنهجية والبيانات والافتراضات :

وصف المنهجية المستخدمة ، الافتراضات الديموجرافية الرئيسية ، البيانات الديموجرافية التاريخية الرئيسية ، البيانات والافتراضات الاقتصادية الرئيسية ، مصادر البيانات المستخدمة وجودتها وأهميتها .

- ٣- النتائج والاستنتاجات :

(أ) القيم الديموجرافية المتوقعة فى نقاط مستقبلية محددة فى الوقت المناسب ، مثل ما يأتى :

- ١- المستفيدين والمستحقون من السكان حسب مجموعات الخصائص الديموجرافية ذات

الصلة ، وكيفية مقارنة هؤلاء السكان بإجمالى السكان .

- ٢- نسب الإعالة .

- ٣- أجور العمال والمتوسطات حسب الفئات العمرية والجنس .

- ٤- أجور ومعدلات الاشتراك حسب الفئات العمرية والجنس .

- ٥- معدلات مشاركة القوى العاملة حسب الفئات العمرية والجنس .

٦- الرواتب والقوى العاملة المغطاة .

(ب) التوقعات المالية التي توضح التدفقات النقدية وقيم الميزانية العمومية بالنسبة إلى السنوات الثلاثة السابقة والمستقبل ، مثل ما يأتي :

١- الاشتراكات .

٢- دخل الاستثمار .

٣- تحويلات الخزنة العامة .

٤- إجمالي الإيرادات .

٥- المزايا التأمينية .

٦- المصروفات الإدارية .

٧- إجمالي الإنفاق .

٨- الرصيد السنوي (الإيرادات مطروحاً منها النفقات) .

٩- العجز الاكتواري لكل حساب (إن وجد) .

١٠- الاحتياطيات الإيجابية أو السلبية لكل حساب (إن وجدت) .

١١- معدل تكلفة الموازنة السنوية .

١٢- متوسط القسط العام لحساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

٤- تحليل النتائج :

(أ) المقارنة مع التقرير السابق وتقديم تفسيرات للتغيرات المهمة في النتائج .

(ب) تحليل التوقعات المالية .

(ج) حساسية النتائج للمتغيرات في افتراض أو أكثر .

(د) الاستنتاجات المتعلقة بالاستدامة المالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لحسابات التأمين

الاجتماعي مع مراعاة قواعد التمويل وفقاً للقانون .

(هـ) مؤشرات عدم الاستقرار المالي في المستقبل .

ويرفق بتقرير لجنة الخبراء ما يأتي :

١- شهادة من رئيس الهيئة بصحة البيانات المبلغة للجنة الخبراء .

٢- شهادة من الخبراء الاكتواريين بخصوص الطرق والمعادلات الاكتوارية والافتراضات والاختبارات التي أجريت على البيانات .

٣- ملخص وافى لصندوق التأمين الاجتماعي بصورة إجمالية .

٤- ملخص لبيانات المؤمن عليهم والحسابات متضمنة حسابات الالتزامات

المالية والتكاليف .

٥- مقترحات وتوصيات لجنة الخبراء في ضوء نتائج التقرير .

مادة (٣٧) :

يتولى رئيس الهيئة عرض تقرير لجنة الخبراء على مجلس الإدارة خلال شهر من تاريخ الانتهاء من التقرير لمناقشته واعتماده والانتهاء إلى التوصيات والمقترحات اللازمة في ضوء نتائج التقرير .
ويتولى الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع رئيس الهيئة عرض تقرير لجنة الخبراء على مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية ومجلس النواب .

الفصل الرابع)

القوائم المالية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى

مادة (٣٨) :

تلتزم الهيئة بتطبيق أحكام النظام المحاسبى الموحد ومعايير المحاسبة والمراجعة المصرية ، وتتضمن القوائم المالية للهيئة ما يأتى :

١- قائمة المركز المالى .

٢- قائمة الدخل .

٣- قائمة التغيرات فى حقوق الملكية .

٤- قائمة التدفقات النقدية .

٥- الإيضاحات المتممة متضمنة ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية وأية مذكرات إيضاحية أخرى .

على أن ترفق شهادة معتمدة من الجهاز المركزى للمحاسبات ، ومراجع الحسابات الخارجى المنصوص عليه فى المادة (٤٠) من هذه اللائحة ، فى نهاية السنة المالية تؤكد على أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح عن المركز المالى للهيئة .

وتبدأ السنة المالية لإعداد القوائم المالية فى الأول من يوليو من كل عام وتنتهى فى الثلاثين من شهر يونيو من كل عام .

مادة (٣٩) :

يتم تقديم القوائم المالية للهيئة ، السنوية والربع سنوية ، إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب خلال شهرين بالنسبة للقوائم ربع السنوية وثلاثة أشهر بالنسبة للقوائم السنوية من انتهاء المدة المطلوب تقديم القوائم المالية عنها ، وتنتشر على الموقع الإلكتروني للهيئة خلال شهر من المواعيد السابق ذكرها ، وتحدد اللائحة المالية للهيئة ولصندوق الاستثمار نماذج القوائم المالية الكاملة والمختصرة بما لا يخالف معايير المحاسبة المصرية .

مادة (٤٠) :

مع عدم الإخلال بدور الجهاز المركزى للمحاسبات فى مراجعة حسابات الهيئة ، يعين رئيس الهيئة مراجع حسابات خارجى مسجل لدى الهيئة العامة للرقابة المالية بعد موافقة مجلس الإدارة .

ويتولى مراجع الحسابات الخارجى القيام بأعمال مراجعة وتدقيق حسابات الهيئة وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية .

وتكون مدة تعاقد مراجع الحسابات الخارجى للهيئة لسنة مالية واحدة قابلة للتجديد سنويا ، ولا

يجوز أن يكون مراجع الحسابات الخارجى للهيئة هو نفسه مراجع حسابات صندوق الاستثمار .

ويكون لمراجع الحسابات الخارجى حق الاطلاع فى أى وقت على السجلات والدفاتر والوثائق

والأوراق المتعلقة بالوضع المالى للهيئة ، وفقاً للقواعد التى تنظم هذه المهنة ووفقاً للمبادئ المتعارف عليها .

وتتحدد واجبات ومسئوليات مراجع الحسابات الخارجى فيما يأتى :

١- التأكد من الالتزام باتباع الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند تسجيل وإعداد حسابات

جميع العمليات المالية ، وكذا عند معالجة جميع الأعمال المحاسبية .

٢- التأكد من صحة إعداد الحسابات الختامية وأعمال الجرد .

٣- العمل على اكتشاف الأخطاء والغش والعناصر الشاذة التي تؤثر على قائمة المركز المالي ونتائج الأعمال .

٤- التأكد من صحة البيانات المكونة للقوائم المالية النهائية ومدى التزام الهيئة بتطبيق المعايير المحاسبية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً وذلك لضمان عرض القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية والغش .

٥- تدقيق حسابات الهيئة وفحص البيانات المالية وإبداء رأيه الفني من خلال إعداد تقرير فني موضوعي ومحاييد يوضح مدى دلالة هذه القوائم على عدالة المركز المالي للهيئة وصحة نتيجة أعمالها .

٦- المراجع الخارجي مسئول من الناحية القانونية تجاه مجلس الإدارة ويحكم العلاقة بين المراجع والهيئة العقد المبرم بينهما ، ويتحمل المراجع مسؤولية الإخلال بأحكام ذلك العقد أو غيره من المستندات وخاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ شروطه والحفاظ على سرية البيانات والمعلومات ويعمل ذلك العقد أو غيره من المستندات على توضيح طبيعة العلاقة بالهيئة ويحدد له الحدود التي سيعمل المراجع في إطارها .

٧- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، وتحديد الإجراءات والاختبارات اللازمة وتوقيتها وعمل برنامج مراجعة شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المراجع وجود تحريف مادي في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية ، والاستفسار من إدارة المنشأة حول اكتشاف أى خطأ جسيم أو غش بالحسابات .

٨- اكتشاف نقاط الضعف في تصميم أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية وعدم الالتزام بإجراءات الرقابة المحددة من قبل العاملين بالهيئة .

(الفصل الخامس)

إدارة صندوق استثمار أموال التأمينات الاجتماعية

مادة (٤١) :

يختص صندوق استثمارات أموال التأمينات الاجتماعية بكل ما يتعلق بإدارة واستثمار أموال صندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من القانون ويتولى تخطيط وإدارة مخاطر وتنفيذ ومتابعة عمليات الاستثمار في الودائع وشهادات الإيداع المصرفية وأذون وسندات الخزنة والأسهم وسندات الشركات وسندات التوريق والصكوك ووثائق صناديق الاستثمار إضافة إلى تأسيس الشركات والمساهمة في رؤوس أموالها والأصول العقارية وأي استثمارات أخرى وذلك كله وفقاً للائحة الاستثمار المنظمة لعمل صندوق الاستثمار .

مادة (٤٢) :

يُشكل مجلس يُسمى مجلس أمناء صندوق استثمار أموال التأمينات الاجتماعية ، يتولى إدارة صندوق استثمار أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات المنشأ بالمادة (١٤) من القانون والتخطيط له وإدارة المخاطر الناجمة عن نشاطه وتنفيذ ومتابعة عمليات الاستثمار به وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية المطبقة في صناديق التقاعد العالمية . ولا يجوز أن يزيد عدد أعضاء المجلس على خمسة عشر عضواً من غير العاملين بالهيئة من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات الاستثمار والاقتصاد والتمويل وإدارة الأصول والقانون والقطاع المصرفي ومجالات الأعمال المختلفة ، ويضم التشكيل اثنين من مجلس إدارة الهيئة ممن تتوافر فيهم الشروط والخبرات المطلوبة .

ويُشترط في رئيس وأعضاء مجلس أمناء الاستثمار ما يأتي :

- ١- أن يكون مصري الجنسية .
 - ٢- أن يتمتع بخبرة عملية لا تقل عن خمسة عشر عاماً في المجالات المختلفة المشار إليها بالفقرة الثانية من هذه المادة .
 - ٣- ألا تكون قد صدرت ضده أحكام نهائية بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، وألا يكون مدرج على قوائم الإرهابيين .
- ويصدر بتشكيل مجلس الأمناء قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة متضمناً ما يأتي :

- ١- تحديد رئيس المجلس .
 - ٢- تحديد أعضاء المجلس .
 - ٣- تحديد أجور ومكافآت رئيس المجلس والأعضاء وذلك دون التقيد بأى قانون آخر .
 - ٤- حالات عزل رئيس المجلس والأعضاء .
- وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة .
- ويختار مجلس أمناء صندوق الاستثمار نائباً لرئيس المجلس من بين أعضائه .
- كما يجوز لمجلس الأمناء تشكيل لجنة أو أكثر من ضمن أعضائه تختص بمجالات استثمار أو مهام محددة يتضمنها قرار تشكيلها .

مادة (٤٣) :

يلتزم رئيس وأعضاء مجلس أمناء صندوق الاستثمار بما يأتي :

- ١- العمل على حماية مصالح الصندوق وتنمية أموال نظام التأمين الاجتماعي التي يديرها في ظل إدارة موضوعية للمخاطر وبذل عناية الرجل الحريص في كافة ما يتخذونه من قرارات وتوصيات .
- ٢- عدم إنشاء مداورات مجلس أمناء الاستثمار أو أي معلومات عن استثمارات الصندوق ومشروعاته .

٣- الإفصاح عن أي منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة له أو لزوجه

أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية ذات علاقة بعمل صندوق الاستثمار ونشاطه قبل مباشرة عمله كعضو في مجلس أمناء الاستثمار لتحديد هذه المنفعة وحصرها وتقديم تعهد منه بعدم استغلال عضويته لتحقيق أي مكتسبات له وكذلك إحاطة المجلس بوجود أي تعارض مصالح يخص أي عضو من الأعضاء فيما يتداوله المجلس أو فيما يخص استثمارات الصندوق .

٤- عدم الدخول بالذات أو الوساطة في مشروعات أو أنشطة يقوم صندوق الاستثمار بتنفيذها أو التعاقد عليها .

٥- التحدى وعدم المشاركة في اتخاذ القرار في أي من الحالات المعروضة على مجلس الاستثمار يكون للعضو فيها منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة له أو لزوجه أو لأحد أقاربه حتى الدرجة الثانية .

مادة (٤٤) :

يتولى مجلس أمناء الاستثمار اقتراح الهيكل التنظيمي وجدول الوظائف لصندوق الاستثمار بما يتلائم مع طبيعة نشاط الصندوق واختصاصاته مع تحديد من يتم الاستعانة بهم من موظفي الهيئة من ذوى الخبرة في هذا المجال ، وكذا اقتراح اللوائح المالية والإدارية ولائحة الموارد البشرية ولائحة المشتريات ، والعرض على مجلس الإدارة للاعتماد .

مادة (٤٥) :

يُعين مديرًا تنفيذيًا لصندوق الاستثمار بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً

على عرض الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع رئيس الهيئة وبعد موافقة مجلس الإدارة ، ويحدد القرار معاملته المالية ، على أن تتوفر في شأنه الشروط المشار إليها بالمادة (٤٢) من هذه اللائحة والالتزامات الواردة بالبنود (٤٣، ٣، ٢، ١) من المادة (٤٣) من هذه اللائحة .

ويتولى المدير التنفيذي الإشراف على الجهاز الإداري لصندوق الاستثمار والمشاركة في إعداد مشروع موازنته السنوية وخطته الاستثمارية ، ومتابعة الالتزام بلوائح الصندوق وغيرها من التشريعات ذات العلاقة به وقرارات مجلس الإدارة ومجلس أمناء الاستثمار ، ويكون مسئولاً عن إعداد الحسابات الختامية والتقارير الدورية عن نشاط الصندوق وتوفير كافة البيانات التي يطلبها رئيس الهيئة أو مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء .

وفي حالة خلو منصب المدير التنفيذي لصندوق الاستثمار لأي سبب يُكلف مجلس الأمناء مؤقتًا أحد أعضائه باختصاصاته لحين تعيين مدير تنفيذي للصندوق .

مادة (٤٦) :

يعقد مجلس أمناء الاستثمار اجتماعاته مرة على الأقل شهرياً وذلك بدعوة من رئيسه أو نائبه فى حال غيابه ، أو بناء على طلب مقدم من ثلاثة أعضاء على الأقل يبين فيه أسباب الدعوة للاجتماع والأمور التى ستبحث فيه .

ويكون اجتماع مجلس أمناء الاستثمار قانونياً بحضور ما لا يقل عن ثلثى عدد الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه فى حالة غيابه ويتخذ قراراته بأغلبية الحضور وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى صوت معه رئيس الاجتماع .

مادة (٤٧) :

يجوز لمجلس أمناء صندوق الاستثمار الاستعانة بالخبراء لإبداء الرأى المتخصص فى بعض أوجه الاستثمار أو لدراسة فرص استثمارية محددة ، كما يحق لمجلس أمناء صندوق الاستثمار التعاقد مع شركات إدارة أصول مرخص لها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية لإدارة محافظ لجزء من أصول صندوق الاستثمار ، وذلك بعد موافقة مجلس الإدارة على توصية مجلس الأمناء بهذا الخصوص .

مادة (٤٨) :

تتكون الأموال التى يديرها صندوق الاستثمار من الفوائض المالية التى يتم تحويلها شهرياً من الهيئة وعوائد الأموال المستثمرة وما يعهد إليه من أصول لإدارتها بغرض استثمارها .

مادة (٤٩) :

يقوم صندوق الاستثمار بإعداد القوائم المالية للصندوق (سنوية - دورية) ويتم تعيين مراجع حسابات خارجى مرخص له من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية لتدقيق حسابات صندوق الاستثمار .

مادة (٥٠) :

يتولى مجلس أمناء الاستثمار وضع السياسة الاستثمارية العامة للأموال التى يديرها صندوق الاستثمار للحسابات المختلفة والتى تحدد مجالات ونسب الاستثمار فى الأوعية الاستثمارية المتنوعة وتشمل الودائع وشهادات الإيداع المصرفية وأذون وسندات الخزانة المصرية وأسهم البنوك والشركات المدرجة وغير المدرجة بالبورصة المصرية وسندات الشركات وسندات التوريق والصكوك ووثائق صناديق الاستثمار (أسهم - متوازنة - أدوات الدخل الثابت - النقدية - العقارية) إضافة إلى تأسيس الشركات والمساهمة فى رؤوس أموالها وأى استثمارات أخرى .

مادة (٥١) :

تحدد نسب استثمار أصول وأموال التأمين الاجتماعي وفقاً للأسس الآتية :

١- نسبة استثمار لا تقل عن (٧٥٪) من احتياطات الهيئة المحققة سنوياً في أذون وسندات الخزانة العامة ، ويجوز تخفيض هذه النسبة باقتراح من رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة وباتفاق الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية ووزير المالية .

ويكون مقترح تخفيض تلك النسبة بناءً على دراسة مقدمة من مجلس أمناء الاستثمار موضح بها أسباب وجدوى ذلك .

٢- النسبة المتبقية تخصص لأوجه الاستثمار المختلفة طبقاً للسياسة الاستثمارية التي يحددها مجلس الأمناء ويعتمدها من مجلس الإدارة في ضوء الفرص الاستثمارية المتاحة وآليات السوق .

كما تتحدد قواعد استثمار أصول وأموال التأمين الاجتماعي فيما يأتي :

١- تُحدد السياسة الاستثمارية نسب الاستثمار في الأوعية الاستثمارية المختلفة ونسب الاستثمار التي يتم إدارتها من خلال مديري استثمار مرخصين والحدود القصوى والدنيا لكل وعاء استثماري ، ويتم إعادة النظر في تلك الحدود مرة على الأقل سنوياً وفقاً لمؤشرات الاقتصاد وأسواق المال ، ويتم اعتماد السياسة الاستثمارية من مجلس الإدارة .

٢- الحفاظ على قيمة الأصول وتعظيم قيمتها السوقية .

٣- تنوع المحفظة الاستثمارية بين فئات وأجال الأصول المختلفة للحد من مخاطر الخسارة والتقلبات السعرية بما يتلائم مع طبيعة أموال نظام التأمين الاجتماعي .

٤- العمل على تحقيق عائد على الاستثمارات المستهدفة لا يقل عن سعر

الخصم الاكتواري .

٥- تحديد قواعد ومؤشرات متابعة وقياس أداء مختلف أوجه الاستثمار ومتطلبات قياس المخاطر .

٦- وضع ضوابط التعاقد مع شركات إدارة الأصول المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية لإدارة محافظ استثمارية للصندوق وإطار السياسة الاستثمارية التي تلتزم بها ونسبة المحفظة إلى إجمالي أموال الصندوق .

٧- حظر الاستثمار في أوراق مالية تحت التصفية أو مرهونة أو في حالة الإفلاس .

٨- حظر المضاربة في أسواق العملات الأجنبية .

٩- حظر الاستثمار في الأسواق الدولية إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء .

١٠- تكون كافة استثمارات الصندوق متوافقة مع معايير الحوكمة التي يقرها مجلس الإدارة .

مادة (٥٢) :

لا يكون لرئيس مجلس الأمناء مهام تنفيذية ولا يشترط فيه التفرغ ويتولى المهام والصلاحيات الآتية

١- دعوة مجلس الأمناء للاجتماع وتحديد جدول أعمال كل اجتماع والمذكرات والتقارير المطلوب

عرضها والتداول بشأنها .

٢- توجيه الدعوة للمشاركة في أي اجتماع أو جانب منه لخبراء متخصصين

أو أي من العاملين بالجهاز الإداري للصندوق أو الهيئة أو مقدمى الخدمات .

٣- إدارة اجتماعات مجلس الأمناء ومتابعة انتظام عمله واقتراح تشكيل اللجان المنبثقة عنه .

٤- رفع تقارير مجلس الأمناء وتوصياته إلى مجلس الإدارة .

٥- متابعة توثيق محاضر اجتماعات مجلس الأمناء وقراراته وتوصياته .

الباب الثالث

قواعد تحديد وتحصيل الاشتراكات وإجراءات الحساب أو الاشتراك عن بعض المدد (الفصل الأول)

أجر ودخل الاشتراك ونسب الاشتراكات

مادة (٥٣) :

يتحدد الحد الأدنى لأجر الاشتراك بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٣) من هذه اللائحة اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ بواقع ١٠٠٠ جنيه شهرياً ويتحدد حده الأقصى بواقع ٧٠٠٠ جنيه شهرياً . ويتم زيادة الحد الأدنى والأقصى بواقع (١٥٪) في أول يناير من كل عام منسوبة إليه في شهر ديسمبر السابق لمدة سبع سنوات ثم يتم زيادة هذين الحدين بنسبة التضخم ، ويراعى جبر الحدين الأدنى والأقصى الشهري إلى أقرب مائة جنيه . وفي جميع الأحوال يجب ألا يتجاوز مجموع البدلات المستبعدة من أجر الاشتراك (٣٠٪) من أجر اشتراك المؤمن عليه .

مادة (٥٤) :

يراعى في تحديد دخل الاشتراك الذى يختاره المؤمن عليه من الفئات المنصوص عليها بالمادتين (٥ ، ٦) من هذه اللائحة الضوابط الآتية :

- ١- ألا يقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك ولا يزيد على الحد الأقصى له .
- ٢- ألا يقل عن أجر أو دخل اشتراكه التأمينى الأخير إذا كان قد سبق التأمين عليه .
- ٣- ألا يقل عن أكبر أجر اشتراك شهري للعاملين لديه المنتفعين بأحكام القانون .
- ٤- ألا يقل عن المتوسط الشهري لدخله السنوى المتخذ أساساً لربط الضريبة عن السنة السابقة .
- ٥- ألا يقل عن أعلى فئة دخل اشتراك بالنسبة للمشاركين فى المعاش الإضافى .

ويتعين على الهيئة تعديل دخل الاشتراك الشهري إلى فئة الدخل الأعلى التالية بعد مضي ثلاث سنوات على الأكثر على استمرار الاشتراك بفئة الدخل الأقل .

مادة (٥٥) :

يجوز للمؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالمادة السابقة طلب تعديل دخل اشتراكه إلى أى من فئات الدخل الأعلى بشرط أن يكون قد أدى كافة المبالغ المستحقة عليه حتى تاريخ تقديمه بطلب التعديل لمكتب الهيئة المختص .

كما يجوز له طلب تعديل فئة دخل الاشتراك إلى فئة الدخل الأقل مباشرة بعد تقديم طلب لمكتب الهيئة المختص مرفقاً به المستند الذى يثبت انخفاض دخله عن العام السابق وعلى الأخص ما يأتى :

- ١- كتاب من مصلحة الضرائب الذى يفيد عدم تحقيق أرباح خلال السنة السابقة على طلب التخفيض وذلك بالنسبة للفئات الخاضعة لأحكام المادة (٥) من هذه اللائحة .
- ٢- صورة عقد العمل على أن تكون موثقة من القنصلية المصرية بالخارج أو معتمدة من وزارة الخارجية والتي تفيد انخفاض أجر العامل وذلك بالنسبة للفئات الخاضعة لأحكام المادة (٦) من هذه اللائحة . ويقدم طلب تعديل دخل الاشتراك فى ديسمبر من كل عام ، ويسرى تعديل فئة دخل الاشتراك اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ تقديم طلب التعديل

مادة (٥٦) :

يجوز للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة السابقة طلب تعديل دخل مدد اشتراكه الفعلية منذ بدء اشتراكه في النظام إلى دخل اشتراكه في تاريخ طلب التعديل أو إلى أى دخل أعلى .
كما يجوز له تعديل بعض فئات اشتراكه والتي تبدأ بالتتابع من أولى المدد إلى فئة أعلى .
وفي جميع الأحوال يشترط لقبول طلب التعديل توفر الشروط الآتية :
١- أن يكون قد أدى كافة المبالغ المستحقة عليه للهيئة حتى تاريخ تقديم طلب التعديل .
٢- تقديم تقرير طبي صادر من الهيئة المعنية بالتأمين الصحى يفيد درجة لياقته الصحية بصفة عامة على ألا تقل تلك الدرجة عن جيد ، على أن يتحمل المؤمن عليه تكاليف التقرير الطبي .
ويلتزم المؤمن عليه في حالة طلب التعديل بأداء فروق الاشتراكات ومبلغ إضافى بنسبة متوسط إصدارات الخزانة من الأذون والسندات عن إجمالى هذه الفروق وذلك اعتباراً من تاريخ بدء الاشتراك حتى نهاية الشهر السابق على تاريخ الأداء .
ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركاً بالدخل المعدل إلا إذا تم سداد هذه المبالغ خلال سنة من تاريخ إخطاره بتحديداتها وقبل تحقق واقعة استحقاق أى من الحقوق المقررة بالقانون

مادة (٥٧) :

تحدد اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة للفئات المشار إليها بالمواد أرقام (٧،٦،٥،٣) من هذه اللائحة على النحو الآتى :
أولاً- العاملون لدى الغير :
١- حصة يلتزم بها صاحب العمل بواقع (١٢٪) من أجور المؤمن عليهم العاملين لديه شهرياً .
٢- حصة يلتزم بها المؤمن عليه بواقع (٩٪) من أجر اشتراكه شهرياً .
مع مراعاة النسب الخاصة بالمؤمن عليهم العاملين بالأعمال الصعبة والخطرة التى ترد بقرار رئيس مجلس الوزراء الذى يصدر فى هذا الشأن .
ثانياً- أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم والعاملون المصريون بالخارج :
حصة بواقع (٢١٪) من دخل الاشتراك الشهرى الذى يختاره المؤمن عليه من الجدول رقم (١) المرافق .
ثالثاً- العمالة غير المنتظمة :
١- حصة يلتزم بها المؤمن عليه بواقع (٩٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهرياً .
٢- مساهمة الخزانة العامة بواقع (١٢٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك شهرياً .
وتزاد جميع نسب الاشتراكات السابقة كل سبع سنوات اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ بنسبة (١٪) ،
وتقسم هذه الزيادة بالنسبة لفئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٣) من هذه اللائحة مناصفة بين صاحب العمل والمؤمن عليه كما تقسم هذه الزيادة بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٧) من هذه اللائحة مناصفة بين الخزانة العامة والمؤمن عليه وذلك ضمن القسط السنوى الذى تسدده الخزانة العامة للدولة للهيئة .
ومع عدم الإخلال بقرار رئيس مجلس الوزراء الذى يصدر فى شأن المؤمن عليهم العاملين بالأعمال الصعبة والخطرة يراعى ألا تتجاوز إجمالى نسبة الاشتراكات (٢٪) .

مادة (٥٨) :

تحدد الاشتراكات في نظام المكافأة للفئات المشار إليها بالمادة (٣) من هذه اللائحة على النحو الآتي :

- ١- حصة يلتزم بها صاحب العمل بواقع (١٪) من أجور اشتراك المؤمن عليهم العاملين لديه شهرياً .
- ٢- حصة يلتزم بها المؤمن عليه بواقع (١٪) من أجر اشتراكه شهرياً .

مادة (٥٩) :

تحدد الاشتراكات الشهرية في نظام المعاش الإضافي وفقاً لما يأتي :

أولاً-العاملون لدى الغير :

حصة بواقع (١٠٪) يلتزم بها المؤمن عليه من أجره الزائد عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك وبما لا يجاوز (١٠٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك .

ثانياً-أصحاب الأعمال ومن في حكمهم والعاملون المصريون بالخارج :

حصة بواقع (١٠٪) من باقى دخل المؤمن عليه الزائد عن الحد الأقصى لدخل الاشتراك وبما لا

يجاوز (١٠٠٪) من الحد الأقصى لدخل الاشتراك .

وتسرى على الاشتراكات المستحقة عن المعاش الإضافي الأحكام الواردة بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٧١) من هذه اللائحة .

مادة (٦٠) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون نظام التأمين الصحى الشامل الصادر بالقانون

رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ يتحمل صاحب العمل الاشتراكات المستحقة في تأمين إصابات العمل عن العاملين لديه طبقاً للنسب الآتية :

١- (١٪) من أجر الاشتراك للعاملين لديه بالنسبة لغير الخاضعين لأحكام قانون نظام التأمين

الصحى الشامل مقابل العلاج والرعاية الطبية .

٢- (٠.٥٪) من أجر الاشتراك مقابل الحقوق المالية وتزداد هذه النسبة حتى تصل إلى (١٪) تبعاً

لدرجة مخاطر نشاط المنشأة .

وتخفف النسبة المقررة بالبند (٢) بواقع النصف بالنسبة لوحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات

العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة

ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام مقابل قيامهم بصرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال .

كما تخفف هذه النسبة بواقع النصف إذا ما رخص رئيس الهيئة لأصحاب الأعمال فى غير

الجهات المشار إليها بالفقرة السابقة من هذه المادة بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال .

على أن يكون الترخيص لمدة عام ويجدد سنوياً .

ويعفى أصحاب الأعمال من أداء الاشتراكات عن المؤمن عليهم المشار إليهم بالبند (٤،٣،٢) من

المادة (١٤٤) من هذه اللائحة إذا كانوا لا يتقاضون أجرًا .

ويجوز للهيئة المعنية بالتأمين الصحى التصريح لصاحب العمل بعلاج المصاب ورعايته طبياً وفقاً

للشروط والأوضاع التى يحددها رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحى بالاتفاق مع رئيس

الهيئة ، وفى هذه الحالة يعفى صاحب العمل من أداء الاشتراكات المقابلة للعلاج والرعاية الطبية .

مادة (٦١) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون نظام التأمين الصحى الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ تتحدد نسب الاشتراكات المستحقة وفقا لتأمين المرض على النحو الآتى :

١- حصة صاحب العمل وتقدر على النحو الآتى :

(أ) "٣٪" من أجور اشتراك المؤمن عليهم المشار إليهم فى البنود (١ و٢ و٣) من المادة (٣) من هذه اللائحة وذلك للعلاج والرعاية الطبية ، وتلتزم هذه الجهات بأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال عن تأمين المرض .

(ب) (٣.٢٥٪) من أجور الاشتراك بالنسبة لباقي المؤمن عليهم من العاملين لدى الغير .

٢- حصة المؤمن عليه وتقدر على النحو الآتى :

(أ) "١٪" من أجور اشتراك المؤمن عليهم لدى الغير .

(ب) "٤٪" من فئة دخل أو أجر الاشتراك الشهرى للمؤمن عليهم من الفئات المشار إليهم بالمادتين (٧،٥) من هذه اللائحة .

وتوزع اشتراكات تأمين المرض على الوجه الآتى :

١- (٤٪) للعلاج والرعاية الطبية .

٢- (٠.٢٥٪) لأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للمؤمن عليهم المنصوص عليهم بـ (ب) من البند (١) من هذه المادة .

وفى حالة تصريح الهيئة المعنية بالتأمين الصحى لصاحب العمل بعلاج المريض لديه ورعايته طبيا يتم تخفيض نسبة الاشتراكات المخصصة للعلاج والرعاية الطبية إلى (١٪) من أجور المؤمن عليهم يتحملها صاحب العمل بالإضافة إلى نسبة (٠.٢٥٪) لأداء تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للمؤمن عليهم .

ويسرى هذا التخفيض اعتبارًا من أول الشهر التالى لصدور قرار الهيئة المعنية بالتأمين الصحى .

٣- حصة بواقع (١٪) من قيمة المعاش بالنسبة لأصحاب المعاشات المنتفعين بأحكام العلاج والرعاية الطبية .

٤- حصة بواقع (٢٪) من معاش المستحقين المنتفعين بأحكام العلاج

والرعاية الطبية .

وتسدد الاشتراكات المنصوص عليها بهذه المادة إلى الهيئة المعنية بالتأمين الصحى عدا نسبة

الاشتراك المقابلة لتعويض الأجر ومصاريف الانتقال .

مادة (٦٢) :

تحدد اشتراكات تأمين البطالة بواقع (١٪) من أجور اشتراك المؤمن عليهم يتحملها صاحب العمل .

مادة (٦٣) :

يراعى فى تحديد الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل عن المؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام ما يأتى :

١- لا تعتبر الاستقطاعات من الأجور بسبب الجزاء الإدارى أو الغرامات

أو خصم ساعات التأخير تخفيضاً للأجر ويتعين تحصيل الاشتراكات على أساس الأجر الإجمالى دون تخفيض .

٢- تستحق الاشتراكات عن مدد الوقف عن العمل احتياطياً أو بقوة القانون على أساس الأجر

المستحق للمؤمن عليه خلال هذه المدد دون الإخلال بسداد الاشتراكات المستحقة عن الجزء الموقوف صرفه من الأجر إذا تقرر صرفه إليه أو رد الاشتراكات السابق سدادها عن مدة الإيقاف إذا ما تقرر فصل المؤمن عليه بأثر رجعى من تاريخ الإيقاف .

٣- حالات الترخيص بالعمل جزء من الوقت مقابل نسبة من الأجر تؤدى الاشتراكات على أساس كامل هذا الأجر بافتراض مباشرة المؤمن عليه لعمله كامل الوقت .

٤- تعتبر المدد التى لا يستحق عنها المؤمن عليه أجراً أو تعويضاً عن الأجر فى حكم الإجازة

الخاصة بدون أجر طالما كانت علاقة العمل قائمة .

مادة (٦٤) :

تحسب الاشتراكات المستحقة على أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص من واقع البيانات المقدمة

منهم وفقاً للنماذج أرقام (١) ، (٢) ، (٦) المرافقة لهذه اللائحة .

فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات الخاصة بعمالة وأجورهم بموجب النماذج المشار إليها فى

المواعيد المحددة لذلك حسب الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه للهيئة وذلك إلى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلاً .

وفى حالة عدم تقديم تلك البيانات أو عدم وجود المستندات والسجلات التى يلتزم بحفظها يكون

حساب الاشتراكات المستحقة طبقاً لما تسفر عنه تحريات أجهزة التفتيش بالهيئة ، ويراعى أن يوضح التقرير مصدر التحريات والأسس التى بنى عليها .

وتتم تحريات الهيئة عن طريق أجهزة التفتيش وتثبت هذه التحريات فى تقرير التحريات المعد لهذا

الغرض من واقع مناقشة طرفى العلاقة (العامل وصاحب العمل) وغيرهم ممن يمكن الاسترشاد بأقوالهم

والسجلات والدفاتر الموجودة لدى صاحب العمل أو أية مستندات أخرى يمكن الاعتماد عليها ويوقع كل

من العامل وصاحب العمل على الاستثمارات المشار إليها على أن يؤشر المفتش تفصيلاً ويوضح مصادر البيانات التى أثبتتها بالاستثمارات .

مادة (٦٥) :

يتعين على الهيئة إخطار صاحب العمل بنسبة الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة عليه وذلك في حالة قيام الهيئة بحساب هذه المستحقات على أساس من تحرياتها ولصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة لدى الهيئة بالشروط الآتية :

١- أن يقدم طلب الاعتراض في خلال ثلاثين يومًا من تاريخ تسلمه الإخطار .

٢- أداء رسم اعتراض قيمته مائة جنيه إلى الهيئة .

وعلى الهيئة الرد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يومًا من تاريخ وروده إليها ، ويكون لصاحب العمل طلب عرض اعتراضه على لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها في المادة (١٤) من القانون في حالة رفض الهيئة هذا الاعتراض .

وتعلن الهيئة صاحب العمل بقرار اللجنة وتعديل المستحقات وفقًا لهذا القرار .

ويصبح الحساب نهائيًا وتكون المستحقات واجبة الأداء بانقضاء موعد الطعن على قرار لجنة فحص المنازعات أمام المحكمة المختصة دون حدوثه أو بعدم قيام صاحب العمل بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات حال رفض الهيئة لاعتراضه .

ولا يغل الحكم الوارد بالفقرة السابقة يد الهيئة عن تعديل قيمة المستحقات إذا ما تبين لها من خلال أجهزتها قيامها بحسابها بالزيادة وبما لا يتفق وأحكام القانون على أن يصدر قرار تخفيض المستحقات في تلك الحالة من رئيس الهيئة أو نائبه المختص .

مادة (٦٦) :

في حالة وجود نزاع بين العامل وصاحب العمل حول إثبات علاقة العمل يتم الاستعانة بمكاتب العمل للتحقيق في هذا النزاع وإذا كان النزاع حول الأجر يجوز للهيئة أن تسترشد بأجر المثل في ضوء مستويات الأجور ما لم يقدم صاحب العمل دليلًا على عكسها .

مادة (٦٧) :

مع مراعاة أحكام المادة (١٤٣) من القانون يكون للمفتشين الذين تنتدبهم الهيئة الحق في دخول محال العمل بما في ذلك المنشآت المقامة في المناطق الحرة وغيرها من المناطق ذات الطبيعة القانونية الخاصة في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والإطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحركات والملفات والمستندات المالية التي تتعلق بتنفيذ أحكام القانون ويكون لهم الحق في فحص المستندات والدفاتر الحسابية والميزانيات والإطلاع على ملفات العاملين للتحقق من الوفاء بكافة مستحقات الهيئة والتثبت من تنفيذ ما يستلزمه القانون من إجراءات وذلك في ضوء سلطات الضبطية القضائية المكفولة لمفتشى الهيئة .

ويلتزم صاحب العمل بموافاة الهيئة ببيان معتمد من مصلحة الضرائب بتكلفة الأجور وعدد العاملين عن السنوات السابقة وذلك بناءً على طلب الهيئة .

مادة (٦٨) :

يعتبر فى حكم القرض المبالغ التى يؤديها أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص عن المؤمن عليهم طبقاً لأحكام المادة (١٢٢) من القانون .

ولا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجر المؤمن عليه وفاءً للمبالغ المشار إليها ولغيرها من المبالغ التى يكون قد اقتترضها منه أكثر من (١٠٪) من هذا الأجر وفقاً للقواعد الواردة بقانون العمل فى هذا الخصوص .

كما لا يجوز لصاحب العمل اقتضاء أية فائدة عن تلك المبالغ .

مادة (٦٩) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون التأمين الصحى الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ فى حالة عودة صاحب المعاش المنتفع بأحكام العلاج والرعاية الطبية بتأمين المرض للعمل ، وكانت جهة العمل الجديدة تخضع لتأمين المرض ، فتلتزم الهيئة بإيقاف خصم نسبة الاشتراك التى تخصم من المعاش اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ استلام العمل وينتفع بتأمين المرض بصفته مؤمن عليه . وفى حالة ترك العمل يتم إبلاغ الهيئة لإعادة خصم نسبة الاشتراك من المعاش .

(الفصل الثاني) إجراءات أداء الاشتراكات وتوريدها

مادة (٧٠) :

يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عن العاملين لديه وفقاً لأحكام القانون وتشمل الحصة التي يلتزم بها والحصة التي يلتزم باقتطاعها من أجر المؤمن عليه .

وتحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم في المادة (٣) من هذه اللائحة وفقاً لما يأتي :

١- بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالبند (١ ، ٢ ، ٣) من المادة (٣) من هذه اللائحة : على أساس ما يستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر .

٢- بالنسبة لباقي المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٣) من هذه اللائحة : خلال سنة ميلادية على أساس الأجر أو الدخل في شهر يناير من كل عام ، وإذا كان التحاق العامل بالخدمة بعد شهر يناير فتحسب الاشتراكات على أساس أجر شهر الالتحاق بالخدمة وذلك حتى يناير التالي ثم يعامل بعد ذلك على الأساس المتقدم .

ويُراعى في حساب أجر الاشتراك تحديد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوماً بالنسبة لمن لا يتقاضون أجورهم مشاهرة .

ولا تستحق الاشتراكات عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة إلا إذا كان شهراً كاملاً وتستحق الاشتراكات كاملةً عن الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة .

ويُعفى المؤمن عليه وصاحب العمل من الاشتراكات المستحقة عن مدة التجنيد الإلزامي .

مادة (٧١) :

يلتزم صاحب العمل المشار إليه بالمادة (٧٠) من هذه اللائحة ممن يستخدم عمالاً ، بأداء المبالغ التالية بيانها في الموعد المحدد قرين كل منها :

١- الاشتراكات المستحقة عن الشهر بما في ذلك الاشتراكات المستحقة عن المعاش الإضافي ، وذلك من أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق .

٢- الأقساط المستحقة على المؤمن عليه ، وذلك من أول الشهر التاليلشهر الاستحقاق .

٣- الأقساط المستحقة عن المبالغ المتأخرة وذلك في أول الشهر المستحقه القسط .

٤- المبالغ التي يقوم صاحب العمل بخصمها شهرياً من أجر المؤمن عليه

في الحدود الجائز الحجز عليها أو النزول عنها والتي صرفت للمؤمن عليه من الهيئة دون وجه حق وذلك في أول الشهر التالي لتاريخ إخطار صاحب العمل .

وفي حالة التأخير في أداء أى من المبالغ المشار إليها في الفقرة الأولى يستحق على صاحب العمل - بما في ذلك الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة - مبلغ إضافي شهري عن مدة التأخير من تاريخ وجوب

الأداء حتى نهاية شهر السداد ، ويحسب المبلغ الإضافي بنسبة تساوى متوسط العائد على إصدارات

الخزانة من الأدون والسندات في الشهر السابق للشهر الذي يتعين فيه سداد المبالغ مضافاً إليه (٢٪) .

ويتم الإعفاء من المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء .

مادة (٧٢) :

يؤدي المؤمن عليهم من الفئات الواردة بالمواد أرقام (٥ ، ٦ ، ٧) من هذه اللائحة المبالغ التالي بيانها في الموعد المحدد قرين كل منها :

١- الاشتراكات المستحقة عن الشهر بما في ذلك الاشتراكات المستحقة عن المعاش الإضافي بحسب الأحوال ، وذلك من أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق .

٢- الأقساط المستحقة عن المبالغ المتأخرة وذلك في أول الشهر المستحق عنه القسط .

وفي حالة التأخير في أداء أى من المبالغ المشار إليها في الفقرة الأولى يستحق مبلغ إضافي شهري عن مدة التأخير من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد ، ويحسب المبلغ الإضافي بنسبة تساوى متوسط العائد على إصدارات الخزنة من الأذون والسندات في الشهر السابق للشهر الذى يتعين فيه سداد المبالغ مضافاً إليه (٢٪) .

ويتم الإعفاء من المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء . ويجوز للمؤمن عليه من العاملين المصريين بالخارج سداد الاشتراكات مقدماً كل ستة أشهر أو سنوياً تبعاً لاختياره ، ولا يعتبر أداء الاشتراكات عن مدة تالية للشهر المستحق عنه الاشتراك استكمالاً للمدة الموجبة لاستحقاق الحقوق التأمينية المقررة بالنظام .

مادة (٧٣) :

تقدر تكلفة المدة الاعتبارية التى تلتزم بها وحدات القطاع العام الاقتصادية فى بعض المحافظات والمناطق النائية عن المدة السابقة على ٢٠٢٠/١/١ بواقع القيمة الرأسمالية عن الجزء الزائد على معاش الأجر الأساسى وفقاً للجدول رقم (٣) المرفق .

مادة (٧٤) :

على جهاز التأمين الاجتماعى والجهات الإدارية المختصة بوحدة الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام اتخاذ ما يأتى :

١- إعداد سجلات وقوائم أجور المؤمن عليهم تتضمن حقولاً خاصة للأجور التى يسرى عليها حكم اقتطاع الاشتراكات وحصّة كل من صاحب العمل والمؤمن عليه من اشتراكات التأمين الاجتماعى والأقساط المستحقة .

٢- إعداد حافظة إجمالى الاشتراكات والأقساط المستحقة على النموذج رقم (١٤) المرفق من أصل وصورة لكل قائمة من قوائم صرف الأجور على حدة .

٣- تجميع أصول الحوافظ المشار إليها بالبند السابق والاحتفاظ بها بعد مطابقتها مع ما هو وارد بقوائم الأجور ثم تسجيل الاشتراكات والأقساط المستحقة فى سجل قيد إجمالى الاشتراكات والأقساط المعد لهذا الغرض .

٤ - تفرغ إجمالى البيانات الواردة بالحوافظ المنصوص عليها بالبند (٢) فى حافظة واحدة

وفقاً للنموذج رقم (١٥) المرفق .

على أن تحرر الحافظة من أصل وصورتين ويرسل الأصل والصورة الأولى مرفقاً بهما مستند السداد

إلى الهيئة وتحفظ الصورة الثانية بجهاز التأمين الاجتماعى .

٥- موافاة الهيئة فى نهاية السنة المالية بإقرار معتمد من المدير المالى للمنشأة على **النموذج رقم (١٦) المرافق** ، توضح به جملة الأجرور المنصرفة خلال السنة المالية وقيمة اشتراكات صاحب العمل والعاملين لديه المؤداة لحساب الهيئة ، ويجب أن يتضمن إقرارًا من المدير المالى بأن الأرقام الخاصة بجملة الأجرور تشمل كل ما صرف للعاملين باعتباره أجرًا وفقًا لأحكام القانون . كما يتعين على الجهات المشار إليها تسجيل كافة البيانات الواردة بالبند السابقة بنظام الحاسب الآلى كلما أمكن ذلك .

مادة (٧٥) :

يلتزم صاحب العمل فى القطاع الخاص بإمساك سجل لقيد أجرور العاملين لديه وفقًا للنموذج رقم (١٧) المرافق .

مادة (٧٦) :

يكون الوفاء بالاشتراكات والمبالغ المستحقة للهيئة بإحدى الطرق الآتية :

- ١- التحويلات المصرفية والإلكترونية .

٢- كروت الائتمان .

٣- الإيداع لدى البنك بحساب الهيئة بموجب إذن توريد صادر من الهيئة .

٤- الشيك ، على أن يكون معتمد بالنسبة للقطاع الخاص .

٥- نقدًا بالنسبة للمبالغ التى لا تجاوز قيمتها خمسمائة جنيه .

ويجوز للهيئة الاتفاق مع الجهات المختلفة والبنوك لتحصيل اشتراكات التأمين الاجتماعى على أن تقوم هذه الجهات بتوريدها فى مواعيدها المحددة فور تحصيلها إلى الهيئة وذلك وفقًا للاتفاق المبرم فى هذا الشأن .

مادة (٧٧) :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧) من هذه اللائحة يجوز للهيئة قبول أداء المديونيات المستحقة لها على أصحاب الأعمال بأى من طرق الأداء بخلاف الأداء النقدى .

مادة (٧٨) :

يتحدد تاريخ سداد الاشتراكات والمبالغ المقررة للهيئة وفقًا لما يأتى :

١- تاريخ الإضافة لحساب الهيئة بالنسبة للتحويلات المصرفية والإلكترونية .

٢- تاريخ الإيداع بحساب الهيئة فى حالة الوفاء بالإيداع فى البنك .

٣- تاريخ ورود الشيك قابلاً للصرف للهيئة .

٤- تاريخ إيصال السداد فى حالة الوفاء نقدًا بخزينة الهيئة .

وذلك مع عدم الإخلال بالقواعد والإجراءات الواردة باللائحة المالية للهيئة .

(الفصل الثالث) تقسيم المبالغ المستحقة

مادة (٧٩) :

يجوز للهيئة تقسيم المبالغ المستحقة على أصحاب الأعمال ، وذلك بعد توقيع الحجز الإداري على أموال صاحب العمل التي تفي بسداد الدين أو أن يقدم صاحب العمل إلى الهيئة خطاب ضمان صادر من أحد البنوك المعتمدة بقيمة تلك المبالغ على أن يكون الخطاب ساري لمدة التقسيط وبالمبالغ الباقية للتقسيط .

كما يجوز للهيئة الموافقة على تقسيم المبالغ المستحقة على أصحاب الأعمال عن العاملين المشار إليهم بالبند (١) من المادة (٣) من هذه اللائحة دون اتخاذ إجراءات الحجز الإداري أو تقديم خطاب ضمان . ولا يخل قرار التقسيط بأحقية الهيئة في تحصيل مبالغ إضافية وفقاً للمادة (٧١) من هذه اللائحة على المبالغ المستحقة على صاحب العمل من تاريخ وجوب أدائها حتى تاريخ السداد . وتتحدد السلطة المختصة بالتقسيط وفقاً لقرار يصدر من رئيس الهيئة في هذا الشأن .

مادة (٨٠) :

يكون للهيئة إلغاء قرار التقسيط في الحالات الآتية :

- ١- الإفلاس أو التصفية أو الهجرة أو المغادرة النهائية للبلاد .
- ٢- التنفيذ بالبيع على أموال صاحب العمل بناء على طلب دائن آخر سواء كان الحجز إدارياً أو قضائياً .

٣- التوقف عن سداد ثلاثة أقساط متتالية .

٤- توفر أسباب أخرى موجبة لإلغاء التقسيط .

وتعتبر الأقساط التي لم يتم سدادها وتلك التي لم يحل موعد سدادها واجبة الأداء فور إلغاء قرار التقسيط ، وتنفذ إجراءات تحصيلها جبراً أو تحصيل قيمة خطاب الضمان أو وفقاً للإجراءات المرسومة قانوناً في هذا الخصوص بحسب الأحوال .

ويجوز إعادة تقسيم المبالغ المستحقة على صاحب العمل إذا زالت الأسباب التي دعت إلى إلغاء قرار التقسيط .

كما يجوز لصاحب العمل الوفاء بجميع المبالغ المستحقة عليه دفعة واحدة أو على دفعات في مدة تقل عن مدد التقسيط ، ويُعاد حساب المبالغ الإضافية في هذه الحالة حتى تاريخ الوفاء بالمبالغ المستحقة . **مادة (٨١) :**

يكون للمؤمن عليه من الفئات الخاضعة لأحكام المواد أرقام (٥ ، ٦ ، ٧)

من هذه اللائحة طلب تقسيم المبالغ المستحقة عليه على أقساط شهرية .

ولا يخل قرار التقسيط بأحقية الهيئة في تحصيل مبالغ إضافية وفقاً للمادة (٧٢) من هذه اللائحة على الاشتراكات المستحقة على المؤمن عليه من تاريخ وجوب أدائها حتى تاريخ السداد . وتتحدد السلطة المختصة بالتقسيط وفقاً لقرار يصدر من رئيس الهيئة في هذا الشأن .

(الفصل الرابع)

إجراءات متابعة سداد الأقساط المستحقة على أصحاب الشأن

مادة (٨٢) :

يلتزم صاحب العمل باقتطاع الأقساط والمبالغ المستحقة على المؤمن عليهم من أجورهم ، ويوردها إلى الهيئة مع الاشتراكات الشهرية وفي المواعيد المقررة لأداء هذه الاشتراكات مصحوبة بالنموذج رقم (١٨) المرافق .

مادة (٨٣) :

يلتزم صاحب العمل بالآتى :

- ١- متابعة تحصيل الأقساط وسدادها للهيئة فى مواعيد سداد الاشتراكات الشهرية وذلك على النموذج رقم (١٨) المرافق من أصل وثلاث صور .
- ٢- التأشير فى سجلات الأجر بأية تعديلات تطرأ على قيمة القسط الشهرى ونهاية مدة التقسيط وأسباب التعديل وإخطار الهيئة بذلك وفقاً للنموذج رقم (١٨) المرافق .

مادة (٨٤) :

تلتزم الهيئة بما يأتى :

- ١- تسجيل نوع القسط وقيمه وبدائته ونهايته وأى تعديل من شأنه إيقافه أو إعادة تحصيله بنظام المعلومات بالهيئة أو فى السجلات المعدة لهذا الغرض .
- ٢- إخطار صاحب العمل بقيمة القسط بعد تحديده .
- ٣- مطابقة إجمالى الأقساط المستحقة مع إجمالى الأقساط التى تم توريدها الى الهيئة خلال كل شهر ، وفى حالة وجود أى اختلاف يخطر صاحب العمل وتطبق أحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة فى حالة التأخير فى الأداء .

مادة (٨٥) :

تسقط الأقساط المحسوبة وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق للقانون فى حالة استحقاق المعاش للعجز أو الوفاة ويقتصر ذلك على الأقساط المستحقة اعتباراً من تاريخ ثبوت العجز أو الوفاة دون الأقساط المؤجل سدادها عن المدد التى لا يستحق عنها المؤمن عليه أجراً أو تعويضاً عنه وفى هذه الحالة يخصم القسط كاملاً من معاش المؤمن عليه إلى حين استيفاء هذه الأقساط أو من مستحقات المستحقين عنه فى حالة وفاته بنسبة المنصرف من أنصبتهم بما لا يجاوز الربع .

مادة (٨٦) :

يوقف سداد الأقساط المستحقة على المؤمن عليه فى جميع الحالات التى لا يستحق عنها أجراً أو تعويضاً عن الأجر ويستأنف السداد فور استحقاق الأجر وتزاد مدة التقسيط بقدر المدة التى أوقف فيها سداد الأقساط .

ويستحق القسط كاملاً عن الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة لدى صاحب العمل السابق ولا يستحق عن الشهر الذى تبدأ فيه الخدمة لدى صاحب العمل الجديد إلا إذا كان شهراً كاملاً .

(الفصل الخامس)

إجراءات حساب أو الاشتراك عن بعض المدد

مادة (٨٧) :

يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب مدة ضمن مدة اشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إذا توفرت في شأنها الشروط الآتية :

- ١- أن تكون المدة تالية لسن بداية الخضوع لأحكام القانون .
- ٢- أن تكون سنوات كاملة .
- ٣- أن تكون سابقة على مدة الاشتراك الأخيرة وغير خاضعة لنظام التأمين الاجتماعي .

وتقدر تكلفة حساب هذه المدة وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق للقانون وتؤدي

إما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب حسابها بما لا يجاوز تاريخ انتهاء الخدمة ، أو أداؤها بالتقسيط وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق للقانون ، ولا يعتبر المؤمن عليه مشتركاً إلا إذا تم سداد أول قسط للهيئة قبل تاريخ انتهاء الخدمة ، وفي حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
وفي جميع الأحوال لا يجوز لأي سبب من الأسباب العدول عن طلب حساب المدة .

مادة (٨٨) :

في حالة إعارة أو نذب المؤمن عليه ندباً كلياً إلى جهة داخل الجمهورية تلتزم الجهة المعار أو المنتدب إليها بسداد حصة صاحب العمل في الاشتراكات وخصم حصة المؤمن عليه والأقساط المستحقة من أجره وتوريدها شهرياً إلى الجهة المعار منها المؤمن عليه وذلك في أول الشهر التالي للشهر المستحق عنه تلك الاشتراكات .

وتحسب الاشتراكات على أساس أجر المؤمن عليه لدى الجهة المعار أو المنتدب إليها ندباً كلياً . ويلتزم صاحب العمل الأصلي بسداد الاشتراكات والأقساط والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة عن المؤمن عليه المعار والمنتدب في المواعيد الدورية المحددة لسداد الاشتراكات دون تعليق ذلك على ورود المبالغ من الجهة المعار إليها وعليه متابعة انتظام تلك الجهة في السداد .

وفي حالة التأخير في أداء أى من المبالغ المشار إليها يلتزم صاحب العمل الأصلي - بما في ذلك الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة- بسداد مبلغ إضافي وفقاً للنسبة المحددة بالمادة (٧١) من هذه اللائحة عن مجموع الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه ، وذلك عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد .

ويتم الإعفاء من المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء .

مادة (٨٩) :

يلتزم صاحب العمل الأصلي بسداد الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة فى المواعيد الدورية المحددة للسداد وذلك للمؤمن عليه المعار بالخارج ويتقاضى أجره من صاحب العمل الأصلي ، ويتحمل كل من المؤمن عليه وصاحب العمل فى هذه الحالة بحصته فى الاشتراكات .

مادة (٩٠) :

تتحدد الاشتراكات التى يلتزم المؤمن عليه بأدائها عن مدد الإعارة الخارجية والإجازات الخاصة بدون أجر للعمل بالخارج وفقاً لما يأتى :

١- حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والمكافأة والمعاش الإضافى .

٢- النسبة التى تغطى التعويض عن العجز المستديم والوفاة فى تأمين إصابات العمل .

وتحسب الاشتراكات على أساس أجر الاشتراك بجهة عمله الأصلية بافتراض عدم إعارته أو حصوله على إجازة خاصة .

وتعتبر فى حكم الإعارة أو الإجازة للعمل فى الخارج الحالات الآتية :

١- مدد الإعارة أو الإجازة الخاصة للعمل بإحدى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو الهيئات الدولية داخل الجمهورية .

٢- حالة المؤمن عليه المرخص له بإجازة خاصة لغير العمل إذا ما ثبت التحاقه بإحدى الجهات المنصوص عليها فى البند السابق أو ثبت التحاقه بعمل خارج البلاد وذلك من تاريخ التحاقه بالعمل .

مادة (٩١) :

يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه عن مدد الإعارة أو الإجازة الخاصة للعمل بالخارج فى المواعيد الدورية المحددة لأداء الاشتراكات بافتراض عدم قيامه بالإعارة أو الإجازة .

ويكون أداء الاشتراكات بإحدى العملات الأجنبية المعلن لها سعراً بالبنك المركزى المصرى .

كما يكون أداء الاشتراكات بالنسبة لمدد الإعارات أو الإجازات الخاصة بدون أجر للعمل بوحدة المنظمات الدولية داخل جمهورية مصر العربية بإحدى العملات الأجنبية المعلن لها سعر من البنك المركزى أو ما يعادلها بالعملة المصرية .

ويكون السداد بإحدى الطرق الآتية :

١- الإيداع لدى البنك بحساب الهيئة بموجب إذن توريد صادر من الهيئة .

٢- التحويلات المصرفية أو الإلكترونية .

٣- شيكات مصرفية أو سياحية مقبولة الدفع .

٤- الكروت الائتمانية .

ويلتزم المؤمن عليه فى حالة تأخره فى السداد بأداء مبلغ إضافى وفقاً للنسبة المحددة بالمادة (٧١)

من هذه اللائحة عن مجموع الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه ، وذلك عن المدة من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد .

ويعفى المؤمن عليه من أداء المبلغ الإضافى فى حالة السداد خلال شهر من تاريخ انتهاء سنة الإعارة أو الإجازة وتكون مهلة الإعفاء بالنسبة لآخر سنة ستة أشهر من تاريخ انتهاء الإعارة أو الإجازة .

وفى حالة وفاة المؤمن عليه خلال المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية قبل أداء المبالغ المستحقة عليه عن مدة الإعارة أو الإجازة ، يعفى المستحقون عنه من أداء المبالغ الإضافية إذا قاموا بالسداد خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة .

ويتم سداد المبالغ الإضافية بذات العملة والكيفية التى تسدد بها الاشتراكات والأقساط .

مادة (٩٢) :

فى حالة عدم قيام المؤمن عليه المشار إليه بالمادة السابقة بسداد الاشتراكات والأقساط المستحقة عليه حتى انتهاء المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية ، يلتزم صاحب العمل بتحصيلها مضافاً إليها المبالغ الإضافية من أجر المؤمن عليه بطريق التقسيط وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق ، ويلتزم صاحب العمل بسداد الأقساط المشار إليها للهيئة فى المواعيد الدورية اعتباراً من أجر الشهر التالى لانتهاء مهلة الإعفاء .

وإذا كانت قيمة القسط تجاوز ربع الأجر فيجوز للمؤمن عليه طلب أداء هذه المبالغ مع مراعاة أحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة بإحدى طرق السداد الآتية :

١- الخصم من إجمالى أجر المؤمن عليه فى حدود الربع وفى حالة انتهاء الخدمة تخصم المبالغ من الحقوق التأمينية .

٢- التقسيط على خمس سنوات وذلك بعد موافقة الهيئة .

وفى حالة انتهاء المهلة المحددة للإعفاء من المبالغ الإضافية دون وجود علاقة عمل يلتزم المؤمن عليه بسداد الاشتراكات والمبالغ الإضافية المستحقة دفعة واحدة فى ميعاد غايته شهر من تاريخ تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية ، وإذا لم يتم السداد خلال المهلة المشار إليها تحصل هذه المبالغ وفقاً لأحكام المادة (١٣٣) من القانون .

مادة (٩٣) :

للمؤمن عليه أن يبدي رغبته فى الاشتراك عن مدة الإجازة الخاصة لغير العمل قبل قيامه بالإجازة ، كما يجوز له أن يبدي هذه الرغبة فى تاريخ لاحق لهذا الميعاد وبما لا يجاوز تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

ويقدم طلب إبداء الرغبة المشار إليه على النموذج رقم (١٩) المرافق ،

ولا يجوز للمؤمن عليه أن يعدل عن رغبته فى الاشتراك بأى حال من الأحوال وتشمل الرغبة سنوات تجديد الإجازة .

وفى حالة وفاة المؤمن عليه يجوز للمستحقين عنه طلب حساب مدة الإجازة وفقاً لما سبق فى ميعاد غايته ثلاثة شهور من تاريخ ورود طلب صرف الحقوق التأمينية للهيئة على أن تؤدى المبالغ المستحقة دفعة واحدة خلال ثلاثة شهور من تاريخ تقديم طلب الحساب .

مادة (٩٤) :

تحدد الاشتراكات التي يلتزم المؤمن عليه بأدائها عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر لغير العمل على النحو الآتي :

- ١- حصته وحصّة صاحب العمل في اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ونظام المكافأة والمعاش الإضافي وذلك إذا أبدى رغبته في حساب مدة الإجازة ضمن مدة الاشتراك في التأمين وفقاً لأحكام المادة السابقة .
 - ٢- حصته وحصّة صاحب العمل في اشتراكات تأمين المرض التي تغطي حق العلاج والرعاية الطبية إذا كان ممن تسرى في شأنه أحكام هذا التأمين عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر إذا قضيت الإجازة داخل البلاد وذلك في جميع الأحوال .
- وتحسب الاشتراكات على أساس أجر اشتراك المؤمن عليه بافتراض عدم قيامه بالإجازة .
- ولا يجوز للمؤمن عليه طلب حساب مدة الإجازة الخاصة التي لم يبدا الرغبة في الاشتراك عنها وفقاً لأحكام المادة (٨٧) من هذه اللائحة .

مادة (٩٥) :

- يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات المستحقة وفقاً لحكم المادة السابقة عن كل سنة على حدة من سنوات مدة الإجازة خلال شهر من تاريخ انتهاء سنة الإجازة .
- وفي حالة تخلفه عن السداد خلال هذا الميعاد يلتزم بأداء مبلغ إضافي وفقاً للنسبة المحددة بنص المادة (٧١) من هذه اللائحة عن المدة من أول الشهر التالي لانتهاء سنة الإجازة وحتى نهاية شهر السداد وإذا لم يتم السداد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بمعرفة المؤمن عليه أو المستحقين عنه فتعتبر المدة التي لم يتم سداد المبالغ المستحقة عنها في هذه الحالة مدة غير مشترك عنها .

مادة (٩٦) :

- في حالة عدم قيام المؤمن عليه بسداد الاشتراكات المستحقة عليه عن مدة الإجازة الخاصة حتى تاريخ عودته إلى العمل يلتزم صاحب العمل بتحصيلها مضافاً إليها المبالغ الإضافية من أجر المؤمن عليه بطريق التقسيط وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق وتحدد قيمة القسط على أساس سن المؤمن عليه في أول الشهر التالي لتاريخ العودة إلى العمل أو الشهر التالي لإبداء الرغبة أيهما أحق ويلتزم صاحب العمل بسداد الأقساط المشار إليها للهيئة في المواعيد الدورية اعتباراً من أجر الشهر التالي لتاريخ العودة إلى العمل أو إبداء الرغبة حسب الأحوال .
- وإذا كانت قيمة القسط تجاوز ربع الأجر فيجوز للمؤمن عليه طلب أداء هذه المبالغ مع مراعاة أحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة بإحدى طرق السداد الآتية :
- ١- الخصم من إجمالي أجر المؤمن عليه في حدود الربع وفي حالة انتهاء الخدمة تخصم المبالغ من الحقوق التأمينية .
 - ٢- التقسيط على خمس سنوات وذلك بعد موافقة الهيئة .

مادة (٩٧) :

تلتزم كافة الجهات بعدم تجديد الإجازة الخاصة للعمل بالخارج أو الإعارة الخارجية بدون أجر ، أو الإجازة الخاصة لغير العمل التي أبدى المؤمن عليه الرغبة فى الاشتراك عنها ، قبل سداد جميع مستحقات الهيئة عن مدد الإجازات السابقة على التجديد بمراعاة أحكام المواد السابقة .

مادة (٩٨) :

إذا اختارت المؤمن عليها من غير الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ والتي حصلت على إجازة لرعاية طفلها صرف تعويض الأجر فيتبع فى شأن إبداء الرغبة وأداء الاشتراكات المستحقة عن مدة الإجازة المشار إليها القواعد والاجراءات المنصوص عليها فى المواد أرقام (٩٣،٩٤،٩٥،٩٦،٩٧) من هذه اللائحة .

وإذا اختارت المؤمن عليها عدم صرف تعويض الأجر التزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة عن مدة الإجازة فى المواعيد الدورية .

مادة (٩٩) :

على صاحب العمل الاطلاع على جواز سفر المؤمن عليه قبل تجديد الإجازة الخاصة لغير العمل والتي تقضى خارج البلاد وتطبق أحكام المواد أرقام (٩٠ ، ٩١ ، ٩٢) من هذه اللائحة إذا ثبت التحاق المؤمن عليه بعمل خارج البلاد وذلك اعتباراً من تاريخ التحاقه بهذا العمل .

مادة (١٠٠) :

تلتزم الجهة الموفدة للبعثات العلمية بدون أجر أو الموفدة للمبعوثين على نفقة الدولة بسداد حصة صاحب العمل وحصة المؤمن عليه فى الاشتراكات وتؤدى فى المواعيد الدورية وفقاً لأحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة .

مادة (١٠١) :

تلتزم الجهة التي تؤدى أجر المؤمن عليه خلال مدة الاستدعاء والاستبقاء بالقوات المسلحة بسداد حصة صاحب العمل فى الاشتراكات كما تلتزم هذه الجهة بخصم حصة المؤمن عليه من أجره وتؤدى الحصتان للهيئة فى المواعيد الدورية وفقاً لأحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة .

الباب الرابع

قواعد حساب الحقوق التأمينية

فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

(الفصل الأول)

المعاشات والتعويضات

مادة (١٠٢) :

يستحق معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة فى الحالات الآتية :

- ١- بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة مع توفر مدة اشتراك مقدارها عشر سنوات فعلية على الأقل ، وتزداد هذه المدة إلى خمسة عشر سنة فعلية اعتبارًا من أول يناير ٢٠٢٥ على ألا يكون قد صرف تعويض الدفعة الواحدة عن مدد الاشتراك المشار إليها .
- ٢- انتهاء خدمة المؤمن عليه للعجز الكامل بالنسبة للفئات المشار إليها بالمادة (٣) من هذه اللائحة ، وثبوت العجز الكامل المستديم خلال العمل أو النشاط بالنسبة لباقي الفئات .
- ٣- انتهاء خدمة المؤمن عليه للوفاة بالنسبة للفئات المشار إليها بالمادة (٣) من هذه اللائحة ، ووقوع الوفاة خلال العمل أو النشاط بالنسبة لباقي الفئات .
- ٤- انتهاء خدمة المؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالمادة (٣) من هذه اللائحة للعجز الجزئى المستديم ، بشرط صدور قرار اللجنة المختصة المنصوص عليها بالمادة (٢١) من القانون بعدم وجود عمل آخر للمؤمن عليه لدى صاحب العمل ، ويستثنى من هذا الشرط الحالات التى يصدر بها قرار من رئيس الهيئة بناءً على موافقة مجلس الإدارة .
- ٥- العجز الكامل أو الوفاة خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه ، ويشترط لاستحقاق المعاش وفقاً لهذه الحالة ما يأتى :
 - (أ) انتهاء الخدمة أو العمل أو النشاط .
 - (ب) ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه بشرط عدم تجاوز سن الشيخوخة .
 - (ج) عدم صرف تعويض الدفعة الواحدة عن مدة الاشتراك .
- ٦- العجز الكامل أو الوفاة بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه ، ويشترط لاستحقاق المعاش وفقاً لهذه الحالة ما يأتى :
 - (أ) انتهاء الخدمة أو العمل أو النشاط .
 - (ب) ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة بعد انقضاء سنة من تاريخ انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه بشرط عدم تجاوز سن الشيخوخة .
 - (ج) عدم صرف تعويض الدفعة الواحدة عن مدة الاشتراك .
 - (د) توفر مدة اشتراك مقدارها عشر سنوات فعلية على الأقل ، وتزداد هذه المدة إلى خمسة عشر سنة فعلية اعتبارًا من أول يناير ٢٠٢٥

- ٧- انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه لغير بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة (المعاش المبكر) ويشترط لاستحقاق المعاش وفقاً لهذه الحالة ما يأتي :
- (أ) انتهاء الخدمة أو العمل أو النشاط .
- (ب) توفر مدد اشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء تعطى الحق في معاش لا يقل عن (٥٠٪) من أجر أو دخل التسوية الأخير ، وبما لا يقل عن (٦٥٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك في تاريخ استحقاق المعاش .
- (ج) أن تتضمن مدة الاشتراك المشار إليها عشرين سنة فعلية ، وتزداد هذه المدة إلى خمسة وعشرين سنة فعلية اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٥
- (د) تقديم طلب الصرف وفقاً للنموذج رقم (٢٠) المرافق .
- (هـ) ألا يكون المؤمن عليه خاضعاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وفقاً لأحكام القانون في تاريخ تقديم طلب الصرف .
- ويشترط لاستحقاق المعاش في الحالات أرقام (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) من الفقرة الأولى من هذه المادة أن يكون للمؤمن عليه مدة اشتراك في التأمين لا تقل عن ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ، ولا يسرى هذا الشرط في الحالات الآتية :

- ١- العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .
 - ٢- العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل (القطاع الخاص) الذين يخضعون للوائح توظف صادرة بناء على قانون أو حددت أجورهم وعلاواتهم وترقياتهم بمقتضى اتفاقات جماعية أبرمت وفقاً لقانون العمل متى وافق رئيس الهيئة على هذه اللوائح أو الاتفاقات .
 - ٣- انتقال العاملين المنصوص عليهم بالبند (١) للعمل بالقطاع الخاص .
 - ٤- ثبوت عجز المؤمن عليه أو وقوع وفاته نتيجة إصابة عمل .
- كما يشترط لصرف المعاش في الحالة رقم (٧) من هذه المادة أداء جميع المبالغ المستحقة على المؤمن عليه والخاصة بمدد الاشتراك أو القيمة الحالية للأقساط المستحقة وفقاً للجدول رقم (١١) المرافق .

مادة (١٠٣) :

- يحدد أجر تسوية المعاش في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وفقاً لما يأتي :
- أولاً- تحديد أجر التسوية عن المدة الخاضعة لأحكام القانون :**
- يحدد أجر أو دخل تسوية المعاش عن مدة الاشتراك التي تبدأ من تاريخ العمل بأحكام القانون على أساس المتوسط الشهري للأجور أو الدخول التي أدت على أساسها الاشتراكات عن هذا الأجر أو الدخل عن كامل مدة الاشتراك حتى تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء . ويراعى في حساب المتوسط الشهري مدة الاشتراك الفعلية التي تم أداء الاشتراكات عنها في أي من قطاعات القانون ، ولا يدخل في حساب المتوسط المدة التي طلب المؤمن عليه حسابها ضمن مدة اشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ، وأية مدد تم إضافتها لمدة الاشتراك بقوانين وقرارات خاصة

وفي جميع الأحوال يراعى ما يأتي :

- ١- لا يدخل شهر البداية ضمن فترة المتوسط إلا إذا كان شهراً كاملاً .
- ٢- يعتبر الشهر الذي انتهت فيه الخدمة شهراً كاملاً ضمن فترة المتوسط .

٣- إذا كان شهر البداية هو شهر النهاية يعدد به شهراً كاملاً .

٤- يزداد المتوسط بنسبة تساوى متوسط نسب التضخم خلال المدة من بداية الاشتراك وحتى تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية عن كل سنة كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية بشرط ألا يزيد المتوسط بعد إضافة هذه الزيادة على الحد الأقصى لأجر الاشتراك .

ثانياً- أجر التسوية عن المدة الخاضعة لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى السابقة على ٢٠٢٠/١/١ :

يحدد أجر أو دخل التسوية عن مدة الاشتراك فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة السابقة على تاريخ العمل بأحكام القانون عن كل من الأجر الأساسى والأجر المتغير أو دخل الاشتراك وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعى التى قضيت المدة فى ظله ، مع مراعاة ما يأتى :

١- قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ :

(أ) الأجر الأساسى :

يحدد أجر التسوية عن الأجر الأساسى للمؤمن عليه ، لجميع حالات استحقاق المعاش ،

على أساس المتوسط الشهري للأجور التى حددت على أساسها الاشتراكات خلال السنتين

الأخيرتين من مدة الاشتراك فى التأمين أو مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت عن ذلك .

ويراعى عند حساب متوسط الأجر ألا يجاوز أى من الأجور التى يتم تحديد المتوسط على أساسها

(١٥٠ ٪) من الأجر فى بداية السنوات الخمس الأخيرة من مدة الاشتراك فى التأمين ، وإذا قلت مدة

الاشتراك عن خمس سنوات تكون الزيادة المشار إليها بنسبة (١٠ ٪) عن كل سنة مع مراعاة نسبة كسر السنة للشهور الكاملة .

(ب) الأجر المتغير :

يحدد أجر التسوية عن الأجر المتغير على أساس المتوسط الشهري للأجور التى أدت على

أساسها الاشتراكات خلال كامل مدة الاشتراك

عن هذا الأجر ، ويزاد المتوسط بواقع (٣ ٪) عن كل سنة كاملة من سنوات مدة الاشتراك الفعلية

عن هذا الأجر .

٢- قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨

لسنة ١٩٧٦ :

يحدد دخل التسوية بدخل الاشتراك الذى سددت على أساسه الاشتراكات وذلك عن كل سنة من

سنوات الاشتراك فى التأمين .

وفى حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات على أكثر من دخل اشتراك يحسب المتوسط على أساس

متوسط دخول الاشتراك التى أدت على أساسها الاشتراكات طوال مدة الاشتراك .

٣- قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨

:

يحدد دخل التسوية بدخل الاشتراك الذى سددت على أساسه الاشتراكات وذلك عن كل سنة من

سنوات الاشتراك فى التأمين .

وفى حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات على أكثر من دخل اشتراك يحسب المتوسط على أساس متوسط دخول الاشتراك التى أدبت على أساسها الاشتراكات طوال مدة الاشتراك .

٤- قانون نظام التأمين الاجتماعى الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ :

يحدد دخل أو أجر التسوية بدخل أو أجر الاشتراك الذى سددت على أساسه الاشتراكات وفقاً لأحكام المادة (٢٦) من هذه اللائحة وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك فى التأمين .

وفى حالة سداد المؤمن عليه الاشتراكات على أكثر من دخل أو أجر اشتراك يحسب المتوسط على أساس متوسط دخول أو أجور الاشتراك التى أدبت على أساسها الاشتراكات طوال مدة الاشتراك .

٥- إذا تضمنت مدد اشتراك المؤمن عليه مدداً خاضعة لأكثر من قانون من القوانين المشار إليها

فى البنود (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) يراعى ما يأتى :

١- الأجر الأساسى :

$$\begin{array}{cccc} \text{ق)} & & \text{ق)} & \text{ق)} \\ (١٩٨٠/١١٢) & & (١٩٧٦/١٠٨) & (١٩٧٥/٧٩) \\ \text{متوسط} & & \text{متوسط دخول} & \text{متوسط} \\ \text{دخول} & + & \text{الاشتراك} & + \\ \text{أو أجور} & \times & \text{مدة} & \times \\ \text{الاشتراك} & & \text{الاشتراك} & \text{الاشتراك} \\ \text{مدة} & & & \\ \text{الاشتراك} & & & \\ \text{إجمالى مدد الاشتراك (١٩٧٥/٧٩ + ١٩٧٦/١٠٨ + ١٩٨٠/١١٢)} & & & \end{array}$$

٢- الأجر المتغير :

يحدد أجر التسوية عن الأجر المتغير وفقاً للأحكام الواردة بالبند (ب) من (١) .

٦- يراعى فى جميع الأحوال ما يأتى :

(أ) يتبع فى حساب أجر أو دخل التسوية القواعد والأحكام المقررة بقوانين التأمين الاجتماعى السابقة عن كل مدة وفقاً للقانون التى قضيت فى ظله .

(ب) زيادة أجر أو دخل التسوية بنسبة متوسط نسب التضخم عن كل سنة كاملة اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخ تحقق واقعة الاستحقاق ، على ألا يزيد أجر التسوية بعد هذه الزيادة عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك .

مادة (١٠٤) :

- مدة اشتراك المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة هي :
- ١- مدد الاشتراك وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعي السابقة على ٢٠٢٠/١/١ ، بما في ذلك المدة المشار إليها بالمادة (٢٦) من هذه اللائحة ، بمراعاة قواعد حساب تلك المدد بالقوانين المشار إليها .
 - ٢- المدة التي تبدأ من تاريخ الانتفاع بأحكام القانون .
 - ٣- المدد التي ضمت لمدة اشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين بناءً على طلبه .
 - ٤- المدد المضافة بقوانين وقرارات خاصة ، على أن تحسب هذه المدد في المعاش ضمن مدة الاشتراك بواقع الربع ، وتحسب بالكامل في تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة (١١٠) من هذه اللائحة .

وفي جميع الأحوال يراعى ما يأتي :

- ١- يجبر كسر الشهر شهراً في مجموع مدد الاشتراك السابقة على ٢٠٢٠/١/١
- ٢- يجبر كسر الشهر شهراً في مجموع المدد من ٢٠٢٠/١/١
- ٣- يجبر كسر السنة سنة كاملة إذا كان من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه معاشاً .

مادة (١٠٥) :

يسوى المعاش وفقاً لما يأتي :

أولاً-معاش المدة الخاضعة لأحكام القانون اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ :

$$\text{أجر التسوية} \times \frac{\text{مدة الاشتراك بالشهور}}{12} \times \frac{\text{معامل السن الاكتواري من الجدول رقم (٥) المرافق للقانون (ويهمل كسر السنة في حساب السن)}}{1}$$

بحد أقصى مقداره (٨٠٪) من أجر التسوية .

ثانياً-معاش مدة الاشتراك السابقة على تاريخ العمل بالقانون :

مدة الاشتراك السابقة بالشهور

$$\text{أجر التسوية} \times \frac{\text{مدة الاشتراك السابقة بالشهور}}{12} \times \frac{\text{معامل السن الاكتواري من الجدول رقم (٥) المرافق للقانون (ويهمل كسر السنة في حساب السن)}}{1}$$

بحد أقصى مقداره (٨٠٪) من أجر التسوية .

ثالثاً-يتم الجمع بين المعاش الناتج من البند أولاً والبند ثانياً وذلك مع مراعاة ما يأتي :

١- ألا يزيد إجمالي المعاش المستحق على (٨٠٪) من أجر التسوية الأكبر

عن أي من المدين .

٢- يزداد المعاش المستحق بواقع الفرق بين قيمة ٤٥ جنيهاً (٣٣٪) من إجمالي قيمة المعاش في تاريخ الاستحقاق ، مع مراعاة القواعد الواردة بالمادة (١٠٦) من هذه اللائحة .

- ٣- إذا قل إجمالي المعاش المستحق عن (٦٥٪) من أجر التسوية الأكبر عن أى من المدتين رفع إلى هذا المقدار وذلك بالنسبة لحالات استحقاق المعاش بالبنود (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) من المادة (١٠٢) من هذه اللائحة .
- ٤- ألا يقل إجمالي المعاش المستحق عن (٦٥٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك فى تاريخ استحقاق المعاش ، وبما لا يقل عن ٩٠٠ جنيه .
- ٥- تضاف المنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨ وفى جميع الأحوال يتعين ألا يزيد إجمالي المعاش على (٨٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك فى تاريخ الاستحقاق .
- وفى حالة تحقق واقعة استحقاق المعاش وفقاً للحالات أرقام (١ ، ٥ ، ٦ ، ٧) من المادة (١٠٢) من هذه اللائحة اعتباراً من ١/١/٢٠٢٠ وكانت جميع مدد الاشتراك سابقة على تاريخ العمل بالقانون ، يراعى تسوية المعاش وفقاً لأحكام هذه المادة .

مادة (١٠٦) :

- يراعى بشأن الزيادة المستحقة على المعاش بواقع الفرق بين ٤٥ جنيهاً و(٣٣٪) (ثلاثة وثلاثون فى المائة) من إجمالي قيمة المعاش فى تاريخ الاستحقاق ما يأتى :
- ١- يتحدد وعاء حساب قيمة الـ (٣٣٪) بإجمالي قيمة المعاش المستحق للمؤمن عليه أو صاحب المعاش فى تاريخ الاستحقاق ، على أن يستبعد منه إعانة العجز المقررة لصاحب معاش العجز الكامل وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة (٣٥) من القانون ، والمنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨
- ٢- لا تستحق هذه الزيادة إلا مرة واحدة عند ربط المعاش .
- ٣- لا تستحق الزيادة لحالات الاستحقاق الآتية :
- (أ) معاش العجز الجزئى الإصابى غير المنهى للخدمة طالما لم تتوفر فى شأنه إحدى حالات الاستحقاق لمعاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .
- (ب) المعاش الاستثنائى الذى تم منحه للمؤمن عليه المنتفع أو المستحقين عنه الذين لا تتوفر فى شأنهم شروط استحقاق المعاش طبقاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .
- (ج) صاحب المعاش السابق استحقاقه للزيادة المقررة بالمادة (١٩) من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ ، أو الزيادة المقررة بالمادة (١٦٥) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
- ٤- يتم إيقاف صرف الزيادة فى حالة عودة صاحب المعاش للعمل أو مزاولته مهنة قبل بلوغ سن الشيخوخة .

مادة (١٠٧) :

- يفترض عدم انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه فى حالة انتقاله بين الفئات أو البنود المنصوص عليها بالمادة (٢) من القانون ، وتسوى حقوقه عند انتهاء خدمته عن مجموع مدد اشتراكه المختلفة كوحدة واحدة باعتبارها مدة متصلة .

مادة (١٠٨) :

إذا عاد صاحب المعاش المستحق وفقاً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، إلى عمل أو نشاط يخضعه لأحكام هذا التأمين ، فتعتبر مدة اشتراكه الجديدة مدة قائمة بذاتها ، وتحدد حقوقه التأمينية عنها وفقاً لما يأتي :

١- إذا لم تتوفر الشروط المطلوبة لاستحقاق المعاش عن مدة الاشتراك الأخيرة استحق عنها تعويضاً من دفعة واحدة ويصرف وفقاً لأحكام المادة (١١٠) من هذه اللائحة .

٢- إذا توفرت الشروط المطلوبة لاستحقاق المعاش عن مدة الاشتراك الأخيرة فيسوى المعاش وفقاً لما يأتي :

(أ) إذا كان سبب الاستحقاق عن هذه المدة لغير العجز أو الوفاة فيحسب المعاش عنها وفقاً لسبب الاستحقاق ويربط له معاش بمجموع المعاشين .

(ب) إذا كان سبب استحقاق المعاش عن هذه المدة للعجز أو للوفاة فيسوى المعاش عنها وفقاً لما يأتي :

١- إذا كان سبب استحقاق المعاش عن المدة الأولى للعجز فيسوى المعاش

عن المدة الأخيرة دون رفع المعاش إلى (٦٥٪) من أجر التسوية .

٢- إذا كان سبب استحقاق المعاش عن المدة الأولى لغير العجز فيسوى المعاش عن المدة الأخيرة وفقاً لسبب الاستحقاق عن المدة الأخيرة .

ويربط له معاش بمجموع المعاشين .

وفي جميع الأحوال يتعين ألا يزيد مجموع المعاشين على (٨٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك

في تاريخ الاستحقاق عن المدة الأخيرة .

مادة (١٠٩) :

يستحق المعاش لبلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة أو لثبوت العجز الكامل أو لوقوع الوفاة ، من أول الشهر الذي تحققت فيه إحدى الوقائع المشار إليها ، ويستحق المعاش لتوفر الحالة المنصوص عليها في البند (٧) من المادة (١٠٢) من هذه اللائحة (المعاش المبكر) من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف ، مع مراعاة ما يأتي :

١- يستحق المعاش في حالة العجز الجزئي اعتباراً من أول الشهر الذي

تنتهي فيه الخدمة .

٢- يستحق المعاش في حالة انتهاء الخدمة طبقاً لأحكام المادة (٢٠) من قانون الخدمة المدنية

الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ (تقاعد وظائف قيادية وإدارة إشرافية) اعتباراً من أول الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة .

٤ يستحق المعاش في حالة انتهاء الخدمة طبقاً لأحكام المادة (٧٠) من قانون الخدمة المدنية

الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ اعتباراً من أول الشهر الذي انتهت فيه الخدمة .

مادة (١١٠) :

- يستحق المؤمن عليه أو المستحقين عنه تعويضًا من دفعة واحدة في حالة انتهاء الخدمة أو النشاط أو العمل مع عدم توفر شروط استحقاق المعاش ، ويصرف هذا التعويض في الحالات الآتية :
- ١- مغادرة الأجنبي للبلاد نهائيًا أو اشتغاله في الخارج بصفة دائمة أو التحاقه بالبعثة الدبلوماسية في سفارة أو قنصلية دولته .
 - ٢- هجرة المؤمن عليه .
 - ٣- الحكم نهائيًا على المؤمن عليه بالسجن بقدر المدة الباقية لبلوغه سن الشيخوخة .
 - ٤- إذا نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه عجز جزئي مستديم يمنعه من مزاولة العمل .
 - ٥- انتظام المؤمن عليه في سلك الرهينة .
 - ٦- عجز المؤمن عليه عجزًا كاملاً .
 - ٧- وفاة المؤمن عليه .
 - ٨- بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة .
- ويراعى صرف تعويض الدفعة الواحدة في الحالات أرقام (٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) دون حاجة لإنهاء النشاط بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٥) من هذه اللائحة .

مادة (١١١) :

يُقدر التعويض عن المدة الحالية والمدة السابقة وفقاً للمعادلة الآتية :
أولاً-التعويض عن المدة الحالية :

$$\begin{aligned} & \text{أجر التسوية عن المدة} \\ & \text{الحالية (وفقاً للمادة (١٠٣) من هذه اللائحة) .} \\ & \times \text{ (وفقاً للقواعد الواردة} \\ & \text{بالمادة (١٠٤) من هذه} \\ & \text{اللائحة) .} \\ & \times ١٥\% \end{aligned}$$

ثانياً-التعويض عن المدة السابقة :

$$\begin{aligned} & \text{أجر التسوية عن المدة} \\ & \text{السابقة وفقاً للمادة} \\ & \text{(١٠٣) من هذه اللائحة .} \\ & \times \text{ (وفقاً للقواعد الواردة} \\ & \text{بالمادة (١٠٤)} \\ & \text{من هذه اللائحة .} \\ & \times ١٥\% \end{aligned}$$

ثالثاً-الجمع بين التعويض عن المدتين :

- ١- يجمع بين قيمة التعويض الناتج من البند أولاً والبند ثانياً .
- ٢- يزداد مبلغ التعويض في حالة صرفه للعجز الكامل أو الوفاة أو بلوغ سن الشيخوخة بمبلغ يحسب بنسبة تساوى متوسط أذون الخزانة خلال المدة من نهاية الاشتراك وحتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تحقق واقعة استحقاق صرف مبلغ التعويض وتحسب الزيادة وفقاً للمعادلة الآتية :

$$\begin{aligned} & \text{عدد السنوات الكاملة من تاريخ} \\ & \text{متوسط العائد على أذون} \\ & \text{الخزانة} \\ & \times \text{ إنهاء الخدمة حتى تاريخ استحقاق} \\ & \text{الصراف} \\ & \times \text{ قيمة التعويض} \end{aligned}$$

مادة (١١٢) :

يصرف تعويض الدفعة الواحدة في حالة وفاة المؤمن عليه إلى مستحقي المعاش حكماً ، ويوزع عليهم بنسبة أنصبتهم في المعاش ، وإذا كانت نسبة التوزيع بين المستحقين تقل عن الواحد الصحيح يتم توزيع التعويض بالكامل على المستحقين بنسبة توزيع المعاش بينهم ، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش أدت إليه هذه المبالغ بالكامل ، فإذا لم يوجد أى مستحق للمعاش صرفت للورثة الشرعيين .

- يسوى معاش كل من يشغل فعليًا منصب نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم والمحافظين ونوابهم بواقع جزء من عشرة أجزاء من أجر التسوية عن كل سنة خدمة قضيت في المنصب ، وذلك بمراعاة الآتى :
- ١- أجر التسوية : هو آخر مكافأة لرئيس مجلس النواب أو آخر راتب بالنسبة لباقي الفئات وبما لا يجاوز صافى الحد الأقصى للأجور المنصوص عليه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ فى تاريخ انتهاء شغل المنصب .
 - ٢- مدة الخدمة فى المنصب : هى مدة الخدمة التى قضيت فى شغل أى من المناصب المشار إليها ، وفى حساب المدد المشار إليها يجبر كسر الشهر إلى شهر .
 - ٣- الحد الأدنى للمعاش : إذا قل المعاش عن (٢٥٪) من أجر التسوية المشار إليه رفع إلى هذا القدر ، وإذا انتهى شغل المنصب بسبب الوفاة الإصابية أو العجز الكلى الإصابى فيكون المعاش بواقع (٨٠٪) من أجر التسوية .
 - ٤- الحد الأقصى للمعاش : يكون بواقع (٨٠٪) من أجر التسوية ، وفى حالة تكرار الانتفاع بأحكام المادة (٢٧) من القانون ، يكون الجمع بين المعاشات المستحقة وفقًا لأحكامها بما لا يجاوز (٨٠٪) من أجر التسوية فى تاريخ انتهاء مدة شغل المنصب الأخير .
 - ٥- تاريخ استحقاق المعاش : يستحق المعاش اعتبارًا من أول شهر انتهاء شغل المنصب ، بشرط عدم شغل منصب آخر من المناصب المشار إليها دون فاصل زمنى .
 - ٦- لا ينتفع بأحكام هذه المادة من يعاملون معاملة الفئات المشار إليها .
- ويتم الجمع بين المعاش المستحق للفئات المشار إليها بالفقرة السابقة والمعاش المستحق عن مدد الاشتراك وفقًا لأحكام القانون مع مراعاة استبعاد مدة شغل المنصب عند حساب المعاش المستحق عن مدد الاشتراك وفقًا لأحكام القانون .
- وفى جميع الأحوال ، لا يجوز أن تزيد المعاشات والزيادات التى تستحق عليها والمستحقة وفقًا لأحكام القانون أو أى قانون آخر ، على صافى الحد الأقصى للأجور المشار إليه بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٧ بتحديد المعاملة المالية لرئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة والمحافظين ونوابهم .

(الفصل الثانى) الحقوق الإضافية

مادة (١١٤) :

يستحق المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة التعويض الإضافى فى حالة توفر إحدى الحالات الآتية :

١- انتهاء الخدمة للعجز الجزئى المستديم .

٢- انتهاء الخدمة للعجز الكامل .

٣- انتهاء الخدمة للوفاة .

٤- ثبوت العجز الكامل أو وقوع الوفاة بعد انتهاء الخدمة نتيجة إصابة عمل .

ويستحق المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمواد (٧،٦،٥) من هذه اللائحة التعويض الإضافى فى

حالة توفر إحدى الحالتين الآتيتين :

١- انتهاء العمل أو النشاط للعجز الكامل .

٢- انتهاء العمل أو النشاط للوفاة .

وفى جميع الأحوال يشترط لاستحقاق التعويض الإضافى أن يكون المؤمن عليه قد استحق معاشاً .

مادة (١١٥) :

يُحسب التعويض الإضافى وفقاً للمعادلة الآتية :

أجر تسوية المعاش أو متوسط أجرى تسوية المعاش بحسب الأحوال $\times ١٢ \times$ معامل السن فى

تاريخ الاستحقاق من الجدول رقم (٦) المرافق للقانون .

ويُزاد التعويض الإضافى بنسبة (٥٠%) فى الحالات الناتجة عن إصابة العمل .

ويُضاعف مبلغ التعويض الإضافى فى حالة استحقاقه لانتهاء خدمة أو عمل

أو نشاط المؤمن عليه بالوفاة مع عدم وجود مستحقين للمعاش فى تاريخ الوفاة .

مادة (١١٦) :

يُصرف مبلغ التعويض الإضافى فى حالة استحقاقه للوفاة وفقاً للترتيب التالى :

١- مستحقى المعاش بنسبة النصيب المستحق لكل منهم ، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش

استحق مبلغ التعويض بالكامل ، وإذا كانت نسبة التوزيع بين المستحقين تقل عن الواحد الصحيح يتم

توزيع التعويض بالكامل على المستحقين بنسبة توزيع المعاش بينهم .

٣ المورثة الشرعيين إذا لم يوجد أى مستحق للمعاش .

مادة (١١٧) :

عند وفاة صاحب المعاش تُصرف نفقات جنازة .

وتُقدر نفقات الجنازة بواقع معاش ثلاثة أشهر من المعاش المستحق عن شهر الوفاة شاملاً جميع ما أضيف إليه من زيادات حتى تاريخ وفاة صاحب المعاش وتُصرف دفعة واحدة ، ولا تدخل إعانة العجز والمنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨ ضمن المعاش عند تحديد قيمة نفقات الجنازة .

مادة (١١٨) :

تُصرف نفقات الجنازة وفقاً للترتيب التالي :

١- الأرملة أو الأرملة بغض النظر عن استحقاق المعاش ، وفي حالة وجود أكثر من أرملة توزع بينهما بالتساوي .

٢- أرشد الأولاد (أكبر الراشدين من الأولاد سنًا) .

٣- من يثبت قيامه بصرف نفقات الجنازة .

وتُصرف نفقات الجنازة خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

مادة (١١٩) :

عند وفاة المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة ،

أو صاحب المعاش تُستحق منحة عن شهر الوفاة والشهرين التاليين .

تُقدر منحة الوفاة عن الشهور الثلاثة بالأجر أو المعاش المستحق عن شهر الوفاة مع مراعاة ما

يأتى :

أولاً- فى حالة وفاة المؤمن عليه :

١- لا تخصص من الأجر الذى تقدر المنحة على أساسه اشتراكات التأمين الاجتماعى أو الضرائب أو

أى استقطاعات أخرى .

٢- عدم التقيد بالحد الأقصى لأجر الاشتراك التأمينى ، حيث تقدر المنحة بكامل الأجر حتى لو

تخطى الحد الأقصى لأجر الاشتراك .

٣- يتم صرف المنحة دفعة واحدة .

٤- لا تُسقط المنحة حق المؤمن عليه فى أجر أيام العمل خلال شهر الوفاة .

٥- تلتزم بالمنحة الجهة التى كانت تصرف الأجر للمؤمن عليه .

ثانياً- فى حالة وفاة صاحب المعاش :

١- تقدر المنحة بمعاش صاحب المعاش عن شهر الوفاة شاملاً جميع ما أضيف إليه من زيادات

حتى تاريخ وفاته .

٢- لا تدخل إعانة العجز والمنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨ ضمن

المعاش عند تحديد قيمة المنحة .

٣- يتم صرف المنحة دفعة واحدة .

ثالثاً- فى حالة توفر صفتى المؤمن عليه وصاحب المعاش فى المتوفى فى تاريخ الوفاة فتقدر المنحة

بمعاشه وأجره على التحديد السابق بيانه .

مادة (١٢٠) :

تستحق منحة الوفاة لمستحقي المعاش بنسبة النصيب المستحق لكل منهم ، فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد للمعاش استحق مبلغ المنحة بالكامل ، وإذا كانت نسبة التوزيع بين المستحقين تقل عن الواحد الصحيح يتم توزيع المنحة بالكامل على المستحقين بنسبة توزيع المعاش بينهم . ولا تستحق المنحة في حالة عدم وجود مستحقين للمعاش .

مادة (١٢١) :

عند فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش يصرف للمستحقين عنه إعانة شهرية اعتبارًا من أول الشهر الذي فقد فيه وتقدر الإعانة وفقًا لما يأتي :

١- في حالة فقد المؤمن عليه تقدر إعانة الفقد بمعاش الوفاة المقرر في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، وإذا كان فقد المؤمن عليه أثناء تأدية عمله يضاف إلى هذا المعاش معاش الوفاة المقرر بتأمين إصابات العمل ، وتزداد الإعانة بالزيادات السنوية المقررة للمعاش .

٢- في حالة فقد صاحب المعاش تقدر إعانة الفقد بقيمة المعاش المستحق لصاحب المعاش في تاريخ الفقد ، وتزداد الإعانة بالزيادات السنوية المقررة للمعاش .

مادة (١٢٢) :

يثبت فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش من خلال تقديم المستندات التالية :

- ١- صورة رسمية من محضر الشرطة المحرر عن الفقد .
- ٢- إفادة من قسم الشرطة بأن المفقود لم يعثر عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الفقد .
- ٣- شهادة معتمدة من جهة العمل التابع لها المؤمن عليه توضح تفصيليًا نوع العمل الذي فقد أثناء تأديته ، وذلك إذا كان الفقد أثناء تأدية العمل .

مادة (١٢٣) :

تُصرف إعانة الفقد لمستحقي المعاش بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، ويسرى بشأن هذه الإعانة ما يسرى بشأن المعاش من أحكام .

مادة (١٢٤) :

تصرف إعانة الفقد لمدة أربع سنوات أو ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أيهما أسبق .
وبعد ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أو فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أيهما أسبق يعتبر تاريخ
الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة ويراعى ما يأتي :

١- يحدد المستحقين في تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أو فوات أربع سنوات من تاريخ
الفقد .

٢- يستمر صرف إعانة الفقد باعتبارها معاشاً وتوزع على المستحقين في تاريخ ثبوت الوفاة
الحقيقية أو الحكمية أو فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد .

٣- بالنسبة للمؤمن عليه تحسب الحقوق التأمينية الأخرى- المكافأة والتعويض الإضافي - في
تاريخ الفقد وتوزع على المستحقين في تاريخ ثبوت الوفاة الحقيقية
أو الحكمية أو بعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أيهما أسبق .

٤- بالنسبة لصاحب المعاش تحسب منحة الوفاة في تاريخ الفقد وتصرف لمستحقها في تاريخ
ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية أو بعد فوات أربع سنوات
من تاريخ الفقد أيهما أسبق ، ولا تصرف نفقات الجنازة في حالة عدم العثور
على جثمان صاحب المعاش .

مادة (١٢٥) :

في حالة عدم اتخاذ إجراءات إثبات فقد المؤمن عليه في حينه أو عدم تضمين الحكم الصادر بإثبات
الوفاة الحكمية تاريخ الفقد يتم تقدير قيمة المعاش والحقوق الأخرى بمراعاة تاريخ انتهاء الخدمة وتاريخ
ثبوت الوفاة الحقيقية أو الحكمية .

مادة (١٢٦) :

في حالة فقد المؤمن عليه والعثور عليه حياً وثبت من تحقيقات السلطات المختصة أن الفقد كان
بسبب خارج عن إرادته كفقْد الذاكرة أو الجنون أو الأسر
أو غير ذلك من حالات القوة القاهرة فيعتبر صحيحاً ما صرف من إعانة الفقد إلى المستحقين ، وفي غير
ذلك من حالات تعتبر المبالغ المنصرفة للمستحقين ديناً عليه ويتعين اقتضاءها منه وفقاً للإجراءات
المخولة للهيئة قانوناً .

وفي حالة فقد صاحب المعاش والعثور عليه حياً ، يعتبر صحيحاً ما صرف
من إعانة الفقد إلى المستحقين عنه وتخصم من قيمة المعاش المستحق له ويؤدى إليه الفرق (إن وجد)

ويلتزم المؤمن عليه أو صاحب المعاش برد جميع الحقوق التأمينية الأخرى التي تم صرفها
للمستحقين عنه .

(الفصل الثالث)

المكافأة

مادة (١٢٧) :

تخضع فئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (٣) من هذه اللائحة لنظام المكافأة .

وتُودع اشتراكات المكافأة في حساب شخصي لكل مؤمن عليه خاضع

لنظام المكافأة .

مادة (١٢٨) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون حماية البيانات الشخصية المشار إليه وبمراعاة مقتضيات الأمن القومي ، تقوم الهيئة بإنشاء حساب شخصي لنظام المكافأة لكل مؤمن عليه تُودع فيه حصيلة الاشتراكات المحصلة فعلياً لحساب المكافأة ، ويتكون الحساب الشخصي المشار إليه من الآتي :

- ١- الاشتراكات التي تم تحصيلها فعلياً لحساب المكافأة سواء عن مدد الاشتراك الفعلية أو الإجازات الخاصة أو غيرها من مدد الاشتراك التي يُحصل عنها اشتراكات مكافأة .
- ٢- المبالغ الإضافية المحصلة عن نظام المكافأة نتيجة التأخير في سداد الاشتراكات .
- ٣- عائد استثمار أموال هذا الحساب .

وتُودع حصيلة الاشتراكات والمبالغ الإضافية المذكورة بالفقرة السابقة

في الحساب الشخصي للمؤمن عليه في موعد أقصاه نهاية شهر السداد وبعد أدنى سبعة أيام عمل . ويُستحق عن المبالغ الفعلية المودعة في هذا الحساب المشار إليه بالفقرة الأولى عائد استثمار عن المدة من أول الشهر التالي لإيداع المبالغ في الحساب وحتى نهاية الشهر السابق على تاريخ استحقاق الحقوق التأمينية ، وتحدد نسبة عائد الاستثمار وفقاً لقرار من رئيس الهيئة وبناء على تقرير لجنة الخبراء وموافقة مجلس الإدارة .

ويُضاف عائد استثمار أموال الحساب إلى رصيد الحساب الشخصي للمؤمن عليه في نهاية كل سنة مالية .

مادة (١٢٩) :

اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون يوقف العمل بالقرارات والاتفاقات التي أبرمت مع الجهات التي طلبت زيادة اشتراك العاملين بها في نظام المكافأة وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة والمكملة له مع مراعاة ما يأتي :

- ١- إذا كانت الجهة الإدارية قامت بأداء تكلفة الشراء بالكامل قبل تاريخ العمل بالقانون ، تحسب هذه المدة ضمن مدة اشتراك المؤمن عليهم في نظام المكافأة عند حلول واقعة استحقاق المكافأة .
- ٢- إذا كانت الجهة الإدارية قامت بإيداع دفعة تحت حساب تكلفة المكافأة يتم رد ما تبقى من مبالغ للجهة الإدارية ويتم إيقاف حساب مدد في نظام المكافأة للعاملين بالجهة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون .
- ٣- بالنسبة للجهات الصادر لها قرار بزيادة الاشتراك في نظام المكافأة وفقاً لأحكام المادة الرابعة عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ يتم إيقاف العمل بهذه القرارات اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ، ويراعى عند حساب الحق في المكافأة عند حلول واقعة الاستحقاق أن يتم حساب مدة الاشتراك في نظام المكافأة الإضافية عن المدة من بداية الاشتراك حتى ٢٠٢٠/١/١

مادة (١٣٠) :

تصرف المكافأة المستحقة وفقاً لأحكام القانون عند تحقق واقعة استحقاق الحقوق التأمينية وفقاً لأحكام المادتين (١٠٢ ، ١١٠) من هذه اللائحة ، وتقدر قيمة المكافأة وفقاً لما يأتي :

أولاً-تقدير المكافأة عن المدة الحالية :

تقدر المكافأة برصيد الحساب الشخصي للمؤمن عليه حتى تاريخ واقعة الاستحقاق .

ثانياً-تقدير المكافأة عن المدة السابقة :

١- تقدير المكافأة عن المدة الفعلية والمدة المحسوبة بالمبالغ المدخرة :

أجر تسوية معاش الأجر الأساسي وفقاً
لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة

$$\text{مدة الاشتراك بالشهور} \times \text{مدة الاشتراك بالشهور} \div ١٢$$

٢- تقدير المكافأة عن المدة المشتراة في نظام المكافأة :
(أ) في حالة بلوغ السن أو الوفاة وفقاً للمعادلة الآتية :

أجر التسوية

وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) × مدة الاشتراك بالسنوات
من هذه اللائحة

(ب) في حالة المعاش المبكر أو العجز الجزئي أو الكلي وفقاً للمعادلة الآتية :

١- إذا كان الشراء قد تم عن طريق جدول (٤) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قبل تعديله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ :

أجر التسوية
المعامل المقابل للسن من

وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة × مدة الاشتراك بالسنوات × جدول رقم (٤) - قبل تعديله ٣٠٪ ×
بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ - في تاريخ العمل بالقانون

٢- إذا كان الشراء قد تم عن طريق جدول (٥) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ :

أجر التسوية
وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة × مدة الاشتراك بالسنوات × المعامل المقابل للسن من جدول رقم (٤) ×
بعد تعديله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ في تاريخ العمل بالقانون

وتخصم من قيمة المكافأة عن المدة المشتراة ، القيمة الحالية للأقساط المتبقية وفقاً للجدول رقم (٢) المرافق لقرار وزير المالية رقم ٥٥٤ لسنة ٢٠٠٧ بشأن القواعد المنفذة لأحكام قانون التأمين الاجتماعي

ويراعى بشأن أجر التسوية الذى تحسب على أساسه المكافأة المشتراة استبعاد جميع العلاوات الخاصة التى ضمت للأجر الأساسى بعد تاريخ الشراء ولم يتم الاشتراك عنها .

ثالثاً- تقدير المكافأة الإضافية للجهات الصادر لها قرار بزيادة الاشتراك فى نظام المكافأة وفقاً لأحكام المادة الرابعة عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ :

١- أجر التسوية :

يحدد وفقاً لقواعد حساب أجر التسوية عن معاش الأجر الأساسى الواردة بالمادة (١٠٣) من هذه اللائحة .

٢- مدة الاشتراك فى نظام المكافأة الإضافية :

(أ) تحسب مدة الاشتراك فى نظام المكافأة الإضافية اعتباراً من تاريخ بدء اشتراك الجهة فى نظام

المكافأة الإضافية أو تاريخ التعيين أيهما ألق

حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ أو تاريخ النقل لجهة أخرى غير مشتركة فى نظام المكافأة الإضافية .

(ب) لا تدخل مدد الإجازات الخاصة لغير العمل التى لم يبدا المؤمن عليه الرغبة فى الاشتراك عنها

ضمن مدة الاشتراك فى نظام المكافأة الإضافية .

(ج) لا تدخل مدد الخدمة التى لم يتم أداء الاشتراكات الأصلية عنها ضمن مدة الاشتراك فى نظام

المكافأة الإضافية .

٣- حساب المكافأة الإضافية :

مدة الاشتراك بنظام

أجر التسوية × المكافأة الإضافية ÷ ١٢

بالشهور

٤- يتم خصم قيمة المكافأة الإضافية عن مدة الخدمة السابقة على تاريخ ضم العلاوات الخاصة والزيادة المقررة بنسبة (٩٪) بالنسبة للخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية التى ضمت للأجر الأساسى من تاريخ الاشتراك فى نظام المكافأة الإضافية وفقاً للمعادلة الآتية :

قيمة العلاوة الخاصة أو

الزيادة × مدة الاشتراك السابقة على ضم العلاوة ÷ ١٢

فى نظام المكافأة الإضافية بالشهور

(أو فرق العلاوة)

مع مراعاة أنه عند تطبيق قواعد حساب أجر التسوية ونتج عنها تخفيض الأجور التى دخلت فى حساب المتوسط يتم تخفيض قيمة العلاوة الخاصة بالقيمة التى تم تخفيض الأجر بها .

٥- صافى المكافأة الإضافية = ناتج البند (٣) مطروحاً منه ناتج البند (٤) .

٦- لا تطبق قواعد الحد الأدنى للمكافأة على نظام المكافأة الإضافية .

- ٧

مادة (١٣١) :

فى حالة وفاة المؤمن عليه تصرف المكافأة لمستحقى المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة وفقاً للأنصبة المحددة بالجدول رقم (٧) المرافق للقانون ، فإن لم يوجد سوى مستحق واحد أدى إليه المبلغ بالكامل ، وإذا كانت نسبة التوزيع بين المستحقين تقل عن الواحد الصحيح ، توزع المكافأة بالكامل على المستحقين بنسبة توزيع المعاش بينهم ، وفى حالة عدم وجود مستحقين للمعاش يصرف هذا الرصيد للورثة الشرعيين .

(الفصل الرابع) المعاش الاضافى

مادة (١٣٢) :

يجوز للمؤمن عليه من الفئات الواردة بالمواد (٦،٥،٣) من هذه اللائحة الانتفاع بنظام المعاش الإضافى وفقاً لأحكام المادة (٣٨) من القانون إذا توفرت بشأنهم الشروط الآتية :

أولاً- المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة :

١- أن يتجاوز أجر المؤمن عليه الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأمينى .

٢- تقديم المؤمن عليه طلب الانتفاع بهذا النظام على النموذج رقم (٢١)

المرفق قبل بلوغه سن الشيخوخة .

٣- ألا يكون للهيئة أى مبالغ مستحقة على المؤمن عليه وواجبة الأداء فى تاريخ تقديم الطلب .

ثانياً- المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادتين (٦،٥) من هذه اللائحة :

١- أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن أعلى فئة دخل اشتراك بالجدول

رقم (١) المرفق .

٢- تقديم المؤمن عليه طلب الانتفاع بهذا النظام على النموذج رقم (٢١)

المرفق قبل بلوغه سن الشيخوخة .

٣- ألا يكون للهيئة أى مبالغ مستحقة على المؤمن عليه وواجبة الأداء فى تاريخ تقديم الطلب .

مادة (١٣٣) :

تكون نسبة الاشتراكات فى نظام المعاش الإضافى بواقع (١٠٪) شهرياً يتحملها المؤمن عليه ويكون

الانتفاع بهذا النظام وفقاً للقواعد الآتية :

أولاً- المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة :

١- يكون الاشتراك فى هذا النظام عن باقى أجر المؤمن عليه الزائد

عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأمينى وبما لا يجاوز (١٠٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك .

٢- يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات فى المواعيد الدورية لأداء الاشتراكات ويسرى بشأن التأخير

فى أداء الاشتراكات وتحصيلها ما يسرى بشأن اشتراكات التأمين الاجتماعى من أحكام .

٣- يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات فى هذا النظام خلال المدد الآتية :

(أ) مدد الإعارة الخارجية بدون أجر ومدد الإجازات الخاصة للعمل بالخارج .

(ب) مدد الإجازات الخاصة بدون أجر التى أبدى المؤمن عليه الرغبة

فى الاشتراك عنها .

(ج) مدد الإجازات الدراسية بدون أجر .

(د) مدد البعثات العلمية بدون أجر .

٤- يوقف انتفاع المؤمن عليه بهذا النظام إذا انتفى أى شرط من شروط الانتفاع المشار إليها بالبند

أولاً من المادة (١٣٢) من هذه اللائحة .

ثانياً- المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادتين (٦ ، ٥) من هذه اللائحة :

١- يحدد المؤمن عليه فى طلبه القيمة التى يريد الاشتراك عنها بما لا يجاوز (١٠٠٪) من أعلى

فئة بجدول دخل الاشتراك .

- ٢- يلتزم المؤمن عليه بأداء الاشتراكات فى هذا النظام فى المواعيد الدورية لأداء الاشتراكات ويسرى بشأن التأخير فى أداء الاشتراكات وتحصيلها ما يسرى بشأن اشتراكات التأمين الاجتماعى من أحكام .
- ٣- يوقف انتفاع المؤمن عليه بهذا النظام إذا انتفى أى شرط من شروط الانتفاع المشار إليها بالبند ثانيًا من المادة (١٣٢) من هذه اللائحة .

٤- تعدل فئة دخل الاشتراك فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلى أعلى فئة بالجدول رقم (١) المرافق سنويًا وفقًا لطلب الاشتراك فى المعاش الإضافى .

مادة (١٣٤) :

- تقوم الهيئة بإنشاء حساب شخصى للمعاش الإضافى لكل مؤمن عليه تودع فيه حصيلة الاشتراكات المحصلة فعليًا لحساب المعاش الإضافى ، ويتكون الحساب الشخصى المشار إليه من الآتى :
- ١- الاشتراكات التى تم تحصيلها فعليًا لحساب المعاش الإضافى سواء عن مدد الاشتراك الفعلية أو الإجازات الخاصة أو غيرها من مدد الاشتراك التى يُحصل عنها اشتراكات المعاش الإضافى .
- ٢- المبالغ الإضافية المحصلة عن نظام المعاش الإضافى نتيجة التأخير فى سداد الاشتراكات .

- ٣- عائد استثمار أموال هذا الحساب عن المدة من أول الشهر التالى لإيداع المبالغ فى الحساب الشخصى ، ويودع فى نهاية كل سنة مالية ، على أن تحدد نسبة عائد الاستثمار وفقًا لقرار من رئيس الهيئة وبناء على تقرير لجنة الخبراء وموافقة مجلس الإدارة .
- ٤- فى حالة استحقاق المعاش الإضافى ينقل رصيد الحساب الشخصى للمؤمن عليه إلى الحساب العام للمعاش الإضافى .

مادة (١٣٥) :

- ينشأ حساب عام يصرف منه المعاش الإضافى المستحق لصاحب المعاش الإضافى والمستحقين ، ويتم تمويل هذا الحساب مما يأتى :
- (أ) رصيد الحساب الشخصى للمؤمن عليهم عند استحقاق المعاش الإضافى .
- (ب) عائد استثمار رصيد الحساب العام .

مادة (١٣٦) :

- تتولى لجنة الخبراء إعداد تقييم اكتوارى للحساب العام للمعاش الإضافى على أساس نظام التمويل الكامل ، وتعرض نتيجة التقييم على مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه من إجراءات فى هذا الشأن .

مادة (١٣٧) :

يستحق المعاش الإضافى فى حالة استحقاق المؤمن عليه معاشاً وفقاً لأى حالة من حالات استحقاق المعاش فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

ويحسب المعاش الإضافى بقسمة رصيد الحساب الشخصى على دفعة الحياة فى تاريخ الاستحقاق ، ويضاف هذا المعاش إلى المعاش المستحق فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مع مراعاة ما يأتى :

١- لصاحب الشأن تقديم طلب بصرف رصيد الحساب الشخصى إذا كانت قيمة المعاش تقل عن (١٠٪) من الحد الأقصى لأجر الاشتراك فى تاريخ الاستحقاق .

٢- يستحق المعاش الإضافى دون التقيد بالحدود القصوى للمعاش المنصوص عليها بالقانون .

٣- يستحق المعاش الإضافى بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش المنصوص عليها بالقانون .

٤- يجمع المؤمن عليه من الفئات الواردة بالمادة (٣) من هذه اللائحة

أو المستحقين عنه بحسب الأحوال بين المعاش الإضافى والمعاشات المستحقة فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وتأمين إصابات العمل بدون حدود .

٥- يدخل المعاش الإضافى فى وعاء حساب زيادة المعاشات المقررة بالمادة (٣٥) من القانون .

٦- يسرى على المعاش الإضافى ما يسرى على معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة من أحكام .

٧- فى حالة وفاة المؤمن عليه دون وجود مستحقين للمعاش يصرف الرصيد المتوافر فى الحساب الشخصى للورثة الشرعيين .

وفى جميع الأحوال لا يستحق معاش إضافى فى أى تاريخ لاحق لصرف رصيد الحساب الشخصى .

مادة (١٣٨) :

فى حالة استحقاق المؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة لعدم توفر شروط استحقاق المعاش فى تأمين

الشيخوخة والعجز والوفاة ، يُصرف الرصيد المتوافر فى الحساب الشخصى للمؤمن عليه أو المستحقين لتعويض الدفعة الواحدة بحسب الأحوال .

الفصل الخامس

زيادات المعاشات

مادة (١٣٩) :

يصدر رئيس الجمهورية بناءً على عرض الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية بالتنسيق مع وزير المالية ورئيس الهيئة قرارًا بنسبة زيادة المعاشات المستحقة حتى ٣٠ يونيو من كل عام اعتبارًا من أول يوليو بنسبة لا تقل عن معدل التضخم وبما لا يزيد على (١٥٪) مع مراعاة ما يأتي :

- ١- لا تزيد قيمة الزيادة في المعاش عن نسبة الزيادة منسوبة إلى الحد الأقصى لأجر الاشتراك الشهري في ٣٠ يونيو من كل عام .
- ٢- تتحمل حسابات التأمين الاجتماعي بصندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من القانون حسب الأحوال ، بنسبة الزيادة عن جزء المعاش الذي يلتزم به وتتحمل الخزنة العامة بباقي قيمة الزيادة .
- ٣- تستحق الزيادة لمعاش العجز الجزئي الإصابى غير المنهى للخدمة .
- ٤- تعتبر الزيادة جزءًا من المعاش عند حساب الزيادة التالية .
- ٥- ألا تقل قيمة المعاش بعد الزيادة عن (٦٥٪) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك في تاريخ استحقاق الزيادة ، ولا يسرى حكم هذا البند على معاش العجز الجزئي الإصابى غير المنهى للخدمة .
- ٦- توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة ما يصرف لهم من معاش في تاريخ استحقاق الزيادة .

مادة (١٤٠) :

يستحق صاحب معاش العجز الكامل ، والولد العاجز عن الكسب سواء كان ابنًا أو بنتًا متى بلغ سنه اثنتى عشرة سنة ميلادية كاملة ، إعانة عجز تقدر بنسبة (٢٠٪) من قيمة ما يستحقه من معاش إذا قررت الهيئة المعنية بالتأمين الصحى أنه يحتاج إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء حياته اليومية .

مادة (١٤١) :

تُستحق إعانة العجز فى الحالات الآتية :

- ١- فقد البصر كليًا .
- ٢- فقد الذراعين .
- ٣- فقد الطرفين السفليين .
- ٤- الشلل الرباعى الكامل .
- ٥- شلل الطرفين السفليين المقعد عن الحركة .
- ٦- الشلل النصفى التام المقعد عن الحركة .
- ٧- المرض العقلى .
- ٨- هبوط القلب المزمن الشديد .
- ٩- التشوهات الشديدة بالعظام والمفاصل والضمور العضلى التى تقعد عن الحركة .
- ١٠- الأورام الخبيثة المصحوبة بمضاعفات تعجز عن الحركة .

١١- الحالات الأخرى التي تقرر الهيئة المعنية بالتأمين الصحي حاجتها للمعاونة الدائمة من شخص آخر للقيام بأعباء الحياة اليومية ، وتعتمد هذه الحالات من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي أو من ينيبه .

مادة (١٤٢) :

تقوم الهيئة بعرض صاحب الحالة على الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بناء على طلب يقدم من صاحب الشأن سواء في تاريخ استحقاق المعاش أو في تاريخ لاحق لذلك ، وتصدر الهيئة المعنية بالتأمين الصحي قرارها بمدى الحاجة إلى المعاونة الدائمة من شخص آخر .
وإذا قررت الهيئة المعنية بالتأمين الصحي عدم الحاجة للمعاونة اليومية الدائمة من شخص آخر فيجوز لصاحب الشأن أن يطلب إعادة النظر في قرارها وفقاً لأحكام المادة (١٤٨) من القانون .
ويعاد توقيع الكشف الطبي على صاحب الشأن المقرر له هذه الإعانة لتقرير مدى استمرار حاجته للمعاونة الدائمة اليومية من شخص آخر وذلك بالنسبة للحالات التي ترى الهيئة المعنية بالتأمين الصحي أن حاجتها للمعاونة اليومية قابلة للانتهاء وفقاً للمواعيد التي تقررها .

مادة (١٤٣) :

تصرف إعانة العجز اعتباراً من تاريخ استحقاق المعاش أو من أول الشهر التالي لتاريخ تقرير الجهة الطبية حاجة صاحب الشأن للمعاونة الدائمة اليومية من شخص آخر بالنسبة للحالات التي تتقدم بطلب بعد تاريخ استحقاق المعاش .
وتقطع الإعانة اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تحقق إحدى الحالات الآتية :
١- التحاق صاحب الشأن بأى عمل أو مزاوله أى مهنة .
٢- زوال الحاجة إلى المعاونة اليومية الدائمة من شخص آخر بناء على إخطار من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي .
٣- عدم تقدم صاحب الشأن لإعادة توقيع الكشف الطبي عليه في التاريخ المحدد لإعادة الفحص .
٤- الوفاة .

الباب الخامس
الأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل
(الفصل الأول)
الفئات المنتفعة بأحكام تأمين إصابات العمل

مادة (١٤٤) :

مع عدم الإخلال بأحكام نظام التأمين الصحى الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ تسرى أحكام هذا الباب على المؤمن عليهم الوارد ذكرهم فى المادة (٣) من هذه اللائحة بالإضافة إلى الفئات الآتية :

- ١- العاملين بالقطاع الخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة .
- ٢- المتدرجين والتلاميذ الصناعيين .
- ٣- الطلاب المشتغلين فى مشروعات التشغيل الصيفى .
- ٤- المكلفين بالخدمة العامة .
- ٥- الملحقين بعمل بعد سن الشيخوخة ولا تسرى فى شأنهم أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

مادة (١٤٥) :

يشترط لاعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل ما يأتى :

- ١- ألا يكون المصاب قد بلغ سن الشيخوخة .
 - ٢- أن يكون الإجهاد أو الإرهاق ناتجاً عن بذل مجهود إضافى يفوق المجهود العادى للمؤمن عليه سواء بُذل هذا المجهود فى وقت العمل الأسمى أو فى غيره .
 - ٣- أن يكون المجهود الإضافى ناتجاً عن تكليف المؤمن عليه بإنجاز عمل معين فى وقت محدد يقل عن الوقت اللازم عادة لإنجاز هذا العمل ، أو تكليفه بإنجاز عمل معين فى وقت محدد بالإضافة إلى عمله الأسمى .
 - ٤- أن يكون هناك ارتباط مباشر بين حالة الإجهاد أو الإرهاق من العمل والحالة المرضية .
 - ٥- أن تكون الفترة الزمنية للإجهاد أو الإرهاق كافية لوقوع الحالة المرضية .
 - ٦- أن تكون الحالة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق ذات مظاهر مرضية حادة .
 - ٧- أن ينتج عن الإجهاد أو الإرهاق فى العمل إصابة المؤمن عليه بأحد الأمراض التالية :
(أ) نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ متى ثبت ذلك بوجود علامات إكلينيكية واضحة .
(ب) الانسداد بالشرايين التاجية للقلب متى ثبت ذلك بصفة قاطعة .
 - ٨- ألا تكون الحالة المرضية ناتجة عن مضاعفات أو تطور لحالة مرضية سابقة .
- ويراعى أن من ثبت إصابته بأى من مرضى الإجهاد أو الإرهاق من العمل لا يتم تكليفه بأى أعمال إضافية من جهة عمله ، ولا يقبل ملف إصابة جديدة ناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق .

(الفصل الثاني)

إجراءات الإبلاغ عن الإصابة ومستندات ملف الإصابة

مادة (١٤٦) :

يلتزم المؤمن عليه أو المشرف على العمل بإبلاغ صاحب العمل فى القطاع الخاص أو مندوبه فوراً بأى حادث يقع فى مكان العمل يكون سبباً فى إصابة المؤمن عليه مبيناً الظروف التى وقع فيها . ويلتزم صاحب العمل بإخطار الهيئة عن كل حالة إصابة تقع بين عماله فور وقوعها وذلك على النموذج رقم (٢٢) المرافق وعليه أن يوافق الهيئة بمستندات هذه الإصابة المبينة بالنموذج المشار إليه فور توفرها .

وفى حالة امتناع صاحب العمل عن الإخطار بالإصابة يجوز للمصاب أو من ينوبه أن يخطر الهيئة بالإصابة وتاريخها أو محضر الشرطة بالحادث ، وعلى الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة . كما يلتزم صاحب العمل عند حدوث الإصابة بنقل المصاب إلى مكان العلاج الذى تحدده له الهيئة المعنية بالتأمين الصحى ، ويسلم للمصاب عند نقله أو لمرافقه صورة الإخطار المشار إليه فى الفقرة الثانية .

مادة (١٤٧) :

يلتزم صاحب العمل فى القطاع الخاص أو المسئول الفعلى عن الإدارة لديه بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يقع لأحد عماله يُعجزه عن العمل وذلك خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تغيبه عن العمل ويكون البلاغ مشتملاً على اسم المصاب وعنوانه وموَجَز عن الحادث وظروفه والعضو المصاب والجهة التى نقل إليها المصاب لعلاجها .

كما يلتزم صاحب العمل بالنسبة للعمال المنصوص عليهم بالبنود (١ ، ٢ ، ٣) من المادة (٣) من هذه اللائحة بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يقع لعماله بالنسبة لحوادث الطريق . ويكتفى بمحضر تحقيق إدارى يجرى بمعرفة السلطة المختصة لدى صاحب العمل فى حالة وقوع الحادث داخل دائرة العمل وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم المشار إليهم فى البنود (١ ، ٢ ، ٣) من المادة (٣) من هذه اللائحة .

مادة (١٤٨) :

يلتزم المؤمن عليه بإبلاغ جهة الشرطة المختصة بإصابة العمل الناتجة عن حوادث الطريق عندما تسمح حالته بذلك ، لتحضير مذكرة أو محضر بالحادثة ويخطر صاحب العمل برقم المحضر وتاريخه للقيام بالالتزامات المقررة عليه .

وفي جميع الأحوال يتعين أن يتضمن محضر تحقيق الإصابة :

- ١- ظروف الحادث بالتفصيل .
- ٢- أقوال الشهود (إن وجدوا) .
- ٣- بيان ما إذا كان الحادث عمداً أو نتيجة سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب .
- ٤- أقوال صاحب العمل أو مندوبه خاصة إذا وقع الحادث داخل دائرة العمل .
- ٥- أقوال المصاب إذا سمحت حالته .

وعلى الهيئة اتخاذ ما تراه لازماً لحصر صور التحقيقات التي ترد إليها ومراجعتها واستيفائها فور ورودها وإرسال ما يخص المصابين من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام إلى صاحب العمل وحفظ صور التحقيقات الخاصة بالمصابين من العاملين بالقطاع الخاص بملفات التأمين الاجتماعى الخاصة بهم .

مادة (١٤٩) :

يلتزم المؤمن عليه المعار أو المنتدب خارج البلاد أو الموفد فى مهمة عمل رسمية خارج البلاد أو المستحقين عنه عند حدوث الإصابة إخطار الهيئة على [النموذج رقم \(٢٣\)](#) مرفقاً به المستندات المبينة به

مادة (١٥٠) :

إذا ظهرت على المؤمن عليه أعراض مرض مهني خلال سنة من تاريخ انتهاء خدمته من العمل المعرض فيه للإصابة بهذا المرض ، فعلى صاحب العمل الذى كان يعمل لديه اتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاج وحصوله من الجهة المختصة على حقوقه التى يكفلها هذا التأمين .
وعلى المؤمن عليه المذكور التقدم إلى الجهة المختصة لاتخاذ تلك الإجراءات إذا كان متعطلاً .

مادة (١٥١) :

إذا اكتشف الجهاز الطبى لصاحب العمل أحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون أو أمراض أخرى ناشئة عن النشاط الذى يزاوله صاحب العمل غير مدرجة بهذا الجدول ، فعلى صاحب العمل أن يخطر كل من الهيئة المعنية بالتأمين الصحى والهيئة بتقرير الجهاز الطبى المشار إليه مبيناً به نوع المرض والعمل أو الصناعة التى يعمل بها العامل ، وذلك لدراسة مدى إمكان تعديل جدول أمراض المهنة المرافق للقانون .

مادة (١٥٢) :

مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٤٦) من هذه اللائحة يلتزم صاحب العمل بإخطار الجهة المختصة بالعلاج بحالة الإصابة الناشئة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل فور حدوثها على النموذج رقم (٢٤) المرافق .

وتقدر الهيئة المعنية بالتأمين الصحي نسبة العجز المتخلفة عن الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق في العمل وفقاً للجدول رقم (٥) المرافق .

مادة (١٥٣) :

لا ينتفع المؤمن عليه بأحكام العلاج والرعاية الطبية وتعويض الأجر طوال مدة إعارته أو انتدابه خارج البلاد .

(الفصل الثالث) إجراءات إثبات إصابة العمل

مادة (١٥٤) :

تلتزم الهيئة ببحث مدى اعتبار الحالة إصابة عمل من عدمه والانتهاء إلى قرار فى هذا الشأن خلال شهر من تاريخ ورود إخطار الإصابة مستوفياً المستندات المبينة به .

وتنشأ بالهيئة لجنة تختص بالبت فى مدى اعتبار الإصابة الناتجة عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل إصابة عمل ويصدر بتشكيلها قرار من رئيس الهيئة ويكون من بين أعضائها طبيبين من الهيئة المعنية بالتأمين الصحى ويحدد القرار قواعد وإجراءات عمل اللجنة .

ويكون للجنة طلب أية مستندات ترى أنها لازمة لبحث الحالة ، كما يكون لها الاستعانة بمن تراه من التخصصات الطبية المختلفة لإبداء الرأى .
وتعقد اللجنة جلساتها بمقر الهيئة مرة أسبوعياً لمناقشة الحالات .

مادة (١٥٥) :

يجوز لأصحاب الشأن التظلم من القرار الذى تصدره اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار به .
وتنشأ بالهيئة لجنة لفحص هذه التظلمات يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الهيئة على أن يكون من بين أعضائها طبيب من الهيئة المعنية بالتأمين الصحى ويحدد هذا القرار إجراءات ومواعيد انعقاد اللجنة والفصل فى التظلمات والإخطار بها .

(الفصل الرابع)

شروط وإجراءات الفحص الطبي الدوري للعاملين المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية

مادة (١٥٦) :

تتولى الهيئة المعنية بالتأمين الصحى إجراء فحص طبي ابتدائى عام لكل مرشح لعمل يعرضه لأحد الأمراض المهنية المنصوص عليها بالجدول رقم (١) المرافق للقانون للتحقق من لياقته صحياً للقيام بهذا العمل ، وذلك قبل تسلمه العمل .

ويراعى فى إجراء الفحص الطبي طبيعة العمل ونوع المرض المعرض له المرشح للعمل .

ومع عدم الإخلال بأحكام نظام التأمين الصحى الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ تلتزم الهيئة المعنية بالتأمين الصحى بفحص المؤمن عليهم المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المشار إليها دورياً وتكون هى الجهة المسؤولة عن تحديد أعداد المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية ، وتحصل الهيئة المذكورة على مقابل خدمة مقداره خمسون جنيهاً عن كل مؤمن عليه تقوم بفحصه ويتحمل صاحب العمل بقيمة مقابل الخدمة ويلتزم بسداده خلال عشرة أيام من تاريخ مطالبتها به .

ويكون الفحص الطبي الدورى فى الأوقات الآتية :

أولاً- مرة كل ستة أشهر بالنسبة إلى العمال المعرضين للإصابة بالأمراض المهنية الآتية :

- ١- التسمم بالرصاص ومضاعفاته إذا كانت طبيعة العمل تعرضهم لأبخرة الرصاص .
- ٢- الأمراض والأعراض الباثولوجية التى تنشأ عن الراديوم والمواد المماثلة ذات النشاط الإشعاعى وأشعة إكس .

٣- التسمم بثانى كبريتور الكربون ومضاعفاته (أحد مركبات الكبريت) .

٤- التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفاته - فى عمليات الدباغة .

٥- التسمم بالبنزول ومركباته أو مثيلاته أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم .

ثانياً- مرة كل سنة بالنسبة إلى العمال المعرضين للإصابة بالأمراض

المهنية الآتية :

١- التسمم بالرصاص ومضاعفاته فى غير العمليات أو الأعمال التى تعرض العمال لأبخرة الرصاص .

٢- التأثر بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات فى غير صناعة الدباغة .

٣- التسمم بالزئبق ومضاعفاته .

٤- التسمم بالأنثيمون ومضاعفاته .

٥- التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته .

٦- التسمم بالفسفور ومضاعفاته .

٧- التسمم بالمنجنيز ومضاعفاته .

٨- التسمم بالكبريت ومضاعفاته .

٩- سرطان الجلد الأولى والتهابات الجلد والعين المزمنة .

١٠- تأثر العين من الحرارة والضوء وما نشأ عنها من مضاعفات .

١١- التأثر بالنيكل وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات .

١٢- التسمم بالبتروول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته .

١٣- التسمم بالكلوروفورم ورابع كلورور الكربون .

١٤- التسمم برابع كلورور الأثيل وثالث كلورور الأثلين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية من المجموعة الأليفاتية .

١٥- التسمم بالنترات والنيتريانات النيتروجلسرين .

١٦- التسمم بالكادميوم ومضاعفاته .

١٧- التسمم بالكحول والجليوكول والكيون بأنواعها المختلفة ومضاعفاته .

١٨- الأمراض الناتجة عن الإشعاعات غير المؤينة مثل :

(أ) الأشعة فوق البنفسجية .

(ب) الأشعة تحت الحمراء .

١٩- التسمم بمبيدات الآفات .

ثالثاً-مرة كل سنتين بالنسبة إلى العمال المعرضين للإصابة بباقي الأمراض المبينه بالجدول رقم (١)

المرفق للقانون .

وللجهة الطبية القائمة بالفحص الطبى الدورى إعادة فحص أى عامل معرض لمرض مهنى بعد مدة

من الفترات الدورية المشار إليها فى الفقرة السابقة إذا وجد أن حالته الصحية تستدعى ذلك .

وتثبت نتيجة الفحص الطبى الابتدائى والدورى لكل عامل على البطاقة الخاصة به وتسجل النتائج أمام

اسم كل عامل فى السجل المعد لهذا الغرض على أن يلتزم صاحب العمل بتوفير البطاقة والسجل المشار

إليهما وفقاً للنماذج التى تعد لهذا الغرض .

ويجب مراعاة السرية التامة فيما يتعلق بنتائج الفحص الطبى ولا يجوز تداول هذه المعلومات إلا

بين المختصين ويجوز إعطاء صورة من البيانات للعامل بناء على طلب كتابى منه .

يُراعى فى الفحص الطبى الدورى أن يبين ما يأتى :

- ١- حالة الدم والجهاز العصبى والجهاز الهضمى والجهاز البولى بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالرصاص .
- ٢- حالة الجهاز العصبى والجهاز الهضمى والبولى بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالزئبق .
- ٣- حالة الجهاز الهضمى والجهاز العصبى والجلد والأغشية المخاطية بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالزرنيخ .
- ٤- حالة الجهاز الدورى والمجارى التنفسية العليا بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالأنثيمون .
- ٥- حالة الفك الأسفل والأسنان والعظام بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالفسفور .
- ٦- حالة الدم والجهاز العصبى والجلد بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالبنزول .
- ٧- حالة الجهاز العصبى والصدر والجلد بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالمنجنيز .
- ٨- حالة الجهاز التنفسى والقلب والأغشية بالنسبة إلى العمال المعرضين للتسمم بالكبريت .
- ٩- حالة الجلد للعمال المعرضين للتأثر بالكروم والنيكل .
- ١٠- حالة الجهاز التنفسى والعيون للعمال المعرضين للتسمم بالكور والفلور والبروم .
- ١١- حالة الجهاز التنفسى والجلد والعيون للعمال المعرضين للتسمم بالبترول .
- ١٢- حالة الكبد والكلى والقلب والجهاز العصبى للعمال المعرضين للتسمم بالكوروفورم ورابع كلورور الكربون ورابع كلورور الأثيل وثالث كلورور الأثلين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية من المجموعة الألفاتية .
- ١٣- حالة الدم والجلد والعيون ومدى امتصاص الإشعاع بالنسبة إلى العمال المعرضين للأمراض والأعراض الباثولوجية التى تنشأ عن الراديووم أو المواد ذات النشاط الإشعاعى وأشعة إكس .
- ١٤- حالة الجلد والعيون بالنسبة إلى العمال المعرضين للإصابة بسرطان الجلد الأولى والتهابات الجلد والعيون المزمنة .
- ١٥- حالة العيون بالنسبة إلى العمال المعرضين لتأثر العين من الحرارة والضوء .
- ١٦- حالة الجهاز التنفسى (الصدر) بما فى ذلك الفحص بالأشعة بالنسبة إلى العمال المعرضين لأمراض الغبار الرئوية نيوموكميوزس ، ومرض الدرن .

يلتزم العامل بالحضور للفحص الطبى فى المكان الذى يحدد لذلك ، كما يلتزم صاحب العمل بأجر الفترات الزمنية التى تستغرقها عملية الفحص الطبى الدورى ، كما يلتزم بتقديم كافة التسهيلات والبيانات التى تطلبها الهيئة المعنية بالتأمين الصحى فى المواعيد التى تحددها .

(الفصل الخامس) إجراءات العلاج والرعاية الطبية

مادة (١٥٩) :

تختص الهيئة المعنية بالتأمين الصحى بعلاج المصاب ورعايته طبيًا ويجوز لها التصريح لصاحب العمل بذلك وفقًا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحى بالاتفاق مع رئيس الهيئة .

ويكون علاج المصاب وفقًا لأحكام الفقرة السابقة فى جهات العلاج التى تحددها له الهيئة المعنية بالتأمين الصحى .

وفى جميع الأحوال تتولى الجهة المختصة بالعلاج مباشرة علاج المصاب ورعايته طبيًا إلى أن يشفى أو يثبت عجزه .

ويجوز للمصاب العلاج فى درجة أعلى من الدرجة التأمينية على أن يتحمل فروق التكاليف أو يتحملها صاحب العمل إذا وجد اتفاق بذلك .

مادة (١٦٠) :

للمصاب حق استرداد تكاليف علاجه خارج الوحدات المتعاقدة مع الهيئة المعنية بالتأمين الصحى ، إذا كانت حالته المرضية طارئة ولها صفة الاستعجال ، بما لا تحتل معه تأخير تقديم الخدمة العلاجية له ، على أن يقدم طلب الاسترداد متى كانت حالته الصحية تسمح بذلك .

مادة (١٦١) :

يقصد بالعلاج والرعاية الطبية مجموعة الخدمات الصحية التأمينية لكافة الأمراض التى تقدم للمؤمن عليهم داخل جمهورية مصر العربية ، سواء كانت خدمات تشخيصية أو علاجية أو تأهيلية أو فحوصات طبية أو معملية ، وللهيئة المعنية بالتأمين الصحى بناءً على عرض اللجان المختصة بها إضافة خدمات أخرى إلى الخدمات المشار إليها ، وذلك بمراعاة الحفاظ على التوازن المالى والاكتوارى .

وتقدم تلك الخدمات من خلال :

- ١- طبيب الأسرة أو الممارس العام فى جهات العلاج المحددة .
- ٢- الأطباء المتخصصون بما فى ذلك ما يتعلق بطب وجراحة الفم والأسنان .
- ٣- الرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .
- ٤- العلاج والإقامة بالمستشفى أو المركز المتخصص وإجراء العمليات الجراحية وأنواع العلاج الأخرى .
- ٥- الفحص بالتصوير الطبى والفحوصات المعملية وغيرها من الفحوصات الطبية وما فى حكمها .

٦- الخدمات التأهيلية والعلاج الطبيعى والأجهزة التعويضية طبقًا للقوائم الأساسية التى تصدر عن اللجان المتخصصة بالهيئة .

٧- تحرير الوصفات الطبية وصرف الأدوية والمستلزمات اللازمة للعلاج ، طبقًا للقوائم الأساسية والتكميلية التى تصدر عن اللجان المتخصصة بالهيئة ، وكذا عمل التقارير الطبية اللازمة .

٨- الكشف الطبى الابتدائى والدورى لكل مرشح للعمل للتحقق من لياقتها الصحية والنفسية .

٩- العلاج بالخارج لمن يستحيل علاجه من خلال الخدمات المقدمة داخل جمهورية مصر العربية ويتوفر له علاج بالخارج ، بناءً على تقرير يصدر من لجنة مختصة بهذا الشأن تشكل بمعرفة الهيئة المعنية بالتأمين الصحى .
ولا يحول انتهاء خدمة المصاب لأى سبب دون استمرار علاجه من إصابته .
وإذا انتهت مدة الإعارة أو الانتداب أو الإجازة للعمل بالخارج وكان المصاب لا يزال فى حاجة إلى علاج ، فعلى صاحب العمل أن يحيله إلى جهة العلاج المحددة له لاستكمال علاجه .

مادة (١٦٢) :

تلتزم جهة العلاج بإخطار المصاب بانتهاء العلاج وبما يكون قد تخلف لديه من عجز ونسبته وللمصاب أن يطلب إعادة النظر فى قرار جهة العلاج وفقاً لأحكام التحكيم الطبى المنصوص عليها فى الفصل العاشر من هذا الباب .

كما تلتزم جهة العلاج بالإخطار المشار إليه فى الفقرة السابقة بالنسبة لكل من صاحب العمل والهيئة مع بيان أيام التخلف عن العلاج (إن وجدت) وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحى بالاتفاق مع رئيس الهيئة .
ويكون قرار جهة العلاج بمدّة الإجازة المرضية ملزماً لصاحب العمل .

(الفصل السادس)

قواعد وإجراءات صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال

مادة (١٦٣) :

يلتزم صاحب العمل بمصاريف نقل المصاب أول مرة من مكان وقوع الإصابة إلى جهة العلاج التي تعينها له الهيئة المعنية بالتأمين الصحي .

مادة (١٦٤) :

تلتزم الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بمصاريف انتقال المصاب من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس وفقاً للقواعد الآتية :

- ١- يستحق المصاب مصاريف الانتقال بالوسائل الخاصة من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس داخل أو خارج البلد الذي يقيم به إذا قرر الطبيب المعالج على بطاقة التردد للعلاج أو في الإخطار بانتهاء العلاج أن حالة المصاب لا تسمح باستعمال وسائل الانتقال العامة .
- ٢- يستحق المصاب مصاريف الانتقال بالوسائل العادية من محل الإقامة إلى مكان العلاج وبالعكس إذا لم يقرر الطبيب المعالج أن حالة المصاب تتطلب استعمال وسيلة انتقال خاصة وكان مكان العلاج يقع خارج البلد الذي يقيم فيه المصاب أما إذا كان يقع داخله فلا يستحق مصاريف انتقال .

مادة (١٦٥) :

إذا كان مكان العلاج يقع خارج البلد الذي يقيم به المصاب وكانت حالته تستدعي التردد عليه دون العلاج الداخلي فإنه يحق للمصاب وفقاً لما تقررته جهة العلاج أن يصرف إليه من الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر مصاريف انتقال بالدرجة الثانية للذهاب إلى مكان العلاج والعودة منه بعد انتهاء العلاج .

مادة (١٦٦) :

في حالة علاج المصاب خارج الجمهورية وفقاً للقواعد المقررة يكون السفر بالطائرة بالدرجة السياحية وتكون نفقات الإقامة خارج دور العلاج في حدود ما تقررته لائحة بدل السفر الحكومية وفقاً لفئات أجر الاشتراك بالنسبة للمصاب .

مادة (١٦٧) :

تتحمل الجهة الملتزمة بتعويض الأجر بمصاريف الانتقال والإقامة الخاصة بالمرافق وفقاً للأحكام المقررة بالنسبة للمصاب إذا ما قررت الجهة الطبية أن حالة المصاب تستدعي وجود مرافق .

مادة (١٦٨) :

تسرى القواعد المنصوص عليها في المواد السابقة في الحالات الآتية عند انتقال المصاب :

- ١- إلى مكان إجراء الفحوص الطبية أو العملية لإعداد وتركيب جهاز التعويض اللازم وكذلك انتقاله للتأهيل على استعمال الجهاز .
- ٢- إلى جهة العلاج لتقدير درجة العجز المستديم المتخلف عن الإصابة .
- ٣- لإعادة الفحص الطبي وفقاً لأحكام المادة (١٨١) من هذه اللائحة .

مادة (١٦٩) :

إذا انتهت خدمة المصاب لأي سبب قبل انتهاء علاجه تلتزم الجهة التي تقوم بصرف تعويض الأجر بالاستمرار في صرف نفقات الانتقال المستحقة للمصاب وفقاً لأحكام هذه اللائحة .

مادة (١٧٠) :

فى حالة وفاة المصاب تلتزم الجهة التى تقوم بصرف تعويض الأجر بنفقات تجهيز الجثمان ونقله من مكان العلاج داخل أو خارج البلاد إلى محل إقامته وتؤدى هذه النفقات لمن يصرف إليهم نفقات الجنازة .

مادة (١٧١) :

إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تؤدى الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها تعويضاً عن أجره يعادل أجره المسدد عنه الاشتراك ويصرف هذا التعويض للمصاب فى مواعيد صرف الأجور بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بالشهر وأسبوعياً بالنسبة لغيرهم ويقدر التعويض اليومي على أساس الأجر الشهري المسدد عنه الاشتراك مقسوماً على ثلاثين ويسرى ذلك على كل حالة انتكاس أو مضاعفة تنشأ عن الإصابة .
وفى جميع الأحوال يتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة أيا كان وقت وقوعها .

مادة (١٧٢) :

يستحق المؤمن عليه تعويض الأجر اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ وقوع الإصابة بشرط تقدمه إلى جهة العلاج المختصة اعتباراً من هذا التاريخ فإذا تأخر عن تقديم نفسه لجهة العلاج يصرف تعويض الأجر عن الأيام التى عولج فيها لدى جهة أخرى إذا ما اعتمدت الهيئة المعنية بالتأمين الصحى الشهادات الطبية ومدة العلاج فى تلك الجهة .

ويستمر صرف هذا التعويض طوال مدة عجز المصاب عن تأدية العمل بسبب الإصابة وحتى ثبوت عجزه المستديم أو وقوع وفاته أو بلوغه سن الشيخوخة .

ويتم صرف التعويض فى جميع حالات إصابة العمل دون حاجة لورود نتيجة التحقيق باستثناء حالات الإصابة الناتجة عن حوادث الطريق فيشترط لصرف التعويض ورود نتيجة هذا التحقيق .

ويعتمد فى صرف التعويض على الإخطار عن وقوع الإصابة والتقارير الطبى الأولى عن حالة المصاب وبطاقة التردد التى يؤشر عليها بما يفيد استلام المؤمن عليه لتعويض الأجر .

ويصرف تعويض الأجر للمصاب فإذا تعذر عليه الانتقال يتم الصرف لمن يوكله بموجب توكيل يخول له الحق فى الصرف ، كما يجوز أن ينتقل إليه مندوب الصرف لتسليمه هذا التعويض .

وإذا انتهت خدمة المصاب لأى سبب قبل انتهاء علاجه تستمر الجهة الملتزمة بالصرف فى صرف هذا التعويض حتى تحقق إحدى الوقائع المشار إليها بالفقرة الثانية من هذه المادة والمؤدية الى انتهاء صرف هذا التعويض .

وعند ورود الإخطار بانتهاء العلاج من جهة العلاج يتم مراجعة ما ورد به على مدد انقطاع العامل عن العمل وما تم صرفه من تعويض وذلك للتأكد من صحة التعويض المنصرف .

مادة (١٧٣) :

إذا ثبت من التحقيق الذي يجري بمعرفة الجهة المختصة أن الإصابة ليست إصابة عمل أو أن المصاب تعمد إصابة نفسه أو أن الإصابة حدثت بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانبه ولم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته على (٢٥٪) من العجز الكامل ، فللجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تعتبر فترة انقطاع المؤمن عليه بسبب الإصابة إجازة مرضية ويتحمل العامل في هذه الحالة بالفرق بين تعويض الأجر الذي أدى إليه بسبب الإصابة والأجر أو تعويض الأجر المستحق له نظير الإجازة المرضية ويعتبر ديناً عليه يخصم من أجره أو مستحقاته لدى الهيئة في الحدود المقررة قانوناً وذلك إذا كانت الهيئة هي التي قامت بصرف تعويض الأجر .

مادة (١٧٤) :

إذا كان المصاب معاراً أو منتدباً خارج الجمهورية أو موفداً في مهمة عمل رسمية خارج البلاد وانتهت أو انتهت مدة الإعارة أو الانتداب وكان لا يزال عاجزاً عن تأدية عمله بسبب الإصابة التزمت الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر بأداء هذا التعويض على أساس أجر الاشتراك لدى جهة العمل الأصلية اعتباراً من تاريخ عودته وذلك بعد التحقق من توفر الشروط اللازمة لاعتبار حالته إصابة عمل مع مراعاة أحكام المادة (١٤٩) من هذه اللائحة .

(الفصل السابع)

المعاش وتعويض الدفعة الواحدة فى تأمين إصابات العمل

مادة (١٧٥) :

يسوى معاش العجز والوفاة فى تأمين إصابات العمل وفقاً لما يأتى :
أولاً-معاش العجز الكامل الإصابى أو الوفاة الإصابية :

أجر التسوية عن المدة الخاضعة لأحكام القانون وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة .
ولا يؤثر فى ذلك أن يكون للمؤمن عليه له مدة اشتراك سابقة على ٢٠٢٠/١/١

ثانياً-معاش العجز الجزئى الإصابى إذا كانت نسبة العجز (٣٥%) فأكثر :
معاش العجز الكامل × نسبة العجز .

مادة (١٧٦) :

يقدر معاش الوفاة أو العجز الكامل لمن لا يتقاضى أجراً بواقع الحد الأدنى للمعاش المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من القانون ، وبما لا يقل عن الحد الأدنى الرسمى للمعاش المشار إليه بالمادة (١٦٣) من القانون .

أما إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقدر نسبته بـ (٣٥%) فأكثر استحق المصاب معاشاً يساوى نسبة ذلك العجز من المعاش المنصوص عليه بالفقرة السابقة .

مادة (١٧٧) :

يستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذى وقعت فيه الوفاة أو ثبت فيه العجز .
ويزداد المعاش الإصابى متى كانت الوفاة أو العجز سبباً فى إنهاء الخدمة بنسبة (١%) سنوياً حتى بلوغ المؤمن عليه سن الشيخوخة حقيقة أو حكماً ، وتحسب الزيادة على المعاش المستحق عن إصابة العمل فقط وتعتبر الزيادة جزءاً من المعاش عند حساب الزيادات التالية .

مادة (١٧٨) :

يجمع المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقون بين معاش الإصابة والمعاش المنصوص عليه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك بدون حد أقصى .

مادة (١٧٩) :

يقدر تعويض الدفعة الواحدة الإصابى فى الحالات التى تقل فيها نسبة العجز عن (٣٥%) وفقاً لما يأتى :

أجر التسوية عن المدة الخاضعة لأحكام القانون وفقاً لأحكام المادة (١٠٣) من هذه اللائحة

$$\text{٤٨ شهرًا} \times \text{نسبة العجز} \times ٨٠\%$$

ويقدر تعويض الدفعة الواحدة الإصابى بالنسبة لمن لا يتقاضى أجراً وفقاً لما يأتى :

$$\text{معاش العجز الكامل أو الوفاة الإصابية لمن لا يتقاضى أجراً} \times \text{نسبة العجز} \times \text{٤٨ شهرًا}$$

(الفصل الثامن)

تكرار الإصابة

مادة (١٨٠) :

يقصد بتكرار الإصابة تعرض المؤمن عليه لإصابة عمل جديدة يتخلف عنها نسبة عجز وتتحدد الآثار المترتبة على تكرار الإصابة وفقاً لما يأتي :

١- إذا كان إجمالي نسب العجز الناشئة عن الإصابة الحالية والسابقة أقل من (٣٥٪) :

يتم صرف تعويض عن الإصابة الأخيرة على أساس نسبة العجز الأخيرة وأجر التسوية في تاريخ العجز الأخير .

٢- إذا كانت اجمالي نسب العجز الناشئة عن الإصابة الحالية والسابقة تساوى (٣٥٪) أو أكثر فيعوض كالتالي :

(أ) إذا كان المصاب قد عوض عن إصابته السابقة تعويضاً من دفعة واحدة :

يقدر له معاش على أساس إجمالي نسب العجز المتخلفة عن إصابته الحالية والسابقة وأجر التسوية في تاريخ العجز الأخير ولا يرد التعويض السابق صرفه .

(ب) إذا كان المصاب مستحقاً لمعاش عن إصابته السابقة :

١- يقدر معاشه على أساس إجمالي نسب العجز المتخلفة عن إصابته الحالية والسابقة وأجر

التسوية في تاريخ العجز الأخير ، ويصرف المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لثبوت العجز عن الإصابة الأخيرة .

٢- ألا يقل المعاش الناتج عن هذه التسوية عن معاش المؤمن عليه عن الإصابة السابقة .

٣- إذا أدى تكرار الإصابة إلى زيادة إجمالي نسب العجز عن هذه الإصابات على (١٠٠٪) فلا يعتد إلا بنسبة (١٠٠٪) .

(الفصل التاسع)

إعادة الفحص الطبي

مادة (١٨١) :

تكون إعادة الفحص الطبي المنصوص عليها في المادة (٥٨) من القانون خمس مرات خلال أربع سنوات وفقاً لما يأتي :

- ١- مرة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز .
- ٢- مرة كل سنة خلال الثلاث سنوات التالية وعلى جهة العلاج أن تعيد تقدير درجة العجز في كل مرة . ويراعى بشأن الحالات التي يثبت طبياً حاجتها لإطالة مدة إعادة تقدير درجة العجز بعد المدد المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة أن يتم تقديم الملف الإصابى الخاص بكل حالة مطلوب إعادة تقدير درجة العجز لها بعد مرور الأربع سنوات المقررة من تاريخ ثبوت العجز للعرض على لجنة تشكل من رئيس مجلس إدارة الهيئة المعنية بالتأمين الصحى للنظر فى كل حالة على حدة لإطالة مدة إعادة تقدير درجة العجز .

مادة (١٨٢) :

تحدد الآثار المترتبة على تعديل نسبة العجز وفقاً لإعادة الفحص الطبي وفقاً لما يأتي :

- ١- إذا كان المؤمن عليه قد استحق معاشاً عن نسبة العجز السابق تقديرها يتم تحديد مستحقته كما يأتي :

(أ) إذا كانت نسبة العجز الناتجة عن إعادة الفحص (٣٥ ٪) فأكثر يتم تعديل قيمة المعاش ، اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ ثبوت درجة العجز الأخيرة .

(ب) إذا كانت نسبة العجز الناتجة عن إعادة الفحص أقل من (٣٥ ٪) يتم إيقاف المعاش نهائياً من أول الشهر التالى لتاريخ إعادة الفحص ويتم صرف تعويض دفعة واحدة إصابى ويعتبر صحيحاً ما سبق صرفه من معاش حتى نهاية الشهر الذى تم فيه إعادة الفحص .

- ٢- إذا كان المؤمن عليه قد استحق تعويضاً من دفعة واحدة عن نسبة العجز السابق تقديرها يتم تحديد مستحقته كما يأتي :

(أ) إذا كانت نسبة العجز الناتجة عن إعادة الفحص أقل من (٣٥ ٪) :

١- إذا كانت نسبة العجز الناتجة عن إعادة الفحص مساوية أو أقل من النسبة السابقة لا يتم تعديل قيمة التعويض السابق صرفه .

٢- إذا كانت نسبة العجز الناتجة عن إعادة الفحص أكبر من النسبة السابق تحديدها وأقل من (٣٥ ٪) يتم إعادة تقدير تعويض الدفعة الواحدة على أساس نسبة العجز الناتجة عن إعادة

الفحص وأجر التسوية فى تاريخ ثبوت العجز فى المرة الأولى ، ويصرف الفرق للمؤمن عليه .

(ب) إذا كانت نسبة العجز الناتجة عن إعادة الفحص (٣٥ ٪) فأكثر .

يتم تحديد قيمة المعاش المستحق على أساس نسبة العجز الناتجة عن إعادة الفحص وأجر التسوية فى تاريخ ثبوت العجز فى المرة الأولى ، ويصرف إليه هذا المعاش اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ ثبوت درجة العجز الأخيرة مخصوماً منه الفرق بين التعويض السابق صرفه إليه وقيمة المعاش بافتراض

استحقاقه على أساس درجة العجز المقدرة فى المرة الأولى وذلك فى الحدود المشار إليها بالمادة (١٣٣) من القانون .

(الفصل العاشر)

التحكيم الطبي

مادة (١٨٣) :

يكون للمؤمن عليه الحق في التقدم بطلب إعادة النظر في قرار جهة العلاج في المواعيد الآتية :

١- خلال أسبوع من أى من التواريخ الآتية :

(أ) تاريخ إخطاره بانتهاء العلاج .

(ب) تاريخ إخطاره بالعودة إلى العمل .

(ج) تاريخ إخطاره بعدم إصابته بمرض مهني .

٢- خلال شهر من أى من التواريخ الآتية :

(أ) تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز .

(ب) تاريخ إخطاره بتقدير نسبة العجز .

كما يكون للابن أو الأخ أن يتقدم بطلب إعادة النظر في قرار الجهة الطبية بعدم ثبوت عجزه عن الكسب ، وذلك خلال شهر من تاريخ علمه بعدم ثبوت العجز .

ويقدم الطلب إلى لجنة التحكيم الطبي بالهيئة مرفقاً به الشهادات الطبية المؤيدة لطلبه مع أداء مبلغ عشرون جنيهاً مقابل أداء خدمة .

مادة (١٨٤) :

تشكل لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في المادة (١٤٠) من القانون للمؤمن عليه على الوجه التالي :

١- طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة الواقع في دائرة اختصاصها مكان العمل .

٢- طبيب من الهيئة المعنية بالتأمين الصحى .

٣- طبيب إخصائى يختاره مدير مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة تبعاً لحالة صاحب الشأن طالب التحكيم وذلك بناء على طلب المقرر .

٤- مقرر يحدد بقرار من رئيس الهيئة ، ولا يكون له صوت معدود .

كما تشكل لجنة التحكيم الطبي للابن أو الأخ المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (١٤٠) من القانون وفقاً لما يأتى :

١- طبيب الصحة المهنية بمديرية القوى العاملة الواقع في دائرة اختصاصها محل إقامة صاحب الشأن

٢- طبيب من الهيئة المعنية بالتأمين الصحى .

٣- طبيب إخصائى من مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة الواقع في دائرتها محل إقامة صاحب الشأن .

٤- مقرر يحدد بقرار من رئيس الهيئة ، ولا يكون له صوت معدود .

وتعقد اللجان بمقر مكاتب الهيئة .

وتعقد اللجنة في مكان وجود صاحب الشأن إذا ثبت بشهادة طبية عدم قدرته على الانتقال إلى مقر اللجنة .

مادة (١٨٥) :

يحرر طلب التحكيم الذى يقدمه صاحب الشأن على النموذج رقم (٢٥) المرافق، ويسلم هذا الطلب مرفقاً به الشهادات الطبية المؤيدة له بإيصال إلى الهيئة .
ويجوز أن يرسل طلب التحكيم بكتاب موسى عليه بعلم الوصول .
ويؤدى صاحب الشأن رسم تحكيم مقداره عشرون جنيهاً إلى الهيئة .
مادة (١٨٦) :

يسقط حق صاحب الشأن فى التحكيم فى الحالتين الآتيتين :
١- إذا لم يتقدم بطلب التحكيم فى المواعيد المقررة بالمادة (١٨٣) من هذه اللائحة .
٢- إذا لم يقم بأداء رسم التحكيم .
ويمتنع على لجنة التحكيم أن تنظر فى طلب التحكيم فى هاتين الحالتين .

مادة (١٨٧) :

على مقرر لجنة التحكيم الطبى أن يحدد موعد انعقاد اللجنة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ ورود الأوراق إليه ، وأن يخطر كل من أعضاء اللجنة وصاحب الشأن بهذا الموعد بكتاب موسى عليه قبل موعد انعقاد اللجنة بأسبوع ويتم هذا الإخطار برقياً عند الضرورة أو بأى وسيلة إلكترونية أخرى .
ويجوز لطرفى النزاع تقديم أية بيانات أو مستندات أو شهادات طبية إلى لجنة التحكيم الطبى حتى اليوم السابق على موعد انعقادها .

مادة (١٨٨) :

على لجنة التحكيم الطبى أن تراعى حالة صاحب الشأن وقت صدور قرار الجهة الطبية المطعون فيه ، ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الآراء ويجب أن يكون مسبباً ومتضمناً الآراء التى أبدت فى شأن النزاع .

مادة (١٨٩) :

على الهيئة إخطار صاحب الشأن بقرار اللجنة بكتاب موسى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار ، ويكون القرار ملزماً لطرفى النزاع وعلى الهيئة تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات .
ويصدر رئيس الهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة قرار بقيمة البدل الذى يصرف لأعضاء اللجنة .

الباب السادس أحكام تأمين البطالة (الفصل الأول)

الفئات المنتفعة بأحكام تأمين البطالة وشروط استحقاق التعويض

مادة (١٩٠) :

تسرى أحكام تأمين البطالة على المؤمن عليهم المنصوص عليهم في البنود ٢(، ٣) من (أولاً) من المادة (٢) من القانون ، ويستثنى من ذلك الفئات الآتية :

- ١- العاملون الذين يستخدمون في أعمال عرضية أو مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال المحاجر والملاحات وعمال التراحيل والعمال الموسميون وعمال الشحن والتفريغ وعمال النقل البري وعمال الزراعة وعمال الصيد .
- ٢- الشركاء المتضامنون في شركات الأشخاص وشركات التوصية بالأسهم الذين يعملون بأجر في شركاتهم .
- ٣- العاملون الذين يبلغون سن الشيخوخة .

مادة (١٩١) :

يشترط لاستحقاق تعويض البطالة ما يأتي :

- ١- ألا يكون المؤمن عليه قد استقال من الخدمة ويُعتبر في حكم ذلك حالات الانقطاع عن العمل .
- ٢- ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة لحكم نهائي في جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة أو انتحاله شخصية غير صحيحة أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة .
- ٣- أن يكون المؤمن عليه مشتركاً في تأمين البطالة لمدة سنة على الأقل منها الستة أشهر السابقة على كل تعطل متصلة .
- ٤- أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوى العاملة المختص وأن يتردد على مكتب القوى العاملة المسجل فيه اسمه في المواعيد التي تحدد بقرار من وزير القوى العاملة .

مادة (١٩٢) :

على صاحب العمل موافاة الهيئة باستمارة نهاية الخدمة موضحًا بها أسباب إنهاء الخدمة على أن تكون موقعة منه ومن العامل ، وفي حالة امتناع العامل عن التوقيع على هذه الاستمارة فعلى صاحب العمل أن يوضح بها أسباب هذا الامتناع .

وإذا أثبت صاحب العمل في استمارة نهاية الخدمة أن انتهاء خدمة العامل يرجع إلى أحد الأسباب الآتية :

- ١- الاستقالة .
 - ٢- ارتكابه لأفعال ماسة بالشرف ، أو الأمانة ، أو الآداب العامة .
 - ٣- انتحاله شخصية غير صحيحة ، أو تقديمه شهادات أو أوراق مزورة .
 - ٤- ارتكابه خطأ نشأت عنه خسارة جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يكون صاحب العمل قد أبلغ عنه الجهات المختصة خلال ٢٤ ساعة من وقت علمه بوقوعه .
 - ٥- عدم مراعاته التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العاملين أو المنشأة بشرط أن تكون هذه التعليمات مكتوبة ومعلقة في مكان ظاهر .
 - ٦- غيابه دون سبب أكثر من المدة التي تنص عليها قوانين ولوائح التوظيف أو العمل بحسب الأحوال .
 - ٧- عدم قيامه بتأدية التزامات العمل الجوهرية .
 - ٨- إفشائه الأسرار الخاصة بالعمل .
 - ٩- وجوده أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثرًا بما تعاطاه من مادة مخدرة .
 - ١٠- اعتدائه على صاحب العمل أو المدير المسئول وكذلك اعتدائه اعتداءً جسيمًا على أحد رؤسائه في العمل أثناء العمل أو بسببه .
- واعترض العامل على سبب انتهاء الخدمة صراحة على الاستمارة سألقة الذكر أو بشكوى مقدمة للهيئة أو أبدى اعتراضه ضمناً بامتناعه عن التوقيع على هذه الاستمارة ، فإنه يتعين على الهيئة إرسال أوراق النزاع المشار إليها في اليوم التالي لوصولها إلى مكتب العمل الواقع في دائرته محل العمل على أن تسلّم إليه باليد أو بالبريد المسجل المستعجل حسب الأحوال .
- ويصدر قرار من رئيس الهيئة بالتنسيق مع وزير القوى العاملة بالإجراءات التي تتبع عند قيام نزاع بين العامل وبين صاحب العمل على سبب انتهاء الخدمة ، وإجراءات نظر مكتب العمل لهذا النزاع وإبداء رأيه فيه .

الفصل الثاني

إجراءات طلب صرف تعويض البطالة

مادة (١٩٣) :

على المؤمن عليه أن يتقدم بصورة نموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق خلال الأسبوع الأول لتعطله إلى مكتب العمل المختص لقيده اسمه في سجل المتعطلين والحصول على شهادة قيد طبقاً لأحكام قانون العمل .

وإذا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين تجيز له صرف تعويض البطالة وثبت من نموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق أنه قد رفض التوقيع أو اعترض على سبب انتهاء الخدمة وجب على الهيئة إحالة الاستمارة المشار إليها إلى مكتب العمل المختص لإبداء رأيه في النزاع القائم على سبب انتهاء الخدمة مع إخطار المؤمن عليه بذلك بكتاب موسى عليه مع علم الوصول، وذلك كله وفقاً لحكم المادة (٩٣) من القانون .

مادة (١٩٤) :

على المؤمن عليه أن يتقدم في ميعاد أقصاه نهاية الأسبوع الثاني لتعطله بطلب على النموذج رقم (٢٦) المرافق إلى الهيئة مرافقاً له صورة نموذج الاستمارة رقم (٦) المرافق وشهادة القيد المشار إليها في المادة السابقة .
وعلى الهيئة تحرير بطاقة صرف التعويض في حالة استحقاقه على النموذج رقم (٢٧) المرافق وتسليمها للمؤمن عليه ، ويتم تسليم المؤمن عليه بطاقة الصرف قبل موعد صرف الدفعة الأولى من التعويض .

مادة (١٩٥) :

على المؤمن عليه المتعطل إذا استحق معاشاً أو التحق بأى عمل أو زاول أى نشاط أو مهنة أو حرفة أن يبلغ الهيئة ومكتب العمل المختص بذلك .

الباب السابع

التأمين على أصحاب الأجور الحكمية

(الفصل الأول)

التأمين على عمال المقاولات والبناء والتشييد

وعمال الشحن والتفريغ وعمال المحاجر وعمال الملاحات

مادة (١٩٦) :

تسرى أحكام هذا الفصل على العمال الموضحة مهنهم في الجدول رقم (٦) المرافق من الفئات الآتية :

- ١- عمال المقاولات الذين يرتبط عملهم بعمليات المقاولات أيًا كانت مدة العمل .
- ٢- عمال البناء والتشييد أيًا كان محل البناء .
- ٣- عمال الشحن والتفريغ .
- ٤- عمال المحاجر .
- ٥- عمال الملاحات .

مادة (١٩٧) :

يشمل نظام التأمين الاجتماعي على فئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة السابقة التأمينات الآتية :

- ١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .
- ٢- نظام المكافأة .
- ٣- تأمين إصابات العمل .
- ٤- تأمين المرض .

مادة (١٩٨) :

يتحدد أجر الاشتراك الذي يؤدي على أساسه حصة المؤمن عليه في اشتراكات التأمين الاجتماعي بالنسبة للعاملين الذين تسرى في شأنهم أحكام هذا الفصل وفقًا للجدول رقم (٧) المرافق .

مادة (١٩٩) :

يكون حساب الأجور التي يتم على أساسها حساب حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي في العمليات التي يتم التعاقد عليها من تاريخ العمل بهذه اللائحة وفقًا للنسب أو القيمة الواردة بالجدول رقم (٨) المرافق وبمراعاة ما يأتي :

- ١- القيمة الكلية للمقولة أو قيمة المبنى المراد تشييده وبمراعاة أنه في حالة إسناد بعض عمليات المقولة إلى مقاولين من الباطن تخصم قيمة الاشتراكات المستحقة عن هذه العمليات من قيمة الاشتراكات المستحقة عن المقولة ، وفي حالة إسناد جميع عمليات المقولة لمقاولين من الباطن يجب ألا تقل الاشتراكات المستحقة عن مجموع العمليات الداخلة في المقولة عن قيمة الاشتراكات المستحقة على القيمة الكلية للمقولة ، وفي جميع الأحوال تخصم قيمة العمليات المعفاة من القيمة الكلية للمقولة .
- ٢- القيمة الإيجارية للمحجر أو الملاحة التي تستغل بطريق الإيجار .
- ٣- كمية المواد المستخلصة من المحجر أو الملاحة الذي يستغل عن طريق تصاريح الإتاوة .

مادة (٢٠٠) :

يكون تحديد الوعاء الذي يتم على أساسه تحديد الأجور التي يتم على أساسها حساب حصة صاحب العمل في الاشتراكات وفقاً للآتي :

- ١- العقد أو أمر التشغيل أو أمر التوريد أو الفاتورة أو المقاييس المعتمدة وغيرها من المستندات والوسائل بحسب الأحوال ويراجع هذا التحديد على ختامى الأعمال .
- ٢- قيمة الترخيص أو المخالفة الصادرة من الجهة الإدارية المختصة .

مادة (٢٠١) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون التأمين الصحى الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ تتحدد نسب الاشتراكات وفقاً للآتي :

- ١- حصة المؤمن عليه في الاشتراكات بواقع (١١٪) من الأجر المشار إليه بالمادة (١٩٨) من هذه اللائحة وتشمل هذه الحصة تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بواقع (٩٪) ، وتأمين المرض بواقع (١٪) ونظام المكافأة بواقع (١٪) .
- ٢- حصة صاحب العمل بواقع (١٨.٢٩٪) من الأجر المشار إليها بالمادة (١٩٩) من هذه اللائحة ، وتشمل هذه الحصة :

(أ) تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بواقع (١٢٪) .

(ب) نظام المكافأة بواقع (١٪) .

(ج) تأمين المرض بواقع (٣.٢٥٪) .

(د) تأمين إصابات العمل :

- ١- (١٪) من أجر الاشتراك للعاملين لديه بالنسبة لغير الخاضعين لأحكام قانون نظام التأمين الصحى الشامل المشار إليه يؤدي للهيئة المعنية بالتأمين الصحى مقابل العلاج والرعاية الطبية .

٢- (٠.٥٪) تزداد إلى (١٪) بحد أقصى تبعاً لمخاطر المنشأة من أجر الاشتراك للعاملين لديه مقابل الحقوق المالية .

وتزداد نسب الاشتراكات في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة كل سبع سنوات اعتباراً من ١/٢٠٢٠ بنسبة (١٪) ، وتقسم مناصفة بين صاحب العمل والمؤمن عليه ، على ألا يتجاوز إجمالي هذه النسبة (٢٦٪) .

مادة (٢٠٢) :

تلتزم الجهات التي تصدر تراخيص البناء أو الهدم أو التي تحرر مخالفاته بإبلاغ الهيئة ببيانات الترخيص فور إصداره ، واسم وعنوان المقاول الذي يقوم بتنفيذه ، أو باسم وعنوان الصادر بشأنه مخالفات البناء .

مادة (٢٠٣) :

يلتزم المقاول بإخطار الهيئة عن كل مقابلة يقوم بتنفيذها قبل البدء فى التنفيذ وبكل تغيير يطرأ على حجم المقابلة ، ويرفق بهذا الإخطار صورة من أى من المستندات الواردة بالمادة (٢٠٠) من هذه اللائحة وذلك حسب طبيعة كل عملية ، حتى وإن كانت العملية مستثناة من الخضوع لأحكام هذا الفصل وفقاً للمادة (٢١٤) من هذه اللائحة .

ويوضح بالإخطار اسم المقاول وعنوانه ورقمه التأمينى واسم ورقم منشأة المقاول كما يوضح مكان المقابلة والقيمة الإجمالية لها أو قيمة التغيير الذى طرأ عليها وعلى الهيئة اتخاذ ما يأتى :

- ١- فتح ملف لعملية المقابلة .
- ٢- إخطار المقاول برقم العملية ونسبة الاشتراك .

ويجوز بقرار من رئيس الهيئة الاستثناء من إخطار الهيئة عن العملية محل المقابلة فى العمليات التى يرى أنها بحسب طبيعتها أو حجمها تستلزم ذلك .

مادة (٢٠٤) :

يلتزم المقاول بموافاة الهيئة بالآتى :

- ١- بيان شهرى بجميع العاملين فى العملية الخاضعين لأحكام هذا الفصل وفقاً للنموذج رقم (٣٩) المرافق .
- ٢- رقم الاشتراك لمقاولى الباطن (إن وجدوا) .
- ٣- خطة المشروع (المدة - المراحل - عدد العمال لكل مرحلة) .

وعلى الهيئة فى ضوء ذلك فتح ملف تأمينى للعمال غير المؤمن عليهم وتسجيلهم .

مادة (٢٠٥) :

يلتزم المقاول بأن يسدد للهيئة الاشتراكات المستحقة عن كل دفعة أو مستخلص مستحق الصرف فى ميعاد أقصاه أول الشهر التالى لاستلام إخطار الدفعة أو المستخلص .

وفى حالة التأخير عن أداء الاشتراكات المشار إليها يستحق عليه مبلغ إضافى شهري عن مدة التأخير من تاريخ وجوب الأداء حتى نهاية شهر السداد ، ويحسب المبلغ الإضافى وفقاً لأحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة .

ويتم الإعفاء من المبلغ الإضافى إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء . وبالنسبة للصادر لصالحه ترخيص البناء أو الهدم ، فيلتزم بأداء الاشتراكات التأمينية المستحقة عليه للهيئة فى ميعاد غايته عام من تاريخ صدور الترخيص .

وفى جميع الأحوال يتم تحصيل الاشتراكات على ما تم تنفيذه فعلياً من أعمال وذلك وفقاً لما توضحه الجهة الصادر عنها الترخيص .

أما بالنسبة للمحرر له مخالفة البناء فيتم سداد الاشتراكات اعتباراً من الشهر التالى لتاريخ تحرير المخالفة .

وفى حالة التأخير فى السداد يلتزم الصادر لصالحه الترخيص أو المحرر له مخالفات البناء بأداء المبلغ الإضافى المنصوص عليه فى المادة (٧١) من هذه اللائحة ويعفى من هذا المبلغ إذا تم السداد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وجوب الأداء .

مادة (٢٠٦) :

يلتزم مسند الأعمال بالآتي :

١- إخطار الهيئة بكل عملية مقاولة أو أى تغيير أو تعديل يطرأ عليها قبل بدء تنفيذ المقاولة أو التغيير أو التعديل على أن يرفق بالإخطار الإقرار المقدم من المقاول الذى يفيد التزامه بالتأمين على جميع العاملين بعملية المقاولة طبقاً لأحكام المادة (٢٣) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة .

ويوضح مسند الأعمال بالإخطار اسم المقاول وعنوانه ورقمه التأمينى واسم المسند إليه عملية المقاولة ورقمه التأمينى ومكان المقاولة والقيمة الإجمالية لها وقيمة التغيير بحسب الأحوال ويرفق بهذا الإخطار صورة طبق الأصل من عقد المقاولة محرراً باللغة العربية .

٢- إخطار الهيئة ببيان كل دفعة أو مستخلص مستحق الصرف موضعاً به تاريخ استلام المقاول إخطار الاستحقاق وكذا ختامى العملية .

٣- تعليق صرف كل دفعة أو مستخلص أو صرف الدفعة النهائية طبقاً لختامى الأعمال على تقديم المقاول الشهادة الدالة على سداد مستحقات الهيئة عن المقاولة .

وإذا أخل مسند الأعمال بأى التزام مما سبق فإنه يكون مسؤولاً بالتضامن مع المقاول عن سداد الاشتراكات والمبالغ الإضافية المستحقة عنها وذلك وفقاً لحكم المادة (١٤٤) من القانون .

مادة (٢٠٧) :

تلتزم الجهات القائمة على التأجير أو التعاقد أو التصريح باستغلال المحجر أو الملاحة بإخطار الهيئة بكل تعاقد باستغلال محجر أو ملاحه ، وبكل تغيير يطرأ عليه خلال ثلاثة أيام من تاريخ التعاقد أو التصريح أو التغيير ويوضح بالإخطار اسم صاحب العمل ورقم اشتراكه بالهيئة ومكان المحجر أو الملاحة وقيمة عقد الإيجار أو التصريح ومدته .

كما تلتزم الجهات المشار إليها بتعليق التعامل مع مستغل المحجر أو الملاحة أو المقاول على تقديمه ما يفيد سداد اشتراكات التأمين الاجتماعى عن هذه الأعمال .

مادة (٢٠٨) :

على كل عامل من العمال الخاضعين لأحكام هذا الفصل أن يتقدم إلى الهيئة بطلب اشتراك فى هذا النظام ، ويحرر هذا الطلب على [النموذج رقم \(٤٠\) المرفق](#) .

وعلى الهيئة اتخاذ الإجراءات التالية :

١- التأمين على العامل فور تقدمه بطلب الاشتراك وتسليمه بطاقة الاشتراك

وفقاً للنموذج الذى يصدر به قرار من رئيس الهيئة .

٢- تسليم العامل خطاباً بحالته التأمينية للتقدم به إلى وزارة القوى العاملة لتحديد مستوى مهارته .

٣- عرض العامل على اللجنة الطبية بالهيئة المعنية بالتأمين الصحى لإجراء الفحص الطبى

الابتدائى وإثبات حالته الصحية ومدى لياقته لممارسة المهنة المطلوب الاشتراك عنها ، وذلك خلال شهر

من تاريخ بدء اشتراكه فى التأمين ويكون للعامل إجراء قياس مستوى المهارة والكشف الطبى الابتدائى فى أى مكتب من المكاتب أو الفروع التابعة لكل من وزارة القوى العاملة والهيئة المعنية بالتأمين الصحى ، ويتم موافاة الهيئة بالنتيجة فور اتخاذ الإجراء .

مادة (٢٠٩) :

تتحمل وزارة القوى العاملة بتكلفة قياس مهارة العامل ، وتحمل الهيئة برسم الكشف الطبى الابتدائى على العامل .

وتتحدد تكلفة الكشف الطبى بموجب اتفاق يبرم بين رئيس الهيئة ورئيس الهيئة المعنية بالتأمين الصحى .

وتتم إعادة توقيع الكشف الطبى على العامل فى حالة تغيير مهنته ، كما يتم قياس مستوى مهارته فى هذه المهنة .

مادة (٢١٠) :

يشترط لانتفاع المؤمن عليه ، الخاضع لأحكام هذا الفصل ، بأحكام تأمين المرض ما يأتى :

- ١- أن يكون قد روعى بشأنه كافة إجراءات التأمين المنصوص عليها بالمواد السابقة .
- ٢- أن يكون المؤمن عليه قد سدد كافة الاشتراكات المستحقة عليه حتى تاريخ اعتماد نموذج اشتراكه فى تأمين المرض .
- ٣- أن يكون حاملاً لبطاقة اشتراك عامل مقاولات سارية .
- ٤- أن يكون مشتركاً فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة ، على أن يكون الشهران الأخيران متصلين .

مادة (٢١١) :

تعتبر مدة صلاحية بطاقة اشتراك المؤمن عليه مدة اشتراك فى التأمين ،

ويتعين أداء الاشتراكات عنها .

وبالنسبة للفترات التى لم يتم أداء حصة المؤمن عليه عنها خلال مدة صلاحية البطاقة فيلتزم

المؤمن عليه بأن يؤدي حصته فى الاشتراكات عن تلك المدد .

وفى حالة وفاة المؤمن عليه يكون لورثته الحق فى أداء الاشتراكات عن المدة من تاريخ آخر سداد

حتى تاريخ الوفاة أو تاريخ انتهاء مدة البطاقة أيهما أسبق وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب صرف الحقوق التأمينية أو خصمها من الحقوق التأمينية .

مادة (٢١٢) :

إذا حال المرض أو الإصابة اللذان يقعان للمؤمن عليه بينه وبين مزاولة العمل أو تجديد بطاقة الاشتراك ، فتعتبر مدة اشتراكه مستمرة خلال هذه الفترة إذا ثبت العجز الكامل أو العجز الجزئي و صدر قرار اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٢١) من القانون بعدم وجود عمل آخر له أو وقعت وفاته ، ويتم تحصيل الاشتراكات المستحقة عنها خصمًا من تعويض الأجر المستحق له خلال هذه الفترة .
وتختص الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بتحديد الفترات التي يحول المرض أو الإصابة خلالها بين المؤمن عليه وبين أداء عمله .

مادة (٢١٣) :

إذا رغب المؤمن عليه في تعديل مستوى مهارته فعليه الحصول من الهيئة على بيان بحالته التأمينية والتقدم به إلى وزارة القوى العاملة .
ويعدل أجر اشتراك المؤمن عليه اعتبارًا من أول الشهر التالي لتاريخ تعديل المهنة أو مستوى المهارة

مادة (٢١٤) :

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين رقمي (٢٠٣ ، ٢٠٦) من هذه اللائحة لا تسرى أحكام هذا الفصل في شأن العمليات الآتية :

- ١- العمليات التي يقوم بتنفيذها الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام بذاتها .
 - ٢- العمليات التي يتقدم صاحب العمل بطلب بإعفائه من أداء الاشتراكات وفقًا لأحكام هذا الفصل أثناء التنفيذ وقبل انتهاء العملية إذا رأت اللجنة المشكلة بالمادة (٢١٧) من هذه اللائحة أنها بحسب طبيعتها وحجمها يتم تنفيذها بالعمالة الدائمة لصاحب العمل .
 - ٣- عمليات التوريد أو التأجير إذا اقتصر دور المورد أو المؤجر بمقتضى عقد التوريد أو الإيجار على مجرد التوريد أو تقديم الشيء محل الإيجار .
ويشترط في العمليات المنصوص عليها في البنود (١ ، ٢ ، ٣) أن تشترك الجهة القائمة بالتنفيذ عن العمال القائمين بالعمل لدى الهيئة طبقًا لقواعد الاشتراك النمطي .
 - ٤- عمليات المباني السكنية التي لا يستخدم في بنائها عنصر الخرسانة المسلحة سواء بالأساسات أو الأعمدة .
 - ٥- عمليات دور العبادة التي يتم تنفيذها بالجهود الذاتية ولا تكون جزءًا من مبنى مستغل لغير العبادة ، ويقصد بالجهود الذاتية التطوع للعمل في تشييد المبنى بدون أجر وليس التبرع بقيمة التكلفة المالية .
- ويصدر قرار من رئيس الهيئة بتحديد الحد الأقصى لتكلفة العمليات المشار إليها بالبندين (٤،٥) من هذه المادة .

مادة (٢١٥) :

إذا تبين للهيئة وجود عمالة مؤقتة غير مؤمن عليها في العمليات المنصوص عليها في البندين رقمي (٢ ، ٣) من المادة السابقة التزمت الجهة بأداء الاشتراكات على أساس نسب الأجور المحددة بالجدول رقم (٨) المرافق .

أما في حالة وجود عمالة مؤقتة غير مؤمن عليها في العمليات المنصوص عليها في البند رقم (١) من المادة السابقة فتلتزم الجهة بالاشتراك عن هذه العمالة نمطيًا ، وفي حالة عدم قيام الجهة المشار إليها بالإخطار وفقًا لأحكام المادتين رقمي (٢٠٣ ، ٢٠٦) تلتزم بأداء الاشتراكات على أساس نسب الأجور المحددة بالجدول رقم (٨) المرافق .

مادة (٢١٦) :

يجوز لأصحاب الأعمال الذين تسند إليهم عمليات مقاولات ويستخدمون في تنفيذها عمالة ممن وردت مهنتهم بالجدول رقم (٦) المرافق ومؤمنًا عليهم تأمينًا نمطيًا ، طلب استرداد ما تم أدائه من اشتراكات في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة محسوبة على أساس نسبة من الاشتراكات السابق سدادها . ويقدم طلب الاسترداد إلى الهيئة وذلك في يناير ويوليو من كل عام عن الستة أشهر السابقة ويرفق به بيان معتمد من جهة الإسناد وفقًا للنموذج رقم (٤١) المرافق . ويصدر قرار من رئيس الهيئة بإجراءات وشروط الاسترداد .

مادة (٢١٧) :

تشكل لجنة فنية لأعمال المقاولات والمحاجر والملاحات بقرار من رئيس الهيئة تضم في عضويتها عددًا من ذوى الخبرة في مجال أعمال المقاولات المختلفة من بين العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة .

ويجوز لرئيس الهيئة في العمليات ذات الطبيعة الخاصة أن يطلب الاستعانة بمن يراه من أساتذة الجامعات ومن المهندسين الاستشاريين وذلك بناء على عرض من رئيس اللجنة . كما تشكل بقرار من رئيس الهيئة أمانة فنية للجنة من عدد كاف من العاملين بالهيئة من ذوى الخبرة .

مادة (٢١٨) :

تختص اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بإبداء الرأى فى المسائل الفنية التى يثور بشأنها خلاف عند تطبيق أحكام هذا الفصل . ويتم اعتماد قرار اللجنة من رئيس الهيئة أو من يفوضه .

مادة (٢١٩) :

على الهيئة عند ورود إخطار عن أعمال المقاولات من المقاول أو الجهة المسندة أن تقوم بتحديد نسبة الأجر في العملية وفقاً للجدول رقم (٨) المرافق وإخطار المقاول بها على النموذج رقم (٤٣) المرافق خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ استلام الإخطار وذلك بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول أو بتسليمه للمقاول أو وكيله باليد بعد التوقيع بالاستلام أمام الموظف المختص ، أو بأى وسيلة أخرى معتمدة ، وفي حالة تعديل نسب الأجر أثناء تنفيذ الأعمال تلتزم الهيئة بإخطار المقاول بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أو بأى وسيلة أخرى معتمدة .

وفي حالة عدم قبول المقاول لهذه النسبة عليه التقدم بطلب اعتراض للهيئة مع أداء رسم الاعتراض المقرر بالمادة (١٢٠) من القانون وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام الإخطار وإلا أصبحت النسبة نهائية ، وفي حالة تقديم الطلب في الميعاد المشار إليه تقوم الهيئة بعرض ملف العملية على اللجنة الفنية المشار إليها في المادة (٢١٧) من هذه اللائحة لإبداء الرأي وفقاً لاختصاصها المحدد في البند ٣) من المادة (٢١٨) من هذه اللائحة وعلى الهيئة إخطار المقاول بقرار اللجنة خلال ثلاثة أيام من تاريخ وروده .

ولا يترتب على الاعتراض المقدم من المقاول توقفه عن سداد الالتزامات المستحقة عليه في المواعيد المحددة لذلك وفقاً لنسبة الأجر التي تم إخطاره بها .

مادة (٢٢٠) :

- في حالة عدم وجود نسبة للعملية المعروضة على الهيئة بالجدول رقم (٨) تلتزم الهيئة بما يأتي :
- ١- تحديد نسبة بصفة مؤقتة استرشاداً بأقرب عملية مشابهة بالجدول وإخطار المقاول بها على النموذج رقم (٤٢) المرافق وفقاً للمادة السابقة .
 - ٢- اتخاذ إجراءات عرض ملف العملية على اللجنة الفنية خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ إخطار المقاول .
 - ٣- إخطار المقاول بقرار اللجنة بتحديد النسبة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تحديدها .

مادة (٢٢١) :

تحدد المبالغ المستحقة للهيئة عن المقاولات والأعمال المحدد قيمتها بعملة أجنبية على أساس سعر الصرف المعلن (سعر البيع) في تاريخ السداد للهيئة ، ويجوز للمقاول السداد بذات العملة .

مادة (٢٢٢) :

تقوم الهيئة بإبلاغ الهيئة المعنية بالتأمين الصحى بما يتوفر لديها من بيانات إحصائية لازمة عن أعداد المؤمن عليهم وتوزيعهم ومهنتهم وكل ما تطلبه ويكون متعلقاً بنشاط الهيئة المعنية بالتأمين الصحى .

كما تقوم الهيئة بإعطاء المؤمن عليهم الذين تتوفر في شأنهم شروط الانتفاع بتأمين المرض المستند الدال على ذلك ، على أن تقوم الهيئة المعنية بالتأمين الصحى باعتماد واستخراج البطاقة الصحية في ضوء ذلك .

مادة (٢٢٣) :

يعتبر الشخص الذى يقوم لحساب نفسه بأحد الأعمال المنصوص عليها بالجدول رقم (٨) المرافق فى حكم المقاول .

مادة (٢٢٤) :

تصدر الهيئة التعليمات وتعد الاستثمارات والنماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الفصل وذلك دون الإخلال بما تختص به هذه اللائحة أو أى جهة أخرى وفقا للقانون ، كما تقوم بتسجيل مدد وسدادات المؤمن عليه فى نظام المعلومات بالحاسب الآلى .

(الفصل الثانى)

التأمين على عمال صيد الأسماك

مادة (٢٢٥) :

تسرى أحكام هذا الفصل على عمال صيد الأسماك لدى أصحاب مراكب الصيد الميكانيكية أو الشراعية وفقاً لأحكام قانون صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية .

مادة (٢٢٦) :

يشمل نظام التأمين الاجتماعى على فئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة السابقة التأمينات الآتية :

١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

٢- نظام المكافأة .

٣- تأمين إصابات العمل

مادة (٢٢٧) :

على كل صياد من الصيادين الخاضعين لأحكام هذا الفصل التقدم إلى الهيئة باستمارة بدء اشتراك مؤمن عليه على النموذج رقم (٤٠) مرفقاً بها المستندات الآتية :

١- صورة ضوئية من شهادة الميلاد المميكنة .

٢- صورة ضوئية من بطاقة الرقم القومى .

٣- صورة ضوئية من بطاقة الصيد سارية صادرة من مكاتب المصايد التابعة للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية مع مطابقتها على الأصل بمعرفة الموظف المختص .

٤- تقرير طبي صادر من الجهة المختصة بالهيئة المعنية بالتأمين الصحى تفيد لياقته الطبية

لمهنة صياد ، على أن تتحمل الهيئة تكاليف إجراء الكشف الطبى وفق الاتفاق الذى يتم مع الهيئة المعنية بالتأمين الصحى فى هذا الشأن .

مادة (٢٢٨) :

تعتبر مدة سريان بطاقة الصيد مدة اشتراك وفقاً لأحكام القانون ويتعين أداء الاشتراكات المستحقة عنها .

وفى حالة وفاة المؤمن عليه يكون لورثته الحق فى أداء الاشتراكات عن المدة من تاريخ آخر سداد حتى تاريخ الوفاة أو تاريخ انتهاء مدة البطاقة أيهما أسبق وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب صرف الحقوق التأمينية أو خصمها من الحقوق التأمينية .

مادة (٢٢٩) :

يؤدى المؤمن عليه للهيئة حصته فى الاشتراكات فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بواقع (٩٪) ونظام المكافأة بواقع (١٪) شهرياً من الحد الأدنى لأجر الاشتراك اعتباراً من تاريخ إصدار بطاقة الصيد وحتى تاريخ انتهائها .

مادة (٢٣٠) :

تحدد حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي المطلوبة من أصحاب مراكب الصيد في القطاع الخاص على أساس الحد الأدنى للأجر مضروباً في العدد المكون منه طاقم العمل على المراكب الآلية بالمياه البحرية والذي تم تحديده بمراعاة فترات التوقف عن مزاولة مهنة الصيد للأسباب المختلفة خلال العام وفقاً لما يأتي :

طاقم العمل	طول المركب
واحد	حتى اثني عشر متراً
اثنان	أكبر من اثني عشر متراً حتى أربعة وعشرين متراً
ثلاثة	أكبر من أربعة وعشرين متراً

يراعى عدم استبعاد فترات التوقف عن مزاولة مهنة الصيد للأسباب المختلفة خلال العام من مدة الحساب حيث تم مراعاتها عند تحديد عدد أفراد طاقم العمل .

مادة (٢٣١) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ تتحدد حصة صاحب العمل بواقع (١٥٪) من الأجر المشار إليها بالمادة (٢٣٠) من هذه اللائحة وتشمل هذه الحصة :

- ١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بواقع (١٢٪) .
- ٢- نظام المكافأة بواقع (١٪) .
- ٣- تأمين إصابات العمل :

(أ) نسبة (١٪) أجر الاشتراك للعاملين لديه بالنسبة لغير الخاضعين لأحكام قانون نظام التأمين الصحي الشامل المشار إليه يؤدي للهيئة المعنية بالتأمين الصحي مقابل العلاج والرعاية الطبية .

(ب) "٠.٥٪" تزداد إلى (١٪) بعد أقصى تبعاً لمخاطر المنشأة من أجر الاشتراك للعاملين لديه مقابل الحقوق المالية .

وتزداد نسب الاشتراكات في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة كل سبع سنوات اعتباراً من ١/٢٠٢٠ بنسبة (١٪) ، وتقسم مناصفة بين صاحب العمل والمؤمن عليه ، على ألا تتجاوز إجمالي نسبة الاشتراكات لكل من المؤمن عليه وصاحب العمل (٢٦٪) .

مادة (٢٣٢) :

يلتزم صاحب المركب بسداد حصته في الاشتراكات سنوياً وفي حالة التأخير في أداء الاشتراكات في المواعيد المحددة يلتزم بأداء مبلغ إضافي وفقاً لأحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة .

مادة (٢٣٣) :

تلتزم الجهات المختصة بتعليق إصدار أو تجديد بطاقات الصيد أو تراخيص المراكب على تقديم شهادة تفيد سداد كافة الاشتراكات التأمينية المستحقة للهيئة .

مادة (٢٣٤) :

إذا حال المرض أو الإصابة اللذان يقعان للمؤمن عليه وبين مزاولة العمل أو تجديد بطاقة الصيد فتعتبر مدة اشتراكه مستمرة خلال هذه الفترة إذا ثبت العجز الكامل أو العجز الجزئي وصدر قرار اللجنة الخماسية بعدم وجود عمل آخر له أو وقعت وفاته ، يتم تحصيل الاشتراكات المستحقة عنها .
وتختص الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بتحديد الفترات التي يحول المرض أو الإصابة خلالها بين المؤمن عليه وبين أداء عمله .

مادة (٢٣٥) :

تصدر الهيئة التعليمات وتعد الاستثمارات والنماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الفصل كما تقوم بتسجيل مدد وسدادات المؤمن عليه في نظام المعلومات بالحاسب الآلي .

(الفصل الثالث) التأمين على عمال النقل البري

مادة (٢٣٦) :

تسرى أحكام هذا الفصل على الفئات الآتية :

١- السائقين فى القطاع الخاص الحاصلين على رخص القيادة وفقا لأحكام قانون المرور وفقاً لما

يأتى :

(أ) السائق الحاصل على رخصة قيادة مهنية من الدرجات الأولى والثانية والثالثة .

(ب) السائق الحاصل على رخصة قيادة جرار زراعى بمقطورة .

(ج) السائق الذى يحمل رخصة قيادة خاصة متى ثبت اشتغاله على عربات النقل الخفيفة أو سيارات

الأجرة التى تعمل فى مجال النقل السياحى .

(د) السائق الصادر له كارت تشغيل للعمل ضمن منظومة النقل البرى للركاب باستخدام تكنولوجيا

المعلومات .

(هـ) السائق الذى يحمل رخصة قيادة دراجة نارية (توك توك) .

٢- التابعين العاملين على سيارات النقل فى القطاع الخاص .

مادة (٢٣٧) :

يشمل نظام التأمين الاجتماعى على فئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة السابقة التأمينات

الآتية :

١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

٢- نظام المكافأة .

٣- تأمين إصابات العمل .

مادة (٢٣٨) :

على العامل من الفئات المنصوص عليها بالبند () من المادة (٢٣٦) من هذه اللائحة أن يتقدم إلى

الهيئة بطلب الاشتراك على النموذج رقم (٤٠) المرفق مرفقاً به :

١- خطاب من إدارة المرور المختصة يفيد تقدمه بطلب الحصول على ترخيص بالقيادة مع أخذ إقرار

عليه يتضمن موافاة الهيئة بصورة من رخصة القيادة الصادرة له من إدارة المرور فور صدورها .

٢- صورة من كارت التشغيل الذى يصدر لقائدى المركبات ووسائل النقل الجماعى التى تعمل ضمن

منظومة النقل البرى للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات .

٣- صورة ضوئية من شهادة الميلاد المميكنة .

٤- صورة ضوئية من بطاقة الرقم القومى .

مادة (٢٣٩) :

على التباع أن يتقدم إلى الهيئة بطلب الاشتراك على [النموذج رقم \(٤٠\)](#) المرافق مرفقاً به :

- ١- شهادة قيد من مكتب العمل المختص .
- ٢- صورة ضوئية من شهادة الميلاد المميكنة .
- ٣- صورة ضوئية من بطاقة الرقم القومي .
- ٤- تقرير طبي صادر من الهيئة المعنية بالتأمين الصحى يفيد مدى لياقته الطبية لممارسة المهنة

مادة (٢٤٠) :

- يؤدى المؤمن عليه حصته فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ونظام المكافأة وفقاً لما يأتى :
- ١- عن الفترة من أول شهر بدء سريان الترخيص أو تجديده وحتى نهاية السنة المالية الصادر خلالها الترخيص وتؤدى الاشتراكات عن المدة المتبقية من مدة الترخيص شهرياً ولا يجوز التجديد له قبل أداء الاشتراكات المتأخرة .
 - ٢- يؤدى قاندى المركبات ووسائل النقل الجماعى التى تعمل ضمن منظومة النقل البرى للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات الاشتراكات المستحقة وفقاً لمدة كارت التشغيل الصادر له .
 - ٣- يؤدى التباع الاشتراكات شهرياً كما يجوز له أن يؤدى مقدماً الاشتراكات المستحقة عن الفترة من أول الشهر الذى صدرت فيه شهادة القيد وحتى نهاية السنة المالية الصادر خلالها شهادة القيد ، وتعتبر مدة سريان شهادة القيد مدة اشتراك بالنسبة له .
- على أن يتم تسجيل السدادات آلياً ببيانات التغطية للمؤمن عليه .

مادة (٢٤١) :

- تحدد حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمين الاجتماعى المطلوبة من أصحاب كل نوع من أنواع السيارات فى القطاع الخاص على أساس الأجر المحدد للفئات المرخص لها بالعمل على كل منها طبقاً لنوعها ووفقاً للحصص الواردة [بالجدول رقم \(٩\)](#) المرافق .

مادة (٢٤٢) :

مع عدم الإخلال بأحكام قانون التأمين الصحى الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ تتحدد النسب التى تؤدى على أساسها حصة كل من المؤمن عليه وصاحب العمل فى الاشتراكات وفقاً للآتى :

١- حصة المؤمن عليه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بواقع (٩٪)

وفى نظام المكافأة بواقع (١٪) من الأجر المحدد بالجدول رقم (١٠) المرافق .

٢- حصة صاحب العمل بواقع (١٥٪) وتشمل هذه الحصة :

(أ) تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بواقع (١٢٪) .

(ب) نظام المكافأة بواقع (١٪) .

(ج) تأمين إصابات العمل بواقع :

١- (١٪) من أجر الاشتراك للعاملين لديه بالنسبة لغير الخاضعين لأحكام قانون نظام التأمين

الصحى الشامل المشار إليه يؤدى للهيئة المعنية بالتأمين الصحى مقابل العلاج والرعاية الطبية .

٢- (٠.٥٪) تزداد إلى (١٪) بحد أقصى تبعاً لمخاطر المنشأة من أجر الاشتراك للعاملين لديه

مقابل الحقوق المالية .

وتزداد نسب الاشتراكات فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة كل سبع سنوات اعتباراً من ١/٢٠٢٠

بنسبة (١٪) ، وتقسم مناصفة بين صاحب العمل والمؤمن عليه ، على ألا تتجاوز إجمالى نسبة الاشتراكات لكل من المؤمن عليه وصاحب العمل (٢٪) .

مادة (٢٤٣) :

على الهيئة إصدار شهادة على النموذج رقم (٤٥) المرافق للمؤمن عليه ، تفيد سداد حصته فى

اشتراكات التأمين الاجتماعى فى الحالات الآتية :

١- التقدم لأول مرة للحصول على رخصة القيادة .

٢- انتهاء رخصة القيادة وطلب تجديدها .

٣- طلب تعديل درجة رخصة القيادة .

مادة (٢٤٤) :

تسدد حصة صاحب العمل فى اشتراكات التأمين الاجتماعى مقدماً بأى وسيلة من وسائل الدفع عن

مدة سريان رخصة السيارة وتؤدى هذه الاشتراكات إلى الهيئة .

ويستمر صاحب العمل مسئولاً عن حصته فى الاشتراكات حتى تمام نقل ملكية السيارة بإدارة المرور

وفقاً لأحكام قانون المرور .

وعلى الهيئة أن تصدر شهادة لصاحب السيارة تفيد سداد حصته فى اشتراكات التأمين الاجتماعى .

مادة (٢٤٥) :

ينهى اشتراك السيارة فى الحالات الآتية :

- ١- نقل ملكية السيارة للغير بموجب شهادة تفيد نقل الملكية معتمدة من إدارة المرور المختصة وفى هذه الحالة يتعين اتخاذ كافة الإجراءات القانونية نحو إخضاع صاحب العمل الجديد للاشتراك عن السيارة .
- ٢- تكهين السيارة أو بيعها خردة بموجب فواتير موثقة أو بموجب خطاب من إدارة المرور المختصة .
- ٣- سرقة السيارة ويثبت ذلك بموجب خطاب صادر من إدارة المرور موضحاً به تاريخ سرقته ويتم إنهاء الاشتراك اعتباراً من ذلك التاريخ .
- ٤- إحلال سيارة جديدة محل السيارة القديمة طبقاً لقانون المرور بعد إجراء التسويات اللازمة على أن يدرج رقم المنشأة القديمة ببيانات المنشأة الجديدة .
- ٥- مصادرة السيارة بموجب حكم قضائى نهائى اعتباراً من تاريخ المصادرة .
- ٦- تسليم لوحات السيارة لإدارة المرور المختصة ويثبت ذلك بموجب شهادة صادرة من إدارة المرور .
- ٧- القبض على السيارة أو التحفظ عليها أو فقدها أو احتراقها ويثبت ذلك بشهادة صادرة من إدارة المرور .
- ٨- نهاية آخر ترخيص للسيارة ويثبت ذلك بخطاب صادر من إدارة المرور المختصة بشرط عدم ضبطها .
- ٩- إلغاء تصريح تشغيل المركبة أو وسيلة النقل الجماعى التى تعمل ضمن منظومة النقل البرى للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات . ويقدم طلب إنهاء الاشتراك على النموذج رقم (٤٤) مرفقاً به المستندات المطلوبة .

مادة (٢٤٦) :

على إدارات وأجهزة المرور أن تعلق إصدار أو تجديد أو تعديل درجة الرخصة الخاصة بالسائقين العاملين فى نشاط النقل البرى فى القطاع الخاص أو إصدار أو تجدييخص تسيير أو تصاريح التشغيل للسيارات بهذا القطاع أو كارت التشغيل الذى يصدر لقائدى المركبات ووسائل النقل الجماعى أو تصريح تشغيل المركبة أو وسيلة النقل الجماعى التى تعمل ضمن منظومة النقل البرى للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات ، على تقديم طالبها الشهادة المنصوص عليها فى المادتين (٢٤٣، ٢٤٤) من هذه اللائحة .

مادة (٢٤٧) :

تعتبر مدة اشتراك المؤمن عليه ممتدة إذا حال المرض أو الإصابة اللذان يقعان له أثناء مدة اشتراكه بينه وبين تجديد الرخصة أو مزاولة العمل على أن يودى الاشتراكات المستحقة خلال هذه الفترة وحتى ثبوت العجز أو وقوع الوفاة أو صدور قرار اللجنة المشار إليها بالمادة (٢١) من القانون بعدم وجود عمل آخر بالنسبة للتابع بحسب الأحوال .
وتختص الهيئة المعنية بالتأمين الصحى بتحديد الفترات التى يحول المرض أو الإصابة خلالها بين المؤمن عليه وبين أداء عمله .

مادة (٢٤٨) :

تصدر الهيئة التعليمات وتعد الاستثمارات والنماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الفصل كما تقوم بتسجيل مدد وسدادات المؤمن عليه في نظام المعلومات بالحاسب الآلى .

(الفصل الرابع)

التأمين على عمال المخازن البلدية

مادة (٢٤٩) :

تسرى أحكام هذا الفصل على العاملين بالمخازن البلدية بالقطاع الخاص من أصحاب المهن الآتية :
عجان أو زمبيل - خراط أو رئيس معجن - طولجي أو مرحلاتي - فران) .

مادة (٢٥٠) :

يشمل نظام التأمين الاجتماعي على فئات المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة السابقة التأمينات الآتية :

- ١- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .
- ٢- نظام المكافأة .
- ٣- تأمين إصابات العمل .
- ٤- تأمين المرض .

مادة (٢٥١) :

يتحدد أجر الاشتراك الذي تؤدي على أساسه حصة كل من المؤمن عليه وصاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي بالنسبة للعاملين الذين تسرى في شأنهم أحكام هذا الفصل بالحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني .

مادة (٢٥٢) :

تحدد حصتي صاحب العمل والمؤمن عليه في اشتراكات التأمين الاجتماعي شهرياً عن كل جوال دقيق منتج زنة مائة كيلو جرام بواقع ٥٦٧ قرشاً (خمسمائة وسبعة وستون قرشاً) اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ محسوباً وفقاً للمعادلة الآتية :

قيمة الاشتراك عن كل جوال = (نسب الاشتراك وفقاً للمادة (٢٥١) من هذه اللائحة × الحد الأدنى لأجر الاشتراك لعدد أربع عمال) ÷ عدد الأجوله المنتجة شهرياً (بحد أدنى ٢١٠ جوال للمخبز) .
وتزداد القيمة المشار إليها سنوياً بمراعاة زيادة الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني وذلك في يناير من كل عام .

مادة (٢٥٣) :

تلتزم الهيئة العامة للسلع التموينية بسداد المبالغ المستحقة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي عن اشتراكات التأمين الاجتماعي الخاصة بعمال المخازن البلدية بالقطاع الخاص خصماً من تكلفة تصنيع رغيف الخبز في أول الشهر التالي لشهر الاستحقاق وفي حالة التأخير في الأداء تلتزم الهيئة المذكورة بأداء المبالغ الإضافية وفقاً لأحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة .

مادة (٢٥٤) :

يلتزم صاحب العمل بالتأمين على العاملين لديه من أصحاب المهن المشار إليهم بالمادة الأولى من هذا الفصل بحد أقصى عدد أربعة عمال .

الباب الثامن المستحقون في المعاش (الفصل الأول)

شروط استحقاق المعاش وقواعد توزيعه

مادة (٢٥٥) :

إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه تقاضى معاش وفقاً للأنصبة المحددة بالجدول رقم (٧) المرافق للقانون من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة .

مادة (٢٥٦) :

يقصد بالمستحقين الأرملة والأرمل والأولاد والوالدان والإخوة والأخوات الذين تتوفر في شأنهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط استحقاق المعاش المنصوص عليها في المواد التالية .

مادة (٢٥٧) :

يشترط لاستحقاق الأرملة أن يكون الزواج موثقاً ، أو ثابتاً بموجب حكم قضائى بات .

ويقبل إثبات الزواج بموجب الإعلام الشرعى أو بشهادة ميلاد أحد الأولاد فى الحالات التى جرت فيها العادة على عدم توثيق الزواج فى الوحدات المحلية التى يجرى فيها العرف بذلك .

وتعتبر المطلقة طلاقاً رجعيًا فى حكم الأرملة فى الحالتين الآتيتين :

١- المطلقة التى توفى عنها المؤمن عليه أو صاحب المعاش خلال فترة عدتها والتى تقدر بمائة يوم من تاريخ الطلاق .

٢- المطلقة الحامل التى توفى عنها المؤمن عليه أو صاحب المعاش حتى تضع حملها .

مادة (٢٥٨) :

يشترط لاستحقاق الأرمل ما يأتى :

١- أن يكون الزواج موثقاً ، أو ثابتاً بموجب حكم قضائى بات .

ويقبل إثبات الزواج بموجب الإعلام الشرعى أو بشهادة ميلاد أحد الأولاد فى الحالات التى جرت فيها العادة على عدم توثيق الزواج فى الوحدات المحلية التى يجرى فيها العرف بذلك .

٢- ألا يكون متزوجاً بأخرى فى تاريخ وفاة المؤمن عليها أو صاحبة المعاش .

وتعتبر علاقة الزواج قائمة فى تاريخ وفاة المؤمن عليها أو صاحبة المعاش خلال فترة العدة من طلاق رجعى وتتحدد هذه الفترة بمائة يوم من تاريخ الطلاق ، أو وفاة المؤمن عليها أو صاحبة المعاش الحامل قبل وضع الحمل .

مادة (٢٥٩) :

يشترط لاستحقاق الابن ألا يكون قد بلغ سن الحادية والعشرين ويستثنى من هذا الشرط ما يأتي :
١- الطالب بأحد مراحل التعليم التي لا تتجاوز مرحلة الليسانس أو البكالوريوس متى توفرت في شأنه الشروط الآتية :

(أ) ألا يعمل لدى الغير ولا يزاول مهنة .

(ب) عدم بلوغ سن السادسة والعشرين .

٢- الحاصل على مؤهل نهائي لا يتجاوز مرحلة الليسانس أو البكالوريوس متى توفرت بشأنه الشروط الآتية :

(أ) ألا يكون قد التحق بعمل ولم يزاول مهنة .

(ب) ألا يكون قد بلغ سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على مؤهل الليسانس أو

البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات الأقل .

٣- العاجز عن الكسب ويثبت العجز عن الكسب بشهادة من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي .

مادة (٢٦٠) :

يشترط لاستحقاق الابنة ألا تكون متزوجة .

مادة (٢٦١) :

يشترط لاستحقاق الإخوة والأخوات توفر شروط استحقاق الأبناء والبنات بحسب الأحوال بالإضافة إلى شروط الإعالة الآتية :

١- ألا يكون أى من أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش سبق استحقاقه في المعاش .

٢- ألا يكون للأخ أو الأخت دخلاً من أى مصدر يعادل قيمة نصيبه في المعاش أو يزيد عليه ، ولا تعتبر المساعدة الضمانية من قبيل الدخل .

٣- ألا يكون للأخ أو الأخت والد أو ابن أو بنت متوسط دخولهم جميعاً من أى مصدر يعادل قيمة معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو يزيد عليه ، ولا يعتبر من هذا الدخل المعاش المستحق عن الغير .

مادة (٢٦٢) :

يُعاد بحث شروط الإعالة المشار إليها بالمادة (٢٦١) من هذه اللائحة للإخوة والأخوات المستحقين في المعاش عند كل تعديل يطرأ على حالة المعاش ، وعلى الأخص في الحالات الآتية :

١- توفر شروط استحقاق المعاش لأحد المستحقين .

٢- قطع معاش أحد المستحقين .

٣- مراعاة حدود الجمع بين المعاشات لأي مستحق في المعاش .

مادة (٢٦٣) :

يتم توزيع المعاش على فئات المستحقين الذين تتوفر في شأنهم شروط الاستحقاق في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وفقاً للنسب الواردة **بالجدول رقم (٧) المرافق للقانون** مع مراعاة أنه عند توزيع المعاش في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش لا يقدر نصيب للحمل المستكن ، وعند انفصاله حياً يعاد توزيع المعاش باعتباره أحد المستحقين اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ انفصاله حياً .

مادة (٢٦٤) :

إذا توفرت في المستحق شروط الاستحقاق لأكثر من معاش من الهيئة أو من الخزانة العامة ، فلا يستحق منها إلا معاشاً واحداً وتكون أولوية الاستحقاق وفقاً للترتيب الآتى :

- ١- المعاش المستحق عن النفس .
 - ٢- المعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة .
 - ٣- المعاش المستحق عن الوالد أو الوالدة .
 - ٤- المعاش المستحق عن الابن أو الابنة .
 - ٥- المعاش المستحق عن الأخ أو الأخت .
- وإذا كانت المعاشات مستحقة عن مؤمن عليهم أو أصحاب معاشات من فئة واحدة فيستحق المعاش الأسبق في الاستحقاق أيًا كانت قيمته ، وإذا كان المعاش الأحدث قيمته أكبر فيربط له من المعاش الأحدث معاشاً بمقدار الفرق بين المعاشين .
- وإذا نقص المعاش المستحق ذو الأولوية الأعلى عن المعاش ذو الأولوية الأدنى أدى إليه الفرق .

مادة (٢٦٥) :

يُستثنى من قاعدة حظر الجمع بين المعاشات المشار إليها بالمادة (٢٦٤) من هذه اللائحة ما يأتي :

- ١- تجمع الأرملة بين المعاش المستحق لها عن نفسها والمعاش المستحق عن الزوج بدون حدود .
- ٢- يجمع الأرملة بين المعاش المستحق له عن نفسه والمعاش المستحق عن الزوجة بدون حدود .
- ٣- يجمع الأولاد بين المعاشين المستحقين عن والديهم بدون حدود .
- ٤- يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة عن شخص واحد بدون حدود .
- ٥- يجمع المستحق بين المعاشات المستحقة والمعاش المستحق عن الشهيد بدون حدود .
- ٦- يجمع المستحقون في غير الحالات الواردة في البنود أرقام (١، ٢، ٣، ٤) من هذه المادة بين المعاشات المستحقة في حدود قيمة الحد الأدنى للمعاش المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من القانون ، ويكمل المعاش إلى هذا المقدار وفقاً للترتيب المنصوص عليه بالمادة (٢٦٤) من هذه اللائحة .

مادة (٢٦٦) :

تطبق قواعد حدود الجمع بين المعاشات المشار إليها في المادة (٢٦٤) من هذه اللائحة في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، وعند كل تغيير يطرأ على قيم المعاشات المستحقة نتيجة أى من الوقائع الآتية :

- ١- إعادة توزيع المعاش بين المستحقين في معاش الأولوية الأعلى أو الأدنى .
- ٢- تعديل النصيب المستحق نتيجة قطع معاش أحد المستحقين في معاش الأولوية الأعلى أو الأدنى
- ٣- استحقاق معاش ذو أولوية أعلى بعد تاريخ استحقاق المعاش ذو الأولوية الأدنى .

مادة (٢٦٧) :

يراعى في تطبيق حدود الجمع بين المعاشات أن تتم وفقاً لما يأتي :

- ١- تطبق حدود الجمع بين المعاشات على أساس الأنصبة المستحقة وليس الأنصبة المنصرفة .
- ٢- تطبق حدود الجمع بين المعاشات على جميع المستحقين من ذات الفئة في وقت واحد .
- ٣- تطبق حدود الجمع بين المعاشات على فئات المستحقين بالترتيب الآتى :
(أ) فئة الإخوة والأخوات .

(ب) فئة الوالدين .

(ج) فئة الأولاد .

وإذا ترتب على تطبيق حدود الجمع بين المعاشات عدم استحقاق فئة الأولاد يتم بحث شروط استحقاق المعاش لفئة الإخوة والأخوات .

مادة (٢٦٨) :

يتم رد النصيب في المعاش الذي يقطع كلياً أو جزئياً نتيجة إعمال قواعد حدود الجمع بين المعاشات وفقاً لما يأتي :

١- رد النصيب المقطوع كلياً أو جزئياً على المستحقين من ذات الفئة

أولاً بالتساوي على أن يكون ذلك على مرحلتين كما يأتي :

المرحلة الأولى: رد المعاش المقطوع كلياً على المستحقين الذين استحقوا أنصبتهم بالكامل أو جزئياً .

المرحلة الثانية: رد المعاش المقطوع جزئياً على المستحقين الذين استحقوا أنصبتهم بالكامل فقط .

٢- في حالة عدم وجود مستحقين من ذات الفئة أو زاد نصيب المرودود عليه على أقصى نصيب له

بالجدول رقم (٧) المرافق للقانون وفقاً للحالة في تاريخ الرد يتم الرد على المستحقين من الفئات الأخرى مع مراعاة الترتيب الآتي :

فئة المستحق المقطوع معاشه	فئة المستحق الذي يرد عليه المعاش
الأرملة أو الأرملة	١ الأولاد . ٢ الوالدان . ٣ الإخوة والأخوات .
الأولاد	١ الأرملة أو الأرملة . ٢ الوالدان .
الوالدان	١ الأرملة أو الأرملة . ٢ الأولاد . ٣ الإخوة والأخوات .

٣- في جميع الأحوال يراعى ألا يزيد نصيب المستحق الذي يتم الرد عليه عن الحد الأقصى لنصيبه

المحدد بالجدول رقم (٧) المرافق للقانون

٤ يقصد بالنصيب المستحق النصيب بعد مراعاة حدود الجمع بين المعاشات ، وإعمال قواعد الرد والأيلولة الناتجة عن ذلك .

يقصد بصافى الأجر الذى يتم مراعاة حدود الجمع بين المعاش وبينه ما يأتى :

١- الدخل الصافى الذى يتحقق من العمل لدى الغير سواء كان فى القطاع الحكومى أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص ، دائماً كان أو مؤقتاً ، داخل البلاد أو خارجها .

٢- يتم تحديد الدخل الصافى وفقاً للخطوات الآتية :

(أ) تحديد الدخل بالنسبة للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ :

١- الأجر الوظيفى فى تاريخ استحقاق المعاش أو تاريخ الالتحاق بالعمل أو فى يناير من كل عام بحسب الأحوال .

٢- الأجر المكمل وهو باقى الأجر ويحدد بمتوسط ما استحق منه خلال سنة سابقة على تاريخ استحقاق المعاش أو أول يناير من كل عام بحسب الأحوال أو الأجر فى تاريخ الالتحاق بالعمل إذا كان تالياً لتاريخ استحقاق المعاش .

(ب) تحديد الدخل بالنسبة لمن يتقاضى أجرًا أساسيًا ومتغيرًا :

١- الأجر الأساسى فى تاريخ استحقاق المعاش أو تاريخ الالتحاق بالعمل أو فى يناير من كل عام بحسب الأحوال .

٢- الأجر المتغير يمثل مجموع ما يأتى :

ما يستحق من عناصر الأجر غير المرتبطة بإنتاجية المؤمن عليه كالبدلات (البدلات التى لها صفة الثبات والدورية وهى البدلات التى تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة ، بدلات الإقامة فى المناطق التى تتطلب ظروف الحياة فيها تقرير هذا البديل ، البدلات الوظيفية التى يقتضيها أداء وظائف بذاتها وتستلزم منع شاغليها من مزاوله المهنة) والعلاوات الخاصة والعلاوات الاجتماعية وغير ذلك من عناصر الأجر ، وتحدد فى تاريخ استحقاق المعاش أو تاريخ الالتحاق بالعمل أو فى يناير من كل عام بحسب الأحوال . عناصر الأجر المرتبطة بإنتاجية المؤمن عليه كالحوافز والمكافآت والأجور الإضافية وغير ذلك من عناصر الأجر ، تحدد بمتوسط ما استحق منها خلال سنة سابقة على تاريخ استحقاق المعاش أو أول يناير من كل عام بحسب الأحوال أو الأجر فى تاريخ الالتحاق بالعمل إذا كان تالياً لتاريخ استحقاق المعاش .

(ج) يتم تحديد صافى الدخل بخصم ما يلى من مجموع الدخل المحسوب وفقاً للبندين (أ ، ب) من

البند (٢) من هذه المادة :

١- حصة المستحق فى اشتراكات التأمين الاجتماعى عن هذا الدخل .

٢- الضرائب المستحقة عن هذا الدخل .

٣- المنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨

(د) بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بغير الشهر (عمال المقاولات - السيارات - المخازن - الصيد)

يعتد بالحد الأدنى للأجر المقرر وفقاً لأحكام قانون العمل وفى حالة عدم تحديد حد أدنى للأجر بقانون العمل يعتد بأجر الاشتراك الذى يؤدى العامل على أساسه اشتراكات التأمين الاجتماعى مع ضرورة خصم حصة العامل فى اشتراكات التأمين الاجتماعى عن هذا الأجر .

(هـ) بالنسبة للمستحق من فئة العمالة غير المنتظمة يحدد دخله بالحد الأدنى للأجر فى قانون العمل

، وفي حالة عدم تحديد حد أدنى للأجر بقانون العمل يعتد بالحد الأدنى لأجر الاشتراك بالقانون ،
مع ضرورة خصم حصة العامل
في اشتراكات التأمين الاجتماعي عن هذا الأجر .

مادة (٢٧٠) :

تطبق قواعد حدود الجمع بين المعاش والدخل الصافي من العمل في أى من التواريخ التالية بحسب الأحوال :

- ١- وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .
 - ٢- استحقاق المعاش إذا كان لاحقاً لتاريخ الوفاة .
 - ٣- تاريخ الالتحاق بعمل .
 - ٤- يناير من كل عام .
 - ٥- إعادة توزيع المعاش بين المستحقين .
 - ٦- قطع معاش أحد المستحقين وتطبيق قواعد الرد والأيلولة .
 - ٧- تطبيق حدود الجمع بين المعاشات .
- وإذا كان الدخل الصافي من العمل يساوى أو يزيد على قيمة النصيب المستحق في المعاش يتم إيقاف صرف المعاش .
- وإذا قل الدخل الصافي عن قيمة النصيب المستحق في المعاش يتم صرف الفرق من المعاش .

مادة (٢٧١) :

يراعى بشأن حدود الجمع بين المعاش والدخل من المهنة ما يأتي :

- ١- يقصد بالدخل من المهنة الدخل الذى يحصل عليه المستحق نتيجة لعمله لحساب نفسه بمهنة منظمة بقوانين أو لوائح سواء كانت المهنة تجارية أو غير تجارية ولا يعتبر من قبيل هذا الدخل ، الدخل الناتج من الممتلكات .
- ٢- يجمع المستحق بين الدخل من مهنة وبين نصيبه في المعاش لمدة خمس سنوات متصلة أو متقطعة من تاريخ مزاولته المهنة ولمرة واحدة فقط .
- ٣- بعد مضي خمس سنوات متصلة أو متقطعة من مزاولته المهنة يتم الجمع بين المعاش والدخل في حدود الحد الأدنى للمعاش المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من القانون ، وإذا كان الدخل من المهنة أكبر من الحد الأدنى للمعاش يتم إيقاف المعاش ، ويتم التعامل على أساس الدخل الصافي الخاضع للضريبة أو الدخل الخاضع لاشتراكات التأمين الاجتماعي أيهما أكبر .
- ٥- لا يشترط لتطبيق أحكام مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل من مهنة التأمين على المستحق وفقاً لأحكام القانون .

مادة (٢٧٢) :

يراعى بشأن حدود الجمع بين المعاش والدخل من المهنة لحالات قيد المستحقين بالنقابات المهنية ما يأتي :

أولاً-النقابات التي أنشأت جدولاً لغير المشتغلين :

١- يعتبر القيد فى جداول المشتغلين مزاولة للمهنة اعتباراً من تاريخ القيد .

٢- يعتبر القيد فى جدول غير المشتغلين ترك لمزاولة المهنة اعتباراً من تاريخ القيد .

ثانياً-النقابات التي لم تنشئ جدولاً لغير المشتغلين :

يعتبر القيد فى جداول النقابة مزاولة للمهنة اعتباراً من تاريخ القيد ، ويقبل إثبات العكس بتقديم المستندات الدالة على عدم مزاولة المهنة وعدم وجود ملف ضريبي .

كما يعتبر انتهاء العضوية بالنقابة انتهاء لمزاولة المهنة .

ثالثاً- لا تدخل مدة التمرين أو التدريب الإجبارى ضمن مدة مزاولة المهنة بالنسبة لجميع النقابات .

مادة (٢٧٣) :

إذا التحق المستحق بعمل لدى الغير وكان فى ذات الوقت يزاول مهنة يُطبق بشأنه ما يأتي :

١- إذا لم يمض على تاريخ مزاولة المستحق للمهنة مدة خمس سنوات متصلة

أو متقطعة يتم تطبيق أحكام البند (١) من المادة (١٠٣) من القانون .

٢- إذا مضى على تاريخ مزاولة المستحق للمهنة مدة خمس سنوات متصلة

أو متقطعة يتم إيقاف صرف المعاش للمستحق .

مادة (٢٧٤) :

استثناءً من قواعد وأحكام حدود الجمع بين المعاش والدخل من عمل أو مهنة يراعى ما يأتي :

١- تجمع الأرملة أو الأرملة بين الدخل من العمل أو المهنة والمعاش المستحق عن الزوج أو الزوجة

بدون حدود .

٢- يجمع المستحقون فى غير الحالة السابقة من هذه المادة بين الدخل من العمل أو المهنة

والمعاش فى حدود قيمة الحد الأدنى للمعاش المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من القانون .

مادة (٢٧٥) :

تطبق حدود الجمع بين الدخل والمعاش على فئات المستحقين وفقاً للترتيب التالى :

١- فئة الإخوة والأخوات .

٢- فئة الوالدين .

٣- فئة الأولاد .

وفى جميع الأحوال تطبق حدود الجمع على جميع المستحقين من ذات الفئة

فى وقت واحد .

مادة (٢٧٦) :

يتم رد النصيب فى المعاش الذى يوقف كلياً أو جزئياً نتيجة إعمال أحكام مراعاة حدود الجمع بين

المعاش والدخل وفقاً للقواعد المشار إليها بالمادة (٢٦٨) من هذه اللائحة مع مراعاة ما يأتي :

١- يسمى النصيب المستحق لكل مستفيد بعد مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل وإعمال قواعد

الرد والأيلولة للنصيب فى المعاش الذى يوقف كلياً أو جزئياً بالنصيب المنصرف .

٢- لا يتم إعادة تطبيق أحكام مراعاة حدود الجمع بين المعاشات مرة ثانية بعد تطبيق أحكام الرد

والأيلولة للنصيب فى المعاش الذى يوقف كلياً أو جزئياً .

مادة (٢٧٧) :

يعود الحق في صرف المعاش الموقوف كلياً أو جزئاً اعتباراً من أول الشهر التالي لتحقق إحدى الحالات الآتية :

١- انتهاء العمل لدى الغير .

٢- ترك مزاوله المهنة .

عند عودة الحق في صرف المعاش الموقوف كلياً أو جزئاً يُعاد تحديد الأنصبة المنصرفة لجميع المستحقين بإعادة مراعاة حدود الجمع بين المعاش والدخل على أساس الأنصبة المستحقة لهم .

(الفصل الثاني)

قطع المعاش وصرف منحة الزواج أو منحة القطع

مادة (٢٧٨) :

يقطع معاش المستحق في الحالات الآتية :

- ١- وفاة المستحق .
- ٢- زواج الأرملة أو الأرملة أو البنت أو الأخت .
- ٣- بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك الحالات الآتية :
(أ) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة العجز .
(ب) الطالب حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب ، ويستمر صرف معاش الطالب الذي يبلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهاية تلك السنة .
(ج) الحاصل على مؤهل نهائي حتى تاريخ التحاقه بعمل أو مزاولته مهنة أو تاريخ بلوغه سن السادسة والعشرين بالنسبة للحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس وسن الرابعة والعشرين بالنسبة للحاصلين على المؤهلات النهائية الأقل ، أى التاريخين أقرب .

٤- توفر شروط استحقاق معاش آخر بمراعاة أحكام المادتين (١٠٢ ، ١٠٤)

من القانون .

٥- انتفاء شرط من شروط الإعالة بالنسبة للأخ أو الأخت .

ويقطع المعاش المستحق اعتبارًا من أول الشهر التالي لتحقق إحدى الحالات المشار إليها .

مادة (٢٧٩) :

في حالة قطع معاش الابنة أو الأخت للزوج ، أو قطع معاش الابن أو الأخ لغير الوفاة أو الحصول على معاش آخر ذي أولوية أعلى ، يتم صرف منحة تساوى المعاش المستحق عن مدة سنة مع مراعاة ما يأتي :

١- تحسب المنحة على إجمالي المعاش المستحق حتى الشهر السابق على تاريخ قطع المعاش

مستبعدًا منه ما يأتي :

(ب) إعانة العجز المقررة بالمادة (٣٥) من القانون .

(ج) المنحة المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨

٢- يكون الحد الأدنى للمنحة خمسمائة جنيه .

٣- لا تستحق المنحة إلا لمرة واحدة .

٣ في حالة استحقاق منحة الزواج أو القطع ثم وقعت وفاة المستحق قبل صرفها فتعتبر من قبيل التركة

وتصرف للورثة الشرعيين .

مادة (٢٨٠) :

يتم رد النصيب فى المعاش الذى يتم قطعه تطبيقاً لأحكام قطع المعاش على باقى المستحقين من أول الشهر التالى للشهر الذى تحققت فيه واقعة قطع المعاش وفقاً لقواعد الرد والأيلولة الواردة بالمادة (٢٦٨) من هذه اللائحة .

ويراعى فى الحالات التى يعاد فيها تطبيق حدود الجمع بين المعاشات إعادة توزيع المعاش بين المستحقين أولاً قبل تطبيق حدود الجمع بين المعاشات .

الفصل الثالث

استحقاق المعاش فى تاريخ لاحق لتاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش

مادة (٢٨١) :

يُستحق المعاش للحالات التى لم تتوفر فى شأنها شروط الاستحقاق فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، كما يُعود الحق فى المعاش السابق قطعه ، وذلك فى الأحوال الآتية :

١- طلاق أو ترميل الابنة أو الأخت .

٢- عجز الابن أو الأخ عن الكسب .

وذلك بمراعاة توفر شروط الإعالة بالنسبة للإخوة والأخوات فى تاريخ تحقق الواقعة المنشئة للاستحقاق .

مادة (٢٨٢) :

يُعاد توزيع المعاش بين المستحقين فى الحالات المشار إليها بالمادة (٢٨١) من هذه اللائحة من أول الشهر التالى لتحقيق واقعة الاستحقاق .

الباب التاسع مستندات وأحكام صرف الحقوق التأمينية

مادة (٢٨٣) :

يشترط لصرف الحقوق التأمينية المستحقة للمؤمن عليهم المشار إليهم بالمواد (٧،٦،٥) من هذه اللائحة أداء الالتزامات المقررة وفق أحكام القانون .

مادة (٢٨٤) :

يقدم طلب صرف الحقوق التأمينية أو أية مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام القانون خلال خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق وفي حالة تقديم الطلب بعد هذا الميعاد فيتم صرف المعاش اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه طلب الصرف بالإضافة إلى قيمة المعاشات المستحقة عن الخمس سنوات السابقة على تاريخ تقديم الطلب ، ويسقط الحق في صرف باقى الحقوق .

وتعتبر إعانة الفقد حق دورى متجدد تسقط بمضى خمس سنوات على تاريخ استحقاق كل شهر على حدة .

وتعتبر المطالبة بأى من الحقوق المقررة بأحكام القانون شاملة المطالبة بباقى تلك الحقوق .

وينقطع سريان الميعاد المشار إليه بالنسبة للمستحقين جميعاً إذا تقدم أحدهم بطلب فى الموعد المحدد .

ويوقف أداء المعاش الذى لا يتم صرفه لمدة ستة أشهر وتسرى أحكام الفقرة الأولى عند تقديم طلب من صاحب الشأن لإعادة صرف المعاش .

ويقدم طلب الصرف على أى من النماذج الآتية :

١- طلب صرف الحقوق التأمينية للمؤمن عليه على [النموذج رقم \(٢٠\) المرافق](#) .

٢- طلب صرف الحقوق التأمينية لحالات المستفيدين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش على

[النموذج رقم \(٢٨\) المرافق](#) .

٣- طلب صرف الحقوق التأمينية للإخوة والأخوات على [النموذج رقم \(٢٩\) المرافق](#) .

٤- طلب صرف المعاش لحالات الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش

على [النموذج رقم \(٣٠\) المرافق](#) .

٥- طلب صرف تعويض الأجر على [النموذج رقم \(٣١\) المرافق](#) .

٦- طلب صرف تعويض البطالة على [النموذج رقم \(٢٦\) المرافق](#) .

٦ طلب صرف منحة الزواج أو القطع على [النموذج رقم \(٣٢\) المرافق](#) .

مادة (٢٨٥) :

على إدارات الموارد البشرية بوحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام فى حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه للعجز أو الوفاة إبلاغ جهاز التأمين الاجتماعى بالوحدة كتابة فور العلم بالواقعة دون تعليق ذلك على صدور قرار إنهاء الخدمة ، وعلى جهاز التأمين الاجتماعى استيفاء كافة مستندات ملف التأمين الاجتماعى وفقاً لأحكام الباب الأول من هذه اللائحة وإرساله إلى الهيئة خلال مدة أقصاها أسبوع من تاريخ صدور قرار انتهاء الخدمة .
وعلى جهاز التأمين الاجتماعى بالوحدة فى حالات استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة استيفاء كافة مستندات ملف التأمين الاجتماعى للمؤمن عليه وإرساله للهيئة قبل ثلاثة أشهر من تاريخ بلوغ السن .

ويتعين على الهيئة إخطار صاحب المعاش بقيمة الحقوق التأمينية المستحقة له بصفة نهائية على النموذج رقم (٣٣) المرافق .

مادة (٢٨٦) :

تلتزم الهيئة بأداء مبلغ إضافى فى حالة تأخرها عن أداء الحقوق التأمينية عن أربعة أسابيع بشرط توفر الشرطين الآتين مجتمعين :

١- تقديم صاحب الشأن طلب صرف الحقوق التأمينية مشفوعاً بكافة المستندات المطلوبة .

٢- تقديم صاحب الشأن طلباً خاصاً لصرف المبلغ الإضافى .

ويراعى عدم الأحقية فى صرف المبلغ الإضافى فى حالة المنازعات إلا من تاريخ رفع الدعوى القضائية ، وترجع الهيئة على المتسبب فى تأخير الصرف بقيمة المبالغ الإضافية التى التزمت بها ، ما لم يثبت أن التأخير راجع لخطأ مرفقى وفقاً للتحقيق الذى يجرى فى هذا الشأن .

مادة (٢٨٧) :

إذا قام صاحب العمل بخصم نفقة شرعية من راتب المؤمن عليه فعليه التأشير على الصورة التنفيذية للحكم الصادر بالنفقة الشرعية بما يفيد قيمة ما تم صرفه منها وتاريخ الصرف مع بيان قيمة المتجمد من النفقة حتى تاريخ انتهاء الخدمة .

وعلى الهيئة خصم متجمد النفقة من الحقوق التأمينية فى الحدود الجائز الحجز عليها قانوناً . ويستمر صرف النفقة خصماً من المعاش دورياً إلى مستحقها إلى أن تنتهى مدتها أو وفاة المحكوم عليه بها أو صدور حكم بإيقاف النفقة ، ولا يترتب على وقف صرف المعاش نتيجة عدم تقدم صاحب المعاش للصرف إيقاف صرف النفقة ، ولا يجوز خصم قيمتها من حقوق المستحقين فى حالة وجود متجمد للنفقة إلا من المبالغ التى تعتبر تركة وتخضم فى هذه الحالة بكاملها .
وعلى مستحقي النفقة الامتناع عن صرفها فور علمهم بوفاة المحكوم عليه بها ويؤخذ عليهم إقراراً بذلك عند بدء الصرف لهم .

مادة (٢٨٨) :

يلتزم المستحقون باستيفاء بيانات نموذج طلب الصرف المعد لهذا الغرض فإذا تعذر استيفاء بيانات بعضهم فيتم صرف النصيب المستحق لمن استوفيت بياناته بافتراض استحقاق الذين لم يوقعوا على النموذج .

وعلى الهيئة فور ورود ملف التأمين الاجتماعي إخطار المستحقين الذين لم يوقعوا على النموذج بكتاب موصى عليه لاستيفاء البيانات الخاصة بهم وتسوية المستحقات بصفة نهائية بعد استيفاء تلك البيانات .

ويتعين على الهيئة إخطار أصحاب الشأن بقيمة الحقوق التأمينية المستحقة لهم بصفة نهائية على النموذج رقم (٣٤) المرافق .

مادة (٢٨٩) :

تتولى الهيئة صرف الحقوق المقررة بالتشريعات المتعلقة بالتأمين الاجتماعي والتي كانت تتولى الجهات الإدارية صرفها ، وذلك على حساب الخزانة العامة .

وتلتزم جميع الجهات الإدارية بموافاة الهيئة بكافة البيانات والملفات المطلوبة عن كافة المعاشات المنصرفة من طرفها وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذه اللائحة ، على أن تشمل على بيانات أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ، مع استيفاء النموذج رقم (٣٥) المرافق حتى يمكن تسجيل الحالات على قواعد بيانات الهيئة .

وتتولى الهيئة مراجعة بيانات المعاشات المشار إليها وتسجيلها على قواعد البيانات في موعد غايته عامان من تاريخ العمل بهذه اللائحة .

مادة (٢٩٠) :

تصرف المعاشات والمبالغ المستحقة للقصر إلى والدتهم دون حاجة إلى صدور قرار وصاية فإذا لم توجد فيتم الصرف إلى الولى الشرعى فإذا لم يوجد فتصرف إلى من يتقدم بقرار تعيينه وصيًا . ويستمر صرف معاشات القصر فى حالة بلوغهم سن الرشد إلى من كان يصرف إليه المعاش ما لم يتقدم أحدهم بطلب لصرف المعاش باسمه .

وإذا زادت قيمة المبالغ المستحقة للقصر دون متجمد المعاش على مبلغ يحدد بقرار من رئيس الهيئة فيتعين الحظر على صرف هذه المبالغ إلا بعد الحصول على إذن من نيابة الأحوال الشخصية ، فإذا قررت المحكمة أن يصرف المعاش أو تلك المبالغ لشخص آخر فعلى جهة الصرف اتخاذ الإجراءات الخاصة لتنفيذ هذا القرار اعتبارًا من الشهر التالى لإخطار الجهة بالقرار .

مادة (٢٩١) :

فى حالة تغيير الوصى أو القيم أو الولى أو الوكيل ، يصرف المعاش لصاحب الشأن الجديد اعتبارًا من معاش الشهر التالى للشهر الذى قدم فيه قرار الوصاية أو القوامة أو التوكيل وكذلك المعاشات التى لم تصرف حتى هذا التاريخ .

مادة (٢٩٢) :

على صاحب المعاش أو المستحق أو من يصرف باسمه المعاش إبلاغ الهيئة بكل تغيير فى شروط الاستحقاق أو الصرف يؤدي إلى قطع المعاش أو وقفه أو خفضه على النموذج رقم (٣٦) المرافق وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

مادة (٢٩٣) :

تصرف المعاشات من أى من الجهات التالية أو تبعاً لما تقرره الهيئة :

١- هيئة البريد .

٢- بنك ناصر الاجتماعى .

٣- البنوك .

٤- شركات الاتصالات (المحافظ الإلكترونية) .

ويتحدد تاريخ صرف المعاشات اعتباراً من اليوم الأول من كل شهر فإذا ما صادف عطلة رسمية طويلة يجوز للهيئة تقديم الصرف .

ويجوز صرف المعاشات بمقتضى توكيل على النموذج رقم (٣٧) المرافق .

ويجوز للهيئة بنفسها أو من خلال التعاقد مع الشركات المتخصصة أو البنوك أن تقدم خدمات تكنولوجية لأصحاب العمل والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغير ذلك من الجهات الأخرى .

ويتعين لصرف المستحقات التأمينية أن يتقدم القائم بالصرف بطلب إلى الهيئة مرفقاً به خطاب معتمد ومختوم من الجهة المحول عليها المعاش متضمناً الموافقة على تحويل المستحقات على الحساب الجارى أو بطاقات الصرف أو المحافظ الإلكترونية أو أى وسيلة صرف أخرى ، على أن يتضمن الخطاب الاسم رباعى ورقم الحساب الجارى والرقم القومى ورقم بطاقة الصرف أو رقم التليفون المحمول حسب الأحوال، ويرفق به صورة بطاقة الرقم القومى للقائم بالصرف على أن تكون سارية .

مادة (٢٩٤) :

للهيئة استخدام الوسائل اللازمة لتحصيل الاشتراكات ومستحقاتها المالية الأخرى وصرف

المعاشات وغيرها من الحقوق المقررة فى القانون بما فى ذلك الأدوات

المالية والوسائل الإلكترونية واستخدام شبكات السداد والتحويل الإلكتروني المصرفية والحكومية .

مادة (٢٩٥) :

يتبع فى صرف المعاش أثناء وجود صاحبه فى السجن أحد الإجراءات الآتية :

١- أن يصرف المعاش إلى من يحدده صاحب المعاش بإقرار منه يعتمده مأمور السجن الموجود به

٢- أن يودع بالحساب الجارى باسم صاحب المعاش فى أحد البنوك بناء على طلب منه يعتمده مأمور السجن وموافقة البنك .

وفى حالة تعيين قيم فتتخذ الإجراءات الخاصة بصرف المعاش إليه اعتباراً من معاش الشهر التالى

لتاريخ تقديم قرار القوامه بالإضافة إلى متجمد المعاشات التى لم يتم صرفها .

مادة (٢٩٦) :

تعتبر المبالغ المخصومة من الاشتراكات بالقدر الذى يزيد على المبالغ المستحقة لصاحب العمل لدى الهيئة وفقاً لأحكام القانون نتيجة لإجراء المقاصة بين ما أداه صاحب العمل ومستحقات الهيئة فى حكم الاشتراكات المتأخرة ويلتزم صاحب العمل برد قيمتها إلى الهيئة مضافاً إليها المبالغ الإضافية المقررة وفقاً لأحكام المادة (٧١) من هذه اللائحة .

مادة (٢٩٧) :

تعتبر المعاشات التى تصرف عن طريق إيداعها بالحسابات الجارية فى أى من البنوك أو هيئة البريد أو بدفاتر التوفير بهيئة البريد قد تم صرفها بمجرد إيداعها بالحساب الجارى أو دفتر التوفير لصاحب الشأن .

ومع عدم الإخلال بنص الفقرة السابقة تلتزم البنوك ومكاتب البريد برد المعاشات غير المستحقة التى أودعت بالحسابات الجارية أو بدفاتر التوفير طالما لم يتم سحبها ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهر من تاريخ العلم بذلك .

وتلتزم البنوك بإخطار الهيئة بالحسابات الجارية التى لم يطرأ عليها حركة معاملات لمدة سنتين بخلاف المعاشات .

مادة (٢٩٨) :

يتحمل صاحب الشأن رسماً مقداره (٠.٢%) من قيمة المبالغ المستحقة بما لا يجاوز عشرين جنيهاً مقابل صرف أى من المبالغ المستحقة .

ويعفى من هذا الرسم حالات صرف المعاش التى تتولى الهيئة توصيلها لأصحاب الشأن بالمنازل والتى لا تزيد قيمتها عن الحد الأدنى المقرر بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من القانون ، كما تعفى المعاشات المرتدة من الرسم المشار إليه عند إعادة صرفها .

وفى حالة وجود قائم بالصرف عن أكثر من مستحق لا يزيد الرسم الذى يتحملونه عن الحد الاقصى المشار إليه .

ويُرسل ما تم تحصيله من رسم إلى الحساب الخاص المنصوص عليه بالمادة (١٥٠) من القانون ، ويتم الصرف منه على النحو التالى :

١- نسبة لا تزيد على (١٠%) للجهات القائمة بالصرف نقداً لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم من غير أصحاب الحسابات ، ويتم تخصيص نصف هذه النسبة لحساب العاملين القائمين بصرف المعاشات فى تلك الجهات .

٢- باقى رصيد الحساب يوزع كالتالى :

(أ) نسبة لا تقل عن (٧٥%) لأوجه الرعاية الاجتماعية للعاملين بالهيئة .

(ب) نسبة لا تزيد على (٢٥%) للرعاية الصحية لأصحاب المعاشات من العاملين السابقين بالهيئة .
ويتم اعتماد النسب المشار إليها بالفقرة السابقة من مجلس الإدارة .

مادة (٢٩٩) :

على من يتولى صرف المعاش بموجب توكيل أن يقدم إلى الهيئة كل ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ العمل به إقرارًا من الموكل على [النموذج رقم \(٣٨\)](#) المرافق ، على أن يتم تقديم النموذج المشار إليه عند أول طلب صرف بموجب التوكيل .

ويتم التنسيق مع البنك المركزي لإصدار تعليماته للبنوك الخاضعة لإشرافه بعدم صرف أية معاشات من الحسابات الجارية بناء على توكيل إلا بعد استيفاء النموذج المشار إليه .

الباب العاشر الخزانة العامة

مادة (٣٠٠) :

الحقوق التي تقرر طبقاً لأحكام القانون هي وحدها التي يلتزم بها صندوق التأمين الاجتماعي المشار إليه بالمادة (٥) من القانون ، فإذا استحق المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عن أيهما زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو قرارات خاصة ، صدرت اعتباراً من ٢٠/٨/٢٠١٩ ، فلتلتزم الخزانة العامة بتلك الزيادة ، وفي هذه الحالة يجوز للخزانة العامة تفويض الهيئة في الصرف وفقاً للاتفاق الذي يتم بين وزير المالية ورئيس الهيئة .

مادة (٣٠١) :

تلتزم الخزانة العامة بسداد ما قامت الهيئة بصرفه وفقاً لأحكام المادة (٣٠٠) من هذه اللائحة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الصرف ، وفي حالة التأخير تلتزم الخزانة العامة بسداد فائدة على المبالغ التي لم تسدد عن المدة من تاريخ الصرف حتى تاريخ السداد ، وتحسب الفائدة بواقع متوسط العائد على إصدارات الخزانة من الأذون والسندات خلال ذات المدة .
ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرة السابقة ، تلتزم الجهة الإدارية في حالة تقرير مزايا إضافية تأمينية للعاملين بها بعد تاريخ العمل بهذا القانون وتحملها الخزانة العامة طبقاً للمادة (١١١) من القانون بسداد ما قامت الهيئة بصرفه من هذه المزايا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الصرف بناءً على مطالبة شهرية من الهيئة ، وذلك من موازنة تلك الجهة مباشرة دون تحميل الخزانة العامة للدولة أية أعباء في هذا الشأن ، وفي حالة التأخير تطبق أحكام الفقرة السابقة على الجهة الإدارية .

مادة (٣٠٢) :

تلتزم الخزانة العامة بسداد القسط السنوي المشار إليه بالمادة (١١١) من القانون بواقع جزء من اثني عشر جزءاً خلال السنة المستحق عنها القسط ، على أن يتم سداد جزء القسط المستحق اعتباراً من أول شهر الاستحقاق بما لا يجاوز نهايته ، وفي حالة التأخير تلتزم الخزانة العامة بسداد فائدة على المبالغ التي لم تسدد عن المدة من أول الشهر التالي للشهر المستحق عنه القسط حتى تاريخ السداد ، وتحسب الفائدة بواقع متوسط العائد على إصدارات الخزانة من الأذون والسندات خلال ذات المدة .

الباب الحادي عشر الأحكام العامة والمتنوعة

مادة (٣٠٣) :

- دون الإخلال باختصاصات مجلس الإدارة المقررة قانونًا ، تتحدد مجالات تبعية الهيئة للوزير المختص بالتأمينات على سبيل الحصر في تولية ما يأتي :
- ١- عرض تخفيض نسبة استثمار احتياطات الأموال في أذون وسندات الخزانة وفقًا للمادة (١٦) من القانون بعد اقتراح رئيس الهيئة والاتفاق مع وزير المالية .
 - ٢- عرض مشروع قرار رئيس الجمهورية بزيادة المعاشات وفقًا للمادة (٣٥) من القانون ، بالتنسيق مع وزير المالية ورئيس الهيئة ، وبعد موافقة مجلس الإدارة على تقرير لجنة الخبراء المعد لهذا الغرض .
 - ٣- عرض مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بتوحيد سن الشيخوخة تدريجيًا ليكون الخامسة والستين اعتبارًا من أول يوليو ٢٠٤٠
 - ٤- عرض مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بقواعد وأحكام تنفيذ المادة (١١١) من القانون بالاشتراك مع وزير المالية .
 - ٥- عرض مشروعات قرارات تشكيل مجلس الإدارة على رئيس الجمهورية .
 - ٦- التنسيق مع رئيس الهيئة فيما يخص السياسات والخطط الاستراتيجية للهيئة في ضوء السياسة العامة للدولة .
 - ٧- عرض الموضوعات التالية بعد التنسيق مع رئيس الهيئة :
 - (أ) مشروعات قرارات تشكيل مجلس أمناء صندوق استثمار أموال التأمين الاجتماعي ، وتعيين المدير التنفيذي للصندوق المشار إليه ، على رئيس مجلس الوزراء .
 - (ب) مشروعات القوانين الخاصة بالتأمينات الاجتماعية والمعاشات وتعديلاتها على مجلس الوزراء .
 - (ج) مشروعات الاتفاقيات الدولية وأشكال التعاون الدولي في مجالات التأمينات الاجتماعية والمعاشات على الجهات المختصة .
 - (د) القوائم المالية السنوية والربع سنوية الصادرة عن الهيئة على رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب .
 - (هـ) نتائج الفحص الاكتواري لنظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات على رئيس الجمهورية .

مادة (٣٠٤) :

تلتزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين حتى ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة وتقدر الحقوق وفقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون .
وإذا لم تثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدّة الاشتراك في التأمين أو الأجر ربط المعاش أو التعويض على أساس المدّة والأجر غير المتنازع عليهما .
ويؤدى المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى المقرر قانوناً للأجر فى حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر .

واستثناءً من قواعد وأحكام الاشتراكات يلتزم صاحب العمل الذى لم يشترك عن العامل حتى تاريخ تحقق الواقعة الموجبة للاستحقاق بأن يؤدى للهيئة القيمة الرأسمالية للمعاش وقيمة المستحقات التأمينية الأخرى المترتبة على ثبوت علاقة العمل ويتم حساب القيمة الرأسمالية للمعاش وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق .

مادة (٣٠٥) :

على الجهات والمصالح الحكومية بما فى ذلك مصلحة الضرائب المصرية والإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية ، وعلى البنوك والنقابات والجمعيات ، موافاة الهيئة بجميع البيانات التى تطلبها فى مجال تطبيق أحكام القانون ، ولا يعتبر ذلك إفشاء لسر المهنة أو إخلالاً بمقتضيات الوظيفة .
كما يلتزم قطاع الأحوال المدنية بموافاة الهيئة بجميع البيانات والمعلومات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون وعلى الأخص بيانات المهنة ، والحالة الاجتماعية لمستحقى المعاش من زواج وطلاق وأى تغيير يطرأ عليها ، وكذا حالات الوفاة التى تقع بين من يحصلون على معاشات من الهيئة .
على أن يكون موافاة الهيئة بالبيانات المشار إليها دون أى مقابل أو رسوم .
ويكون للهيئة أن تبرم والجهات المشار إليها اتفاقات للتعاون فى مجال تبادل البيانات والمعلومات المسجلة على قواعد البيانات لدى الطرف الآخر للاستفادة منها فى مجال عمله وبالقدر اللازم لتنفيذ الاتفاق ، وذلك دون أداء الهيئة أى مقابل فى هذا الشأن ، على أن يتم اعتماد تلك الاتفاقات من رئيس مجلس الوزراء .
وذلك كله دون الإخلال بأحكام قانون حماية البيانات الشخصية المشار إليه وبمراعاة مقتضيات الأمن القومى .

مادة (٣٠٦) :

تلتزم الهيئة بإعطاء أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص شهادة سنوية مقابل أداء مبلغ مقداره عشرة جنيهاً تدل على انتظامهم فى الاشتراك فى الهيئة عن كافة العاملين لديهم ، وعليهم أن يعلقوا هذه الشهادة فى أماكن ظاهرة بمقر عملهم .

وعلى الجهات الحكومية والهيئات العامة أن تعلق التعامل مع أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم من غير العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام على تقديم الشهادة الدالة على الاشتراك بالهيئة وفقاً للنموذج رقم (٤٥) المرفق وفقاً للقواعد والإجراءات الآتية :

١- تُشكل الهيئة لجنة عليا تختص بحصر كافة الخدمات التى تقدمها الوزارات والهيئات للفئات المشار إليها بهذه الفقرة بالتنسيق مع تلك الجهات .

٢- تحدد اللجنة الخدمات التى يمكن تعليقها لحين تقديم الشهادة الدالة على الاشتراك بالهيئة .

٣- تلتزم الهيئة بالعمل على تحقيق الربط الآلى بين قواعد البيانات مع تلك الجهات من خلال المحول الرقمى الحكومى (G2G) خلال عامين من تاريخ العمل بهذه اللائحة .

مادة (٣٠٧) :

يلتزم كل مؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالمادة (٧) من هذه اللائحة بالتقدم إلى الهيئة لتسجيل نفسه لدى الهيئة ويعتد فى تحديد المهنة التى يمارسها بالمهنة المثبتة ببطاقة الرقم القومى دون غيرها .

كما يلتزم كل مؤمن عليه من الفئات المشار إليها بالبواب السابع من هذه اللائحة بتسجيل نفسه لدى الهيئة .

ويكون للهيئة الرجوع إلى الوزارات المختلفة وقطاع الأحوال المدنية والجمعيات الزراعية والنقابات والروابط والاتحادات المختلفة بطلب أية بيانات تحتاجها فى سبيل إحصاء وحصر وتسجيل المؤمن عليهم المشار إليهم بالفقرتين السابقتين ولا يجوز لأية جهة من الجهات المشار إليها الامتناع عن إمداد الهيئة بما تطلبه من بيانات فى هذا الخصوص وذلك دون أن تلتزم الهيئة بأداء أى مقابل أو رسوم .

وذلك كله دون الإخلال بأحكام قانون حماية البيانات الشخصية المشار إليه وبمراعاة مقتضيات الأمن القومى .

مادة (٣٠٨) :

تضمن المنشأة بكافة عناصرها المادية والمعنوية فى أى يد كانت كافة مستحقات الهيئة ، ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين سواء كانوا ملاًكاً أو مستأجرين للعين محل النشاط عن الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليهم .

على أنه فى حالة انتقال أحد عناصر المنشأة إلى الغير بالبيع أو بالإدماج

أو بالوصية أو بالإرث أو بالنزول أو بغير ذلك من تصرفات ، فتكون مسئولية الخلف فى حدود قيمة ما آل إليه .

ولا يحول دون دفع المسئولية وفقاً لما سبق سوى تقديم من آلت إليه المنشأة

أو العين شهادة صادرة من الهيئة فى تاريخ سابق على التعامل على المنشأة تثبت عدم وجود مديونية على المنشأة فى التاريخ الذى آلت إليه المنشأة أو العين .

مادة (٣٠٩) :

يجوز لكل من المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين طلب بيان عن حالته التأمينية مقابل أداء مبلغ مقداره عشرة جنيهاً عن كل طلب وذلك على النموذج رقم (٤٦) المرفق والذي يقدم إلى الموظف المختص بالهيئة ويحصل صاحب الشأن على إيصال يثبت توريده مقابل أداء الخدمة .

مادة (٣١٠) :

يُراعى عند تحديد المسئول الفعلى عن الإدارة لدى صاحب العمل الذى توقع عليه العقوبات المقررة بالمادتين (١٦٧ ، ١٦٨) من القانون جزاء للمخالفات المقررة بكل منهما ما يأتى :

- ١- أن يكون هناك تفويض صادر من صاحب العمل لهذا المسئول فى الاختصاصات التى يستوجب الإخلال بها توقيع العقوبات المقررة بالمواد المشار إليها .
- ٢- أن يتم إخطار الهيئة بهذا التفويض قبل وقوع أى من الأفعال المجرمة بمقتضى المواد المشار إليها .

وفى حالة الإخلال بما تقدم يكون صاحب العمل هو المسئول عن أى أفعال ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون فى هذا الخصوص .

مادة (٣١١) :

تعتبر المبالغ التى قام صاحب العمل باقتطاعها من أجور المؤمن عليهم أمانة لديه يتعين توريدها إلى الصندوق المختص فى المواعيد المقررة وفقاً لأحكام القانون ويعتبر إخلاله بهذا الالتزام جريمة خيانة أمانة .

مادة (٣١٢) :

يتعين على صاحب العمل عند قيامه بالتعامل على أحد المنشآت أو محال النشاط الرجوع إلى الهيئة للوقوف على ما إذا كانت محملة بمديونيات مستحقة للهيئة طرف أصحاب الأعمال السابقين .

ولا يكون لصاحب العمل الجديد دفع مسئوليته فى مواجهة الهيئة فى هذا الشأن سوى بتقديمه شهادة صادرة من الهيئة فى تاريخ التعامل على المنشأة تثبت عدم وجود مديونية على المنشأة فى هذا التاريخ .

الباب الثانى عشر الأحكام الانتقالية

مادة (٣١٣) :

ينقل المؤمن عليهم من أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم والعاملين المصريين فى الخارج المشتركين على شرائح دخل اشتراك غير مدرجة بالجدول رقم (١) المرافق إلى أقرب شريحة دخل اشتراك تالية بالجدول المشار إليه .

مادة (٣١٤) :

للمؤمن عليه الذى بلغ سن الشيخوخة قبل ٢٠٢٠/١/١ واستمر فى الخدمة أو العمل أو النشاط أو التحق بعمل أو نشاط جديد لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاقه المعاش وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى السابقة على العمل بالقانون ، الحق فى الاستمرار فى الخدمة أو العمل أو النشاط حتى استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وفقاً لأحكام البند (٢١) من المادة (٢١) من القانون .

ويستحق المعاش اعتباراً من أول الشهر الذى استكمل فيه المؤمن عليه المدة الموجبة لاستحقاق المعاش .

وفى حالة انتهاء خدمة أو عمل أو نشاط المؤمن عليه للعجز أو الوفاة قبل استكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش يستحق المعاش من أول الشهر الذى انتهت فيه الخدمة أو العمل أو النشاط لأحد الأسباب المشار إليها .

مادة (٣١٥) :

يستمر صرف المعاش لحالات الإخوة والأخوات السابقة على ٢٠٢٠/١/١ ولا يتم إعادة بحث شروط الإعالة إلا عند توفر إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة (٢٦٢) من هذه اللائحة بعد التاريخ المشار إليه .

مادة (٣١٦) :

يسرى الاستثناء من أحكام حظر الجمع بين المعاشات المنصوص عليها فى البند (أ) من المادة (١٠٤) من القانون على حالات الاستحقاق السابقة على ٢٠٢٠/١/١ التى حرم فيها المستحق من المعاش الآخر أو جزء منه تطبيقاً لحدود الجمع السابقة ، وذلك وفقاً للقواعد الآتية :

- ١- يجوز للهيئة إعمال أحكام هذه المادة من تلقاء نفسها أو بتقديم طلب من صاحب الشأن .
- ٢- وجود جزء من المعاش غير موزع فى ٢٠٢٠/١/١ أو فى تاريخ لاحق لهذا التاريخ ، ولا يعتبر فى حكم ذلك جزء المعاش الموقوف صرفه .
- ٣- فى حالة قطع معاش أحد المستحقين تطبيقاً لأولا قواعد الرد على المستحقين الموجودين فى هذا التاريخ فإذا تبقى جزء غير موزع بعد ذلك تسرى بشأنه أحكام هذه المادة .

٤- فى حالة وجود أكثر من مستحق تم حرمانهم جزئياً أو كلياً من المعاش تكون الأولوية فى الانتفاع بهذه المادة تبعاً لترتيب الأولويات المنصوص عليها

فى المادة (١٠٢) من القانون .

وإذا كان المستحقون المشار إليهم من فئة واحدة فيتم إضافة الجزء غير الموزع إلى النصيب المستحق لهذه الفئة قبل تطبيق هذه المادة ويتم تقسيم الناتج بالتساوى بمراعاة ألا يقل نصيب المستحق وفقاً لما تقدم عما كان يستحقه .

٥- يستحق فرق المعاش طبقاً لهذه المادة اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ أو من أول الشهر التالى الذى يتوافر فيه جزء من المعاش غير موزع بحسب الأحوال .

٦- فى حالة تقديم طلب من أحد المستحقين للانتفاع بحكم هذه المادة يعتبر بمثابة طلب لجميع المخاطبين بها ويتم تحديد نصيب كل منهم وفقاً للأحكام المتقدمة .

مادة (٣١٧) :

فى حالة صرف مبالغ بالمخالفة لأحكام حظر الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل المعمول بها قبل ٢٠٢٠/١/١ ، يتجاوز عن استرداد ما تبقى من هذه المبالغ ، ويتحدد المبلغ الذى يتم التجاوز عن تحصيله فى هذه الحالات باتباع الآتى :

١- فى حالة الجمع بين المعاشات :

(أ) يتم إعادة التوزيع بافتراض أن الحدود الجائز الجمع فيها بين المعاشات

هى المنصوص عليها فى البند (١) من المادة (١٠٤) من القانون .

(ب) يتم حساب الفرق بين المبالغ التى تم صرفها بالمخالفة لحدود الجمع بين المعاشات المعمول بها قبل ٢٠٢٠/١/١ ، وبين الحدود الجائز الجمع فيها بين المعاشات المشار إليها فى البند (أ)

(ج) يتم تحصيل رصيد الدين فى ٢٠٢٠/١/١ وذلك فى حدود الفرق المشار إليه فى البند (ب) وما زاد عن ذلك يتم التجاوز عن تحصيله .

٢- فى حالة الجمع بين المعاش والدخل :

يتم التجاوز عن تحصيل المبالغ التى صرفت قبل ٢٠٢٠/١/١ بالزيادة على الحدود الجائز الجمع فيها بين المعاش والدخل المنصوص عليها فى البند (٢)

من المادة (١٠٤) من القانون وفقاً للقواعد المشار إليها بالبند (١) من هذه المادة .

مادة (٣١٨) :

تنقل جميع أرصدة المبالغ بالحساب المنشأ بالمادة (١٦٠) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وغيرها من المبالغ الخاصة المستحقة وفقاً لهذه المادة ، إلى الحساب المنشأ بالمادة (١٥٠) من القانون .

مادة (٣١٩) :

فى حالة انتقال المؤمن عليه من فئة العاملين لدى الغير أو العاملين المصريين فى الخارج الذى له مدة اشتراك موجبة لاستحقاق معاش الشيخوخة إلى فئة أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم أو العمالة غير المنتظمة فيكون له الحق عند بلوغه

سن الشيخوخة عن المدة الأولى فى طلب صرف المعاش وفقاً لأحكام البند (١)

من المادة (١٠٢) من هذه اللائحة .

وعند توفر سبب الاستحقاق عن المدة الأخيرة تسوى حقوقه التأمينية عنها كمدة قائمة بذاتها وفقاً

لأحكام المادة (١٠٨) من هذه اللائحة .

الجدول المرافقة للائحة

جدول رقم (١)

بتحديد الدخول الشهرية التي تؤدي على أساسها الاشتراكات الشهرية

لأصحاب الأعمال والعاملين المصريين بالخارج

الشريحة	دخل الاشتراك الشهري (جنيه)
١	١٠٠٠.٠٠٠
٢	١١٠٠.٠٠٠
٣	١٢٠٠.٠٠٠
٤	١٣٠٠.٠٠٠
٥	١٤٠٠.٠٠٠
٦	١٥٠٠.٠٠٠
٧	١٦٠٠.٠٠٠
٨	١٧٠٠.٠٠٠
٩	١٨٠٠.٠٠٠
١٠	١٩٠٠.٠٠٠
١١	٢٠٠٠.٠٠٠
١٢	٢١٠٠.٠٠٠
١٣	٢٣٠٠.٠٠٠
١٤	٢٦٠٠.٠٠٠
١٥	٣٠٠٠.٠٠٠
١٦	٣٥٠٠.٠٠٠
١٧	٤٠٠٠.٠٠٠
١٨	٤٥٠٠.٠٠٠
١٩	٥٠٠٠.٠٠٠
٢٠	٥٥٠٠.٠٠٠
٢١	٦٠٠٠.٠٠٠
٢٢	٦٥٠٠.٠٠٠
٢٣	٧٠٠٠.٠٠٠

ملاحظات:

- ١ - تضاف شريحة جديدة في أول يناير من كل عام بقيمة الزيادة في الحد الأقصى لأجر الاشتراك، ويجبر كسر المائة جنيه.
- ٢ - تلغى تباعاً فئات دخل الاشتراك التي تقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني وفقاً لأحكام القانون.

جدول رقم (٢)

الحد الأدنى لأجر ودخل الاشتراك

م	التاريخ	الحد الأدنى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالجنيه	الحد الأدنى ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بالجنيه
١	١٩٧٥		
٢	١٩٧٦		١٢
٣	١٩٧٧	١٢	١٢
٤	١٩٧٨	١٥	١٢
٥	١٩٧٩	١٥	١٢
٦	١٩٨٠	١٥	١٢
٧	١٩٨١	٢٥	٢٥
٨	١٩٨٢	٢٥	٢٥
٩	١٩٨٣	٢٥	٣٠
١٠	١٩٨٤	٣٥	٤٠
١١	١٩٨٥	٣٥	٤٠
١٢	١٩٨٦	٣٥	٤٠
١٣	١٩٨٧	٣٥	٤٠
١٤	١٩٨٨	٣٥	٤٠
١٥	١٩٨٩	٣٥	٤٠
١٦	١٩٩٠	٣٥	٤٠
١٧	١٩٩١	٣٥	٤٠
١٨	١٩٩٢	٤٢	٤٠
١٩	١٩٩٣	٤٧.٢٥	٤٠
٢٠	١٩٩٤	٥٢.٥	٥٠
٢١	١٩٩٥	٥٧.٧٥	٥٠
٢٢	١٩٩٦	٦٣	٥٠
٢٣	١٩٩٧	٧٠	٥٠
٢٤	١٩٩٨	٧٣.٥	٥٠
٢٥	١٩٩٩	٧٧	٥٠
٢٦	٢٠٠٠	٨٠.٥	٥٠
٢٧	٢٠٠١	٨٤	١٠٠
٢٨	٢٠٠٢	٨٧.٥	١٠٠
٢٩	٢٠٠٣	٩١	١٠٠
٣٠	٢٠٠٤	٩٤.٥	١٠٠
٣١	٢٠٠٥	٩٨	١٠٠
٣٢	٢٠٠٦	١٠١.٥	١٢٥
٣٣	٢٠٠٧	١٠٥	١٢٥

م	التاريخ	الحد الأدنى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالجنيه	الحد الأدنى ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بالجنيه
٣٤	٢٠٠٨	١٠٨.٥	١٢٥
٣٥	٢٠٠٩	١١٢	١٢٥
٣٦	٢٠١٠	١١٩	١٢٥
٣٧	٢٠١١	١٢٢.٥	١٢٥
٣٨	٢٠١٢	١٢٧.٧٥	١٥٠
٣٩	٢٠١٣	١٣٨.٢٥	١٥٠
٤٠	٢٠١٤	١٤١.٧٥	١٥٠
٤١	٢٠١٥	١٦٠	٢٠٠
٤٢	٢٠١٦	٤٠٠	٤٠٠
٤٣	٢٠١٧	٥٠٠	٥٠٠
٤٤	٢٠١٨	٦٢٥	٦٢٥
٤٥	٢٠١٩	٧٨١.٢٥	٧٨١.٢٥

جدول رقم (٣)

القيمة الرأسمالية لمعاش شهري قدره جنيه واحد مستحق في حالات طلب صرف المعاش

شيخوخة	العجز	الوفاة	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش
	٥٦٢	٥٥٥.٣	٢٥
	٥٥٥.٣	٥٤٨.٥	٢٦
	٥٤٨.٥	٥٤١.٧	٢٧
	٥٤١.٧	٥٣٤.٩	٢٨
	٥٣٤.٩	٥٢٨	٢٩
	٥٢٨	٥٢١.٢	٣٠
	٥٢١.٢	٥١٤.٥	٣١
	٥١٤.٥	٥٠٧.٧	٣٢
	٥٠٧.٧	٥٠٠.٨	٣٣
	٥٠٠.٨	٤٩٣.٧	٣٤
	٤٩٣.٧	٤٨٦.٦	٣٥
	٤٨٦.٦	٤٧٩.٤	٣٦
	٤٧٩.٤	٤٧٢.١	٣٧
	٤٧٢.١	٤٦٤.٧	٣٨
	٤٦٤.٧	٤٥٧.٣	٣٩
٤٧٩.٤	٤٥٧.٣	٤٤٩.٧	٤٠
٤٧٢.١	٤٤٩.٧	٤٤٢.١	٤١
٤٦٤.٧	٤٤٢.١	٤٣٤.٤	٤٢
٤٥٧.٣	٤٣٤.٤	٤٢٦.٦	٤٣
٤٤٩.٧	٤٢٦.٦	٤١٨.٨	٤٤
٤٤٢.١	٤١٨.٨	٤١٠.٩	٤٥
٤٣٤.٤	٤١٠.٩	٤٠٢.٩	٤٦
٤٢٦.٦	٤٠٢.٩	٣٩٤.٩	٤٧
٤١٨.٨	٣٩٤.٩	٣٨٦.٨	٤٨
٤١٠.٩	٣٨٦.٨	٣٧٨.٧	٤٩
٤٠٢.٩	٣٧٨.٧	٣٧٠.٦	٥٠
٣٩٤.٩	٣٧٠.٦	٣٦٢.٤	٥١
٣٨٦.٨	٣٦٢.٤	٣٥٤.٢	٥٢

شيخوخة	العجز	الوفاة	السن في تاريخ استحقاق صرف المعاش
٣٧٨.٧	٣٥٤.٢	٣٤٦	٥٣
٣٧٠.٦	٣٤٦	٣٣٧.٧	٥٤
٣٦٢.٤	٣٣٧.٧	٣٢٩.٥	٥٥
٣٥٤.٢	٣٢٩.٥	٣٢١.٢	٥٦
٣٤٦	٣٢١.٢	٣١٢.٩	٥٧
٣٣٧.٧	٣١٢.٩	٣٠٤.٧	٥٨
٣٢٩.٥	٣٠٤.٧	٢٩٦.٥	٥٩
٣٢١.٢	٢٩٦.٥	٢٨٨.٣	٦٠
٣١٢.٩	٢٨٨.٣	٢٨٠.١	٦١
٣٠٤.٧	٢٨٠.١	٢٧١.٩	٦٢
٢٩٦.٥	٢٧١.٩	٢٦٣.٩	٦٣
٢٨٨.٣	٢٦٣.٩	٢٥٥.٨	٦٤
٢٨٠.١	٢٥٥.٨	٢٨٤.٣	٦٥

جدول رقم (٤)

مجموع الأقساط المفروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ سن الشيخوخة مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق

٦٥	٦٤	٦٣	٦٢	٦١	٦٠	سن الشيخوخة السن
٢٥٠.٣٠	٢٤٢.٧٣	٢٣٥.٢٧	٢٢٧.٩٤	٢٢٠.٧٣	٢١٣.٦٤	حتى ٤٠
٢٤٣.٥٧	٢٣٦.٠٥	٢٢٨.٦٥	٢٢١.٣٧	٢١٤.٢٣	٢٠٧.٢١	٤١
٢٣٦.٩١	٢٢٩.٤٤	٢٢٢.١٠	٢١٤.٨٩	٢٠٧.٨٠	٢٠٠.٨٦	٤٢
٢٣٠.٣٢	٢٢٢.٩٠	٢١٥.٦٢	٢٠٨.٤٧	٢٠١.٤٦	١٩٤.٥٩	٤٣
٢٢٣.٨٠	٢١٦.٤٤	٢٠٩.٢١	٢٠٢.١٣	١٩٥.١٩	١٨٨.٤٠	٤٤
٢١٧.٣٥	٢١٠.٠٤	٢٠٢.٨٨	١٩٥.٨٦	١٨٩.٠٠	١٨٢.٢٨	٤٥
٢١٠.٩٥	٢٠٣.٧٠	١٩٦.٦١	١٨٩.٦٧	١٨٢.٨٨	١٧٦.٢٥	٤٦
٢٠٤.٦٢	١٩٧.٤٤	١٩٠.٤١	١٨٣.٥٤	١٧٦.٨٤	١٧٠.٢٩	٤٧
١٩٨.٣٦	١٩١.٢٤	١٨٤.٢٨	١٧٧.٤٩	١٧٠.٨٧	١٦٤.٤١	٤٨
١٩٢.١٥	١٨٥.١٠	١٧٨.٢٢	١٧١.٥١	١٦٤.٩٧	١٥٨.٦١	٤٩
١٨٦.٠٠	١٧٩.٠٢	١٧٢.٢٢	١٦٥.٥٩	١٥٩.١٥	١٥٢.٨٨	٥٠
١٧٩.٩١	١٧٣.٠٠	١٦٦.٢٨	١٥٩.٧٤	١٥٣.٣٩	١٤٧.٢٢	٥١
١٧٣.٨٧	١٦٧.٠٤	١٦٠.٤١	١٥٣.٩٦	١٤٧.٧١	١٤١.٦٤	٥٢
١٦٧.٨٨	١٦١.١٤	١٥٤.٥٩	١٤٨.٢٤	١٤٢.٠٩	١٣٦.١٣	٥٣
١٦١.٩٥	١٥٥.٢٩	١٤٨.٨٤	١٤٢.٥٩	١٣٦.٥٤	١٣٠.٦٩	٥٤
١٥٦.٠٦	١٤٩.٤٩	١٤٣.١٤	١٣٧.٠٠	١٣١.٠٦	١٢٥.٣٢	٥٥
١٥٠.٢٢	١٤٣.٧٥	١٣٧.٥٠	١٣١.٤٦	١٢٥.٦٤	١٢٠.٠٢	٥٦
١٤٤.٤٢	١٣٨.٠٥	١٣١.٩١	١٢٥.٩٩	١٢٠.٢٩	١١٤.٧٩	٥٧
١٣٨.٦٦	١٣٢.٤٠	١٢٦.٣٨	١٢٠.٥٨	١١٥.٠٠	١٠٩.٦٣	٥٨
١٣٢.٩٥	١٢٦.٨٠	١٢٠.٨٩	١١٥.٢٢	١٠٩.٧٧	١٠٤.٥٤	٥٩
١٢٧.٢٧	١٢١.٢٥	١١٥.٤٧	١٠٩.٩٢	١٠٤.٦١		٦٠
١٢١.٦٣	١١٥.٧٤	١١٠.٠٩	١٠٤.٦٨			٦١
١١٦.٠٣	١١٠.٢٧	١٠٤.٧٦				٦٢
١١٠.٤٧	١٠٤.٨٥					٦٣
١٠٤.٩٥						٦٤

جدول رقم (٥)

نسب العجز الناتج عن الإجهاد أو الإرهاق من العمل

نسبة العجز %	الحالة المرضية
نزيف المخ أو انسداد شرايين المخ ينتج عنه:	
١٠٠	شلل نصفي غير قابل للشفاء
٨٠	خزل نصفي مع فقد النطق
٦٠	خزل نصفي مع صعوبة في النطق
٥٠-٢٥	خزل نصفي أيمن
٤٠-٢٠	خزل نصفي أيسر
٧٠	شلل بالطرف العلوي الأيمن
٥٠	شلل بالطرف العلوي الأيسر
٣٥	خزل بالطرف العلوي الأيمن
٢٥	خزل بالطرف العلوي الأيسر
٥٠-١٠	فقد النطق
انسداد الشرايين التاجية للقلب ينتج عنه:	
٢٥-٢٠	١- جلطة بالقلب مع تركيب دعامة مصحوبة بقصور بالقلب .
٣٥-٢٥	٢- جلطة بالقلب مع إجراء جراحة بتوصيل الشرايين مع قصور بالقلب والقلب متكافئ.
١٠٠	٣- عدم تكافؤ القلب لمدة عامين .

جدول رقم (٦)

بيان المهن الرئيسية لعمال المقاولات والبناء والتشييد وعمال الشحن والتفريغ وعمال المهاجر وعمال الملاحات

• نجار	• مبلط
• حداد	• عامل خرسانة
• براد	• عامل حفر آبار
• كهربائي	• عامل قطع ونحت
• سباك صحي	• عامل تركيبات واصلاح وصيانة
• لحام	• عامل زجاج
• نقاش	• عامل تشغيل ماكينات ومعدات
• بناء	• مبيض
• عامل وضع طبقات عازلة	• طباخ - سقرجي
• سائق معدات ميكانيكية	• عامل شحن وتفريغ
• عامل زراعة (جنائني)	
• غواص	
• عامل عادي	
• عامل تركيب موكيت	

ملاحظة:

- تحدد الهيئة بالاشتراك مع وزارة القوى العاملة المهن الجديدة والأعمال التي تدرج تحت المهن المشار إليها.

جدول رقم (٧)

بتحديد أجر اشتراك المؤمن عليه من عمال المقاولات

مستوى المهارة	أجر الاشتراك الشهري
عامل محدود المهارة	الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني
عامل متوسط المهارة	الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني مضافاً إليه ٥٪ من قيمته
عامل ماهر	الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني مضافاً إليه ١٠٪ من قيمته

ملاحظات:

١. تحدد وزارة القوى العاملة مستوى المهارة المنصوص عليه في هذا الجدول.
٢. يعتبر مستوى مهارة العامل "محدود المهارة" إذا كانت مهنته لم يحدد لها مستوى مهارة.
٣. يتحدد أجر العامل العادي بأجر العامل محدود المهارة.
٤. يجبر كسر العشرة جنيهاً عند تحديد أجر الاشتراك الشهري.

جدول رقم (٨)

بتحديد نسب الأجور

١ - أعمال التشييد والبناء :

أولاً - الأعمال المتكاملة (توريد ومصنعية - تسليم مفتاح) :

م	نوع العملية	نسبة الأجور
١	المنشآت الضخمة مثل:	
	الفنادق والمستشفيات الضخمة وما في مستواها (بدون تجهيز)	%١٠
	الفنادق والمستشفيات الضخمة وما في مستواها (مع التجهيز)	%٨
٢	المنشآت المتوسطة مثل:	
	المباني الإدارية - المدارس - مباني المصانع - المخازن - الورش - المحطات بأنواعها - المستشفيات والفنادق المتوسطة (منشآت بدون تجهيز)	%١٢
٣	المنشآت المتوسطة مع التجهيز	%١٠
٤	المباني الخفيفة مثل:	
	الأسوار والقواطع والبوابات	%٢٠
٥	حمامات السباحة	%١٥
٦	إنشاء الملاعب	%١٥
٧	إنشاء المقابر	%١٥
٨	وحدات سكنية سابقة التجهيز	%٨
٩	وحدات سكنية كاملة التشطيب	%١٢
١٠	فيلات + شاليهات كاملة التشطيب + وحدات سكنية فاخرة	%١٠
١١	أعمال التعلية	%١٥

ثانيا - الأعمال غير المتكاملة المتعلقة بأحد بنود العملية (توريد ومصنعية):

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	مباني سكنية نصف تشطيب	٪١٥
٢	حفر - ردم - تكسير:	
	أ- تشغيل عمال	٪٦٠
	ب- تشغيل معدات	٪١٢
٣	أساسات ميكانيكية:	
	أ- مع التوريد	٪٨
	ب- بدون توريد	٪١٨
٤	الجسات - الأعمال المساحية	٪١٠
٥	خرسانة مسلحة:	
	أ- مع توريد جميع المكونات	٪١٤
	ب- مع توريد جميع المكونات (خرسانة جاهزة)	٪١٠
	ج- بدون توريد الاسمنت	٪١٨
	د- بدون توريد الحديد	٪٢٥
	هـ- مصنعية مع توريد سلك الرباط والمسمار والرمل والزلط	٪٤٥
٦	خرسانة عادية:	
	أ- مع التوريد	٪١٠
	ب- مع توريد جميع المكونات (خرسانة جاهزة)	٪٧
	ج- مع توريد الرمل والزلط	٪٢٥
٧	مصنعية صب خرسانة بالخلطة الميكانيكية	٪٥٠
٨	أعمال البناء	٪١٧
٩	الطبقات العازلة	٪١٠
١٠	أعمال البياض	٪٣٥
١١	الكسوات والبلاط	٪٢٠
١٢	أعمال الرخام	٪١٥
١٣	الأعمال الصحية	٪٢٠
١٤	أعمال الكهرباء	٪٢٠
١٥	الدهانات:	
	أ- يدوى	٪٣٥
	ب- بالمعدات	٪٢٠
١٦	أعمال النجارة:	
	أ- مع التوريد	٪١٥
	ب- بدون توريد	٪٤٥
١٧	الأعمال المعدنية:	
	الكريстал . الهياكل المعدنية . الجمالون . الألومنيوم:	

م	نوع العملية	نسبة الأجر
	أ- مع التوريد	٪١٥
	ب- بدون توريد	٪٣٥
١٨	أعمال الترميمات:	٪٣٠
١٩	الإحلال والتجديد مع التجهيز	٪١٠
٢٠	الإحلال والتجديد بدون تجهيز	٪٢٠
٢١	الترميمات المشتملة على الحقن	٪٢٠
٢٢	أعمال الزجاج مع التوريد	٪٥
٢٣	حقن وعزل الكمرات بالمواد الإيبوكسية	٪١٥
٢٤	إنشاء المظلات والصهاريج	٪١٥
٢٥	الكرفانات مع التوريد	٪٨
٢٦	توريد وتركيب الستائر	٪١٥
٢٧	توريد وتركيب الأثاث	٪٥
٢٨	توريد وتركيب الموكيت والتنجيلة الصناعية	٪٥

ثالثاً - أعمال المصنوعات والتركيبات :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	أعمال المصنوعات بدون توريد أو توريد العمالة	٪٦٥
٢	جلاء بلاط أو رخام	٪٤٠
٣	تكسير وإزالة أنقاض مباني وخلافه	٪٢٠

- أعمال الشبكات العامة :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	أعمال الشبكات العامة مثل:	
	مياه الشرب والصرف الصحي والري والكهرباء والتليفونات	
	أ- مع توريد مكونات الشبكة	%١٥
	ب- مصنعية مع توريد الرمال	%٣٠
٢	مد مواسير بطريقة الأنفاق والعدايات:	
	أ- مع التوريد	%١٠
	ب- بدون توريد	%٢٠
	ج- غرف الدخول والخروج	%١٥
٣	شبكات الألياف الضوئية:	
	أ- مع التوريد	%١٠
	ب- بدون توريد	%٢٥
٤	أعمال البيارات:	
	أ- مع التوريد	%١٥
	ب- تغويص فقط	%٢٥
٥	شبكات التغذية من أقرب نقطة:	
	أ- مع التوريد	%٢٠
	ب- بدون توريد	%٤٠
٦	تطهير الأحواض:	
	أ- يدوى	%٣٠
	ب- ميكانيكي	%١٥
٧	النزح الجوفى	%١٥
٨	التشغيل والصيانة	%٢٠
٩	إنشاء الخزانات والصهاريج	%١٥

٣- قطاع الري (أعمال متكاملة توريد ومصنعية) :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	تغطية الترع والمصارف	%١٥
٢	إزالة حشائش وورد النيل:	
	أ- يدوى	%٤٠
	ب- بمعدات	%١٠
٣	التكسيات بالأحجار	%٢٥
٤	أعمال الستائر المعدنية	
	أ- توريد ودق	%٥
	ب- دق فقط أو تقطيع	%٢٠
٥	إنشاء الكباري الملاحية + كباري على المجاري المائية + الأعمال الصناعية (بدلات- سحارات - أفمام وهدارات)	%١٥
٦	دق الآبار:	
	أ- مع توريد المواسير	%١٠
	ب- بدون توريد المواسير	%٢٥
٧	رباط الحوض العائم	%٣٠
٨	الستائر الحاجزة للمياه بالأسمنت والبنتونيت	%٥
٩	إنشاء السدود الركامية	%١٠
١٠	تطهير وتوسيع المسطحات المائية والمواني	%٨
١١	توريد واستزراع مع الصيانة	%٢٠
١٢	توريد واستزراع بدون صيانة	%١٥
١٣	صيانة مسطحات خضراء وأشجار	%٣٠
١٤	إنشاء مزارع سمكية	%٢٠
١٥	إنشاء مراسي	%١٥
١٦	مقاومة الحشرات والآفات	%١٥
١٧	إنشاء الصوبات	%١٥
١٨	تطوير الترع	%٢٠
١٩	تطوير المساقى	%١٥

- قطاع الطرق والكبارى :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	الأعمال الترابية	
	أ- تشغيل عمال	%٦٠
	ب- تشغيل معدات	%١٠
٢	تكسير الأحجار	
	أ - تشغيل عمال	%٦٠
	ب- تشغيل كسارات	%٢٠
٣	إنشاء ورصف الطرق	
	أ- إنشاء طبقة أساس	%٨
	ب- طبقة الرصف الأسفلتية	%٨
٤	كباري على خوازيق	%١٢
٥	كباري على النيل	%٨
٦	توريد وتركيب العواكس الأرضية واللوحات الإرشادية	
	أ - مع التوريد	%١٥
	ب- بدون توريد	%٣٠
٧	البردورات	%٢٥
٨	الدهان بالبوية العاكسة بالمعدات	%١٥
٩	إنشاء عداية أسفل السكة الحديد	%١٠
١٠	توريد ورش طبقة تشريب	%٥
١١	بلاطات خرسانية	%١٥
١٢	غرف التفتيش	%٢٥
١٣	إنشاء وتجميل الميادين	%١٥
١٤	مصنعية إنشاء ورصف الطرق	
	أ- المعدات الثقيلة	%٢٥
	ب- يدوى	%٥٠
١٥	رفع وفك سكة حديد	%٢٠

٥- أعمال الميكانيكا والكهرباء (أعمال متكاملة):

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	الأعمال الميكانيكية والكهربائية مثل:	
	محطات المياه والصرف الصحي - محطات توليد الكهرباء المحولات بأنواعها - آلات ومعدات المصانع - الطلمبات - المصاعد - التكييف - معدات المطابخ - السخانات	
	أ- مع التوريد	٥%
	ب- بدون توريد	٢٥%
٢	أعمال وتركيبات الأجهزة الدقيقة والمعدات الإلكترونية - الحاسبات الآلية نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية الأجهزة الطبية أجهزة الإنذار - أجهزة قياس التحكم أجهزة محطات المحولات المعزولة بالغاز	
	أ- مع التوريد	٣%
	ب- بدون توريد	٢٥%
٣	توريد وتركيب وتجديد الكابلات البحرية ذات الجهد العالي	٢%
٤	توريد وتركيب أبراج تبريد	١٠%
٥	صيانة وإصلاح معدات ميكانيكية مع توريد قطع الغيار	١٥%

٦- قطاع البترول :

أولاً - أعمال متكاملة :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	أعمال المساحة البحرية وجسات التربة البحرية	٥%
٢	أعمال المساحة السزمية والقياسات المتعلقة باستكشافات البترول	١%
٣	مد خطوط المواسير البرية:	
	أ - داخل المدن:	
	أ- مع التوريد	١٠%
	ب- بدون توريد	٢٠%
	ب - خارج المدن:	
	أ- مع التوريد	٥%
	ب- بدون توريد	١٠%
٤	مد خطوط المواسير البحرية:	
	أ- مع التوريد	٣%
	ب- بدون توريد	٥%
٥	شبكات الغاز الخارجية:	
	أ- مع التوريد	١٥%
	ب- بدون توريد	٣٥%
٦	شبكات الغاز الداخلية (المنزلية):	
	أ- مع التوريد	٢٠%
	ب- بدون توريد	٤٠%
٧	إنشاء المنصات البحرية ومكوناتها:	
	أ . التصنيع مع التوريد والتركيب	٣%
	ب . تركيب فقط بالموقع	٨%
٨	أعمال تأجير وتشغيل أجهزة ومعدات وأدوات حفر الآبار واستكمال الآبار وصيانتها	١%
٩	أعمال التأجير والتشغيل المتكاملة الأخرى	٢%
١٠	إنشاء الأرصفة البحرية	١٠%

ثانياً - أعمال غير متكاملة :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	عزل وتغليف المواسير البترولية:	
	أ- مع التوريد	%١٠
	ب- بدون توريد	%١٥
٢	المراشمة والدهانات للأسطح المعدنية:	
	أ- مع التوريد	%٢٠
	ب- بدون توريد	%٣٥
٣	أعمال تنظيف المستودعات وأوعية الضغط والأبراج	%٢٠
٤	البحث عن الألغام وإزالتها	%١
٥	تفجير صخور	%١٠
٦	خدمات فنية لتشغيل أو صيانة المعدات بالموقع	%١٠
٧	صيانة معدات بترولية خاصة مثل: الطلبمات الغاطسة في الآبار . الكابلات التي تعمل داخل الآبار . مواسير الحفر . أبراج الحفر ومستلزماتها	%٢
٨	نظافة خطوط بالفرشة الذكية	%١
٩	حماية بوغاز باستخدام الدوائر التليفزيونية	%٥
١٠	إصلاح وصيانة أرصفة بحرية	%١٥
١١	أعمال حفر داخل الماء لإنشاء أرصفه بحرية	%٥
١٢	إنشاء دولينات وشمعات الوحدات العائمة	%١٥
١٣	إحلال وتجديد وصيانة المنصات البحرية	%١٠
١٤	أعمال الغطس	%٢

٧- أعمال النقل :

أولاً - توريد ونقل مواد البناء (غير المصنعة) :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	الرمال والأترية	%٥
٢	الزلط أو التربة الزلظية	%٣
٣	الأحجار بأنواعها	%٣

ثانياً - النقل بالسيارات مع التحميل والتفريغ :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	النقل والتحميل والتفريغ	
	أ- تشغيل عمال	%١٠
	ب- تشغيل معدات	%٥
	ج- النقل مع التوريد في الموقع	%٢

ثالثاً - التحميل والتفريغ فقط :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	تحميل . تفريغ . فرز . تستيف . تعبئة . شيالة	
	أ- تشغيل عمال	%٦٥
	ب- تشغيل معدات	%٢٠
٢	تفريغ حبوب باستخدام شفاطات	%٥

٨- مقاولات مختلفة :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	تجهيز الأقطان	%٥٠
٢	النظافة العادية بدون توريد المعدات والمهمات	%٦٥
٣	النظافة العادية مع توريد مهمات النظافة	%٤٥
٤	خدمات النظافة العادية مع توفير وسيلة النقل للمقابل العمومية	%٣٥
٥	أعمال التغذية (تقديم وجبات ساخنة)	%٢٠
٦	أعمال التغذية (تقديم وجبات جافة)	%١٠
٧	أعمال التغذية مع النظافة	%٣٠
٨	كبس قش بالمعدات	%٣٥

٩- أعمال المحاجر والملاحات :

م	نوع العملية	نسبة الأجر
١	المحاجر المستغلة عن طريق الإيجار:	
	أ- محاجر رمال الغبار . الرمال البيضاء . رمال المرشحات . الزلط . التربة الزلطية . الطفلة . الجبس	%٣٥ من القيمة الإيجارية السنوية للمحجر
	ب - محاجر الحجر الجيري والرمل والحجر الجيري الصلب . الدولوميت . الرخام . البازلت الألباستر . أحجار الزينة	%٤٠ من القيمة الإيجارية السنوية للمحجر
	ج- محاجر الرخام والجرانيت والألباستر	%٤٥ من القيمة الإيجارية السنوية للمحجر
	د - الملاحات	%١٠ من القيمة الإيجارية السنوية للملاحات
٢	المحاجر المستغلة عن طريق تصاريح الإتاوة	%١٠ من قيمة المواد المستخرجة سنوياً من المحجر وطبقاً لحساب الميزان

جدول رقم (٩)

حصة صاحب العمل

فى اشتراكات التأمين الاجتماعى وفقاً لأنواع السيارات التى يمتلكها

م	نوع السيارة	قيمة الاشتراك السنوى	حصة صاحب عمل	
			سائق	تباع
١	السيارة النقل العادية (سائق درجة ثانية + تباع)	٣٧٨٠	١٦٥	١٥٠
٢	السيارة النقل المقطورة (سائق درجة أولى + تباع)	٣٨٧٠	١٧٢.٥	١٥٠
٣	الجرار الزراعي بالمقطورة (سائق درجة ثالثة + تباع)	٣٦٩٠	١٥٧.٥	١٥٠
٤	السيارة النقل الخفيف والسيارة الثلجة لا تزيد حمولتها على ٢ طن (سائق درجة ثالثة)	١٨٩٠	١٥٧.٥	٠
٥	السيارة الأتوبيس (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥	٠
٦	السيارة الأجرة (سائق درجة ثالثة)	١٨٩٠	١٥٧.٥	٠
٧	السيارة الملاهي (سائق درجة ثالثة أو خاصة)	١٨٩٠	١٥٧.٥	٠
٨	السيارة النقل القلاب بالمقطورة (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥	٠
٩	السيارة النقل القلاب العادية (سائق درجة ثانية)	١٩٨٠	١٦٥	٠
١٠	السيارة النقل العادية المخصصة لنقل المواد السائلة (فنتاس) (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥	٠
١١	السيارة النقل العادية المخصصة لنقل الموارد السائلة (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥	٠
١٢	السيارة تحت الطلب نقل موتى (سائق درجة ثالثة)	١٨٩٠	١٥٧.٥	٠
١٣	الدراجة النارية (التوك توك)	١٨٠٠	١٥٠	٠
١٤	خلاط خرسانه (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥	٠
١٥	موتوسيكل لنقل البضائع	١٨٠٠	١٥٠	٠
١٦	سيارة قاطرة تزيد حمولتها على ٢ طن (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥	٠
١٧	سيارة كابينه مزدوجة لنقل الأشخاص أو البضائع (سائق درجة ثالثة)	١٨٩٠	١٥٧.٥	٠
١٨	سيارة إسعاف (سائق درجة ثالثة)	١٨٩٠	١٥٧.٥	٠

م	نوع السيارة	قيمة الاشتراك السنوى	حصة صاحب عمل	
			سائق	تبايع
١٩	سيارة مجهزة كمعمل (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥٠	
٢٠	أتوبيس خاص أقل من ١٧ راكب (سائق درجة ثانية)	١٩٨٠	١٦٥	
٢١	أتوبيس خاص أكبر من ١٧ راكب وحتى ٢٦ راكب (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥٠	
٢٢	أتوبيس رحلات - سياحي - مدارس (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥٠	
٢٣	سيارة جمرك - هيئة سياسة (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥٠	
٢٤	سيارة نقل مقفولة أكثر من ٢ طن (سائق درجة ثانية)	١٩٨٠	١٦٥	
٢٥	سيارة ثلاجة أكثر من ٢ طن (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥٠	
٢٦	سيارة فنتاس بمقطورة (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥٠	
٢٧	المقطورة (تبايع)	١٨٠٠	١٥٠	
٢٨	سيارة نقل أموال (سائق درجة ثانية)	١٩٨٠	١٦٥	
٢٩	سيارة ملاكي تعمل ضمن منظومة النقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات	١٨٩٠	١٥٧.٥٠	
٣٠	ميكروباص يعمل ضمن منظومة النقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات	١٩٨٠	١٦٥	
٣١	أتوبيس يعمل ضمن منظومة النقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات أكثر من ١٧ راكب وحتى ٢٦ راكب (سائق درجة أولى)	٢٠٧٠	١٧٢.٥٠	
٣٢	موتوسيكل يعمل ضمن منظومة النقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات	١٨٠٠	١٥٠	
٣٣	توك توك يعمل ضمن منظومة النقل باستخدام تكنولوجيا المعلومات	١٨٠٠	١٥٠	

ملاحظة:

تزايد هذه الحصص بنسبة الزيادة فى الحد الأدنى لأجر الاشتراك سنويًا.

جدول رقم (١٠)

بتحديد أجر الاشتراك لعمال النقل البري

أجر الاشتراك الشهري	فئة العامل
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني	تباع
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني	سائق حاصل على رخصة قيادة دراجة نارية (توك توك)
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني مضافاً إليه ٥٪ من قيمته	سائق حاصل على رخصة خاصة
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني مضافاً إليه ٥٪ من قيمته	سائق حاصل على رخصة قيادة درجة ثالثة
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني مضافاً إليه ١٠٪ من قيمته	سائق حاصل على رخصة قيادة درجة ثانية
الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني مضافاً إليه ١٥٪ من قيمته	سائق حاصل على رخصة قيادة درجة أولى

ملاحظة:

- يجبر كسر العشرة جنيهات عند تحديد أجر الاشتراك الشهري.

جدول رقم (١١)

القيمة الحالية لأقساط سنوية قدرها ١ جنيه سبق تقسيطها حتى سن الستين

السن	المدة المتبقية لبلوغ سن الستين	القيمة الحالية لقسط سنوي قدره ١ جنيه يدفع طوال المدة المتبقية لبلوغ سن الستين		السن	المدة المتبقية لبلوغ سن الستين	القيمة الحالية لقسط سنوي قدره ١ جنيه يدفع طوال المدة المتبقية لبلوغ سن الستين	
		قرش	جنيه			قرش	جنيه
٢٠	٤٠	٣٦	١٢	٤٠	٢٠	١٨	١٠
٢١	٤١	٣٩	١٢	٤١	٢١	٩٦	٩
٢٢	٤٢	٣٨	١٢	٤٢	٢٢	٧٢	٩
٢٣	٤٣	٣٧	١٢	٤٣	٢٣	٤٦	٩
٢٤	٤٤	٣٦	١٢	٤٤	٢٤	١٨	٩
٢٥	٤٥	٣٥	١٢	٤٥	٢٥	٨٧	٨
٢٦	٤٦	٣٤	١٢	٤٦	٢٦	٥٥	٨
٢٧	٤٧	٣٣	١١	٤٧	٢٧	١٩	٨
٢٨	٤٨	٣٢	١١	٤٨	٢٨	٨١	٧
٢٩	٤٩	٣١	١١	٤٩	٢٩	٤٠	٧
٣٠	٥٠	٣٠	١١	٥٠	٣٠	٩٦	٦
٣١	٥١	٢٩	١١	٥١	٣١	٤٨	٦
٣٢	٥٢	٢٨	١١	٥٢	٣٢	٩٦	٥
٣٣	٥٣	٢٧	١١	٥٣	٣٣	٤٠	٥
٣٤	٥٤	٢٦	١١	٥٤	٣٤	٨٠	٤
٣٥	٥٥	٢٥	١١	٥٥	٣٥	١٤	٤
٣٦	٥٦	٢٤	١٠	٥٦	٣٦	٤٤	٣
٣٧	٥٧	٢٣	١٠	٥٧	٣٧	٦٨	٢
٣٨	٥٨	٢٢	١٠	٥٨	٣٨	٨٥	١
٣٩	٥٩	٢١	١٠	٥٩	٣٩	٩٦	٠

فهرس النماذج المرفقة بدليل الخدمات ونماذج جديدة غير موجودة باللائحة التنفيذية

رقم النموذج	مسمى النموذج
١	طلب اشتراك مؤمن عليه. 
٢	طلب اشتراك منشأة أو إخطار تعديل بيانات المؤمن عليهم وأجورهم.
٣	صحيفة البيانات الأساسية.
٤	بيان يمدد الاشتراك السابقة أو مدى استحقاق معاش آخر.
٥	نموذج بيانات التغطية التأمينية.
٦	إخطار بإنهاء اشتراك مؤمن عليه.
٧	سجل قيد طلبات حساب المدد المشتراة والأقساط.
٨	طلب حساب مدة ضمن مدة الاشتراك.
٩	إضافة مدة خدمة إعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعمل في بعض المحافظات.
١٠	طلب اعتبار جميع الفروع وحدة واحدة أو أكثر في العلاقة مع الهيئة .
١١	نموذج توقيع صاحب العمل أو المدير المسئول.
١٢	إخطار تغيير في بيانات المنشأة.
١٣	إخطار بدمج منشأتين أو أكثر.
١٤	حافضة إجمالي الاشتراكات والأقساط.
١٥	حافضة تجميع الاشتراكات والأقساط المستحقة.
١٦	إقرار المدير المالي عن السنة المالية
١٧	نموذج سجل قيد أجور العاملين بالقطاع الخاص
١٨	استمارة تحصيل الأقساط الخاصة.
١٩	إقرار بالرغبة في الاشتراك عن مدة الإجازة الخاصة لغير العمل.
١٩ مكرر	إقرار بالرغبة في الاشتراك عن مدة الإجازة الخاصة لغير العمل. للمستحقين
٢٠	طلب صرف مستحقات تأمينية.
٢١	طلب الاشتراك في نظام المعاش الإضافي.
٢٢	إخطار وقوع إصابة عمل.

رقم النموذج	مسمى النموذج
٢٣	إخطار عن وقوع إصابة عمل خارج البلاد.
٢٤	إخطار وقوع إصابة عمل ناتجة عن الإجهاد.
٢٥	طلب تحكيم طبي.
٢٦	طلب صرف تعويض بطالة.
٢٧	بطاقة صرف تعويض بطالة.
٢٨	طلب صرف الحقوق التأمينية لحالات المستفيدين.
٢٩	طلب صرف الحقوق التأمينية للإخوة والأخوات.
٣٠	طلب صرف المعاش لحالات الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش.
٣١	طلب صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال في حالة الإصابة.
٣٢	طلب صرف منحة زواج أو قطع.
٣٣	إخطار ربط المعاش بصفة نهائية.
٣٤	إخطار المستفيدين بالحقوق التأمينية بصفة نهائية.
٣٥	نموذج تسجيل حالات المعاشات الخاصة على أنظمة الحاسب الآلي.
٣٦	إقرار بحدوث تغيير في شروط استحقاق المعاش.
٣٧	طلب صرف المعاش بالتوكيل.
٣٨	إقرار باستمرار التوكيل.
٣٩	بيان بالعاملين في عملية المقابلة.
٤٠	طلب اشتراك مؤمن عليه من أصحاب الأجور الحكيمة طبقاً للقانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.
٤١	بيان بالعمالة المؤمن عليها بالمنشأة.
٤٢	إخطار عن عملية مقابلة.
٤٣	شهادة تأمين عمال نقل بري.
٤٤	طلب إنهاء اشتراك سيارة.
٤٥	شهادة بسداد اشتراكات التأمين الاجتماعي.
٤٦	طلب بيان عن حالة تأمينية.

رقم النموذج	مسمى النموذج غير موجودة باللائحة التنفيذية
٤٧	طلب تسجيل رقم تأميني
٤٨	طلب تعديل عنوان / رقم تليفون صاحب معاش أو مستفيد
٤٩	طلب تعديل جهة صرف المعاش
٥٠	طلب إعادة صرف المعاش الموقوف
٥١	طلب تغيير القائم بصرف المعاش
٥٢	إقرار بعدم الالتحاق بعمل أو مزاولة مهنة أو (الحصول / عدم الحصول) على معاش آخر
٥٣	إقرار بعدم زواج البنت أو الأخت منذ الطلاق أو الترميل وحتى تاريخ تقديم طلب الصرف
٥٤	إقرار بعدم الحصول على أى دخول آخر بخلاف المدونة بالنموذج رقم (٢٩)
٥٥	طلب مراجعة حساب الحقوق التأمينية
٥٦	طلب صرف مبالغ مستحقة
٥٧	نموذج استخراج البطاقة العلاجية
٥٨	طلب تحويل للكشف الطبي لإثبات حالة العجز (مرضى / إصابي)
٥٩	طلب العرض على اللجنة الخماسية
٦٠	طلب صرف تعويض الأجر (إصابي/مرضى) السابق صرفه نيابة عن الهيئة
٦١	طلب تخفيض اشتراكات التأمين الاجتماعي (إصابي/مرضى)
٦٢	طلب التظلم من قرار لجنة الإجهاد والإرهاق من العمل
٦٣	طلب صرف إعانة عجز
٦٤	طلب إعادة النظر قرار لجنة العجز على صرف إعانة عجز
٦٥	طلب العرض على لجنة فحص المنازعات (الابن / الأخ العاجز)
٦٦	طلب اعتراض على النسبة المقدرة من عملية مقاوله
٦٧	طلب اعتراض على قرار اللجنة الفنية للمقاولات (فحص المنازعات)
٦٨	طلب العرض على لجنة فحص المنازعات
٦٩	طلب الترخيص بإنشاء جهاز تأمين اجتماعي
٧٠	طلب التصالح قيمة الجنحة رقم () لسنة 20

رقم النموذج	مسمى النموذج غير موجودة باللائحة التنفيذية
٧١	طلب رفع حجز رقم () لسنة 20
٧٢	طلب تعديل فئة دخل الاشتراك لصاحب العمل
٧٣	طلب تقسيط مبالغ مستحقة
٧٤	طلب أداء القيمة الحالية لأقساط
٧٥	طلب تعديل بيانات مؤمن عليه
٧٦	طلب إنهاء اشتراك منشأة
٧٧	طلب عرض على لجنة بحث اعتراضات أصحاب الأعمال
٧٨	طلب استرداد/ تحويل الرصيد الدائن / تسوية بالخصم على حساب منشأة

إرشادات

١. على صاحب العمل بالقطاع الخاص أن يرسل هذا النموذج من أصل وصورتين بالنسبة لكل من العاملين لديه مع طلب اشتراكه في الهيئة لأول مرة وخلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ التحاق أي عامل جديد بالعمل لديه سواء كان التحاقاً نهائياً أو تحت الاختبار.
٢. يرفق بالنموذج لدى اشتراك المؤمن عليه لأول مرة بالهيئة صورة شهادة الميلاد المميكنة وصورة بطاقة الرقم القومي أو صورة جواز السفر يتم مطابقتها على الأصل بمعرفة الموظف المختص.
٣. التوقيع على هذا النموذج بما يفيد الإطلاع والموافقة على جميع البيانات الواردة به ولا يجوز لمن وقع عليه أن يعارض في تلك البيانات أمام الهيئة وله أن يلجأ إلى مكتب علاقات العمل المختص أو القضاء.
٤. يستخدم هذا النموذج كطلب اشتراك في تأمين إصابات العمل فقط بالنسبة للفئات التالية:
 - (أ) من تجاوز سن الشيخوخة وأوقف انتفاعه بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
 - (ب) العاملون الذين يخضعون لأحكام قانون العمل ممن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة.
 - (ج) العاملون المتدرجون والتلاميذ الصناعيون والطلاب المشتغلون في مشروعات التشغيل الصيفي والخدمة العامة، ويشترط اعتماد النموذج المحرر لهم من المدير المسئول بالهيئة التي تشرف على التلمذة الصناعية، والتدريب مع ختمها بخاتم هذه الجهة مع إرفاق نسخة من عقد عمل المتدرب أو المستند المثبت لنوع العمل في جميع هذه الحالات.
 - (د) يقتصر استيفاء الأجر على الفئات التي يتقاضى فيها المؤمن عليه أجراً من صاحب العمل.

إقرار

- اسم المنشأة:
- رقمها التأميني:
- العنوان:
- أقر أنا الموقع على هذا النموذج بالالتزام بعرض المؤمن عليه على اللجنة الطبية المختصة بالهيئة المعنية بالتأمين الصحي أو الجهة الطبية المختصة لإجراء الفحص الطبي الأولي وإثبات حالته الصحية وقت توقيع الكشف الطبي مع الالتزام بموافاة مكتب الهيئة التابع له المنشأة بتقرير اللياقة الطبية الصادر من الجهة الطبية المختصة عن حالته الصحية خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ التحاقه بالعمل تطبيقاً لأحكام قانون العمل.
- توقيع (صاحب العمل / المدير المسئول)
- ()
- أقر أنا العامل بالمنشأة عالياً بأنه أثبت حالته الصحية أمام اللجنة الطبية المختصة بالهيئة المعنية بالتأمين الصحي أو الجهة الطبية المختصة وموافاة مكتب الهيئة التابع له المنشأة بالتقرير الطبي عن حالته الصحية خلال أسبوعين من تاريخ التحاقه بالعمل وفي حالة عدم قيامي بذلك فإن الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ليس عليها أدنى التزام قانوني بصرف أية مستحقات تأمينية تترتب على العجز أي كان نوعه السابق أو المعاصر لتاريخ الالتحاق بالعمل.
- توقيع المؤمن عليه
- ()

إرشادات

- ١ - يُحرر هذا النموذج من أصل وصورتين ويقدم إلى مكتب الهيئة المختص خلال أسبوعين من تاريخ بدء النشاط متضمناً بيانات جميع العاملين بما فيهم المتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي .
- ٢ - يقدم هذا النموذج في المواعيد الآتية :
منشآت القطاع الخاص : يناير من كل عام .
كما يقدم في أى تاريخ خلال العام يصدر فيه قانون أو قرار بتعديل الأجور .
- ٣ - يجوز لأصحاب الأعمال تقديم هذا النموذج إلكترونياً وفقاً للقواعد التي تحددها الهيئة .

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٢

٢٠٢١/٢٥٧٢٧ - ٢٠٢٢/٢/٨ - ٢٠٢٢ - ٩٠٩





صحيفة البيانات الأساسية

أولاً: البيانات الأساسية:

اسم المؤمن عليه:

الرقم القومي:

الرقم التأميني:

تاريخ الميلاد:

صاحب العمل الأخير:

تاريخ بدء الاشتراك لدى صاحب العمل الأخير:

تاريخ إنهاء الاشتراك لدى صاحب العمل الأخير:

تاريخ بدء الاشتراك في نظام الادخار:

ثانياً: بيانات مدد الاشتراك عن المدد السابقة على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩:

م	بيان المدد	أساسي						متغير						مكافأة		
		من	إلى	المدة	من	إلى	المدة	من	إلى	المدة	من	إلى	المدة	من	إلى	المدة
		يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة

ثالثاً: بيانات مدد الاشتراك عن مدة قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩:

م	بيان المدة	مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء									مكافأة						المعاش الإضافي								
		من			إلى			المدة			من			إلى			المدة								
		يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة			

رابعاً: بيانات تدرج الأجر والأنساط:

ب. تدرج الأجر المتفسر عن المدد السابقة:

التاريخ			القيمة		التاريخ			القيمة	
سنة	شهر	يوم	قرش	جنيه	سنة	شهر	يوم	قرش	جنيه

أ. تدرج الأجر الأساسي عن المدد السابقة:

التاريخ			القيمة		التاريخ			القيمة	
سنة	شهر	يوم	قرش	جنيه	سنة	شهر	يوم	قرش	جنيه

جـ. تدرج أجر أو دخل الاشتراك عن مدة القانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ :

التاريخ			قيمة الأجر أو الدخل الزائد عن الحد الأقصى		التاريخ			القيمة		التاريخ			القيمة	
سنة	شهر	يوم	قرش	جنيه	سنة	شهر	يوم	قرش	جنيه	سنة	شهر	يوم	قرش	جنيه

د. بيانات الأقساط:

ملاحظات	طريقة التسبيط		قيمة الرصيد		قيمة القسط		تاريخ بداية القسط		نوع القسط		م
	مسمى	كود	ج	ق	ج	ق	سنة	شهر	مسمى	كود	
											١
											٢
											٣
											٤
											٥

المدير	المراجع	رئيس القسم	الموظف المختص	بيانات
				الاسم
				التوقيع
				التاريخ



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

مكتب

نموذج رقم (٤)

بيان بمدد الاشتراك السابقة
أو مدى استحقاق معاش أحسن

السيد/

تحية طيبة وبعد،،،

برجاء التنبيه باتخاذ الإجراءات اللازمة لضم مدة الاشتراك السابقة في التأمين الاجتماعي إلى ملف التأمين الاجتماعي لديكم وبيان المدة كما يأتي:

م	اسم جهة العمل	رقم المنشأة	المدة									بيان بالأقساط المستحقة			
			من			إلى			قيمة القسط			نوعه	الرصيد المستحق		
			يوم	شهر	سنة	يوم	شهر	سنة	قرش	جنيه	قرش			جنيه	
١															
٢															
٣															
٤															
٥															

واحيط علم سيادتكم أنني أحصل على معاش برقم

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،

تحريراً في : ٢٠ / /

مقدم مسسه لسيادتكم ...

.....: الاسم
.....: التوقيع
.....: الرقم القومي
.....: الرقم التأميني
.....: رقم التليفون

(انظر خلفه)

الجريدة الرسمية - العدد ٣٨ مكرر (ب) في ٢٨ سبتمبر سنة ٢٠٢١ ٢٠٧

إرشادات

١. يقدم هذا النموذج عند الالتحاق بأي عمل وتوجد مدة اشتراك في التأمين الاجتماعي سابقة على مدة العمل الأخير وكذلك عند الحصول على معاش من الهيئة أو أي جهة أخرى غير النقابات.
٢. في حالة استحقاق أقساط على المؤمن عليه تتخذ الإجراءات اللازمة لخصم هذه الأقساط من أجر المؤمن عليه وتسدد دورياً مع الاشتراكات إلى الهيئة.
٣. في حالة وجود مدة سابقة يتم إرسال خطاب للجهة المختصة للحصول على الملف التأميني عن المدة السابقة وضمها لملف التأمين الاجتماعي.
٤. في حالة الحصول على معاش يتم إبلاغ الهيئة ببدء الالتحاق بالعمل.

رقم المنشأة		رقم المنشأة		رقم المنشأة		رقم المنشأة						
اسم المنشأة		اسم المنشأة		اسم المنشأة		اسم المنشأة						
تاريخ طلب وبدء الاشتراك		تاريخ طلب وبدء الاشتراك		تاريخ طلب وبدء الاشتراك		تاريخ طلب وبدء الاشتراك						
سبب الإنهاء		سبب الإنهاء		سبب الإنهاء		سبب الإنهاء						
تاريخ نهاية الاشتراك		تاريخ نهاية الاشتراك		تاريخ نهاية الاشتراك		تاريخ نهاية الاشتراك						
نوع المسدة / كود الاشتراك		نوع المسدة / كود الاشتراك		نوع المسدة / كود الاشتراك		نوع المسدة / كود الاشتراك						
مسمى المسدة		مسمى المسدة		مسمى المسدة		مسمى المسدة						
التاريخ	الأجر المتغير		التاريخ	الأجر المتغير		التاريخ	الأجر المتغير					
	ق	→		ق	→		ق	→				
٤- المسددة النوعية (مقاولات - نقل بري - صيد)				٣- المسددة المتداخلة								
سبب الإنهاء	تاريخ نهاية المسدة			درجة الترخيص المهنة	فترة الأجر	تاريخ بداية المسدة	تاريخ نهاية المسدة			قطاع	نوع المسدة	كود المسدة
	كود	سنة	يوم				سنة	شهر	يوم			
مسددة نوعية (عاملين بالخارج)												
كود سبب الإنهاء	كود نوع المسدة	تاريخ نهاية الاشتراك			فترة بدء الاشتراك	تاريخ بدء الاشتراك	تاريخ طلب الاشتراك					
		سنة	شهر	يوم			سنة	شهر	يوم			

العنوان												٥- المسدد المشترقا											
اسم الشارع	التباعدة/القرية		القسم / المركز		المحافظة		قيمة القسط		التكلفة		طريقة السداد	عدد السنوات	تاريخ تقديم الطلب			تاريخ نهاية المسدة			تاريخ بداية المسدة			مسمى المسدة	نوع المسدة
	مسمى	كود	مسمى	كود	مسمى	كود	جـ	ق	جـ	ق			سنة	شهر	يوم	سنة	شهر	يوم	سنة	شهر	يوم		

مدير المكتب	الحساب الألسى		تمت المطابقة مع ملف التأمين الاجتماعى بمعرفة المفتش	أو ختم المنشأة	مدير شئون العاملين أو المدير المسئول بالمنشأة	مراجع النموذج	معد النموذج	التوقيع
	المراجع	المسجل						
								الإسم
								التوقيع
								التاريخ

نموذج رقم (٦)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

إخطار بانتهاء اشتراك مؤمن عليه

رقم المنشأة : [] [] [] [] [] [] [] [] [] [] مسمى :

رقم التسجيل الضريبي للمنشأة : / /

بيانات المؤمن عليه

الرقم التأميني : [] [] [] [] [] [] [] [] [] []

الرقم القومي : []

الاسم :

تاريخ انتهاء الاشتراك [] [] [] [] [] [] [] [] [] [] سبب انتهاء الاشتراك []

بيانات محل إقامة المؤمن عليه

عقار رقم : [] [] [] [] شارع/حارة [] [] [] []

شياخة/ قرية [] [] [] [] قسم/ مركز [] [] [] [] محافظة [] [] [] []

رقم المحمول أو التليفون الأرضي :

البريد الإلكتروني :

إقرار المؤمن عليه والمدير المسئول

أقر أن البيانات بعاليه صحيحة وأن المؤمن عليه تسلم صورة من هذا الإخطار.
توقيع المؤمن عليه / / ٢٠ توقيع المدير المسئول / / ٢٠.
تم مطابقة التوقيع بمعرفتي/

إقرار المدير المسئول في حالة وجود نزاع

أقر أن البيانات بعاليه صحيحة وانتي أرسلت صورة من هذا الإخطار إلى المؤمن عليه بخطاب موسى عليه بعلم الوصول برقم بتاريخ / / ٢٠.
تم مطابقة التوقيع بمعرفتي
توقيع المدير المسئول / / ٢٠

خاتم الجهة

البيسان	مستلم الإخطار	المراجع	مسجل ألسي	مراجع ألسي
الاسم				
التوقيع				
التاريخ				

ملحوظة: يلزم التأكد من توقيع كل من العامل وصاحب العمل على الإقرار الموضح خلف النموذج.
(انظر خلفه)

إرشادات

- ١- يحرر هذا النموذج من أصل وصورتين يرسل الأصل لمكتب الهيئة المختص خلال أسبوع من تاريخ تحقق إحدى الوقائع الآتية:
 - أ- انتهاء خدمة المؤمن عليه.
 - ب- انتهاء مدة التلمذة الصناعية أو التدرج.
 - ج- انتهاء العمل بالمشروع الصيفي للطلبة.
 ويحتفظ صاحب العمل بصورة وتسلم صورة للعامل بعد توقيعه أو ترسل له بخطاب مسجل يعلم الوصول خلال ٢٤ ساعة من إرسالها لمكتب الهيئة المختص في حالة رفضه التوقيع.
- ٢- في حالة إخلال صاحب العمل بالإخطار في الموعد المشار إليه بالنسبة للمؤمن عليهم في البند (أ) من رقم (١) يلتزم بأداء مبلغ إضافي يقدر بنسبة (٢٠%) من قيمة الاشتراك المستحق عن الشهر الأخير وذلك عن كل شهر تأخير عن المدة من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ إرسال النموذج لمكتب الهيئة المختص وفي حساب مدة التأخير يحذف كسر الشهر.

إقرار

اسم المنشأة: رقمها التأميني:

العنوان:

اسم المؤمن عليه: رقمه التأميني:

أقر أنا الموقع أدناه بأنني قد قمت بسحب البطاقة العلاجية من المؤمن عليه وتم تسليمها لفرع الهيئة المعنية بالتأمين الصحي وفي حالة ظهور ما يخالف ذلك أكون مسؤولاً بالتضامن مع العامل في مواجهة الهيئة المعنية بالتأمين الصحي عن كافة مصاريف العلاج والرعاية الطبية تعويضاً عن الانتفاع بدون وجه حق بمزايا العلاج والرعاية الطبية بعد انتهاء الخدمة.

توقيع صاحب العمل

()

توقيع المؤمن عليه

()

أقر أنا الموقع أدناه بأن المؤمن عليه محل هذا النموذج قد رفض تسليم البطاقة العلاجية وقمت بإخطار الهيئة المعنية بالتأمين الصحي ببيانات المؤمن عليه لإيقاف التعامل معه.

توقيع صاحب العمل

()



طلب حساب مدة ضمن مدة الاشتراك

اسم المؤمن عليه: الرقم التأميني:

الرقم القومي:

اسم المنشأة: رقم المنشأة:

تاريخ الميلاد: تاريخ تقديم الطلب:

أجر / دخل حساب المدة: معاملة السن من جدول (٣) المرافق للقانون:

عدد السنوات المراد حسابها:		من		إلى	
		٢٠		٢٠	

أجر / دخل حساب المدة	×	عدد السنوات	×	معاملة السن من جدول (٣)	=	تكلفة الشراء دفعة واحدة
	×		×		=	

مدة التقسيط (٥ سنوات - ١٠ سنوات - ١٥ سنوات) :

قيمة القسط الشهري	×	أجر حساب المدة	×	عدد السنوات	×	معاملة السن من جدول (٤)
	×		×		×	

إقرار المؤمن عليه برغبته في الاشتراك:

أقر أنا / بالاشتراك عن مدة () سنة فقط ----- عن مدتي وذلك عن متوسط الأجر / الدخل () بتكلفة ----- بـقسط ----- شهرياً.

توقيع المؤمن عليه

.....

إقرار صاحب العمل بخضم القسط:

تم التأشير بسجلات الأجر بقيمة القسط الشهري المستحق بواقع ----- فقط وقدره ----- ونتعهد باستقطاعه اعتباراً من الأجر المستحق عن شهر سنة وتوريده للمكتب المختص بالهيئة مع مسؤوليتي الكاملة عن الوفاء بذلك.

توقيع صاحب العمل

.....

خاتم الهيئة	اعتماد المختص بالهيئة بصحة البيانات	إقرار المفتش أو الموظف المختص بصحة البيانات	خاتم شعار الجمهورية أو توقيع صاحب العمل للقطاع العام والخاص	توقيع مدير عام شئون العاملين أو المدير المسؤول	إقرار رئيس قسم التأمين الاجتماعي بصحة البيانات
	الاسم / التوقيع / التاريخ /	الاسم / التوقيع / التاريخ /		الاسم / التوقيع / التاريخ /	الاسم / التوقيع / التاريخ /

(أنظر خلفه)

إرشادات

- ١- على الجهة التي قدم لها الطلب أن تقوم بقبول الطلبات في السجل المعد لذلك ومراجعة بيانات الطلب من واقع ملف التأمين الاجتماعي الخاص بالمؤمن عليه وتقديم الطلب للمكتب المختص لمراجعته.
- ٢- إرسال الأصل والصورتين إلى المكتب الهيئة المختص للمراجعة والإحتفاظ بالصورة الأخرى.
- ٣- على مكتب الهيئة مراجعة النموذج وتسجيله في السجل المعد لهذا الغرض والإحتفاظ بصورة وإرجاع الأصل وصورة لصاحب العمل لحفظ الأصل في ملف التأمين الاجتماعي وتسليم الصورة الأخرى للمؤمن عليه.
- ٤- إذا كان صاحب العمل قطاع خاص ولا يوجد به جهاز تأمين اجتماعي يحفظ أصل الطلب بملفه التأميني بمكتب الهيئة المختص ويوافي صاحب العمل بصورة من النموذج، لتسليمها للمؤمن عليه.
- ٥- على صاحب العمل في حالة السداد بالتقسيط أن يقتطع من أجر المؤمن عليه قيمة القسط ويوردها مع الإشتراكات الشهرية للهيئة لمكتب الهيئة المختص.
- ٦- يقصد بأجر حساب المدة: متوسط الأجر أو الدخل عن مدة الإشتراك الخاضعة لأحكام القانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ حتى نهاية الشهر السابق على تاريخ تقديم طلب حساب المدة السابقة.
- ٧- تجبر قيمة التكلفة دفعة واحدة أو قيمة القسط الشهري إلى أقرب جنيه.
- ٨- يشترط لحساب المدة توفر الشروط الآتية:
 - أ- أن تكون المدة تالية لسن بداية الخضوع لأحكام القانون.
 - ب- أن تكون سنوات كاملة.
 - ج- أن تكون سابقة على مدة الإشتراك الأخيرة وغير خاضعة لأحكام القانون.
- ٩- تقدر تكلفه حساب هذه المدة وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق للقانون وتؤدي إما دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ طلب حسابها أو الإشتراك عنها بما لا يجاوز تاريخ إنتهاء الخدمة، أو أدائها بالتقسيط وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق للقانون وفي حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة.
- ١٠- في جميع الأحوال لا يجوز لأي سبب من الأسباب العدول عن طلب حساب المدة.
- ١١- يجوز للمؤمن عليه أن يطلب في أي وقت طلب أداء القيمة الحالية للأقساط المتبقية، وتحسب القيمة الحالية وفقاً للجدول الذي يصدر به قرار من رئيس الهيئة ويوقف تحصيل الأقساط اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ أداء المبلغ المشار إليه.
- ١٢- يعتبر توقيع المؤمن عليه على النموذج إقراراً منه بالرغبة في الإشتراك وفقاً للبيانات الواردة به.
- ١٣- يعتبر توقيع صاحب العمل على هذا النموذج إقراراً منه بخصم القسط ومتابعة السداد وفقاً لما ورد بالنموذج، مع الالتزام بكافة أحكام القانون في ذلك.



**إضافة مدة خدمة إعتبارية
في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعمل في بعض المحافظات**

أولاً: بيانات أساسية:

اسم المؤمن عليه: تاريخ الميلاد: ٢٠ / /
الرقم التأميني: الرقم القومي:

المحافظة أو المحافظات التي عمل بها:

م	المحافظة	بداية المدة	نهاية المدة	صافي المدة
١	/ /	/ /	/ /	/ /
٢	/ /	/ /	/ /	/ /
٣	/ /	/ /	/ /	/ /

ثانياً: تقدير أعباء المدة الإعتبارية:

تقدر تكلفة المدة الإعتبارية التي تلتزم بها وحدات القطاع العام الاقتصادية في بعض المحافظات والمناطق النائية عن المدة السابقة على ٢٠٢٠/١/١ بواقع القيمة الرأسمالية للمعاش وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق للائحة التنفيذية.

في حالة انتهاء الخدمة مع استحقاق معاش	في حالة انتهاء الخدمة مع استحقاق صرف تعويض الدفعة الواحدة	في حالة انتهاء الخدمة مع عدم استحقاق الصسرف
المدة الإعتبارية : سابقة : حالية : قيمة المعاش : سابق : حالي : القيمة الرأسمالية : قيمة المعاش = + = القيمة الرأسمالية : تسدد بالشيك رقم بتاريخ / / بمبلغ على بنك فرع	المدة الإعتبارية : سابقة : حالية : قيمة التعويض : سابق : حالي : تسدد بالشيك رقم بتاريخ / / بمبلغ على بنك فرع	المدة الإعتبارية : سابقة : حالية :

تحريراً في / /

مدير التأمينات الاجتماعية

مراجع التأمينات الاجتماعية

أخصائي التأمينات الاجتماعية

نموذج رقم (١٠)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

طلب اعتبار جميع الفروع وحدة واحدة أو أكثر في العلاقة
مع الهيئة

السيد / رئيس
مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
تلقب برئيسي

تحية طيبة وبعد ...

برجاء اعتبار الفروع المبينة أدناه كفروع واحد في مجال العلاقة مع الهيئة.

رقم المنشأة: اسم المنشأة:

عنوان المركز الرئيسي:

نوع النشاط:

رقم التسجيل الضريبي للمنشأة: /----- /----- /-----

المنشآت المطلوب توحيد التعامل لها:

م	رقم المنشأة	اسم المنشأة	العنـــــــــــــــــوان	عدد العاملين	اسم المكتب التأميني الحالي

يشترط موافقة الهيئة على طلب المنشأة بتوحيد التعامل لها ما يأتي:

- 1- أن يكون للمنشأة أكثر من فرع.
- 2- أن تكون طبيعة عمل العاملين بالفروع تنصف بالتنقل بين الأفرع المختلفة ومرتبطة بأعمال المركز الرئيسي.
- 3- أن تكون المنشأة منتظمة في سداد اشتراكات التأمين الاجتماعي وألا يكون هناك تهرب تأميني سواء جزئي أو كلي.
- 4- لا يجوز توحيد التعامل بالنسبة للمنشأة التي يوجد لفروعها وحدات حسابية منفصلة.
- 5- يتم دراسة الطلب بالإدارة المختصة بعد إجراء تحريات مكتب الهيئة.

تحريراً في: ٢٠ / / توقيع صاحب العمل:

الرقم القومي:

العنوان:

رقم التليفون:

نموذج رقم (١١)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

مكتب

نموذج توقيع صاحب العمل أو المدير المسئول

رقم المنشأة:		اسم المنشأة:			
اسم صاحب العمل أو المدير المسئول		عنوان المنشأة:			
نوع النشاط:		الشكل القانوني:			
رقم التسجيل الضريبي للمنشأة:					
التوقيع	الصفة	اسم من له الحق في التوقيع	التوقيع	الصفة	اسم من له الحق في التوقيع
		٣-			١-
		٤-			٢-

تحريراً في: / / ٢٠

رئيس الاشتراكات

أخصائي بدء الاشتراك

توقيع صاحب العمل

(أنظر خلفه)

إرشادات

- ١- يحزر هذا النموذج من ثلاث نسخ من صاحب العمل أو الأشخاص المسؤولين عن تحرير المكاتبات أو استيفاء البيانات أو النماذج التي تقدم لمكتب الهيئة المختص معتمداً بخاتم المنشأة على أن يتم التوقيع بالنسبة لأصحاب الأعمال بالقطاع الخاص أمام موظف الهيئة الذي يؤشر بما يفيد أن التوقيع قد تم أمامه.
- ٢- بالنسبة لمن لا يوقعون بإمضائهم من أصحاب الأعمال أو الأشخاص المسؤولين لديهم فيتعين عليهم إعداد أختام خاصة يختمون بها نموذج التوقيع في المكان المعد لهذا الغرض مع أخذ بصمة الإبهام الأيمن لصاحب العمل أو المسؤول لديه أمام موظف الهيئة الذي يؤشر بما يفيد بأن بصمته الخاتم والإبهام الأيمن قد تمت أمامه.
- ٣- يلتزم صاحب العمل دائماً بكل ما يترتب على توقيع هؤلاء المسؤولين على المحررات والمكاتبات والنماذج الخاصة بتنفيذ أحكام القانون.

نموذج رقم (١٢)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

إخطار تغيير في بيانات المنشأة

السيد/ مدير مكتب

تحية طيبة وبعد ،،،

أشرف بالإحاطة أنه اعتباراً من / / قد تم حدوث تغيير في بيانات المنشأة والتغيير كالتالي:

نوع التغيير: ١ تغيير عنوان المنشأة ٢ تغيير الكيان القانوني للمنشأة ٣ تخارج شريك

٤ تغيير المدير المسئول ٥ فتح فرع جديد

٦ أخرى: (مسمى التغيير):

المستندات الخاصة بالتغيير	البيان بعد التغيير	البيان قبل التغيير

تقر شركة / مؤسسة : بصحة ما ورد بهذا الإخطار والمستندات المرافقة له.

تحريراً في: / / ٢٠

اسم صاحب العمل:

رقم المنشأة:

رقم التسجيل الضريبي للمنشأة: /-----/

توقيع صاحب العمل:

ملحوظة:

يتعين أن يكون الإخطار خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع أي تغيير في البيانات أو المستندات المقدمة.

نموذج رقم (١٤)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

إخطار بدمج منشأتين أو أكثر

اسم المنشأة الدامجة: -----
اسم المنشأة المندمجة: -----
عنوان المنشأة الدامجة: -----
عنوان المنشأة المندمجة: -----
رقم السجل التجاري: -----
مستند الإدماج (قرار الإدماج): -----
رقم التسجيل الضريبي للمنشأة المندمجة: ----- / --- / ---
رقم التسجيل الضريبي للمنشأة الدامجة: ----- / --- / ---
رقم المنشأة: -----
رقم المنشأة: -----
نوع النشاط: -----
نوع النشاط: -----
مستند بدء النشاط: -----
عدد العاملين: -----
رقم التسجيل الضريبي للمنشأة المندمجة: ----- / --- / ---

الأجور والاشتراكات في تاريخ الاندماج:

نوع التأمين	إجمالي الأجور	اشتراكات صاحب العمل	اشتراكات المؤمن عليهم	إجمالي الاشتراكات
شيخوخة وعجز ووفاء				
إصابات العمل				
المرض				
البطالة				
المكافأة				
المعاش الإضافي				

الاقساط والمبالغ الأخرى المستحقة:

نوع الأقساط	القيمة الإجمالية للأقساط
أقساط حساب مدة وفقاً للمادة (٢٠) من القانون (شراء مدة)	
أقساط عن مدد الإعسار الخارجية أو الإجازة الخاصة للعمل بالخارج	
أقساط عن مدد الإجازة الخاصة لغير العمل	
أقساط عن مدد الإجازة الدراسية	
أقساط أخرى	
مبالغ مستحقة للهيئة	
الإجمالي	

اسم صاحب العمل: -----

تحريراً في: ٢٠ / /

توقيع صاحب العمل: -----

(أنظر خلفه)

إرشادات

- ١- يتم الاحتفاظ برقم المنشأة الدامجة بعد الاندماج كرقم للمنشأتين المندمجتين.
- ٢- يحرر هذا الإخطار من أصل + صورتين لكل من المنشأة الدامجة والمندمجة.
- ٣- تعتبر المنشأة الدامجة ضامن لمستحقات الهيئة طبقاً للمادة ١٣٨ من القانون.
- ٤- يقدم النموذج رقم (٢) الخاصة بالعاملين بالمنشأة.
- ٥- يقدم هذا الإخطار في موعد غايته أسبوعين من تاريخ صدور قرار السلطة المختصة بالاندماج على أن يرفق به صورتين طبق الأصل من هذا القرار.
- ٦- ترفق صورة من نماذج التوقيع للمنشأة الجديدة.

نموذج رقم (١٤)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

مكتب

تقرر من أصل وصورتين

حافضة إجمالي الاشتراكات والأقساط

سداد اشتراكات وأقساط التأمين الاجتماعي عن شهر لسنة ٢٠٢

شهر الاستحقاق		كود الوحدة الحسابية	رقم المنشأة	اسم المنشأة
سنة	شهر			

ملاحظات	القيمة بالجنيه	بيان
		إجمالي الأجر
		إجمالي أجر رعاية الطفل
		إجمالي أجر الإعارة الداخلية والبعثات العلمية
		إجمالي أجر الإجازات الدراسية بدون أجر
		إجمالي أجر الخاصين لإصابات العمل فقط
		إجمالي أجر تأمين المرض
		إجمالي الأجر المستقطع على أساسها الاشتراكات.
		إجمالي أجر المعاش الإضافي

• إجمالي عدد العاملين بالمنشأة دائم مؤقت

إجمالي مستحق		مقاصة الاشتراك		الاشتراك		بيان الاشتراكات المستحقة
جنية	قرش	جنية	قرش	جنية	قرش	
						اشتراك المؤمن عليه ٩٪
						حصة صاحب العمل ١٢٪
						اشتراك مؤمن عليه (مكافأة) ١٪
						حصة صاحب العمل (مكافأة) ١٪
						حصة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي في إصابة العمل (٠.٢٥٪ أو ٠.٥٪)
						حصة الهيئة العامة للتأمين الصحي في إصابة العمل ١٪
						اشتراك المؤمن عليه في تأمين المرض ١٪
						حصة صاحب العمل في تأمين المرض ٣٪
						تأمين البطالة ١٪
						المعاش الإضافي ١٠٪
						أقساط مدة اشتراك
						أقساط الإجازة الخاصة
						أقساط الاعارة
						أقساط أخرى
						الإجمالي

نموذج تفصيلي باشتراكات تأمين المرض وتأمين إصابات العمل

وفقاً لأحكام قانون التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨

ملاحظات	القيمة بالجنيه	العدد	بيان
			إجمالي الأجر وفقاً للقانون رقم ٢٠١٨/٢
			إجمالي عدد المؤمن عليهم
			إجمالي عدد الزوجات
			إجمالي عدد المعالين والأولاد

حصة صاحب عمل في تأمين إصابة عمل	اشتراكات التأمين الصحي الشامل ٧ من الأجر الشامل

الإجمالي	كل معال أو ابن ٧١	الزوجات ٧٣	مؤمن عليه ٧١	اشتراك المؤمن عليه بتأمين المرض في التأمين الصحي الشامل

الإجمالي	٧٣	حصة صاحب العمل بتأمين المرض في التأمين الصحي الشامل

الإجمالي

ملاحظات:

مدير الموارد البشرية

رئيس قسم المعاشات

الموظف المختص

مدير الوحدة الحسابية

خاتم شعار الجمهورية

تحريراً في: / / ٢٠

جزء بحور بمعرفه موظف الهسته

رقم أمر الدفع	تاريخ الورد
مبلغ أمر الدفع	توقيع المراجع
تاريخ أمر الدفع	



حافطة تجميع الاشتراكات والأقساط المستحقة
والمسددة عن شهر لسنة ٢٠

اسم صاحب العمل:										رقم المنشأة:									
الوحدة الحسابية:										العنوان:									
إجمالي الأجر الفعلية المستحقة للعاملين:										ج									
الاشتراكات المستحقة																			
نوع التأمين	إجمالي الأجر التي يسرى عليها حكم اقتطاع الاشتراكات	إجمالي الاشتراكات				اشتراكات صاحب العمل				اشتراكات المؤمن عليهم									
		قيمة الاشتراك		العمالة	قيمة الاشتراك		العمالة	قيمة الاشتراك		العمالة									
		جنيه	قرش		جنيه	قرش		جنيه	قرش										
تأمين الشيفوخة والعجز والوفاة.																			
تأمين إصابات العمل.																			
تأمين المرض.																			
تأمين البطالة.																			
المكافأة.																			
المعاش الإضافي.																			
جسسية																			
الأقساط والمبالغ الأخرى المستحقة																			
نوع القسط		قيمة				نوع القسط													
		جنيه		العمالة	جنيه		العمالة	جنيه		العمالة									
		جنيه	قرش		جنيه	قرش		جنيه	قرش										
أقساط حساب مدة وفقا لأحكام المادة ٢٠ من القانون (شراء مدة).																			
أقساط من مدة الإعارة الخارجية بدون أجر أو الإجازة الخاصة بدون أجر للعمل بالخارج																			
أقساط من مدة الإجازة الخاصة بدون أجر لغير العمل																			
أقساط أخرى.																			
مبالغ أخرى مستحقة																			
جسسية																			
بيانات المسددة																			
نوع القسط		قيمة				نوع القسط													
		جنيه		العمالة	جنيه		العمالة	جنيه		العمالة									
		جنيه	قرش		جنيه	قرش		جنيه	قرش										
إجمالي الاشتراكات المستحقة																			
إجمالي الأقساط الخاصة والمبالغ الأخرى المستحقة																			
يخصم:																			
صافي السداد																			
ومرفق أصل أمر الدفع رقم										المؤرخ / / ٢٠ بنك									
بصافي المبلغ المسدد عن شهر										٢٠ فقط									
أعد بمعرفة										رؤسب									



إقرار المدير المالي

عن السنة المالية ٢٠ / ٢٠

الوحدة الحسابية لشركة: العنوان:

تاريخ بدء النشاط: / / ٢ تاريخ بدء الاشتراك: / / ٢ رقم المنشأة:

(لا توجد / يوجد) وحدات حسابية أخرى بيانها:
أولاً: بيانات الأجور من واقع الحسابات الختامية:

البيانات	إجمالي المنصرف				المبالغ التي حسبت على أساسها الاشتراكات			
	جزئسي		كلي		جزئسي		كلي	
	جنيه	قرش	جنيه	قرش	جنيه	قرش	جنيه	قرش
• الأجور النقدية: /								
* الوظائف الدائمة: /								
* المكافآت الشاملة: /								
- مكافآت الخبراء الوطنيين /								
- مكافآت الخبراء الأجانب /								
- المعينون بمكافآت شاملة /								
- أجور الاشتراك /								
- أجور الموسمين والعرضيين /								
- أجور المعينون بربط ثابت /								
- الدرجات الخصوصية /								

البيانات	إجمالي المنصرف				المبالغ التي حسبت على أساسها الاشتراكات			
	جزنسي		كلمسي		جزنسي		كلمسي	
	جنيه	قرش	جنيه	قرش	جنيه	قرش	جنيه	قرش
- أجور الصبوة والأحدث ح./-----								
* تكاليف المعارين وتحمل الوحدة بأجورهم ح./-----								
* تكاليف الأجازات الدراسية والمنح التدريبية ح./-----								
* المكافآت ح./-----								
- مكفلات إضافية للعاملين امتدادا للعمل الأصلي ح./-----								
- مكفلات عن أعمال إضافية للمتعدين ح./-----								
- مكفلات أعمال إضافية أيام الجمع ح./-----								
- مكفلات طوارئ للعسكريين أو المجندين ح./-----								
- مكفلات إنتاجية وتشجيعية ح./-----								
- مكفلات خاصة ح./-----								
- مكفلات حضور جلسات ولجان ح./-----								
- مكفلات عن أعمال أخرى ح./-----								
* رواتب وبدلات ح./-----								
- رواتب تمثيل للوظائف العليا ح./-----								
- رواتب تمثيل للمواطنين في الخارج ح./-----								
- رواتب تمثيل لموظفين فنيين ح./-----								
- رواتب طبيعة عمل ح./-----								
- رواتب إقامة تشمل بدل السكن في الخارج والداخل ح./-----								
- إعانة اجتماعية ح./-----								
- راتب استقبال وضيافة ح./-----								
- بدل أغذية ح./-----								

المبدا	إجمالي المنصرف				المبالغ التي حسبت على أساسها الاشتراكات			
	جزيئي		كلي		جزيئي		كلي	
	جنيه	قرش	جنيه	قرش	جنيه	قرش	جنيه	قرش
- بدل ملابس								
مجموع الأجر النقدي								
مجموع المزايا العينية								
إجمالي الأجر النقدي والمزايا العينية								
* مساهمة الوحدة في التأمينات الاجتماعية								
* حصة الوحدة في تأمين الشيخوخة								
* حصة الوحدة في التأمين الصحي								
* حصة الوحدة في تأمين إصابات العمل								
* حصة الوحدة في تأمين البطالة								
إجمالي مساهمة الوحدة في التأمينات الاجتماعية								

ثانياً: بيانات الأجر النقدي التي أدبت على أساسها الاشتراكات وعدد العمال (من واقع استمارات السداد):

عدد العمال في نهاية السنة المالية	أجر المؤمن عليهم إصابات العمل فقط	إجمالي أجر المستثنى أو الموقوف بالنسبة لتأمين								إجمالي الأجر	
		المكافأة		المرض		البطالة		الشيخوخة والعجز والوفاة			
		جنيه	قرش	جنيه	قرش	جنيه	قرش	جنيه	قرش	جنيه	قرش

ثالثاً: بيانات تفصيلية عن المبالغ المسددة:

مبالغ أخرى			مكافأة نهاية الخدمة	أقساط			اشتراكات		
بيانات	المبلغ			بيانات	مبلغ		بيانات	مبلغ	
	جنيه	قرش			جنيه	قرش		جنيه	قرش
- ريع استثمار - مبالغ إضافية				- مدة سابقة - أجازات دراسية (عامل) - أجازات خاصة - أخرى ()			- دورية - سنوات سابقة - أجازات دراسية - بعثات علمية		

رابعاً: المبالغ المخصصة من الباطن لحساب الهيئة ولم تسدد:

مكتب الهيئة	المبالغ المخصصة		بيانات العملية	مسمياته	الاسم المقاول	م
	جنيه	قرش				
						١
						٢
						٣
						٤
						٥
						٦
						٧
						٨
						٩
						١٠
						١١
						١٢
						١٣

(أنظر خلفه)

إقرار

أقر بأن البيانات الموضحة بهذا النموذج صحيحة ومطابقة للدفاتر والمستندات والسجلات بالوحدة الاقتصادية وأن الأجر النقدي التي حسبت على أساسها الاشتراكات تشمل كل ما صرف للعاملين باعتباره أجراً وفقاً "لأحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية".

كما أقر بأن المبالغ المحتجزة من المقاولين لحساب الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وفقاً للائحة التنفيذية وتعليمات هذه الهيئة هي كل ما تبقى وفقاً للدفاتر والمستندات والسجلات.

هذا ولا توجد للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي أية مستحقات لدى الوحدة عن العام المالي المحرر عنه هذا الإقرار بخلاف ما سبق إيضاحه.

توقيع المدير المالي:

الرقم القومي:

العنوان:

رقم التليفون:

تحريراً في : / / ٢٠

ملاحظة:

في حالة عدم تطبيق النظام المحاسبي الموحد تستوفى البيانات التفصيلية للأجور والواردة بالبند (أولاً) وفقاً للنظام المحاسبي المتبع بالمنشأة.



نموذج سجل قيد أجور العاملين بالقطاع الخاص

اسم العامل :
 جنسية :
 الرقم القومي :
 الرقم التأميني :
 رقم وتاريخ قيد بمكتب العمل :
 تاريخ الميلاد :
 موقفه من التجنيد :
 تاريخ دخوله الخدمة :
 قيمة القسط ونوعه :

الأجر الفعلي :
 في اليوم : اعتباراً من :
 في الشهر : اعتباراً من :
 في الأسبوع : اعتباراً من :
 تاريخ خروجه نهائياً من الخدمة :
 توقيع صاحب العمل :
 مدة التقسيط : تاريخ بدء التقسيط :
 تاريخ نهاية التقسيط :

ملاحظات	النموذج	الصافي المنصرف		جملة الاستقطاعات		استقطاعات						أجر الاشتراك		المبستان			
						لحساب الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي				أخرى	أقساط				اشتراكات الأجر التأميني		
						جنيه	قرش	جنيه	قرش		جنيه				قرش	جنيه	قرش
															يناير		
																فبراير	
																مارس	
																أبريل	
																مايو	
																يونيو	
																يوليو	
																أغسطس	
																سبتمبر	
																أكتوبر	
																نوفمبر	
																ديسمبر	



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

نموذج رقم (١٨)

استمارة تحصيل الأقساط الخاصة عن شهر سنة ٢٠

--	--	--	--	--	--	--	--	--

رقم المنشأة:

اسم صاحب العمل:

العنوان:

حالات الإضافة والاستبعاد خلال الشهر:														اسم المؤمن عليه
أقساط		أقساط		أقساط		مدة إعارة خارجية وأجازة خاصة بدون أجر ودراسية		أقساط المدة السابقة						
استبعاد	إضافة	استبعاد	إضافة	استبعاد	إضافة	استبعاد	إضافة	استبعاد	إضافة	قرش	جنيه	قرش	جنيه	
الأقساط المستحقة عن الشهر:														البيان
أقساط		أقساط		أقساط		مدة إعارة خارجية وأجازة خاصة بدون أجر ودراسية		أقساط المدة السابقة						
استبعاد	إضافة	استبعاد	إضافة	استبعاد	إضافة	استبعاد	إضافة	استبعاد	إضافة	قرش	جنيه	قرش	جنيه	
											أقساط الشهر السابق			
											التغير خلال الشهر الحالي			
											مضاف			
											مستبعد			
											صافي أقساط الشهر الحالي			
											جملة الأقساط المستحقة خلال الشهر الحالي:			
											فقط مبلغ وقدره: (.....)			

بتاريخ: / / ٢٠

تم السداد عن طريق:

تحريراً في: / / ٢٠

المدير المسئول:

خاتم المنشأة:

الموظف المختص:



--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

الرقم التأميني:

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

الرقم القومي:

ملاحظة: لا يجوز العدول عن الرغبة مستقبلاً

إقرار

بالرغبة في الاشتراك عن مدة الإجازة الخاصة لغير العمل للمستحقين

تقر نحن المستحقين عن / المتوقى بتاريخ / / .
 وعنهم السيد / وصفتى / بالرغبة في الاشتراك عن مدة
 الإجازة الخاصة لغير العمل والتي حصل عليها خلال المدة من / / حتى / / .
 ونرغب في سداد تكلفة المدة (دفعة واحدة) .
 وهذا إقرار منا بذلك ...

مقدمه عن المستحقين

تحريراً في: / / ٢٠

..... الاسم
 التوقيع
 بيان تحقيق الشخصية:
 الرقم القومي
 العنوان
 رقم الهاتفون :

ملاحظة: تشمل الرغبة سنوات تحديد الإجازة.



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

نموذج رقم (٢٠)

رقم الوارد:

تاريخ الوارد:

اسم المستلم:

طلب صرف مستحقات تأمينية

.....	رقم المنشأة:	جهة العمل الأخيرة:
.....	الرقم التأميني:	اسم المؤمن عليه:
.....	سبب إنهاء الخدمة:	الرقم القومي:
.....	الوظيفة:	تاريخ آخر يوم بالخدمة:
.....	جهة صرف المعاش:	تاريخ الالتحاق بالخدمة:
.....	رقم التليفون:	سبب طلب الصرف:
.....		العنوان:

بيان بمدد الاشتراك السابقة على المدة الأخيرة:

الجهة العمل	رقم المنشأة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الفئة المعامل بها

بيان بالمعاشات الأخرى التي يحصل عليها المؤمن عليه:

الجهة المستحق منها المعاش الآخر	صلة القرابة	رقم المعاش الآخر	القيمة	
			جنيه	قرش

أقر أنا ----- بصحة البيانات الموضحة بعاليه كما أقر بعدم التحاقي بأي عمل أو مزاولة مهنة بعد تاريخ آخر يوم بالخدمة الموضح بهذا الطلب .

توقيع المؤمن عليه:

تحريراً في: ٢٠ / /

إيصال استلام طلب صرف مستحقات تأمينية

اسم المؤمن عليه:

مكتب

تاريخ الوارد:

رقم الوارد:

التوقيع:

اسم المستلم:

--	--	--

إرشادات

- ١- يقدم هذا الطلب في الحالات الآتية:
 - أ- بلوغ السن أو العجز، أو المعاش المبكر بشرط ألا يكون المؤمن عليه خاضع لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة في تاريخ تقديم طلب صرف المعاش المبكر.
 - ب- في حالة هجرة المؤمن عليه المصري، يرفق بطلب الصرف صورة فوتوغرافية من تأشيرة مصلحة وثائق السفر بالموافقة على الهجرة على أن تطابق هذه الصورة على الأصل والتوقيع بما يفيد المطابقة بمعرفة الموظف المختص.
 - ج- في حالة مغادرة الأجنبي للبلاد نهائياً يرفق بطلب الصرف صورة فوتوغرافية من تأشيرة المغادرة النهائية أو تأشيرة الرحيل أو تأشيرة مهلة السفر الصادرة من مصلحة وثائق السفر أو ما يفيد انتهاء مدة الإقامة المؤقتة دون تجديدها وذلك بشهادة من مصلحة وثائق السفر تطابق صورة هذه الشهادة على الأصل والتوقيع بما يفيد المطابقة بمعرفة الموظف المختص.
 - د- في حالة اشتغال المؤمن عليه الأجنبي بالخارج بصفة دائمة يرفق بطلب الصرف صورة عقد العمل غير محدد المدة في الخارج لحساب نفسه على أن تكون هذه المستندات محررة باللغة العربية أو مترجمة ترجمة رسمية إلى هذه اللغة ويصدق عليها من السفارة أو القنصلية المصرية في الخارج وتعتمد من وزارة الخارجية.
 - هـ- في حالة إلتحاق المؤمن عليه الأجنبي بالبعثة الدبلوماسية بسفارة أو قنصلية دولته في جمهورية مصر العربية يرفق بطلب الصرف شهادة تفيد ذلك من وزارة الخارجية المصرية.
 - و- في حالة الحكم نهائياً على المؤمن عليه بالسجن للمدة الباقية لبلوغه سن الشيخوخة يرفق بطلب الصرف شهادة من مصلحة السجون تفيد بيان مدة السجن مع توكيل من المؤمن عليه معتمد من مأمور السجن الموجود به بتحديد الشخص الذي يصرّف إليه مبلغ التعويض، كما يجوز له أن يتقدم بطلب معتمد على النحو السابق لحجز مستحقاته لدى الهيئة لحين إنتهاء مدة السجن.
 - ز- في حالة إذا ما نشأ لدى المؤمن عليه خلال مدة سجنه، عجز مستديم يمنعه من مواصلة العمل يرفق بطلب الصرف شهادة طبية صادرة من السلطة المختصة بمصلحة السجون تفيد عجزه المستديم الذي يمنعه من مواصلة العمل على أن تحال هذه الشهادة إلى الهيئة المعنية بالتأمين الصحي لاعتمادها وتحرير شهادات إثبات العجز، كما يرفق بطلب الصرف التوكيل المشار إليه بالبند السابق.
 - ح- في حالة انتظام المؤمن عليه المسيحي في سلك الرهبنة، يرفق بطلب الصرف شهادة من الجهة الدينية المختصة على أن تعتمد من الجهة الإدارية المختصة.
- ٢- ترفق موافقة جهة الصرف (بنك - هيئة البريد - شركات الإتصالات (المحافظ الإلكترونية) -) على تحويل المعاش إلى الحساب الجاري.
- ٣- يرفق بالطلب بيان معتمد من الجهة المستحق منها المعاش أو المعاشات الأخرى إن وجدت.



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

نموذج رقم (٢١)
رقم الوارد: ..
تاريخ الوارد: ..
اسم المستلم: ..

طلب الاشتراك في نظام المعاش الإضافي

العامل لدى الغير

.....	رقم المنشأة:	جهة العمل:
.....	الرقم التأميني:	اسم المؤمن عليه:
.....	تاريخ الالتحاق بالخدمة:	الرقم القومي:
.....	الوظيفة:	تاريخ الميلاد:
.....	أجر المؤمن عليه الشامل:

أقر أنا بأنني أرغب في الاشتراك في نظام المعاش الإضافي.
تحريراً في: ٢٠ / / توقيع المؤمن عليه:

اعتماد صاحب العمل أو المكتب التأميني المختص

نقر نحن بأن المؤمن عليه
قد تقدم بهذا الإقرار للاشتراك في نظام المعاش الإضافي وأن الأجر الموضح بالطلب صحيح وفي حالة تغيير الأجر وإنخفض عن الحد الأقصى لأجر الاشتراك سيتم إبلاغ الهيئة بذلك.

المسئول المختص

الخاتم

تحريراً في: ٢٠ / /

أصحاب الأعمال والعاملين المصريين بالخارج

أقر أنا (صاحب العمل / عامل مصري بالخارج) رقم تأميني بأنني أرغب في الاشتراك في نظام المعاش الإضافي بقيمة ٠٠٠٠,٠٠ جنيهاً شهرياً.

كما أقر بموافقتي على الاشتراك على أعلى فئة دخل اشتراك سنوياً لاستمرار الاشتراك في المعاش الإضافي.

توقيع المؤمن عليه:

تحريراً في: ٢٠ / /

(أنظر خلفه)

إرشادات

يشترط فيمن يتقدم للاشتراك بالمعاش الاضافي الشروط الآتية:

أولاً: المؤمن عليه من فئات العاملين لدى الغير:

- ١- أن يتجاوز أجر المؤمن عليه الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأميني.
 - ٢- تقديم المؤمن عليه طلب الانتفاع بهذا النظام قبل بلوغه سن الشيخوخة.
 - ٣- ألا يكون للهيئة أي مبالغ مستحقة على المؤمن عليه وواجبة الأداء في تاريخ تقديم الطلب.
- ثانياً: المؤمن عليه من فئات أصحاب الأعمال والعاملين المصريين بالخارج:
- ١- أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن أعلى فئة دخل اشتراك بالجدول رقم (١).
 - ٢- تقديم المؤمن عليه طلب الانتفاع بهذا النظام قبل بلوغه سن الشيخوخة.
 - ٣- ألا يكون للهيئة أي مبالغ مستحقة على المؤمن عليه وواجبة الأداء في تاريخ تقديم الطلب.

- يوقف انتفاع المؤمن عليه بنظام المعاش الإضافي إذا انتفى أي شرط من شروط الانتفاع المشار إليها.
- لا يجوز العدول عن الرغبة في الاشتراك بنظام المعاش الإضافي.

نموذج رقم (٢٢)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

إخطار وقوع إصابة عمل

اسم المنشأة:	رقم المنشأة:	
عنوان المنشأة:		
اسم العامل المصاب:	الرقم التأميني:	
الرقم القومي:		
تاريخ الإصابة:	وقت الإصابة:	م ص
تاريخ الالتحاق بالعمل:	مواعيد العمل:	من: إلى:
الراحة الأسبوعية:	أجروم الراحة:	يستحق لا يستحق
مكان وقوع الإصابة:		
رقم محضر الشرطة (إن وجد)	جهة العلاج المنقول إليها المصاب	صفته:
اسم الشخص الذي نقل المصاب		
موجز عن الإصابة وظروفها:		
أجر الاشتراك للمصاب:	طريقة أداء الأجر:	
بيانات أخرى:		

إقرار

أقر بصحة البيانات الواردة في هذا الإخطار وفي حالة عدم ثبوت صحتها أو ثبت أن الحالة ليست إصابة عمل أكون مسؤولاً عن رد تكاليف العلاج للجهة الطبية المختصة طبقاً للأسعار المعمول بها لدينا.

تحريراً في: / / ٢٠

توقيع صاحب العمل:

الرقم القومي:

العنوان:

رقم التليفون:

اسم مقدم الإخطار: توقيعه: صفته:

(أنظر خلفه)

إرشادات

- ١- يعتمد النموذج من مكتب الهيئة المختص.
- ٢- يستوفى هذا النموذج لعمال اليومية ويذكر اسم الراحة (الجمعة - الأحد - إلخ)
- ٣- يحرر هذا النموذج من أصل وثلاث صور، الأصل يرسل إلى مكتب الهيئة المختص، وصورة لقسم الشرطة وصورة لجهة العلاج وصورة تحفظ في ملف المؤمن عليه.
- ٤- في حالة امتناع صاحب العمل عن تقديم نموذج إخطار الإصابة، يجوز للمؤمن عليه المصاب أو ذويه، تقديم نموذج الإخطار لمكتب الهيئة المختص.
- ٥- تحدد المستندات التي ترفق بالنموذج وفقاً لما يأتي:

أولاً: الإصابة نتيجة حادث:

- أ- محضر الشرطة للحادث - أو صورة معتمدة ومختومة بخاتم شعار الجمهورية - وذلك بالنسبة للعمال المنصوص عليهم بالبندين (١، ٢) من أولاً من المادة (٢) من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات وذلك عن كل حادث يقع أثناء العمل أو بسبب العمل أو أثناء الذهاب أو العودة من العمل، ويكتفى بمحضر تحقيق إداري يجري بمعرفة السلطة المختصة لدى صاحب العمل في حالة وقوع الحادث داخل دائرة العمل وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهاز الإداري للدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام.
- ب- إخطار عن وقوع الإصابة معتمد ومختوم موضحاً به ظروف الحادث.
- ج- إقرار من الوحدة الإدارية بالطريق المعتاد للمصاب ومحل إقامته في حالة إصابة العمل بالطريق أثناء الذهاب للعمل أو العودة منه.
- د- صورة معتمدة من قرار التكليف للمصاب في حالة إصابته أثناء توجهه إلى مأمورية مصلحة خارج دائرة العمل.

ثانياً: المستندات المطلوبة بالنسبة لأمراض المهنة:

- أ- تقرير إداري معتمد من مدير شؤون العاملين ومختوم يوضح طبيعة عمل المؤمن عليه ومدى تعرضه للإصابة بأحد الأمراض المهنية الموضحة بالجدول رقم (١) بحكم طبيعة عمله.
- ب- قرار لجنة الأمراض المهنية بالهيئة المعنية بالتأمين الصحي يفيد ارتباط المرض الموضح بالجدول بطبيعة عملة الذي يؤديه.
- ج- شهادة معتمدة ومختومة من اللجان الطبية بالتأمين الصحي توضح نسبة العجز وتاريخ ثبوته.

نموذج رقم (٢٣)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

إخطار عن وقوع إصابة عمل خارج البلاد

السيد/ مدير مكتب

تحية طيبة وبعد ،،،

نحسبكم علمًا بسأن السيد/..... سبق أن أُلحق للعمل بالخارج بدولة

بسبب (إجازة / إغارة) والعاقل لدى، وقد حدث له حادث بالخارج (أثناء العمل / بسبب العمل - أثناء الذهاب للعمل أو الإياب منه)، بتاريخ / / ٢٠. وحيث أن ذلك يعتبر إصابة عمل، برجاء إتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف الحقوق التأمينية المستحقة.

مقتضى مسنده

الاسم:

الرقم التأميني:

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

الرقم القومي:

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

العنوان:

رقم التليفون:

صفة مقدم الإخطار:

تحريراً في: / / ٢٠

مرفقات:

- محضر تحقيق عن الحادث (على أن يكون محرراً بمعرفة جهة رسمية باللغة العربية أو مترجماً ترجمة رسمية إلى هذه اللغة، ومصدقاً عليه من السفارة أو القنصلية المصرية ومعتمداً من وزارة الخارجية).

نموذج رقم (٢٤)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

مكتب

إخطار وتوقع إصابة عمل ناتجة عن الإجهاد

اسم المنشأة:	رقم المنشأة:	
عنوان المنشأة:		
اسم العامل المصاب:	الرقم التأميني:	
الرقم القومي:		
تاريخ الإصابة:	وقت الإصابة:	م ص
السن وقت الإصابة:	مواعيد العمل:	من: إلى:
تاريخ الالتحاق بالخدمة:	المهنة:	
مكان وقوع الإصابة:	محل الإقامة:	
موجز عن الحالة:	الأمراض السابقة:	
موجز عن ظروف العمل الذي أدى للإجهاد أو الإرهاق:	طريقة أداء الأجر:	
أجر الإشتراك للمصاب:	الأمراض السابقة:	

إقتراح

أقر بصحة البيانات الواردة في هذا الإخطار وفي حالة عدم ثبوت صحتها أو ثبت أن الحالة ليست إصابة عمل أكون مسؤولاً عن رد تكاليف العلاج للجهة الطبية المختصة طبقاً للأسعار المعمول بها لدينا.

تحريراً في: ٢٠ / / خاتم الجهة توقيع صاحب العمل

(أنظر خلفه)

إرشادات

- ١- يرفق تقرير من صاحب العمل يبين ما يأتي:
 - أ. بيان طبيعة عمل المصاب واختصاصاته وتاريخ بدء مزاولته ومستوى أدائه.
 - ب. بيان ما كلف به من عمل إضافي وطبيعته والمدة المحددة لأدائه وما تم إنجازه فيها وعمما إذا كانت تؤدي في ساعات العمل الأصلية أو الإضافية وتدعم ذلك بالمستندات.
- ٢- يرفق الملف الطبي للمصاب من واقع ملف الخدمة وأجازاته المرضية.
- ٣- ترفق الأبحاث والتقارير الطبية عن الحالة المرضية قبل الإصابة مباشرة وفي الحالات التي تقوم بها الهيئة المعنية بالتأمين الصحي بالعلاج تقدم البيانات من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي.

الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

نموذج رقم (٢٥)

الرقم التأميني

رقم الملف

الرقم القومي



طلب تحكيم طبي

السيد مدير/ مكتب

تحية طيبة وبعد ،،،

أرجسو العرض على لجنة التحكيم الطبي لإعادة النظر في قرار اللجنة الطبية الصادر بتاريخ / / ٢٠،
وقد تم سداد رسم التحكيم الطبي بمبلغ عشرين جنيهاً بالإيصال رقم بخزينة المكتب.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

مقدمه

تحريراً في: / / ٢٠

الاسم :

التوقيع :

العنوان :

رقم التليفون:

نموذج رقم (٢٧)

الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

مكتب:

بطاقة

صـرف تعويض بطالة

طبقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

تابع نموذج رقم (٢٧)

<u>المدة الثانية</u>	<u>المدة الأولى</u>
تتردد العامل على المكتب من / / إلى / / وما زال متعطلا . مدير مكتب القوى العاملة	تتردد العامل على المكتب من / / إلى / / وما زال متعطلا . مدير مكتب القوى العاملة
ختم المكتب	ختم المكتب
<u>المدة الرابعة</u>	<u>المدة الثالثة</u>
تتردد العامل على المكتب من / / إلى / / وما زال متعطلا . مدير مكتب القوى العاملة	تتردد العامل على المكتب من / / إلى / / وما زال متعطلا . مدير مكتب القوى العاملة
ختم المكتب	ختم المكتب

<u>صورة قرار الربط</u>
الرقم التأميني: <input type="text"/>
اسم العامل:
تاريخ بدء اشتراكه في تأمين البطالة:
تاريخ بدء تعطل العامل:
سبب التعطل:
الأجر الشهري الأخير: فقط وقدره
تاريخ بدء استحقاق التعويض:
قيمة التعويض الشهري:
تاريخ انتهاء استحقاق التعويض:
مختص مراجع مدير مكتب الاصدار
تحريراً في / / ٢٠
<u>صورة قرار الإيقاف</u>
تاريخ الإيقاف: / /
سبب الإيقاف:
مختص مراجع مدير مكتب الاصدار
تحريراً في / / ٢٠

تابع نموذج رقم (٢٧)

<p><u>المدة العاشرة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>	<p><u>المدة التاسعة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>
<p><u>المدة الثانية عشر</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>	<p><u>المدة الحادية عشرة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>

<p><u>المدة السادسة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>	<p><u>المدة الخامسة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>
<p><u>المدة الثامنة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>	<p><u>المدة السابعة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>

تابع نموذج رقم (٢٧)

<p><u>المدة الثامنة عشرة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>	<p><u>المدة السابعة عشرة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>
<p><u>المدة العشرون</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>	<p><u>المدة التاسعة عشرة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>

<p><u>المدة الرابعة عشرة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>	<p><u>المدة الثالثة عشرة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>
<p><u>المدة السادسة عشرة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>	<p><u>المدة الخامسة عشرة</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>

تابع نموذج رقم (٢٧)

<p><u>المدة السادسة والعشرين</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>	<p><u>المدة الخامسة والعشرين</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>
<p><u>المدة الثامنة والعشرين</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>	<p><u>المدة السابعة والعشرين</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>

<p><u>المدة الثانية والعشرين</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>	<p><u>المدة الحادية والعشرين</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>
<p><u>المدة الرابعة والعشرين</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>	<p><u>المدة الثالثة والعشرين</u></p> <p>تردد العامل على المكتب</p> <p>من / /</p> <p>إلى / /</p> <p>ومازال متعطلا.</p> <p>مدير مكتب القوى العاملة</p> <p>ختم المكتب</p>

تابع نموذج رقم (٢٨)

١ - الأرملة أو الأرملة

التوقيع	الجهة التي يرغب في صرف المعاش عليها	جهة ربط المعاش الآخر	قيمة المعاش الآخر بخلاف المعاش المطلوب صرفه (أن وجد)		بيانات الزواج للأرملة		هل الأرملة لديها حمل مستكن	هل الزواج موثق ؟	تاريخ الميلاد	تاريخ الزواج	الاسم	الرقم التأميني
			قروش	جنيه	تاريخ الزواج	هل متزوج بأخرى						
					/ /				/ /	/ /		
					/ /				/ /	/ /		
					/ /				/ /	/ /		
					/ /				/ /	/ /		

٢ - الأبناء والأخوة

التوقيع	الجهة التي يرغب في صرف المعاش عليها	مقدار الأجر أو الدخل		تاريخ المزاولة	هل الأرملة أو الأرملة	جهة ربط المعاش الآخر	قيمة المعاش الآخر بخلاف المعاش المطلوب صرفه (أن وجد)		هل يوجد تأمين أو تأمين	هل يوجد تأمين أو تأمين	تاريخ الميلاد	الاسم الوالدة	الاسم	الرقم التأميني
		قروش	جنيه				قروش	جنيه						
				/ /						/ /				
				/ /						/ /				
				/ /						/ /				
				/ /						/ /				
				/ /						/ /				
				/ /						/ /				
				/ /						/ /				
				/ /						/ /				

تابع نموذج رقم (٢٨)

٣- البنات والأخوات

الرقم التأميني	الاسم	اسم الوالدة	تاريخ الميلاد	تاريخ عقد الزواج أو الطلاق أو الترميل	قيمة المعاش الآخر بخلاف المعاش المطلوب صرفه (إن وجد)		جهة ربط المعاش الآخر	هل يزاول عمل أو مهنة؟	تاريخ المزاولة	مقدار الأجر أو الدخل		الجهة التي ترغب في صرف المعاش عليها	التوقيع
					قرش	جنيه				قرش	جنيه		
			/ /	/ /					/ /				
			/ /	/ /					/ /				
			/ /	/ /					/ /				
			/ /	/ /					/ /				
			/ /	/ /					/ /				
			/ /	/ /					/ /				
			/ /	/ /					/ /				
			/ /	/ /					/ /				
			/ /	/ /					/ /				

٤- السوالدان

الرقم التأميني	الاسم	قيمة المعاش الآخر بخلاف المعاش المطلوب صرفه (إن وجد)		جهة ربط المعاش	هل يزاول عمل أو مهنة؟	تاريخ المزاولة	مقدار الأجر أو الدخل		الجهة التي يرغب في صرف المعاش عليها	التوقيع
		قرش	جنيه				قرش	جنيه		

بيان بأسماء الورثة لشرعيين

الرقم التأميني	الرقم القومي	الاسم بالكامل رباعياً	النوع	صله القرابة	العنوان

يعتبر المصدقان على هذا النموذج متضامنين قانوناً مع المستفيدين مادياً وجنائياً في حالة الإدلاء ببيانات خاطئة تؤدي إلى صرف مبالغ دون وجه حق

نشهد نحن الموقعين أدناه بأن البيانات الموضحة بهذا النموذج صحيحة وتمثل المستفيدين عن المرحوم / _____ يوم وفاته
وأن التوقيعات الواردة بالطلب صحيحة
الشاهد الأول: _____ الشاهد الثاني: _____
الموقفات على هذا هما السيد / _____ والسيد / _____
وهما من العاملين في / _____
تحريراً في ٢٠ / /

خاتم شعار الجمهورية



مدير الموارد البشرية

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه، كل من حصل على أموال الهيئة بغير حق أو قام بإعطاء بيانات غير صحيحة أو امتنع عن إعطاء بيانات مما يجب الإفصاح عنها وفقاً لأحكام هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له مع علمه بذلك (م ١٦٦ قانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩)

اعتماد النموذج بمكتب الهيئة المختص (حاله عدم الاعتماد الإداري)

تم التوقيع أمامي على هذا النموذج بعد التحقق من شخصية الموقعين وإقرارهم بصحة البيانات الواردة بالنموذج على مسؤوليتهم الشخصية

تحريراً في: ٢٠ / /

بيان	الموظف المختص	الرئيس المباشر	مدير المكتب	خاتم شعار الجمهورية
الاسم				
التوقيع				

ملاحظات هامة

- ١- يرفق مع هذا النموذج شهادة الوفاة أو المستخرج الرسمي منها أو ملخص شهادة الوفاة في حالة عدم سابة تقديمها
- ٢- في حالة وجود حمل مستكن يراعى إرسال شهادات الميلاد بمجرد انفصاله
- ٣- في حالة وجود أبناء أو أخوة تجاوزوا سن ٢١ سنة وقت الوفاة وكانوا طلبة أو حاصلين على مؤهل ولم يلتحقوا بعمل يرفق مع هذه الاستمارة شهادة تثبت ذلك
- ٤- في حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش ترفق المستندات الآتية فيما عدا شهادة الوفاة:
 - المستندات المطلوبة لصرف المعاش كما في حالة الوفاة
 - صورة رسمية من محضر الشرطة المحرر عن القتل
 - شهادة إدارية على ان تعتمد من قسم الشرطة المختص بأن المفقود لم يعثر عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القتل
 - شهادة معتمدة من جهة العمل التابع لها المؤمن عليه توضح تفصيلاً نوع العمل الذي كان يؤديه وفقد أثناءه وذلك إذا كان الفقد أثناء تأدية العمل
- ٥- يكون التوقيع على هذا النموذج من المستحقين الآتي بيانهم وبعد ذلك إقرار منهم بصحة البيانات:
 - (أ) الأرملة أو الزوجة عن أنفسهم وعن أبنائهم وبناتهم (إذا كانوا قسراً)
 - (ب) الوالدان
 - (ج) الأبناء والبنات والأخوة والأخوات البالغين
 - (د) الولي الشرعي عن الأولاد والأخوة والأخوات (إذا كانوا قسراً)
 - (هـ) متولي شئون القصر في حالة عدم وجود الولي الطبيعي أو الأم أو الولي الشرعي أو الوصي.
- ٦- يرفق نموذج رقم (٣٢) بيانات مدى توفر شروط الإحالة للأخ أو الأخت عن كل أخ وأخت
- ٧- الحالة الاجتماعية يوم الوفاة :- ويقصد بها انسه (لم يعقد قرانها) - متزوج (التي تم عقد قرانها) - مطلقة - متزوجة
- ٨- يجوز عدم التصديق الإداري على هذا النموذج بشرط حضور أسرة المؤمن عليه أو صاحب المعاش إلي المكتب التأهيلي المختص للتوقيع على هذا النموذج أمام الموظف المختص وفي هذه الحالة يجب توقيع الموظف ومديره المباشر بما يفيد أن التوقيع تم أمامه ويعتمد النموذج من مدير المكتب ويختم بخاتم شعار الجمهورية الخاص بالمكتب التأهيلي.
- ٩- ترفق بموافقة جهة الصرف (بنك - هيئة البريد - شركات الإتصالات (المحافظ الإلكترونية) -) على تحويل المعاش إلى الحساب الجاري.

الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

نموذج رقم (٢٩)

الرقم التأميني

رقسم الملف

الرقم القومي



طلب

صرف الحقوق التأمينية للإخوة والأخوات

اسم المؤمن عليه / صاحب المعاش :

اسم الأخ أو الأخت :

الرقم القومي :

النوع :

الرقم التأميني :

أولاً: بيانات دخل الأخ أو الأخت

م	مصدر الدخل	
	قرش	جنيه
١		
٢		
٣		
٤		
٥		

ثانياً: بيانات دخل والد وأبناء وبنات الأخ أو الأخت

م	الاسم	صلة القرابة	الرقم التأميني	نوع الدخل ومصدره		قيمه	
				قرش	جنيه		
١							
٢							
٣							
٤							
٥							

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه، كل من حصل على أموال الهيئة بغير حق أو قام بإعطاء بيانات غير صحيحة أو امتنع عن إعطاء بيانات مما يجب الإفصاح عنها وفقاً لأحكام هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له مع علمه بذلك (م ١٦٦ قانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩)

أقر بصحة البيانات الواردة بهذا النموذج وتمثل حالتي في تاريخ وفاة العائل ولا يوجد أية دخول أخرى بخلاف المدونة بالنموذج والمبينة تفصيلاً به، وفي حالة استيفاء بيانات غير صحيحة تؤدي إلى قيامي بصرف أية مبالغ دون وجه حق أكون مسؤولاً عن صرف هذه المبالغ.

وهذا إقرار مني بذلك....

توقيع الأخ / الأخت

التاريخ / /

تم التوقيع إمامسي

اسم الموظف المختص : الوظيفة :

التوقيع : التاريخ : ٢٠ / /

- ملاحظات :**
- ١- يتم توقيع النموذج من الأخ أو الأخت أو متولي شئونهم في حالات القصر
 - ٢- يقصد بنوع الدخل دخل من عمل أو مهنة أو عقار..... الخ

إرشادات

يُشترط لاستحقاق الإخوة والأخوات بالمعاش توفّر شروط استحقاق الابن أو البنت بالإضافة إلى الشروط الآتية:

- أ- ألا يكون أى من أولاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش سبق استحقاقه في المعاش.
- ب- ألا يكون للأخ أو الأخت دخلاً من أى مصدر يعادل قيمة نصيبه في المعاش أو يزيد عليه.
- ج- ألا يكون للأخ أو الأخت والد أو ابن أو بنت متوسط دخولهم جميعاً من أى مصدر يعادل قيمة معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو يزيد عليه، ولا يعتبر من هذا الدخل المعاش المستحق عن الغير.

لذلك استيفائك كافة بيانات النموذج تمنعك من الوقوع تحت طائلة القانون.

تُرفق المستندات التالية مع النموذج:

١. المستندات المؤيدة للدخول المدونة بالنموذج وفقاً لما يأتي:
 - أ- في حالة الحصول على معاش آخر أو دخل من عمل لدى الغير يراعى استيفاء المستندات المؤيدة لذلك ورقم المعاش الآخر إذا كان مستحق من الهيئة.
 - ب- صافي الدخل الخاضع للضريبة إذا كان الدخل من مزاولة مهنة أو نشاط مستقل.
 - ج- بيان بالقيمة الإيجارية للقيراط إذا كان الدخل من أرض زراعية.
 - د- بيان من الضرائب العقارية إذا كان الدخل من عقار.
 - هـ- بيان ببيع الاستثمار إذا كان الدخل من ودائع لدى البنوك.
 - و- بيان معاش إذا كان المعاش مستحق من غير الهيئة.
٢. الإقرار المرافق بعدم الحصول على أية دخول أخرى بخلاف المدونة بالنموذج.
٣. صور شهادات ميلاد مميكنة لأولاد الأخ أو الأخت أو صور بطاقات الرقم القومي.
٤. ترفيق موافقة جهة الصرف (بنك - هيئة البريد - شركات الإتصالات) (المحافظ الإلكترونيّة) - (.....) على تحويل المعاش إلى الحساب الجاري .

نموذج رقم (٢٠)

الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

الرقم التأميني
رقم الملف
الرقم القومي

اسم صاحب المعاش:

طلب

صصرف المعاش لحالات الاستحقاق بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش

السيد الأستاذ: مدير مكتب:

تحية طيبة وبعد،،،

برجاء الموافقة على صرف المعاش المستحق لي عن (الوالد/ الوالدة / الأخ / الأخت):

وذلك نظراً لتوفر حالة (طلاق / ترمل / عجز) :

تاريخ الحالة :

--	--	--

جهة الصرف:

فرع:

رقم الحساب (إن وجد) :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

اسم مقدم الطلب:

رقم تأميني:

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

الرقم القومي:

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

العنوان:

رقم التليفون :

تحريراً في: ٢٠ / /

تم التوقيع إماسي

اسم الموظف المختص :

الوظيفة :

التوقيع :

التاريخ : ٢٠ / /

(أنظر خلفه)

إرشادات حالات طلب صرف المعاش

يراعى إرفاق المستندات التالية:

١. مستندات عامة:
 - أ- صورة شهادة الميلاد المميكنة.
 - ب- صورة بطاقة الرقم القومي على أن تكون سارية.
 - ج- صورة من قرار الوصاية أو قرار القوامة في حالة صرف المعاش للوصى أو القيم.
 - د- صورة من التوكيل العام أو أصل التوكيل الخاص أو أصل توكيل السجن، أو استيفاء نموذج توكيل الهيئة.
 - هـ- ترفق موافقة جهة الصرف (بنك - هيئة البريد - شركات الإتصالات (المحافظ الإلكترونية) -) على تحويل المعاش إلى الحساب الجاري.
 - و- إقرار بعدم القيد في أي نقابة مهنية.
 ٢. المستندات المطلوبة في كل حالة وفقاً لما يأتي:
 - أ- صرف المعاش بسبب عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش (مستندات تستوفى بعد العرض على اللجنة الطبية):
 - إقرار بعدم الالتحاق بعمل أو مزاولة مهنة أو عدم الحصول على معاش آخر يتم استيفاؤه أمام الموظف المختص، وفي حالة الحصول على معاش من الهيئة يذكر رقم المعاش.
 - بيان الدخل في حالة الحصول على دخل من عمل لدى الغير.
 - بيان معاش في حالة الحصول على معاش من إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة
 - النموذج رقم (٣٢) بالنسبة للأخ العاجز عن الكسب.
 - ب- صرف معاش طلاق أو ترميل البنت أو الأخت بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش:
 - صورة من وثيقة الزواج وصورة من شهادة وفاة الزوج في حالة الترميل.
 - صورة من إشهاد الطلاق في حالة الطلاق.
 - إقرار بعدم الزواج منذ الترميل أو الطلاق وحتى تاريخ تقديم طلب الصرف يتم استيفاؤه أمام الموظف المختص.
 - بيان بالحالة الاجتماعية من الأحوال المدنية يتضمن واقعات (زواج، طلاق، ترميل) إذا مضى على تاريخ الطلاق أو الترميل أكثر من عام.
 - إقرار بعدم الالتحاق بعمل أو مزاولة مهنة أو عدم الحصول على معاش آخر يتم استيفاؤه أمام الموظف المختص.
 - بيان الدخل في حالة الحصول على دخل من عمل لدى الغير.
 - بيان معاش في حالة الحصول على معاش من إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة
 - النموذج رقم (٣٢) بالنسبة للأخت.
- وفي جميع الأحوال يراعى مطابقة صور المستندات على الأصول بمعرفة موظف مكتب الهيئة المختص.

نموذج رقم (٣١)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

رقم مسلسل:

الرقم التأميني
الرقم القومي

طلب

صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال في حالة الإصابة

السيد الأستاذ/ مدير مكتب:

تحية طيبة وبعد،،،

برجاء الموافقة على صرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال، بناءً على البيانات الآتية:

اسم المنشأة: رقم المنشأة:

عنوان المنشأة:

اسم العامل المصاب:

تاريخ الإصابة: ٢٠ / / هل يوجد مرافق:

هل توجد مصاريف انتقال: العلاج يتم داخل أم خارج البلاد:

أجر الاشتراك الشهري للمصاب: طريقة أداء الأجر:

بيانات أخرى:

توقيع المؤمن عليه:

الرقم القومي:

العنوان:

رقم التليفون:

تحريراً في: ٢٠ / /

نموذج رقم (٢٢)

الرقم التأميني
رقم الملف
الرقم القومي
اسم صاحب المعاش:



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

طلب

صرف منحة زواج أو قطع

السيد الأستاذ: مدير مكتب:

تحية طيبة وبعد،،،

برجاء الموافقة على صرف منحة (الزواج / القطع) المستحق لي عن:
(الوالد / الوالدة / الأخ / الأخت):
وذلك نظراً لتوفر حالة (الزواج - بلوغ سن ٢١ وعدم الحصول على أي مؤهل دراسي / ٢٦/٢٤) -
انتهاء الدراسة - الالتحاق بعمل - مزاوله مهنة - زوال حالة العجز):

تاريخ الحالة : / / ٢٠

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

اسم مقدم الطلب:

رقم تأميني:

الرقم القومي:

العنوان:

رقم التليفون:

تحريراً في: / / ٢٠

تم التوقيع امامي

اسم الموظف المختص:

الوظيفة:

التوقيع: التاريخ: / / ٢٠

(أنظر خلفه)

إرشادات

ترفق المستندات الآتية مع هذا النموذج:

أ- في حالة زواج الابنة أو الأخت:

١. صورة عقد الزواج بعد الاطلاع على الأصل.
٢. إقرار بعدم الالتحاق بعمل أو مزاولة مهنة.
٣. صورة بطاقة الرقم القومي للمستحقة على أن تكون سارية.

ب- في حالة بلوغ الابن أو الأخ سن قطع المعاش:

١. استيفاء إقرار موقع من القائم بالصرف أو المستحق بعدم الالتحاق بأي جهة تعليمية وغير عاجز عن الكسب
٢. استيفاء إقرار من القائم بالصرف أو المستحق بعدم الالتحاق بعمل أو مزاولة مهنة وعدم الحصول على معاش آخر.
٣. صورة بطاقة الرقم القومي للمستحق على أن تكون سارية.

ج- في حالة التحاق الابن أو الأخ بعمل أو مزاولة مهنة:

١. خطاب من جهة العمل حكومة / عام / خاص بتاريخ بداية الالتحاق بالعمل.
٢. صورة من عقد العمل أو صورة من تأشيرة السفر في حالة الاشتغال خارج البلاد.
٣. خطاب يفيد بداية مزاولة المهنة من مأمورية ضرائب المهن الحرة أو المهن غير التجارية أو خطاب من النقابة المختصة بتاريخ القيد في جدول المشتغلين.
٤. خطاب يفيد بداية مزاولة المهنة من مأمورية الضرائب أو مكتب السجل التجارى بالنسبة للمهن التجارية.

٥. صورة بطاقة الرقم القومي للمستحق على أن تكون سارية.

د- في حالة زوال حالة العجز للابن أو الأخ:

١. قرار اللجنة الطبية بالهيئة العامة للتأمين الصحي بزوال حالة العجز.
٢. صورة بطاقة الرقم القومي للمستحق على أن تكون سارية.

الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب



نموذج رقم (٢٤)
الرقم التأميني
رقم الملف
رقم الربط
الرقم القومي
اسم صاحب المعاش:
رقم صادر الإخطار:
تاريخ صادر الإخطار: ٢٠ / /

**إخطار المستفيدين بالحقوق التأمينية
بصفه نهائية**

السيد /
تحية طيبة وبعد،،،
نشرف بالإحاطة بأن السيد / الذي كان يعمل بـ انتهت خدمة بتاريخ ٢٠ / /
واستحق عنه المعاش اعتباراً من ٢٠ / / بسبب الوفاة.
وقد تم تسوية الحقوق التأمينية المسحقة عنه وفقاً للبيانات الآتية:
١ - مدة الاشتراك:
٢ - أجر التسوية:
٣ - المعاش الشهري:
وقد تم توزيع الحقوق التأمينية على أسرة المرحوم وفقاً لما يأتي:

الاسم	الرقم التأميني	صلة القرابة	المعاش الدوري		المكافأة		تعويض الإجمالي		تعويض الدفعة الواحدة		متجمد المعاش	شروط استمرار استحقاق المعاش
			قرش	جنية	قرش	جنية	قرش	جنية	قرش	جنية		

علماً بأنه تم تحويل المستحقات التأمينية على الحساب الجاري رقم فرع بنك
وسيتيم صرف المعاش شهرياً من دوري ٢٠ / ، علماً بأن ملف المعاش سيكون بمكتب وعنوانه مدير المكتب
وتفضلوا بقبول لائق الاحترام ...
تحريراً في ٢٠ / /

صورة مرسله للسيد / العنوان: علماً بأنه
تم تحويل المستحقات التأمينية على الحساب الجاري رقم فرع بنك
وسيتيم صرف المعاش شهرياً من دوري ٢٠ / ، علماً بأن ملف المعاش سيكون بمكتب مدير المكتب
وتفضلوا بقبول لائق الاحترام ...
تحريراً في ٢٠ / /

صورة للسيد وكيل نيابة / للأحوال الشخصية
رجاء الإحاطة أنه تم صرف معاشات القصر باسم / وصفته (ولي طبيعي / والدنييم / متولي شؤونهم / وصي).
وتفضلوا بقبول لائق الاحترام ... مدير المكتب
تحريراً في ٢٠ / /

ملحوظة:

لا يجوز تعديل الحقوق المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية والمعاملات بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ هذا الإخطار تطبيقاً لأحكام المادة ١٣١ من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاملات.

إرشادات

يراعى سرعة إبلاغ المكتب المختص عند تحقق أحد الأسباب التي من شأنها قطع المعاش أو خفضه، وذلك لعدم التعرض للمسائلة القانونية.

ملاحظات	اسباب قطع المعاش
<p>▪ يتمتع صرف المعاش في حالات تحقق إحدى هذه الوقائع حتى لا يتعرض المستحق للمسائلة القانونية.</p> <p>▪ في حالة قطع معاش البنات أو الأخت للزواج أو قطع معاش الابن أو الأخت لغير الوفاة أو الحصول على معاش آخر ذو أولوية أعلى، يتم صرف منحة لمرة واحدة تساوي المعاش المستحق عن مدة سنة.</p>	وفاه المستحق.
	زواج الأرملة/الأرمل /البنات /الأخت.
	بلوغ الابن/الأخت سن ٢١ سنة لغير الطالب أوالحاصل على أى مؤهل أو العاجز عن الكسب.
	بلوغ الابن /الأخت سن ٢٤ سنة للحاصل على مؤهل اقل من الليسانس أو البكالوريوس وغير عاجز عن الكسب.
	بلوغ الابن/الأخت سن ٢٦ سنة للحاصل على مؤهل الليسانس أو البكالوريوس وغير عاجز عن الكسب.
	بلوغ الابن/الأخت الطالب سن ٢٦ سنة وغير عاجز عن الكسب.
	التحاق الابن /الأخت بعمل داخل البلاد أو خارجها أو مزاولته مهنة أو قيده بنقابة مهنية.
	زوال حالة العجز للابن /الأخت العاجز عن الكسب.
	الحصول على معاش آخر طبقاً لأحكام المادة ١٠٢ من قانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.
	أسباب خفض المعاش أو إيقاف صرفه
<p>التحاق كل من الفئات التالية بعمل أو مزاوله مهنة:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الابن أو الأخت الأقل من ٢١ سنة. ▪ الابن أو الأخت المستحق للمعاش للعجز عن الكسب. ▪ الابنة أو الأخت. ▪ الوالد أو الوالدة. 	



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

نموذج رقم (٣٥)

الرقم التأميني

نموذج تسجيل حالات المعاشات الخاصة على أنظمة الحاسب الآلي

أولاً : البيانات الأساسية لصاحب المعاش :

الاسم	القانون المعامل به	قيمة المعاش دون زيادات
تاريخ الميلاد	جهة العمل	إعانة القلاء
تاريخ التعيين	سبب انتهاء الخدمة	قيمة المعاش الاستثنائي
تاريخ انتهاء الخدمة	أجر النسوية	تاريخ ورقم قرار الاستثنائي
تاريخ الوفاة	مدة الاشتراك	جملة المعاش في ٢٠٢٠/١/١

ثانياً : بيانات المستفيدين :

م	الاسم	الرقم القومي	الصفة	النصيب المستحق	قيمة المعاش	تاريخ الاستحقاق	هل يوجد معاش آخر؟	بيانات العجز		بيان الدخل
								المدّة	ت. الجلسة	
						/ /		/ /		
						/ /		/ /		
						/ /		/ /		

ثالثاً : بيانات القائم بالصرف :

م	الاسم	الرقم القومي	جهة الصرف	الحساب الجاري

رابعاً : بيانات الاستقطاعات :

م	نوع الاستقطاع	القيمة	الجهة	الموظف المختص	المراجع

نموذج رقم (٣٦)

الرقم التأميني
رقم الملف
الرقم القومي
اسم صاحب المعاش:



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

إقرار بحدوث تغيير في شروط استحقاق المعاش

أقر أنا الموقع أدناه/..... بصفتي.....
المستحق في معاش السيد/..... بأنه قد حدث تغيير في شرط من
شروط الاستحقاق الخاصة بي يؤدي إلى (قطع / إيقاف / خفض) المعاش المستحق لي وفقاً
للآتي:

- التحقت بعمل.
- زاوت نشاط أو مهنة.
- تزوجت.
- بلغت (٢٦ / ٢٤ / ٢١).
- حصلت على معاش آخر.

وهذا إقرار مني بذلك

تحريراً في: ٢٠ / /

مقدم

الاسم: _____
التوقيع: _____
الرقم القومي: _____
الرقم التأميني: _____
رقم الهاتف: _____
العنوان: _____

تم التوقيع أمامي

اسم الموظف المختص: _____
الوظيفة: _____
التوقيع: _____
التاريخ: _____

نموذج رقم (٢٧)

الرقم التأميني
رقم الملف
الرقم القومي
اسم صاحب المعاش:



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

طلب صرف المعاش بالتوكيل

ينتهي في / / ٢٠

أقر أنا الموقع أدناه أنني وكلت
في صرف المعاش الدوري من جهة الصرف والمستحق من الهيئة، وصرف الشيكات المستحقة
والخاصة بمتجمدات المعاش.
ويعتبر هذا التوكيل لاغي بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ تحريره ما لم يتم تجديده مني
شخصياً.

بيانات الموكل	بيانات الوكيل	البيانات
		الاسم
		الرقم القومي
		التوقيع
		التاريخ

تحريراً في: / / ٢٠

مقدمه

الاسم: _____
التوقيع: _____
الرقم القومي: _____
الرقم التأميني: _____
رقم التليفون: _____
العنوان: _____

تم التوقيع أمامي

اسم الموظف المختص: _____
الوظيفة: _____
التوقيع: _____
التاريخ: _____

لا يحزر هذا النموذج إلا بحضور طرفي التوكيل، وإعتماد توقيعهما من الهيئة.

بيانات التجديدات خلف النموذج

خاتم شعار
الجمهورية

بيانات التجديد

جدد في / /

توقيع الموكل:

توقيع الموظف المختص:

توقيع المدير:

جدد في / /

توقيع الموكل:

توقيع الموظف المختص:

توقيع المدير:

جدد في / /

توقيع الموكل:

توقيع الموظف المختص:

توقيع المدير:

جدد في / /

توقيع الموكل:

توقيع الموظف المختص:

توقيع المدير:

جدد في / /

توقيع الموكل:

توقيع الموظف المختص:

توقيع المدير:

نموذج رقم (٣٨)

الرقم التأميني

رقم الملف

الرقم القومي



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

مكتب

إقرار باستمرار التوكيل

أقر أنا السيد/..... (الموكل) والذي
أحصل على معاش من الهيئة بصفتي..... بأن التوكيل الذي يصرف به معاشي
للسيد/..... (الوكيل) ما زال ساريا حتى تاريخه وأتعهد بإبلاغ
الهيئة في حالة حدوث أي تغيير.

وهذا إقرار مني بذلك ..

تحريراً في: / / ٢٠

مقدمه

الاسم: _____

التوقيع: _____

الرقم القومي: _____

الرقم التأميني: _____

رقم التليفون: _____

العنوان: _____

تم التوقيع أمامي

اسم الموظف المختص: _____

الوظيفة: _____

التوقيع: _____

التاريخ: _____

نموذج رقم (٢٩)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

بيان بالعاملين في عملية المقاول

اسم المنشأة: رقم المنشأة:
 ييسان بعمال المقاولات بعملية /
 المشترك عنها برقم / بمكتب /

م	الاسم	الرقم التأميني	الرقم القومي (١٤ رقم)	المهنة

أقر بأن العاملين الموضحة اسمائهم ومهنتهم بعاليه ضمن العمالة التي قامت بتنفيذ الأعمال
 المسندة إلينا بالعملية المذكورة خلال شهر / / ٢٠.

اعتماد المقاول

الاسم:
 الرقم التأميني:
 الرقم القومي:
 العنوان:
 رقم التليفون:
 تحريراً في: / / ٢٠



طلب

اشتراك مؤمنين عليه من أصحاب الأجور الحكومية طبقاً للقانون ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

- الفئة : ١ عامل (مقاولات - شحن وتقريغ - محاجر - ملاحات) ٢ عامل نقل بري
- ٣ عامل صيد ٤ عامل مخازن بلدية

بيانات المؤمن عليه

اسم المؤمن عليه: الرقم التأميني:

الرقم القومي:

الحالة الاجتماعية: كود القطاع:

المهنة: كود المهنة: مستوى المهارة:

درجة الترخيص: رقم الرخصة: تاريخ إصدارها:

جهة إصدارها: تاريخ انتهاء الترخيص: / /

تاريخ بدء الاشتراك:

* أجر الاشتراك:

بيانات العجز إن وجدت: تاريخ بداية العجز: / / نسبة العجز: %

توقيع المؤمن عليه:

بيانات محل إقامة المؤمن عليه

العنوان:

تقار رقم:

شارع / حارة:

شياخة / قرية:

قسم / مركز:

رقم المحمول أو التليفون الأرضي:

محافظة:

تاريخ تحرير طلب الاشتراك: / /

توقيع المؤمن عليه

البيان	مستلم الطلب	المراجع	سجل ألياً بمعرفة	روجع ألياً بمعرفة
الاسم				
التوقيع				
التاريخ				

ملحوظة: على العامل الإطلاع على الإرشادات الموضحة خلف النموذج مع التوقيع على الإقرار.
(أنظر خلفه)

إرشادات

١. يتم إرفاق صورة من شهادة قياس المهارة الصادرة عن مكتب القوى العاملة لعامل المقاولات.
٢. يقر عامل المقاولات بتقديم الكشف الطبي الأولي لإثبات حالته الصحية ومدى لياقته لممارسة المهنة المطلوب الاشتراك فيها خلال شهر من تاريخ بدء الاشتراك.
٣. أقر أنا الموقع على هذا بالالتزام بموافقة مكتب الهيئة الذي تم الاشتراك به بتقرير اللياقة الطبية الصادر من الجهة الطبية المختصة بالهيئة المعنية بالتأمين الصحي عن حالتي الصحية خلال شهر على الأكثر من تاريخ بدء الاشتراك وفي حالة عدم قيامي بذلك فإن الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي غير ملتزمة بعرضه على اللجنة الطبية لإثبات عجزه وليس عليها أدنى التزام قانوني بصرف أية مستحقات تأمينية تترتب على العجز أياً كان نوعه السابق أو المعاصر لتاريخ الالتحاق بالعمل.

توقيع المؤمن عليه

()

٤. يتم إرفاق صورة من ترخيص القيادة الصادر من إدارة المرور المختصة .
٥. في حالة الترخيص لأول مرة، يتم إرفاق خطاب إدارة المرور المختصة، مع التعهد بتسليم صورة من رخصة القيادة فور استلامها من إدارة المرور .
٦. بالنسبة لعامل الصيد يتم إرفاق صورة من بطاقة الصيد الصادرة من مكاتب المصايد التابعة للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتطابق على الأصل بمعرفة الموظف المختص وتقرير طبي صادر من الجهة الطبية المختصة بالهيئة المعنية بالتأمين الصحي يفيد مدى لياقته الطبية لممارسة المهنة .
٧. يرفق بالنموذج لدى اشتراك المؤمن عليه لأول مرة بالهيئة صورة شهادة الميلاد المميكنة أو مستخرج رسمي من سجلات المواليد أو حكم قضائي يثبت السن أو صورة بطاقة الرقم القومي يتم مطابقتها على الأصل بمعرفة الموظف المختص .
٨. التوقيع على هذه الاستمارة بما يفيد الإطلاع والموافقة على جميع البيانات الواردة بها ولا يجوز لمن وقع عليها أن يعارض في تلك البيانات أمام الهيئة وله أن يلجأ إلى مكتب علاقات العمل المختص أو القضاء.

توقيع المؤمن عليه

()

- توقيع الموظف المختص بما يفيد التوقيع أمامه بالاسم الثلاثي والتوقيع.

.....: الاسم

.....: التوقيع

نموذج رقم (٤١)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

مكتب

بيان بالعمالة المؤمن عليها بالمنشأة

اسم المنشأة: رقم المنشأة:
ييسان بالعمالة المؤمن عليها بالمنشأة وتعمل بعملية /
المشارك عنها برقم / بمكتب /

م	الاسم	الرقم التأميني	الرقم القومي	المهنة	تاريخ الانحاق	تاريخ الانتهاء

العمالة الموضحة أسمائهم ومهنتهم بعاليه كانت ضمن العمالة التي قامت بتنفيذ الأعمال المسندة إلينا بالعملية المذكورة خلال الفترة من: / / ٢٠ حتى: / / ٢٠
صاحب العمل (المقاول)
جهة الإسناد

بيانات العمالة الموضحة عاليه صحيحة ومؤمن عليهم بالمنشأة رقم /
باسم / ولم يتم إدراج أي منهم في بيان مقدم عن عملية أخرى بخلاف هذه العملية خلال الفترة المقدم عنها هذا البيان ورصيد المنشأة الحالي مديسن / دانسن بمبلغ جنيه.

توقيع المختص الرئيس المباشر مدير الإدارة اعتماد مدير المكتب



إخطار عن عملية مقاولسة

الرقم التأميني للمقاول: كود نوعيه الرقم: اسم المقاول:
الرقم القومي للمقاول:
رقم منشأة المقاول: اسم المقاول: مكتب التأمينات التابع له المنشأة:
رقم التسجيل الضريبي للمنشأة: / /
رقم منشأة جهة الإسناد: كود نوعيه الرقم: اسم جهة الإسناد:
نوع العملية:
اسم العملية:
بيانات مستند الإسناد:
نوع المستند: الرقم:
تاريخ المستند: / / تاريخ البسء: / / تاريخ الانتهاء: / /
قرش جنيه
نسبة الأجرور: % القيمة المبدئية (الكلية) للعملية: فقط
عنوان العملية: عقار رقم: شارع / حارة:
شياخة: قسم / مركز: محافظة:
هل تحتوي العملية على بنود: نعم / لا

التوقيع

.....

تاريخ ورقم الوارد لمكتب الهيئة: / /
نسبة العمالة المقررة: % من الجدول رقم (٨) المرافق للائحة التنفيذية.
نسبة الاشتراك: % قيمة الأجرور إلى فئة الاشتراك: قرش جنيه
عدد شهور التنفيذ: قيمة الاشتراكات المستحقة:
أسعد بمعرفة: روجع: يعتمد:

تسلم صورة من هذا الإخطار لصاحب العمل مدوناً بها نسبة الأجرور المحددة بمعرفة مكتب الهيئة.
(توقيع المقاول أو وكيله بالاستلام والعلم بنسبة الأجرور)
تاريخ التوقيع بالعلم ()
٢٠ / / ()
إرسال خطاب مسجل يعلم الوصول صادر برقم بتاريخ ٢٠ / /
(أنظر خلفه)

إرشادات

في حالة عدم وجود نسبة أجور للعملية المعروضة على الهيئة بالجدول رقم (٨) المرفق للائحة التنفيذية للقانون يتبع الآتي:

- ١- تحديد نسبة أجور بصفة مؤقتة استرشاداً لأقرب عملية مشابهة بالجدول وإخطار المقاول بها.
- ٢- اتخاذ إجراءات عرض العملية على اللجنة الفنية خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ إخطار المقاول.
- ٣- إخطار المقاول بقرار اللجنة بتحديد النسبة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تحديدها.

نموذج رقم (٤٣)

الرقم التأميني
الرقم القومي
مسلسل الشهادة/.....



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب.....

شهادة تأمين عمال نقل بري

اسم المؤمن عليه: درجة الترخيص:
رقم الرخصة:
وقد سدد الاشتراك المستحق للهيئة وقيمته فقط
بالإيصال رقم / أو أمر الدفع رقم بتاريخ: ٢٠ / /
وذلك عن المدة من: ٢٠ / / إلى: ٢٠ / /
وتعتبر هذه الشهادة سارية المفعول لمدة تنتهي في: ٢٠ / / .
تشهد الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بأن العامل الموضحة بياناته أعلاه، مؤمن عليه وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

خُرت بمعرفة	رُوِّجت بمعرفة	توقيع مدير الإدارة	اعتماد مدير المكتب
الاسم:			
التوقيع:			
التاريخ:			

تاريخ الإصدار: ٢٠ / /

(أنظر خلفه)

إرشادات

١. تصدر الشهادة بناءً على خطاب موجه من إدارة المرور المختصة يفيد بدء الترخيص ونهايته.
٢. يدرج السداد على الشهادة حتى نهاية السنة المالية الصادر خلالها الترخيص على أن يحدد تاريخ إنتهاء الشهادة بنهاية سريان رخصة القيادة.
٣. يتم تسجيل كافة شهادات عمال النقل البري بسجل إصدار الشهادات ويوقع عامل النقل البري باستلامها.

نموذج رقم (٤٤)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

طلب إنهاء اشتراك سيارة

رقم الشاسيه: رقم اللوحات: نوعها:

سبب الإنهاء:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

توقيع صاحب السيارة:

الرقم القومي:

العنوان:

رقم التليفون: / / تحريراً في:

رؤجج أياً بمعرفة

سجل أياً بمعرفة

المراجع

المختص

(أنظر خلفه)

إرشادات

ينهي اشترك السيارة في الحالات التالية:

١. نقل ملكية السيارة للغير بموجب شهادة تفيد نقل الملكية معتمدة من إدارة المرور المختصة وفي هذه الحالة يتعين اتخاذ كافة الإجراءات القانونية نحو إخضاع صاحب العمل الجديد للاشتراك عن السيارة.
٢. تكهين السيارة أو بيعها خردة بموجب فواتير موثقة أو بموجب خطاب من إدارة المرور المختصة.
٣. سرقة السيارة ويثبت ذلك بموجب خطاب صادر من إدارة المرور موضحاً به تاريخ سرقته ويتم إنهاء الاشتراك اعتباراً من ذلك التاريخ.
٤. إحلال سيارة جديدة محل السيارة القديمة طبقاً لقانون المرور بعد إجراء التسويات اللازمة على أن يدرج رقم المنشأة القديمة ببيانات المنشأة الجديدة.
٥. مصادرة السيارة بموجب حكم قضائي نهائي اعتباراً من تاريخ المصادرة.
٦. تسليم لوحات السيارة لإدارة المرور المختصة ويثبت ذلك بموجب شهادة صادرة من إدارة المرور.
٧. القبض على السيارة أو التحفظ عليها أو فقدها أو إحراقها ويثبت ذلك بشهادة صادرة من إدارة المرور.
٨. نهاية آخر ترخيص للسيارة ويثبت ذلك بخطاب صادر من إدارة المرور المختصة بشرط عدم ضبطها.
٩. إلغاء تصريح تشغيل المركبة أو وسيلة النقل الجماعي التي تعمل ضمن منظومة النقل البري للركاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

نموذج رقم (٤٥)



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

مكتب

مسلسل رقم:

تاريخ تحرير الشهادة: / /

شهادة

بساد اشتراكات التأمين الاجتماعي

تطبيقاً لأحكام المادة (١٣٦) من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ يشهد مكتب الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بأن صاحب العمل:

السيد /
وعنوانه /
ونوع نشاطه /
مشترك بالهيئة برقم /
وذلك عن:

١ – العاملين لديه البالغ عددهم العاملين بـ:

- العملية:
- المقاول:
- المسندة من:
- ومقرها:
- وطبيعتها:
- قيمة ختامي الأعمال: فقط جنهياً ولا يجوز لجهة الإسناد صرف مبالغ تزيد عن هذه القيمة.

٢ – العاملين على السيارة رقم:
ونوعها:
ورقم الشاسيه:
وهم السيد /
ومهنته: ورقمه التأميني:

٣ – العاملين على مركب الصيد رقم: درجة:
والصادر لها الترخيص رقم:
وقد سدد الاشتراك المستحق للهيئة وقدره: فقط:
بالإيصال رقم: بتاريخ: / /
وذلك عن المدة من: / / إلى: / /
وتعتبر هذه الشهادة سارية المفعول لمدة: تنتهي في: / /

اعتماد مدير المكتب

مدير الإدارة

رؤسب بمعرفة

حورت بمعرفة

نموذج رقم (٤٦)

الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

مكتب

الرقم التأميني
رقم الملف
الرقم القومي
اسم صاحب المعاش:



طلب بيان عن حالة تأمينية

السيد مدير مكتب :

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التكرم بإعطائي بيان عن حالتي التأمينية لتقديمها إلي /

وقد تم سداد الرسم المقدر بمبلغ عشرة جنيهات بالإيصال رقم بخزينة المكتب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في : / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

الاسم:

التوقيع:

الرقم التأميني:
الرقم القومي:

العنوان:

رقم التليفون:



طلب تسجيل رقم تأميني

السيد مدير مكتب :

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التفضل بتسجيل رقم تأميني ومرفق لسيادتكم صورة من شهادة ميلاد وبطاقة الرقم

القومي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في : / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

الاسم:

التوقيع:

الرقم التأميني:

الرقم القومي:

رقم التليفون :

نموذج رقم (٤٨)

الرقم التأميني	□□□□□□□□□□
رقم الملف	□□□□□□□□□□
الرقم القومي	□□□□□□□□□□□□□□□□
اسم صاحب المعاش:



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب.....

طلب تعديل عنوان / رقم تليفون صاحب معاش أو مستفيد

السيد مدير مكتب :

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التفضل بتحديث البيانات الخاصة بي لديكم على النحو التالي:

العنوان الحالي:

رقم التليفون :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في : / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

الاسم:

التوقيع:

الرقم التأميني: □□□□□□□□□□

الرقم القومي: □□□□□□□□□□□□□□□□

إرشادات

• المرفقات:

- يقدم صورة بطاقة الرقم القومي.
- بالإضافة إلى المستندات الآتية بحسب الأحوال:
 - ✓ موافقة البنك على إيقاف التحويل في حالة أن جهة الصرف الحالية أحد البنوك.
 - ✓ أصل موافقة البنك على التحويل على الحساب الجاري.
 - ✓ خطاب من البنك بالموافقة على تحويل المعاش على بطاقة ميزة.
 - ✓ خطاب من البنك بالموافقة على تحويل المعاش على المحفظة الإلكترونية.
 - ✓ خطاب من شركة الاتصالات بالموافقة على تحويل المعاش على المحفظة الالكترونية.
 - ✓ خطاب من البريد بالموافقة على تحويل المعاش على بطاقة ميزة.
 - ✓ أصل موافقة هيئة البريد على التحويل للحساب الجاري.



نموذج رقم (٥٠)

الرقم التأميني

رقم الملف

الرقم القومي

اسم صاحب المعاش:

طلب إعادة صرف المعاش الموقوف

السيد مدير مكتب:

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو إعادة صرف المعاش المستحق لي عن السيد:

بصفتي:

والسابق إيقافه بسبب:

وفي حالة استيفاء بيانات غير صحيحة تؤدي إلي قيامي بصرف أية مبالغ دون وجه حق أكون مسئولاً جنائياً ومادياً عن صرف هذه المبالغ ،

واتعهد بالإبلاغ بكل تغيير في أسلوب الاستحقاق يؤدي إلي قطع المعاش أو وقفة أو خفضه خلال شهر علي الأكثر من تاريخ التغيير

وهذا إقرار مني بذلك ،،،

مقدمه لسيادتكم

تحريراً في: ٢٠ / /

الاسم:

التوقيع:

الرقم التأميني:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

تم التوقيع أمامي

اسم الموظف المختص:

الوظيفة:

التوقيع:

التاريخ:

نموذج رقم (٥١)

الرقم التأميني
رقم الملف
الرقم القومي
اسم صاحب المعاش:



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

طلب تغيير القائم بصرف المعاش

السيد مدير مكتب :

تحية طيبة وبعد ،،

حيث يصرف المعاش المستحق لي باسم السيد : _____ وصفته: _____
أرجو تغيير صرف المعاش باسمي / باسم السيد : _____ وصفته: _____
وفي حالة استيفاء بيانات غير صحيحة تؤدي إلي قيامي بصرف أية مبالغ دون وجه حق أكون مسئولاً جنائياً ومادياً عن
صرف هذه المبالغ ،
واتعهد بالإبلاغ بكل تغيير في أسلوب الاستحقاق يؤدي إلي قطع المعاش أو وقفه أو خفضه خلال شهر علي الأكثر من
تاريخ التغيير

وهذا إقرار مني بذلك ،،،

مقدمه لسيادتكم

تحريراً في : / / ٢٠

الاسم: _____
التوقيع: _____
الرقم التأميني: _____
الرقم القومي: _____
رقم التليفون: _____

تم التوقيع أمامي

اسم الموظف المختص : _____
الوظيفة : _____
التوقيع : _____
التاريخ : _____

ارشادات

أولاً: المرهقات:

- يقدم الوكيل صورة من التوكيل العام بعد المطابقة على الأصل أو أصل التوكيل الخاص أو أصل توكيل السجن
- يقدم الوصي صورة من قرار الوصاية بعد مطابقتها على الأصل
- يقدم القيّم صورة من قرار القوامة بعد مطابقتها على الأصل

ثانياً:

- في حالة رغبة القائم بالصرف الجديد في تعديل جهة الصرف يرفق طلب تعديل جهة الصرف



الرقم التأميني
رقم الملف
الرقم القومي
اسم صاحب المعاش:

إقرار بعدم الالتحاق بعمل أو مزاولة مهنة أو (الحصول / عدم الحصول) على معاش آخر

أقر أنا / : (ابن / أخ / بنت / أخت / والد / والدة) المرحوم /
بأنني لا أعمل بأي جهة حكومية أو غير حكومية ولا أزال أي مهنة تجاربه أو غير تجارية.
و (مقيد / غير مقيد) بإحدى النقابات المهنية.
و (أحصل / لا أحصل) على معاش آخر.
وفي حالة استيفاء بيانات غير صحيحة تؤدي إلى قيامي بصرف أية مبالغ دون وجه حق أكون مسئولاً جنائياً ومادياً عن
سرف هذه المبالغ، وأتعهد بالإبلاغ بكل تغيير في أسلوب الاستحقاق يؤدي إلى قطع المعاش أو وقفه أو خفضه خلال
شهر على الأكثر من تاريخ التغيير

• بيانات تستوفي في حالة الحصول على معاش آخر:

جهة ربط المعاش الأخر رقم الملف
عن السيد وصفته ورقمه التأميني
وهذا إقرار مني بذلك ...

تحريراً في: / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

الاسم:
التوقيع:
الرقم التأميني:
الرقم القومي:
رقم التليفون:

تم التوقيع أمامي
اسم الموظف المختص:
الوظيفة:
التوقيع:
التاريخ:

إرشادات

في حالة الحصول على معاش آخر يراعى ما يلي:

- إذا كان المعاش يتبع الهيئة يستوفى رقم الملف أو الرقم التأميني فقط بالموذج
- وفي حالة الحصول على المعاش الأخر من ادارة التأمين والمعاشات بالقوات المسلحة أو ادارة معاشات ضباط الشرطة يقدم بيان معاش معتمد بخاتم شعار الجمهورية

وفي حالة القيد بإحدى النقابات المهنية يستوفى بيان القيد من النقابة موضحاً به الجدول المقيد به وتاريخ القيد



الرقم التأميني

رقم الملف

الرقم القومي

اسم صاحب المعاش:

إقرار بعدم زواج البنت أو الأخت منذ الطلاق أو الترميل وحتى تاريخ تقديم طلب الصرف

أقر أنا /: (بنت / أخت) المرحوم /
 بأنني لم أتزوج منذ (ترملي / طلاقي) بتاريخ / / ٢٠ وحتى تاريخه.

وفي حالة استيفاء بيانات غير صحيحة تؤدي إلي قيامي بصرف أية مبالغ دون وجه حق أكون مسنوله جنائياً
 ومادياً عن صرف هذه المبالغ .

واتعهد بالإبلاغ بكل تغيير في أسلوب الاستحقاق يؤدي إلي قطع المعاش أو وقفه أو خفضه خلال شهر علي الأكثر من تاريخ التغيير.

وهذا إقرار مني بذلك ...

مقدمه لسيادتكم

تحريراً في: / / ٢٠

الاسم:

التوقيع:

الرقم التأميني:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

تم التوقيع أمامي

اسم الموظف المختص:

الوظيفة:

التوقيع:

التاريخ:



نموذج رقم (٥٤)

الرقم التأميني

رقم الملف

الرقم القومي

اسم صاحب المعاش:

إقرار بعدم الحصول على أي دخول أخرى بخلاف المدونة بالنموذج رقم (٢٩)

أقر أنا / : (أخ / أخت) المرحوم /

بأنه لا يوجد أية دخول أخرى بخلاف المدونة بنموذج () والمبينة تفصيلاً بهذا الإقرار ،
وفي حالة استيفاء بيانات غير صحيحة تؤدي إلي قيامي بصرف مبالغ دون وجه حق أكون مسئولاً جنائياً ومادياً عن
صرف هذه المبالغ.

<input type="checkbox"/>	دخل من العمل لدى الغير.	<input type="checkbox"/>	معاش من أي جهة.
<input type="checkbox"/>	دخل من مزاولة مهنة أو نشاط مستقل.	<input type="checkbox"/>	دخل من ودائع لدى البنوك.
<input type="checkbox"/>	دخل من أرض زراعية.	<input type="checkbox"/>	دخل من عقار.
<input type="checkbox"/>	أي دخول أخرى.		

• يراعي الإجابة (بنعم) أو (لا) أمام كل بند .

وهذا إقرار مني بذلك ...

تحريراً في : / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

الاسم:

التوقيع:

الرقم التأميني:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

تم التوقيع أمامي
اسم الموظف المختص:

الوظيفة:

التوقيع:

التاريخ:

إرشادات

في حالة الحصول على معاش آخر يراعى ما يلي:

- إذا كان المعاش يتبع الهيئة يستوفى رقم الملف أو الرقم التأميني فقط بالموذج
- وفي حالة الحصول على المعاش الأخر من من ادارة التأمين والمعاشات بالقوات المسلحة أو ادارة معاشات ضباط الشرطة يقدم بيان معاش معتمد بخاتم شعار الجمهورية

وفي حالة القيد بإحدى النقابات المهنية يستوفى بيان القيد من النقابة موضحاً به الجدول المقيد به وتاريخ القيد

نموذج رقم (٥٥)

الرقم التأميني
رقم الملف
الرقم القومي
اسم صاحب المعاش:



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي
مكتب

طلب مراجعة حساب الحقوق التأمينية

السيد مدير مكتب:

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التكرم بمراجعة الحقوق التأمينية الخاصة بي وصفتي صاحب معاش / المستحق عن

السيد: وصفته:

/ /

تاريخ الإخطار بالحقوق التأمينية:

سبب طلب المراجعة:

.....

.....

.....

وهذا إقرار مني بذلك ...

• تحريراً في: / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

الاسم:

التوقيع:

الرقم التأميني:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

إرشادات:

• يرفق بالطلب :

- ✓ صورة بطاقة الرقم القومي لمقدم الطلب.
- ✓ أي مستندات أخرى مؤيدة للطلب إن وجد

الرقم التأميني	الرقم القومي
الرقم الملف	الرقم القومي



اسم صاحب المعاش:

طلب صرف مبالغ مستحقة

السيد مدير مكتب:

تحية طيبة وبعد،،

أرجو التكرم بصرف المبالغ المستحقة لي والمتمثلة في،

مبالغ موقوفة أو معالاه	٢	معاش مرتد	١
		نفقة شرعية	٣

المبالغ المطلوب صرفها عن الفترة: من [] إلى []

وهذا إقرار مني بذلك،،،

تحريراً في: / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

الاسم:

التوقيع:

الرقم التأميني: []

الرقم القومي: []

رقم التليفون:

ملحوظة: على صاحب الشأن تقديم المستندات المطلوبة لزوال سبب الإيقاف



نموذج رقم (٥٧)

صورة
فوتوغرافية
مقاس
٤ × ٣

نموذج استخراج البطاقة العلاجية

١. بيانات تملأ بمعرفة جهة العمل أو مكتب الهيئة المختص:

الاسم رباعي: الرقم التأميني:

تاريخ الميلاد: / / قسم شرطة/ مركز محافظة:

الرقم القومي:

العنوان:

جهة العمل الأخيرة وعنوانها:

تاريخ بداية استحقاق المعاش: / /

التوقيع بإستلام بطاقة العلاج:

٢. مراجعة الهيئة:

روجعت البيانات عالية ووجدت مطابقة لبيانات ملف السيد/

وسيتهم خصم ١ % من المعاش الشهري اعتباراً من المعاش المستحق عن شهر سنة

وقدره
في
ج

توقيع المختص	الرئيس المباشر	اعتماد مدير المكتب

خاتم شعار
الجمهورية

٣. بيانات تملأ بمعرفة إدارة الإحصاء بالتأمين الصحي:

يبدأ الإنتفاع بتأمين المرض اعتباراً من / / بموجب بطاقة علاجية رقم:

سلمت للمتفع بتاريخ / /

توقيع مدير إدارة الإحصاء

خاتم


طلب تمويل للكشف الطبي لإثبات حالة العجز (مرضي / إصابي)

اسم المنشأة:	رقم المنشأة:	<input type="text"/>
عنوان المنشأة:	اسم العامل	
المصاب/المريض:	الرقم التأميني:	<input type="text"/>
الرقم القومي:		<input type="text"/>
العنوان:	المهنة:	
المستوى المهاري:	مدى الخضوع	
سبب الإحالة	لا	نعم
للجنة العجز	لكشف طبي دوري	
	ملخص تقرير لجنة الكشف الطبي الدوري:	

إقرار

أقر بصحة البيانات الواردة بعاليه وبمسئوليتي في حالة عدم ثبوت صحتها.

توقيع المدير المسئول

خاتم المنشأة

السيد الدكتور/ مدير:

تحية طيبة وبعد...

نرجو توقيع الكشف الطبي على المؤمن عليه الموضح بياناته بعالية وموافاتنا بالنتيجة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

مدير المكتب

خاتم شعار الجمهورية

تحريراً في: / / ٢٠

(أنظر خلفه)

إرشادات

- ١- يرفق تقرير من صاحب العمل يبين ما يلي:
 - أ- بيان طبيعة عمل المصاب واختصاصاته وتاريخ بدء مزاولته للعمل ومستوى أدائه.
 - ب- بيان ما كلف به من عمل إضافي وطبيعته والمدة المحددة لأدائه وما تم إنجازه فيها وعما إذا كانت تؤدي في ساعات العمل الأصلية أو الإضافية وتدعيم ذلك بالمستندات .
 - ٢- يقدم النموذج من المؤمن عليه أو المدير المسئول بالمنشأة إلى منطقة أو مكتب التأمين الاجتماعي المختص.
 - ٣- يحرر النموذج من أصل وصورة مرفقاً به المستندات الطبية اللازمة للعرض على اللجنة الطبية (تقارير طبية- أشعات- تحاليل - إلخ) ويراعى في استيفاء بياناته الآتي:
 - أ- يقصد بالمهنة: المهنة التي يشغلها المؤمن عليه في تاريخ تقديم الطلب.
 - ب- يقصد بمستوى المهارة: درجة المهارة في المهنة.
 - ٤- يدرج في الخانة المخصصة لسبب الإحالة إلى لجنة العجز أي من الأسباب الآتية:
 - أ- إثبات عجز مرضي مستديم .
 - ب- إثبات عجز إصابي مستديم وتحديد نسبته .
 - ج- إعادة فحص.
 - د- تكرار إصابة.
 - ٥- يرفق بالنموذج بيان معتمد من الجهة الطبية المنوط بها الكشف الدوري وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يخضعون لكشف طبي دوري يحدد مدى صلاحيتهم لمزاولة المهنة أو المستوى المهاري لمزاومتها وعلى الأخص الفئات الآتية:
 - أ- السائقون العاملون بالحكومة أو الهيئات العامة أو/ القطاع العام أو الأعمال العام أو القطاع الخاص .
 - ب- السائقون المهنيون .
 - ج- المؤمن عليهم المعرضون للإصابة بأحد الأمراض المهنية الذين يزاولون أحد الأعمال الواردة بجدول أمراض المهنة رقم (١) المرفق بقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.
- على أن يوضح بالتقرير ما يلي:
- أ- عدم الصلاحية لمزاولة المهنة بأي مستوى من مستوياتها المهنية.
- أو عدم الصلاحية لمزاولة المهنة مع إمكان قيام المؤمن عليه بمزاولة المهنة بمستوى مهاري أدنى.



طلب العرض على اللجنة الخماسية

مقدم الطلب : ١ مؤمن عليه ٢ صاحب العمل

اسم المؤمن عليه : القطاع :

الرقم التأميني:

اسم المنشأة: رقم المنشأة:

الرقم القومي:

المهنة:

تاريخ بداية الاشتراك:

تاريخ ثبوت العجز:

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

تحريراً في : / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

اسم المؤمن عليه/المدير المسؤول:

التوقيع:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

البريد الإلكتروني:

ملحوظة: على المؤمن عليه الاطلاع على التوجيهات الموضحة خلف النموذج مع التوقيع على الإقرار.

(أنظر خلفه)

إرشادات

إذا قررت اللجنة الطبية المختصة بالهيئة المعنية بالتأمين الصحي ثبوت عجز المؤمن عليه عجزاً جزئياً مستديماً يحول بينه وبين أداء عمله الأصلي، ولم يكن لدى صاحب العمل عمل آخر يناسب حالة المؤمن عليه التزم صاحب العمل بطلب عرض المؤمن عليه على اللجنة المشار إليها.

مواعيد طلب العرض على اللجنة الخماسية:

- يلتزم صاحب العمل بطلب عرض المؤمن عليه على اللجنة المشار إليها خلال شهر من تاريخ إخطاره بثبوت عجز المؤمن عليه بمعرفة اللجنة الطبية، ويعتبر سكوت صاحب العمل عن طلب عرض المؤمن عليه على اللجنة خلال هذا الميعاد إقراراً منه بوجود عمل آخر لديه يناسب حالة المؤمن عليه.
- ويكون الحق للمؤمن عليه بطلب عرضه على اللجنة المشار إليها خلال شهرين من تاريخ علمه بقرار اللجنة الطبية، ويعتبر سكوته عن طلب العرض على اللجنة خلال هذا الميعاد إقراراً منه بقبول العمل الآخر.



طلب صرف تعويض الأجر (إصابي/مرضى) السابق صرفه نيابة عن الهيئة

رقم المنشأة:

اسم المنشأة: وعنوانها:

برجاء التكرم بالموافقة علي (صرف قيمة / عمل مقاصة بقيمة) تعويض الأجر (إصابي - مرضى) السابق صرفه نيابة عن الهيئة بموجب قرار رئيس الهيئة رقم () لسنة بإجمالي (مبلغ جنيهاً، فقط مبلغ جنيه مصري لاغير)

عن الفترة من: إلى رقم التسجيل الضريبي:

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

تحريراً في: / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

اسم المدير المسئول:

التوقيع:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

البريد الإلكتروني:

- يرفق المستندات الدالة على الصرف مع الطلب.



طلب تخفيض اشتراكات التأمين الاجتماعي (إصابى/مرضى)

رقم المنشأة:

اسم المنشأة: وعنوانها:

رقم التسجيل الضريبي:

برجاء التكرم بالموافقة علي تخفيض نسبة الاشتراكات في تأمين (إصابات العمل - تأمين المرض) وذلك مقابل (العلاج والرعاية الطبية - الحقوق المالية).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

تحريراً في: / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

اسم المدير المسئول:

التوقيع:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

البريد الإلكتروني:

• يرفق القرار الصادر من الهيئة المعنية بالتأمين الصحي



طلب التظلم من قرار لجنة الإجهاد والإرهاق من العمل

السيد مدير مكتب:

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التكرم بإتخاذ إجراءات عرضي على اللجنة المختصة للتظلم من قرار لجنة الإجهاد والإرهاق من العمل، وذلك للتظلم من قرار اللجنة رقم () بتاريخ / / ٢٠.

رقم المنشأة: القطاع:

اسم المنشأة: وعنوانها:

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

تحريراً في: / / ٢٠

مقدمته لسيادتكم

اسم المؤمن عليه:

المهنة:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

البريد الإلكتروني:

التوقيع:



نموذج رقم (٦٢)

الرقم التأميني
رقم الملف
الرقم القومي
اسم صاحب المعاش:

طلب صرف إعانة عجز

السيد مدير مكتب:

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التكرم بعرضي على اللجنة المختصة بالهيئة المعنية بالتأمين الصحي نظراً لإحتياجي للمعاونة الدائمة من شخص آخر لعدم القدرة بالقيام بأعباء الحياة اليومية.

اسم صاحب الشأن: وعنوانه:

الحالة الاجتماعية:

تاريخ ثبوت العجز الكامل لصاحب المعاش:

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في: / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

اسم مقدم الطلب:

صفة مقدم الطلب:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

البريد الإلكتروني:

التوقيع:

الرقم التأميني	الرقم القومي
الرقم القومي	اسم صاحب المعاش:



طلب إعادة النظر في قرار لجنة العجز على صرف إعانة عجز

السيد مدير مكتب:

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التكرم باتخاذ إجراءات عرضي على لجنة التحكيم الطبي للتظلم من قرار لجنة العجز على صرف إعانة العجز نظراً لاحتياجي للمعاونة الدائمة من شخص آخر لعدم القدرة بالقيام بأعباء الحياة اليومية.

اسم صاحب الشأن: وعنوانه:

الحالة الاجتماعية:

تاريخ ثبوت العجز الكامل لصاحب المعاش:

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

تحريراً في: / / ٢٠

مقدمته لسيادتكم

اسم مقدم الطلب:

صفة مقدم الطلب:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

البريد الإلكتروني:

التوقيع:



طلب اعتراض على النسبة المقدرة من عملية مقالة

السيد مدير مكتب :

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التكرم باتخاذ إجراءات العرض على اللجنة الفنية بفحص اعمال المقاولات للتظلم من النسبة المقدرة لعملية المقالة باسم:..... نوع العملية :

عنوان العملية : برقم :

نوع مستند الإسناد : رقم المستند :

تاريخ المستند : /

تاريخ البدء : /

تاريخ الانتهاء : /

تاريخ العلم بالقرار : /

رقم التسجيل الضريبي: /

أسباب تقديم الطلب :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

تحريراً في : / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

اسم مقدم الطلب:

صفة مقدم الطلب:

الرقم القومي:

رقم التليفون :

البريد الإلكتروني:

التوقيع :

ملحوظة: على مقدم الطلب إرفاق جميع المستندات المؤيدة لطلب الاعتراض



طلب اعتراض على قرار اللجنة الفنية للمقاولات (فحص المنازعات)

السيد مدير مكتب :

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التكرم باتخاذ إجراءات العرض على اللجنة العليا للمقاولات (فحص المنازعات) للتظلم من النسبة المقدرة

لعملية المقاوله باسم:.....نوع العملية:.....

عنوان العملية :..... برقم :.....

نوع مستند الإسناد :..... رقم المستند :.....

تاريخ المستند :

تاريخ البدء :

تاريخ الانتهاء :

تاريخ العلم بقرار اللجنة الفنية للمقاولات:

رقم التسجيل الضريبي:

أسباب تقديم الطلب :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في : / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

اسم مقدم الطلب:

صفة مقدم الطلب:

الرقم القومي:

رقم التليفون :

البريد الإلكتروني:

التوقيع:

ملحوظة: على مقدم الطلب إرفاق جميع المستندات المؤيدة لطلب الاعتراض



طلب العرض على لجنة فحص المنازعات

السيد مدير مكتب:

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التكرم باتخاذ إجراءات العرض على لجنة فحص المنازعات للتظلم من :

موضوع المنازعة بإيجاز :

.....

تاريخ الطلب : / /

رقم التسجيل الضريبي: / /

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في : / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

اسم مقدم الطلب:

صفة مقدم الطلب:

الرقم القومي:

رقم التليفون :

البريد الإلكتروني:

التوقيع:

ملحوظة: على مقدم الطلب إرفاق جميع المستندات المؤيدة لطلب الاعتراض



طلب الترخيص بإنشاء جهاز تأمين اجتماعي

السيد مدير مكتب:

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التكرم باتخاذ إجراءات الترخيص بإنشاء جهاز تأمين اجتماعي، علماً بأن بيانات المنشأة كالاتي:

أسم المنشأة: رقم المنشأة:

عنوان المنشأة:

تاريخ بدء النشاط للمنشأة:

عدد العاملين بالمنشأة:

رقم التسجيل الضريبي:

أقر بأن جميع البيانات الخاصة السابقة صحيحة وأتعهد بالمسئولية الكاملة في حال ثبوت عدم صحتها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في: ٢٠ / /

مقدمه لسيادتكم

اسم المدير المسئول:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

البريد الإلكتروني:

التوقيع:

طلب التصالح في قيمة الجنحة رقم () لسنة ٢٠

السيد مدير مكتب :

تحية طيبة وبعد ،،

برجاء التكرم بالموافقة علي التصالح في قيمة الجنحة رقم () لسنة جنح قسم / مركز

حيث أنني سددت كافة المبالغ المستحقة بقيمة () جنيه مصري ، فقط وقدره

..... لا غير)

تاريخ السداد : رقم المنشأة :

اسم المنشأة :

وعنوانها :

رقم التسجيل الضريبي :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في : / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

اسم مقدم الطلب:

صفة مقدم الطلب:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

البريد الإلكتروني:

التوقيع:

طلب رفع حجز رقم () لسنة ٢٠

السيد مدير مكتب :

تحية طيبة وبعد ،،

برجاء التكرم بالموافقة علي رفع الحجز حيث أنني قمت بسداد كافة المبالغ الخاصة بالحجز بمبلغ
(جنية مصري ، مبلغ))

بتاريخ : / / وأتعهد بسداد أي رسوم أخرى تلزم لرفع الحجزرقم المنشأة :

اسم المنشأة :

وعنوانها :

رقم التسجيل الضريبي :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

تحريراً في : / / ٢٠

مقدمه لسيادتكم

اسم مقدم الطلب:

صفة مقدم الطلب:

الرقم القومي:

رقم التليفون :

البريد الإلكتروني:

التوقيع:

طلب تعديل فئة دخل الاشتراك لصاحب العملرقم تأميني :

اسم صاحب العمل :

الرقم القومي : رقم التسجيل الضريبي : **البيانات الحالية المراد تعديلها**اسم المنشأة : رقم المنشأة : تاريخ بدء الاشتراك : أجر / دخل الاشتراك بالحروف : جنيه**البيانات المعدلة**تاريخ بدء الاشتراك : أجر / دخل الاشتراك بالحروف : جنيه

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

مقدمه لسيادتكم

تحريراً في : / / ٢٠

اسم مقدم الطلب:

صفة مقدم الطلب:

الرقم القومي :

رقم التليفون :

البريد الإلكتروني:

التوقيع:

• يرفق بالطلب المستندات المؤيدة للتغيير المطلوب.



طلب تقسيط مبالغ مستحقة

<input type="checkbox"/>	مؤمن عليه	<input type="checkbox"/>	١
<input type="checkbox"/>	صاحب عمل	<input type="checkbox"/>	٢
<input type="checkbox"/>	قطاع	<input type="text"/>	الرقم التأميني :
			الاسم :
<input type="text"/>			الرقم القومي :
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	تاريخ طلب التقسيط :
مدة التقسيط : (٥ سنوات / ١٠ سنوات / ١٥ سنة / حتى سن التقاعد)			
<input type="text"/>			اسم المنشأة : رقم المنشأة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	رقم التسجيل الضريبي :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

مقدمه لسيادتكم

تحريراً في : / / ٢٠

اسم مقدم الطلب:

صفة مقدم الطلب:

الرقم القومي:

رقم التليفون:

البريد الإلكتروني:

التوقيع:



طلب أداء القيمة الحالية للأقساط

<input type="checkbox"/>	مؤمن عليه	١
<input type="checkbox"/>	صاحب عمل	٢

الرقم التأميني : قطاع

الاسم :

الرقم القومي :

تاريخ طلب الأداء :

اسم المنشأة : رقم المنشأة

رقم التسجيل الضريبي :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

مقدمه لسيادتكم

تحريراً في : / / ٢٠

اسم مقدم الطلب:

صفة مقدم الطلب:

الرقم القومي:

رقم التليفون :

البريد الإلكتروني:

التوقيع:



طلب تعديل بيانات مؤمن عليه

١ تغيير نوع مدة ٢ إنتقال من فرع لأخر بالمنشأة ٣ تعديل المهنة

رقم تأميني : قطاع

اسم المؤمن عليه :

الرقم القومي :

رقم التسجيل الضريبي :

البيانات الحالية المراد تعديلها

اسم المنشأة : رقم المنشأة :

المؤهل : كود المهنة : المسمى :

تاريخ بدء الاشتراك :

نوع المدة : المسمى : كود الاشتراك : المسمى :

البيانات المعدلة

(* يدرج البيان المراد تعديله فقط بهذا الجزء من النموذج)

اسم المنشأة المنقول إليها : رقم المنشأة المنقول إليها :

المؤهل : كود المهنة : المسمى :

تاريخ بدء الاشتراك :

نوع المدة : المسمى : كود الاشتراك : المسمى :

روجعت بيانات هذا الطلب على طلبات اشتراك المؤمن عليهم ووجدت صحيحة،

تحريراً في: ٢٠ / / توقيع صاحب العمل أو المدير المسئول

تمت مطابقة التوقيع بمعرفتي


طلب إنهاء اشتراك منشأة
بيانات المنشأة

رقم المنشأة :

مسمى :

رقم التسجيل الضريبي للمنشأة

عقار رقم: شارع/حارة

شياخة/ قرية قسم/ مركز محافظة

بيانات صاحب العمل

الرقم التأميني :

الرقم القومي :

الاسم :

تاريخ انتهاء الاشتراك: سبب انتهاء الاشتراك

رقم المحمول أو التليفون الأرضي :

البريد الإلكتروني :

إقرار صاحب العمل أو المدير المسئول

أقر بأن جميع البيانات بعاليه صحيحة.
 توقيع المؤمن عليه / / ٢٠ / / توقيع المدير المسئول / / ٢٠ .

تم مطابقة التوقيع بمعرفتي/

خاتم
المنشأة

طلب عرض على لجنة بحث اعتراضات أصحاب الأعمال

السيد مدير مكتب :

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التكرم باتخاذ إجراءات العرض على لجنة بحث اعتراضات أصحاب الأعمال للتظلم من:

سبب الاعتراض بإيجاز :

.....

.....

.....

.....

بيانات المنشأة

رقم المنشأة: [] [] [] [] [] [] [] [] [] [] مسمى:

رقم التسجيل الضريبي للمنشأة: [] [] [] [] [] [] [] [] [] []

عقار رقم: [] [] [] [] شارع/حارة

شياخة/ قرية: [] [] [] [] قسم/ مركز: [] [] محافظة: [] []

إقرار صاحب العمل أو المدير المسئول

خاتم
المنشأة

أقر بأن جميع البيانات بعاليه صحيحة.

توقيع المدير المسئول / / ٢٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

مقدمه لسيادتكم

تحريراً في: / / ٢٠

اسم مقدم الطلب:

صفة مقدم الطلب:

الرقم القومي: [] [] [] [] [] [] [] [] [] []

رقم التليفون:

البريد الإلكتروني:

التوقيع:

تم مطابقة التوقيع بمعرفتي/.....

ملحوظة: على مقدم الطلب إرفاق جميع المستندات المؤيدة لطلب الاعتراض

طلب إسترداد / تحويل الرصيد الدائن / تسوية بالخصم على حساب منشأة

تسوية بالخصم على حساب منشأة ٢ ١ ٣
 تحويل الرصيد الدائن إلى منشأة مدينة
 إسترداد المبالغ المسددة بالزيادة
 رقم تأميني :
 اسم صاحب العمل :
 الرقم القومي :

بيانات المنشأة الدائنة

اسم المنشأة :
 رقم المنشأة :
 رقم التسجيل الضريبي :
 الرصيد الدائن : جنيه
 الرصيد الدائن بالحروف :

بيانات المنشأة المدينة

اسم المنشأة :
 رقم المنشأة :
 رقم التسجيل الضريبي :
 الرصيد المدين : جنيه
 الرصيد المدين بالحروف :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

مقدمه لسيادتكم

تحريراً في : / / ٢٠

اسم مقدم الطلب :
 صفة مقدم الطلب :
 الرقم القومي :
 رقم التليفون :
 البريد الإلكتروني :
 التوقيع :

التدريب
٢٦٤
٢/١٨



الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي

قرار

رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي

رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠

بسريران أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ في شأن
التأمين الإجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم
على بعض الفئات

—

رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي ،
بعد الاطلاع على قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢١٢ لسنة ٢٠١٩ بشأن تكليفنا بالقيام بأعمال رئيس
مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الإجتماعي .
وعلى المذكرة المعروضة علينا ،

قرار

المادة الأولى

تضاف إلي الفئات التي يسرى عليها أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
في ثانياً من المادة الثانية الفئات المنصوص عليها في البند الآتي:
١ . القساوسة والشمامسة المكرسون .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ .

نعيفين رياض القباج


رئيس مجلس إدارة الهيئة
القومية للتأمين الإجتماعي



الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى

قرار رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٢٠

بسريران أحكام البند (٤) من ثانيًا من المادة (٢) من قانون التأمينات
الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩
فى شأن أعضاء نقابة الصحفيين المقيدىن بجدول المشتغلىن

رئيس الهيئة

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم
١٤٨ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل مجلس إدارة
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى ؛

وعلى قرار مجلس إدارة نقابة الصحفيين رقم (٢٠٢) بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٧
بشأن الموافقة على خضوع الصحفى لأحكام البند رقم ٤ من ثانيًا من المادة ٢ من
قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا من السادة نائبى رئيس الهيئة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تسرى أحكام البند رقم (٤) من ثانيًا من المادة (٢) من قانون التأمينات
الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ على أعضاء نقابة
الصحفيين المقيدىن بجدول المشتغلىن .

(المادة الثانية)

يحدد أول يناير سنة ٢٠٢١ موعدًا لبدء انتقاع السادة أعضاء النقابة
المشار إليهم بالمادة الأولى .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارًا من ٢٠٢١/١/١ .
رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى

لواء / جمال عوض محمود

قانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٠

بزيادة معاش الأجر المتغير عن العلاوات

الخاصة التى تقرر بدءاً من ٢٠٠٦/٧/١ ولم تضم إلى الأجر

الأساسى فى تاريخ استحقاق المعاش وتعديل بعض

أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يضاف إلى معاش الأجر المتغير المحسوب وفقاً لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ للمؤمن عليه الذى تسرى فى شأنه العلاوات الخاصة المقررة بالقوانين أرقام (٨٥ لسنة ٢٠٠٦ ، ٧٧ لسنة ٢٠٠٧ ، ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ ، ١٢٨ لسنة ٢٠٠٩ ، ٧٠ لسنة ٢٠١٠ ، ٢ لسنة ٢٠١١ ، ٨٢ لسنة ٢٠١٢ ، ٧٨ لسنة ٢٠١٣ ، ٤٢ لسنة ٢٠١٤ ، ٩٩ لسنة ٢٠١٥) زيادة بواقع (٨٠٪) من قيمة العلاوات الخاصة التى لم يحن ميعاد ضمها للأجر الأساسى وفقاً لقانون تقريرها أو لم يتحدد تاريخ لضمها ، حتى تاريخ استحقاق المعاش ، وذلك متى توافرت الشروط الآتية :

١ - أن يكون استحقاق المعاش وفقاً لأحكام المادة (١٨) من قانون التأمين

الاجتماعى المشار إليه .

٢ - أن يكون المؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة مشتركاً عن العلاوات المشار

إليها ، ويراعى في شأن هذه الزيادة ما يأتي :

(أ) تُحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة إلى أجر اشتراك المؤمن عليه الأساسى المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه ، وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك المشار إليه فى ١٩٩٢/٦/٣٠

(ب) تُستحق الزيادة دون التقيد بالحدود القصوى للمعاش .

(ج) بالنسبة لصاحب المعاش العائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه واستحق أى من العلاوات الخاصة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذه المادة أو زيادة على المعاش ، يستحق أيهما أكبر .

ويتم إعادة حساب زيادات المعاشات المستحقة وفقاً لأحكام القوانين والقرارات أرقام (٥٥ لسنة ٢٠١١ ، ١١٠ لسنة ٢٠١٢ ، ٨١ لسنة ٢٠١٢ ، ٤٣٣ لسنة ٢٠١٢ ، ٧٠٤ لسنة ٢٠١٣ ، ١٩٠ لسنة ٢٠١٤ ، ٢٩ لسنة ٢٠١٥ ، ٦٠ لسنة ٢٠١٦ ، ٨٠ لسنة ٢٠١٧ ، ٩٩ لسنة ٢٠١٨ ، ٧٤ لسنة ٢٠١٩) بشأن زيادة المعاشات بمراعاة زيادة المعاش بهذه المادة مع صرف الفروق المالية المستحقة بحد أقصى خمس سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

وتوزع زيادة المعاش المقررة بهذه المادة والفروق المالية المشار إليها بالفقرة السابقة على المستحقين فى ٢٠٢٠/٧/١ بنسبة ما يُصرف لهم من معاش .

ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بقواعد وأحكام ومواعيد الصرف .

وتتحمل الخزنة العامة بقيمة الزيادة المنصوص عليها فى هذه المادة ، على أن تدخل فى الأعباء التى تؤديها لصندوق التأمين الاجتماعى المنصوص عليها بالمادة (١١١) من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨

لسنة ٢٠١٩

(المادة الثانية)

يستبدل بنصى المادتين (١ بند/٦ ، ٣٥/الفقرتين الأولى والثانية) من قانون التأمينات

الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ ، النصان الآتيان :

مادة (١ بند /٦) :

معدل التضخم : التغير النسبي فى الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين على مستوى الجمهورية خلال عام والصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ويحدد فى شهر أبريل من كل عام ، وتصدر قواعد تحديد التغير النسبي للرقم القياسى لأسعار المستهلكين على مستوى الجمهورية بقرار من رئيس الهيئة بالتنسيق مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

مادة (٣٥/الفقرتين الأولى والثانية) :

تُزاد المعاشات المستحقة فى ٣٠ يونيو من كل عام اعتباراً من أول يوليو بنسبة لا تقل عن معدل التضخم وبما لا يزيد على (١٥٪) ، ولا تزيد قيمة الزيادة فى المعاش على نسبة الزيادة منسوبة إلى الحد الأقصى لأجر الاشتراك الشهرى فى ٣٠ يونيو من كل عام ، على أن يتحمل صندوق التأمين الاجتماعى المشار إليه بالمادة (٥) من هذا القانون بنسبة الزيادة عن جزء المعاش الذى يلتزم به ، وتحمل الخزنة العامة بباقى قيمة الزيادة ، وتعتبر الزيادة جزءاً من المعاش عند حساب الزيادة التالية .

ويتم تقرير الزيادة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة بناءً على تقرير من لجنة الخبراء بنتيجة دراسة نسبة زيادة المعاشات يتم عرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه ، ويصدر بنسبة الزيادة قرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض الوزير المختص بالتأمينات بالتنسيق مع وزير المالية ورئيس الهيئة .

(المادة الثالثة)

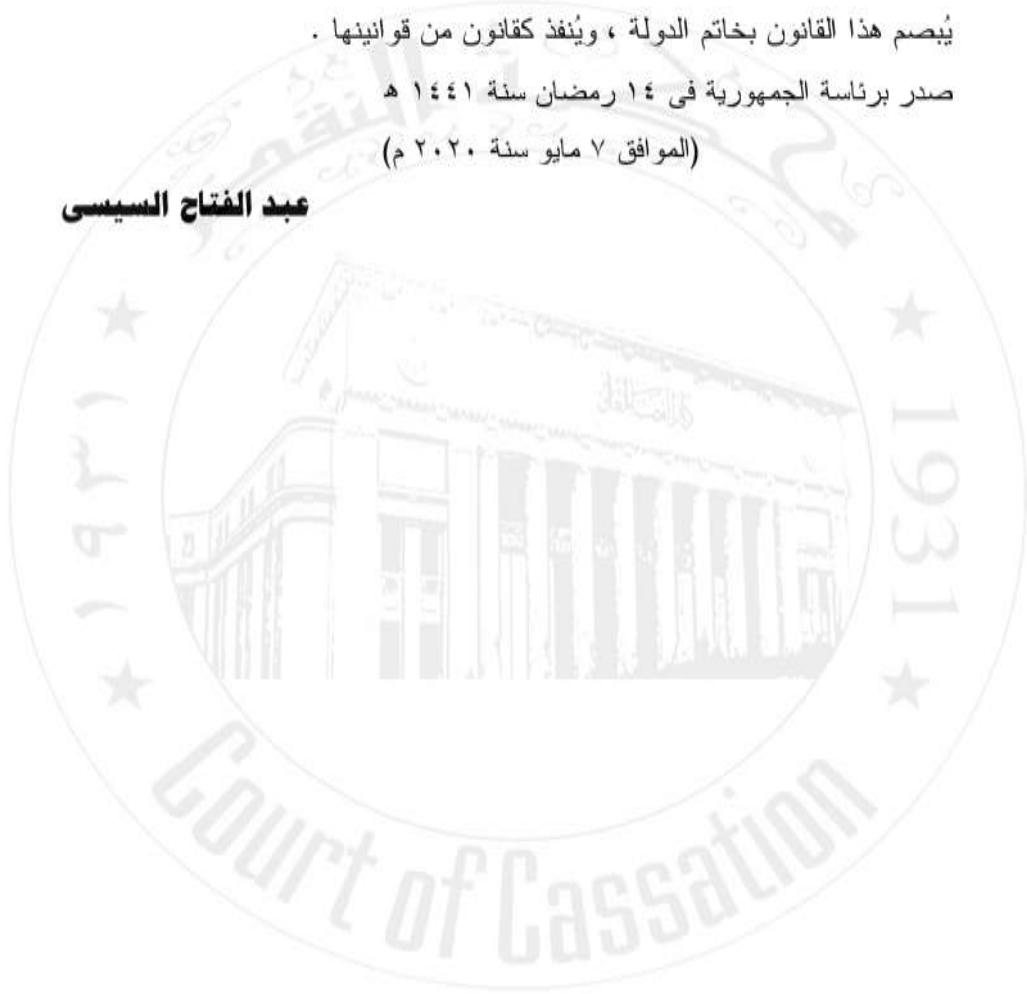
يُستبدل بنسبة (٥,٧٪) الواردة بالفقرة الأولى من المادة (١١١) من قانون التأمينات

الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ نسبة (٥,٩٪) .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،
فيما عدا المادة الأولى فيُعمل بها اعتبارًا من ٢٠٢٠/٧/١
يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ رمضان سنة ١٤٤١ هـ
(الموافق ٧ مايو سنة ٢٠٢٠ م)

عبد الفتاح السيسي



قانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٠

بتعديل بعض أحكام القانون

رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد ١١٠ ، ١١٤ مكرراً ، ١١٤ مكرراً ١ ، ١١٤ مكرراً ٢

من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة ، النصوص الآتية:

مادة (١١٠):

تسرى على المستشهدين والمفقودين والمصابين من أعضاء هيئة الشرطة أثناء العمليات الأمنية أو العمليات المشتركة مع القوات المسلحة أو بسببها أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٨ بتقرير المعاشات والتعويضات المستحقة للمصابين والمستشهدين والمفقودين بسبب العمليات الحربية أو المجهود الحربي.

ويكون معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء للمستشهدين والمفقودين والمصابين من أعضاء هيئة الشرطة أثناء العمليات الإرهابية أو المواجهات الأمنية أو أثناء مقاومة العصابات والمجرمين الخطرين ، أو أثناء إزالة القنابل والمتفجرات أو إطفاء الحرائق ، أو أثناء التدريب على هذه الأعمال بالذخيرة الحية ، أو الحالات التي يحددها وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للشرطة ، بما يعادل أجر الاشتراك الأخير في تاريخ إنهاء خدمته ، بما لا يجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك المنصوص عليه في قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

ويحدد وزير الداخلية بقرار منه بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للشرطة فئات المجرمين الخطرين ، كما يحدد أعمال التدريب المشار إليها ، ويُشكّل لجنة تختص بفحص الحالات التي تُستحق فيها هذه المكافآت والمعاشات ، ويعتمد الوزير قراراتها .

ويسوى معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء لمن تنتهي خدمته لوفاته أو لإصابته بجرح أو بعاهة أو بمرض بسبب تأدية وظيفته بواقع ٨٠٪ من المعاش المنصوص عليه بالفقرة الثانية من هذه المادة.

مادة (١١٤ مكرراً):

يسوى معاش الضابط من رتبة اللواء أو العميد أو العقيد الذى يحال إلى المعاش أو تنتهي خدمته إعمالاً لحكم المادة (١٩) من هذا القانون ، وكذا فرد الشرطة الذى يحال إلى المعاش بموجب المادة (٧٧ مكرراً ٥) من هذا القانون ، أو لأحد الأسباب الواردة بالمادة (٧١) منه عدا البنود (٥، ٦، ٨) عن كامل مدة الخدمة محسوبة على أجر الاشتراك الأخير فى تاريخ انتهاء خدمته مضاف إليه ما كان يستحقه من علاوات دورية بافتراض بقائه فى الخدمة حتى السن المقررة لترك الخدمة ، وذلك بحد أقصى ثلاث علاوات دورية ، وتُضاف لمدة خدمته فى المعاش المدة الباقية لبلوغ السن المقررة لترك الخدمة ، على ألا يقل المعاش عن ٨٠٪ من الأجر الذى سوى على أساسه المعاش ولا يزيد على الأجر الذى كان يتقاضاه أو يستحقه عند انتهاء خدمته ، وذلك كله بما لا يزيد على الحد الأقصى المنصوص عليه فى قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

وفى غير الأحوال المشار إليها فى الفقرة الأولى ، إذا طلب الضابط الذى أمضى عشرين سنة فى الخدمة إحالته إلى المعاش لأسباب يقبلها وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للشرطة أو الترشح لعضوية مجلس نيابى ونجح فى الانتخابات ، فيكون معاشه ٨٠٪ من أقصى مربوط رتبته بما لا يجاوز أجر اشتراكه الأخير .

مادة (١١٤ مكرراً ١):

لا يسرى حكم البند ٦ من المادة (٢١) من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ على أعضاء هيئة الشرطة الذين تنتهى خدمتهم طبقاً لأحكام المادتين رقمى (١٩) ، (٧٧ مكرراً ٥) من هذا القانون .
كما لا تسرى أحكام المادة (١٥٦) من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المشار إليه على جميع ضباط وأفراد هيئة الشرطة عند تسوية معاشهم .

مادة (١١٤ مكرراً ٢):

يُمنح الضابط الذي تنتهي خدمته طبقاً لأحكام المادة (١٩) ، والفقرة الأولى من البند (٢) من المادة (٧١) ، وكذا الفرد الذي تنتهي خدمته طبقاً لنص المادة (٧٧ مكرراً ٥) من هذا القانون ، بالإضافة إلى معاشه تعويضاً تقاعدياً شهرياً يساوي الفرق بين معاشه وبين أجره الأخير ، على ألا يتجاوز هذا التعويض ٥٠٪ من معاشه ، وذلك لمدة أقصاها خمس سنوات ، ويُقطع هذا التعويض التقاعدي نهائياً عند الوفاة أو بلوغ السن القانونية لانتهاء الخدمة أيهما أقرب . ولا يعتبر التعويض التقاعدي جزءاً من المعاش ، وتحدد عناصر الأجر التي تدخل في حساب التعويض التقاعدي بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على اقتراح المجلس الأعلى للشرطة .

(المادة الثانية)

تلتزم الخزانة العامة بتوفير المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون لموازنة وزارة الداخلية ، على أن تتولى وزارة الداخلية سداد هذه المبالغ من موازنتها مباشرة إلى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وفقاً للمطالبات الواردة منها وذلك خلال السنة المالية .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٤١ هـ
(الموافق ٢ فبراير سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسي

الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى

قرار رقم ٤٩٤ لسنة ٢٠٢٢

بشأن إضافة فئة الرائدات الاجتماعيات

إلى فئات العمالة غير المنتظمة

رئيس الهيئة

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون

رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة

القومية للتأمين الاجتماعى ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة

التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨

لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم (٢٧٢) الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٧

بشأن اللائحة التنفيذية المنظمة لعمل الرائدات الاجتماعيات ؛

وعلى كتاب وزيرة التضامن الاجتماعى بشأن التأمين على الرائدات الاجتماعيات

المؤرخ ٢٠٢١/٣/٢٥ ؛

وعلى كتاب الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية بوزارة التضامن الاجتماعى

المؤرخ ٢٠٢١/٨/١٦ ؛

وعلى المذكرة المعروضة بتاريخ / / ٢٠

قرار :**مادة (١)**

تضاف فئة الرائدات الاجتماعيات إلى فئات العمالة غير المنتظمة الواردة بالبند رابعًا من المادة (٢) من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩

مادة (٢)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارًا من ٢٠٢٢/١/١
تحريراً في ٢٠٢٢/٢/٢

رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

لواء/ جمال عوض محمود

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠٢٢

بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات

الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨

لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادرة بقرار

رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١ ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُستبدل بالنموذج رقم (٢) المرافق لللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية

والمعاشات المشار إليها النموذج المرافق لهذا القرار .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٦ رجب سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ٧ فبراير سنة ٢٠٢٢) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي

إرشادات

- ١ - يُحرر هذا النموذج من أصل وصورتين ويقدم إلى مكتب الهيئة المختص خلال أسبوعين من تاريخ بدء النشاط متضمناً بيانات جميع العاملين بما فيهم المتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المشتغلين في مشروعات التشغيل الصيفي .
- ٢ - يقدم هذا النموذج في المواعيد الآتية :
منشآت القطاع الخاص : يناير من كل عام .
كما يقدم في أى تاريخ خلال العام يصدر فيه قانون أو قرار بتعديل الأجور .
- ٣ - يجوز لأصحاب الأعمال تقديم هذا النموذج إلكترونياً وفقاً للقواعد التي تحددها الهيئة .

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٢

٢٠٢١/٢٥٧٢٧ - ٢٠٢٢/٢/٨ - ٩٠٩

نسألكم الدعاء